إيران في 2017

التقرير الاستراتيجي السنوي

مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية
AGCIS

التقرير الاستراتيجي السنوي

2017

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى
المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المركز.

الفهـــرس

الملخَّص التنفيذي 6
الشأن الداخلي 11
الملف السياسي 11
أولًا: حسن روحاني.. فوز في الانتخابات وإخفاق في تحقيق الوعود 11
ثانيًا: صراع حسن روحاني مع الأصوليين.. المرشد والحرس الثورى ورئيس السلطة القضائية ... 17
ثالثًا: احتجاجات إيران.. شعارات تكسر كل الحواجز وتزلزل أركان النظام 22
الملف العسكري 29
العلاقة بين الجيش والحرس الثوري 29
تعيين قيادات جديدة في الجيش الإيرانيّ 30
المناورات العسكرية 30
السيناريوهات المستقبلية للنشاطات العسكرية الإيرانيَّة: 35
الملف الأمني 37
إيران و«داعش» 37
دور إيران في محاربة داعش في العراق 39
الأوضاع الأمنية في مناطق الشعوب غير الفارسية 39
الأحداث الأمنية في 2017 وانعكاساتها المستقبلية 48
الجانب الاقتصادي 49
المحور الأول: تحليل المؤشِّرات الكلية للاقتصاد الإيرانيّ خلال عام 2017 ونتائجها مستقبلًا 49
1- معدَّلات النُّمُوّ 49
2- أداء الموازنة الحكومية 51
3- اتجاهات مستوى التضخُّم 53
4- معدَّلات الفقر والبطالة ومستوى المعيشة 55
نتائج ورؤية استشرافية 58
المحور الثاني: تقييم أداء القطاعات الاقتصادية وقراءة للمستقبل 59
قضية العام: الدوافع الاقتصادية لتظاهرات نهاية 2017 الشعبية وأبعادها المستقبلية 66
الملف الاجتماعي 69
أولًا: قطاع الصحة 69
ثانيًا: قطاع البيئة 71
ثالثًا: الإدمان والمخدِّرات 71
رابعًا: الفقر والبطالة 72
خامسًا: ملف الأسرة 73
السيناريوهات المستقبلية: 76

الشأن العربي..... 79
(المحور الأول): العَلاقات الخليجية-الإيرانية بين المتغيرات الإقليمية والتحولات الدولية..... 79
أولًا: العوامل المؤثرة على أنماط العَلاقات الخليجية-الإيرانية..... 81
ثانيًا: مظاهر التدخل الإيراني في الدول الخليجية..... 84
ثالثًا: الاستراتيجية السعودية لمواجهة التدخلات الإيرانية..... 86
رابعًا: فشل الرهان الإيراني على سياسة الاستقطاب..... 88
خامسًا: النتائج خلال فترة التقرير الاستراتيجي:..... 89
سادسًا: مستقبل العَلاقات الخليجيَّة-الإيرانيَّة..... 90
المحور الثاني: مظاهر واتجاهات الدور الإيراني في اليمن..... 92
أولًا: مظاهر الدعم الإيراني للحوثيين..... 92
ثانيًا: العَلاقة بين تصفية صالح وفض الشراكة مع الذراع الإيرانية باليمن..... 97
ثالثًا: أبرز النتائج خلال فترة التقرير الاستراتيجي 2017..... 102
رابعًا: السيناريوهات المستقبليَّة للأزمة اليمنية..... 103
المحور الثالث.. الدور الإيراني في سوريا..... 104
أولًا: العوامل المؤثرة على الدور الإيراني في الأزمة السورية..... 104
ثانيًا: تفاعلات الدور الإيراني في سوريا..... 108
ثالثًا: الأهداف الإيرانية من المحادثات..... 112
رابعًا: أهم النتائج خلال فترة التقرير الاستراتيجي السنوي..... 116
خامسًا: مستقبل الدور الإيراني في سوريا..... 117
المحور الرابع.. العراق بين استعادة الدولة الوطنية وخطر الهيمنة الإيرانيَّة..... 119
أولًا: إيران وميليشيات الحشد الشعبي..... 119
ثانيًا: انتماءات الحشد الشعبي..... 120
ثالثًا: الدور الإيرانيّ في معارك تحرير الأراضي العراقية من داعش..... 121
رابعًا: التعاطي الإيرانيّ مع استفتاء كردستان..... 123
خامسًا: العراق ما بعد داعش..... 124
سادسًا: السيناريوهات المستقبلية للوجود الإيراني في العراق..... 128
الشأن الدولي..... 131
التصعيد المستمر..... 131
العلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة بعد عام من رئاسة ترامب..... 131
أولا: أسباب توتُّر العلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة..... 133
ثانيًا: ملامح السياسة الأمريكيَّة تجاه إيران بعد رئاسة ترامب..... 136
ثالثًا: ردود الفعل الإيرانيَّة تجاه التصعيد الأمريكيّ..... 144
ملاحظات وسيناريوهات..... 148
تطوّرات العَلاقات الإيرانية-الروسية في عام 2017..... 152
أولًا: مقدمة: طبيعة العَلاقات الروسية-الإيرانية..... 152
ثانيًا: توحيد الجهود الروسية-الإيرانية في الأزمة السورية..... 153
ثالثًا: تطوّرات الحلف الإيراني-الروسي ضد الغرب..... 155
رابعًا: العَلاقات العسكرية والنووية بين روسيا إيران..... 157
خامسًا: التعاون الاقتصادي بين روسيا وإيران..... 158
سادسًا: سيناريوهات مستقبل العَلاقات الروسية-الإيرانية..... 160

الملخـص التنفيـذي

يقدم هذا التقرير رصدًا وتحليلًا لأبرز التطوُّرات على الساحة الإيرانيَّة خلال عام 2017م، ليُمِدّ القارئ المهتمّ بالشأن الإيرانيّ بتحليل دقيق وشامل للحالة الإيرانيَّة خلال الفترة محلّ الرصد والتحليل. يشتمل التقرير على ثلاثة أقسام رئيسية، يهتم الأول بالشأن الداخلي الإيرانيّ، في حين يختصّ الثاني بتفاعلات إيران مع الشأن العربي، ويتناول الثالث الحراك الإيرانيّ على الصعيد الدولي في إطار العلاقات الإيرانيَّة بالدول الكبرى.

في الشأن الداخلي يتناول التقرير خمسة ملفَّات، يركز الأول على الملف السياسي، وفيه أربعة موضوعات رئيسية:

الموضوع الأول خصصناه للحديث عن الانتخابات الرئاسية التي أُجريَت في التاسع عشر من مايو 2017، والتي فاز فيها حسن روحاني بفترة رئاسية ثانية، وقد تحدثنا فيه عن العوامل التي أسهمت في فوز روحاني، ثم الوعود التي قدَّمَها روحاني في فترته الرئاسية الثانية وإخفاقه في تحقيق هذه الوعود خلال المدة التي انقضت منها، وأخيرًا تناولنا النتائج والرؤية المستقبلية لحكومة حسن روحاني في ظلّ التحديات الكبيرة التي تواجهها.

الموضوع الثاني في الملف السياسي تناولنا فيه سلسلة من الانتقادات وجَّهها الإصلاحيون إلى روحاني، لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية، بعد أن اتهموه بعدم التنسيق معهم في ما يتعلق بالتشكيلة الوزارية، واستشارة خامنئي بدلًا منهم، إضافة إلى اتهامه بالتحوُّل إلى معسكر الأصوليين. وفي الجزء الثاني لهذا المحور ناقشنا تقليل بعض الإصلاحيين من أهمِّيَّة الخلافات بين روحاني والإصلاحيين ودعوتهم إلى استمرار الشراكة معه، إضافةً إلى موقف المعتدلين الداعم لاستمرار بين الطرفين.

أما الموضوع الثالث فتَطرَّق إلى الخلافات بين روحاني مع المرشد وبقية المؤسسات المدعومة منه. في الجزء الأول منه ناقشنا التهديدات والانتقادات التي وجَّهها المرشد علي خامنئي إلى الرئيس حسن روحاني، وردود أفعال روحاني حول هذه الانتقادات. وفي الجزء الثاني تَطرَّقنا إلى خلافاته مع رئيس السلطة القضائية، أما الجزء الثالث من هذا المحور فخصصناه لمناقشة الخلافات بين روحاني والحرس الثوري والتحوُّل في العلاقة بين الطرفين في فترة ما بعد الانتخابات الرئاسية.

الموضوع الرابع والأخير في الملفّ السياسي تناولنا فيه أسباب الاحتجاجات الأخيرة التي شهدها معظم المدن الإيرانيَّة ضدّ حكومة حسن روحاني والنِّظام الإيرانيّ عمومًا، نتيجة لتردِّي الأوضاع الاقتصادية والإحباط والقمع وعدم سعي النِّظام لمعالجة بعض القضايا الهامَّة، مثل عدم المساواة والقمع والعنصرية وانعدام الحرية والسياسات الاقتصادية السيئة. في الجزء الأول من هذا المحور ناقشنا أسباب هذه الاحتجاجات، وفي الجزء الثاني عدَّدنا الآليات والتكتيكات التي اتخذها النِّظام لقمع المحتجين وإفشال هذه الاحتجاجات. أما الجزء الثالث فكان حول الاتهامات المتبادلة بين قطبي النِّظام نتيجة هذه الاحتجاجات، ثم ردود الأفعال الدولية، وأخيرًا نتائج الاحتجاجات وسيناريوهاتها المستقبلية.

وفي الملف الأمني بحثنا أهم الأحداث التي شهدتها إيران خلال عام 2017، وقُسِّم هذا الملف إلى ثلاثة محاور:

الأول خصصناه للحديث عن علاقة إيران بتنظيم داعش وأهم التصريحات والاشتباكات التي أعلن عنها المسؤولون الإيرانيّون حول محاولات هذا التنظيم لاختراق إيران، إضافة إلى تصريحات قاسم سليماني التي نسب فيها الفضل إلى إيران في محاربة هذا التنظيم والقضاء عليه، وأخيرا أوردنا تصريحات قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري التي اعترف فيها بأن طهران لم يكُن من مصلحتها على الإطلاق القضاء على تنظيم "داعش" منذ بداية تشكيله.

أما المحور الثاني من الملف الأمني فناقشنا فيه الأوضاع الأمنية في كل من سيستان وبلوشستان والأحواز وكردستان، خلال عام 2017.

وفي المحور الثالث بحثنا الزلزال المدمِّر الذي ضرب مناطق واسعة بغرب إيران وخلّف نحو 530 قتيلًا وآلاف الجرحى، كما ناقشنا أزمة المساكن التي بنتها حكومة أحمدي نجاد وتَهدَّم معظمها في هذا الزلزال، وأخيرًا انعدام ثقة المواطن بالنِّظام بعد أن أصرّ المواطنون على توزيع المساعدات بأنفسهم ووجَّهوا انتقادات شديدة إلى الحكومة، واتهموا منظَّمة الهلال الأحمر الإيرانيَّة بإرسال المساعدات الإنسانية إلى سوريا بدلًا من إغاثة متضرري الزلزال.

وفي الملف العسكري تناولنا أوضاع المؤسسة العسكرية الإيرانيَّة من حيث علاقة الجيش بالحرس الثوري وموقف حكومة روحاني من المؤسسة العسكرية، ثم التركيز على نشاط المناورات العسكرية وجهود التسلُّح الإيرانيَّة.

وفي الجانب الاقتصادي من التقرير السنوي تناولنا بالعرض والتحليل البياني والإحصائي أولًا، ثم محاولة استشراف المستقبل ثانيًا، أبرز ما شهِدَته الساحة الإيرانيَّة من تفاعلات وقضايا اقتصادية خلال عام 2017 على مستوى صناع القرار وانعكاسات ذلك على مستوى الأفراد، من خلال محورين رئيسيَّين: يتناول المحور الأول تحليل أهمّ المؤشّرات الكلية للاقتصاد الإيرانيّ خلال العام الحالي بالمقارنة مع الأعوام السابقة، وتشمل معدَّلات النمو، وأداء الموازنة الحكومية، واتجاهات مستوى التضخُّم، ومعدَّلات الفقر والبطالة ومستوى المعيشية، ونختم المحور الأول بأبرز النتائج والرؤى الاستشرافية لما تناوله هذا المحور. ويتناول المحور الثاني تقييم أداء القطاعات المكونة للاقتصاد الإيرانيّ خلال العام، ويشمل القطاع النفطي، والقطاعات غير النفطية، المشغِّل الأكبر للعمالة كقطاعات الخدمات والصناعة والزراعة بجانب التجارة الخارجية غير النفطية، ثم نختم المحور الثاني بأبرز النتائج والرؤى الاستشرافية. وفي نهاية الجانب الاقتصادي من التقرير سنلقي الضوء على قضية العام، تحديدًا القضية الاقتصادية الأبرز خلال العام التي ستناقش الدوافع الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية أواخر 2017، وأبعادها المستقبلية، وإلى أي مدى يمكن أن يتكرر حدوثها.

أما الملف الاجتماعي فيتناول الأوضاع المجتمعية في إيران عبر رصد وتحليل عدة قطاعات، هي الصحة والتعليم والبيئة، مع تناول عدد من القضايا التي يعاني منها المجتمع الإيرانيّ، مثل الفقر والبطالة والإدمان والطلاق.

وفي **الشأن العربي**، انقسم التقرير إلى أربعة محاور رئيسية: **الأول** يتناول تحليل العلاقات الخليجية-الإيرانيَّة بين المتغيرات الإقليمية والتحوُّلات الدولية من خلال التطرُّق إلى العوامل المؤثرة على أنماط العلاقات، كالتقارب الأمريكيّ-السعوديّ، والتقارب السعوديّ-التركي، والملفات العالقة بين دول الخليج وإيران كالملفات العراقي واليمني والسوري، علاوة على استهداف الرياض بصواريخ باليستية خلال عام 2017، والتطرُّق إلى مظاهر التدخل الإيرانيّ في الدول الخليجية كتشكيل الخلايا الإرهابية واستهداف المنشآت النفطية بالبحرين، وتهريب خلية العبدلي إلى الأراضي الإيرانيَّة، ودعم قطر ضدّ مطالب الرباعي العربي، وأخيرًا بيان الاستراتيجية السعوديَّة لمواجهة التدخلات الإيرانيَّة من خلال سياسة الحشد الدولي، وفتح قنوات مع مكوِّنات المجتمع العراقي، و**الثاني** يركز على مظاهر واتجاهات الدور الإيرانيّ في اليمن من حيث التسليح العسكري للحوثيين وإرسال المقاتلين وتجنيد وتدريب المقاتلين الجدد المنضمين إلى صفوف الحوثيين، ثم بيان أثر العلاقة بين تصفية صالح وفضّ الشراكة مع الذراع الإيرانيَّة باليمن، **أما الثالث** فيحلل الدور الإيرانيّ في سوريا من خلال تحديد العوامل المؤثرة على الدور الإيرانيّ في الأزمة، سواء الاستراتيجية الأمريكيَّة الجديدة تجاه إيران، وتعارض المصالح الروسية-الإيرانيَّة، واستراتيجية "صفر مشكلات" التركية، وتكتيكات الانسحاب الروسي من سوريا، وقصف الطيران الإسرائيلي بعض المواقع في سوريا، ثم بيان تفاعلات الدور الإيرانيّ في سوريا الذي تَجلَّى في تثبيت القواعد العسكرية الإيرانيَّة في سوريا، والزيارات الميدانية لكبار القادة العسكريين، وإطلاق الصواريخ الباليستية على دير الزور، ثم بيان الأهداف الإيرانيَّة من المحادثات سواء في أستانه أو سوتشي. ويتناول الرابع الوجود الإيرانيّ في العراق تحت عنوان "العراق بين استعادة الدولة الوطنية وخطر الهيمنة الإيرانيَّة"، وفيه عرضنا انتماءات الحشد الشعبي، وموقف الحكومة العراقية من ضمّ فصائله إلى قواتها المسلحة، وموقف المرجعية الشيعية العراقية بدءًا من فتوى السيستاني حتى اكتمال القضاء على داعش في العراق، مع تناول مسارات ملفّ إعادة إعمار

العراق ومواجهة الفساد، وفي النهاية المسارات المستقبلية للعراق وأثر الانتخابات البرلمانية القادمة على استعادة الدولة الوطنية العراقية.

أما **الشأن الدولي** ينقسم إلى محورين: يتناول المحور الأول العلاقات الأمريكيَّة الإيرانيَّة بعد عام من رئاسة ترامب، من خلال الوقوف على أسباب توتُّر العلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة، ورسم صورة لملامح السياسة الأمريكيَّة تجاه إيران بعد رئاسة ترامب، وفي النهاية ردود الفعل الإيرانيَّة على السياسات الأمريكيَّة.

أما المحور الثاني فاختصّ بمعالجة العلاقات الإيرانيَّة الروسية، واشتمل على تحديد لطبيعة العلاقة الإيرانيَّة الروسية ومعالجة قضاياها الرئيسة، مثل التعاون الروسي-الإيرانيّ في الأزمة السورية، وتطورات التحالف الروسي الإيرانيّ في مواجهة الغرب، ثم العلاقات العسكرية والنووية بين البلدين، وأخيرًا التعاون الاقتصادي بينهما.

القسم الأول

شهد عام 2017م عديدًا من القضايا الهامة على الصعيد السياسي الإيراني، كان أبرزها الانتخابات الرئاسية، والاحتجاجات الشعبية في نهاية العام، فضلًا عن الصراع بين روحاني والتيار الأصولي مع انتقادات حادّة موجهة إلى روحاني من قِبل الإصلاحيين، شكلت في مجموعها المشهد السياسي الإيراني.

الشأن الداخلي

الملف السياسي

أولًا: حسن روحاني..
فوز في الانتخابات وإخفاق في تحقيق الوعود

رغم تصريحات أعضاء مجلس الأمن الرافضة للتعامل بعنف مع المحتجين ودعوتهم لاحترام حقوق المتظاهرين، فإن المجلس رفض سعي الولايات المتحدة لتدويل هذه الأزمة

في التاسع عشر من مايو 2017 شهدت إيران واحدة من أهم عملياتها الانتخابية في السنوات الأخيرة، إذ وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية إلى 70%، ومُدّت فترة الاقتراع ثلاث مرات، قبل أن ينتهي يوم الانتخاب بإعلان روحاني رئيسًا لولاية ثانية بنسبة 57% من الأصوات، مقابل 38,5%. لمنافسه إبراهيم رئيسي.

روحاني الذي تحاصره الانتقادات جراء عدم الوفاء بوعوده (التي لم يحقق منها إلا القليل) وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، نافس مرشح التيار الأصولي إبراهيم رئيسي الذي يواجه اتهامات بالعمل مع «لجنة الموت»، التي تورطت في قتل المعارضين للخميني في ثمانينيات القرن الماضي. ويشغل حاليًّا منصبًا رفيعًا في الدولة يُطلَق عليه «سادن العتبة الرضوية في مدينة مشهد»، التي تُعَدّ من أكبر المؤسسات الخيرية في البلد، وتنظم كذلك نشاطًا تجاريًّا كبيرًا بالشراكة مع الحرس الثوري، إلى جانب نشاطها الخيري الذي يقوم على جمع التبرعات.

إلى جانب روحاني ورئيسي، كان هناك مصطفى هاشمي طبا، وزير الصناعة الأسبق في حكومة هاشمي رفسنجاني، ومصطفى مير سليم المنتمي إلى التيار المحافظ، والذي شغل منصب وزير الثقافة في حكومة رفسنجاني.

سبق الانتخابات الرئاسية اصطفافات سياسية كبيرة داخل التيارين الرئيسيين في إيران. فعلى مستوى التيار الإصلاحي ظهرت أصوات عديدة كانت تنادي بضرورة اختيار مرشح آخر غير روحاني، أما بقية الإصلاحيين فكانوا يجمعون على روحاني وكانوا يرون فيه الشخص المناسب لقيادة البلاد خلال الفترة القادمة، مستندين في ذلك إلى الإنجازات التي حققها خلال دورته الرئاسية الأولى مثل رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران، والتوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى نجاحه في إبعاد شبح الحرب عن إيران بسبب برنامجها النووي[1].

بعد الاتفاق على دعم روحاني قرر الإصلاحيون ترشيح شخص آخر من داخل التيار إلى جانب روحاني على أن ينسحب في نهاية الدعاية الانتخابية حتى لا يحدث تشتيت للأصوات. وبالفعل أقدم التيار الإصلاحي على تقديم إسحاق جهانغيري مساعد الرئيس، مرشحًا مساندًا لروحاني في الانتخابات الرئاسية.

وفضلًا عن الإصلاحيين، فقد أعلن عدد من المحافظين المعتدلين دعمهم لروحاني، ويرون أنه الشخص المناسب لقيادة إيران خلال الفترة القادمة، ومن أبرز هؤلاء المحافظين الذين يوصفون بالأصوليين المعتدلين رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، ووزير الخارجية الأسبق ومستشار المرشد الأعلى للنظام الإيراني علي أكبر ولايتي، إضافة إلى رئيس البرلمان الأسبق علي أكبر ناطق نوري[2].

في المقابل عقدت الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية، المعروفة اختصارًا بـ«جمنا»، (وهي تكتل سياسي تأسس في 25 ديسمبر 2016 ويضم عددًا كبيرًا من الفصائل الأصولية) سلسلة من الاجتماعات بهدف اختيار مرشح واحد يمثل الأصوليين في الانتخابات الرئاسية[3]، وبعد مداولات متعدّدة أعلنت أن إبراهيم رئيسي ومحسن قاليباف سيكونان المرشحين الرئيسيين للجبهة. وجاء في البيان الذي أصدرته بهذا الخصوص أن الجبهة ليس لديها مرشح رئيسي وثانوي أو مرشح للتغطية في الانتخابات الرئاسية، وذلك في إشارة إلى الاتفاق الذي تم داخل التيار الإصلاحي باختيار مرشح ظل يعمل لدعم روحاني[4].

---

(1) وقائع اتفاقيه، براي حفظ منافع ملي، دولت حسن روحاني بايد تداوم پيدا كند، 26 اسفند 1395، ص2، http://cutt.us/i3xAd

(2) نسل فردا، كدام يک از اصوگرايان حامی روحانی هستند، http://soo.gd/VSrs

(3) شرق، زمان نام‌نويسی نامزدهای رياست‌جمهوری، https://goo.gl/y5LLIK

(4) رئيسي وقاليباف مرشحا الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية «جمنا»، http://cutt.us/i2Bid

لكن مع اقتراب موعد الانتخابات، ثبت أن هذا الادّعاء لم يكن صحيحًا وأن الأصوليين ساروا على خطى الإصلاحيين، بعد انسحاب قاليباف من سباق الرئاسة ودعوته لأنصاره للتصويت لصالح إبراهيم رئيسي[1].

أجريت الانتخابات الإيرانية في التاسع عشر من مايو 2017 وشارك فيها نحو 41 مليون ناخب حسب لجنة الانتخابات الإيرانية، أي نحو 73% ممن يحق لهم التصويت. وفي اليوم التالي، أي في 20 مايو، أعلنت وزارة الداخلية فوز حسن روحاني بولاية رئاسية ثانية، وذلك بعد حصوله على 23,549,616 مليون صوت، أي بنسبة 57%، بينما حل مرشح الأصوليين إبراهيم رئيسي في المرتبة الثانية بحصوله على 15,786,449 مليون صوت بنسبة 38%، أما المرشحان الآخران وهما مصطفى مير سلم ومصطفى هاشمي طبا فقد حصلا على 478,215 و215,450 بالترتيب[2].

عوامل أسهمت في فوز روحاني

قُبيل الانتخابات زادت التوقعات باحتمالية عدم حصول روحاني على فترة رئاسية ثانية. لكن نتيجة الانتخابات أثبتت عدم صحة هذه التوقعات. وفي ما يلي نورد أهم الأسباب التي أسهمت في فوز روحاني:

1- مقدرة روحاني على استمالة الناخبين، إذ اتخذ روحاني استراتيجية التخويف من أن التصويت لمنافسه سوف تؤدي إلى نتيجتين:

الأولى: أن انتخاب شخص آخر غيره قد يعرض حرياتهم الاجتماعية والثقافية إلى مزيد من التضييق.

الثانية: أن فوز منافسه في الظروف الراهنة التي تمر بها إيران سوف يؤدي إلى أزمات وحروب.

كما استطاع روحاني الائتلاف مع مجموعات مختلفة متنوعة الاتجاهات، من صقور الإصلاحيين إلى الإصلاحيين والأصوليين المعتدلين الذين كانوا يدعمونه سابقًا[3].

2- اضطرار الإصلاحيين إلى الالتفاف حوله ودعمه للفوز في الانتخابات لضمان استمرار وجودهم داخل مؤسسات النظام، لا سيّما في ظل سياسة التضييق التي ظل يمارسها الأصوليون ضدهم منذ الأحداث التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في 2009. ونتيجة لهذه الضغوط وفرض الإقامة الجبرية على قادة الحركة الخضراء، وجد الإصلاحيون أنه ليس بإمكانهم الاستغناء عن روحاني حتى في ظل تأرجحه بين مطالبات الإصلاحيين وعدم مقدرته على تجاوز الخطوط العامة التي رسمها الأصوليون[4].

3- البرنامج الانتخابي لمرشح التيار الأصولي إبراهيم رئيسي ووعوده ذكّرت الإيرانيين بوعود أحمدي نجاد التي لم تسهم في تحسين الأوضاع حتى بعد تطبيقها، خصوصًا في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي، فضلًا عن طرحه شعارات شعوبية لم تعُد تقنع الكثير من المواطنين الإيرانيين، وكشفه عن أمور بات الجميع يعرفها[5].

4- الاتهامات التي يواجهها إبراهيم رئيسي بالعمل مع «لجنة الموت»، التي تورطت في قتل المعارضين للخميني في ثمانينيات القرن الماضي.

5- إصرار الأصوليين على الدخول في الانتخابات الرئاسية بمرشحين لا يتمتعون بالمقدرة والكاريزما اللازمة لجذب وإقناع الجمهور، فضلًا عن انقطاع أداة الوصل بين الجيل الأول للثورة وشريحة الشباب التي تمثل جزءًا كبيرًا من المجتمع الإيراني[6].

6- الضغوط التي تعرض لها الرئيس حسن روحاني قبل الانتخابات فضلًا عن الدعم الذي قدمته بعض

---

(1) انسحاب قاليباف من انتخابات الرئاسة الإيرانية، 15 مايو 2017، http://cutt.us/ZjDkO

(2) صوت العراق، نتائج الانتخابات الإيرانية ودلالتها، 27 مايو 2017، http://cutt.us/9C8o

(3) عماد آبشناس، حسن روحاني.. عوامل الفوز وتحديات الوعود، 23 مايو 2017، http://cutt.us/IKP9X

(4) چرا روحانی باردیگررئیس جمهور ایران خواهد شد؟ 20 مهر 1396، http://cutt.us/2CHQP

(5) رادیو فردا، روحانی چرا وچگونه پیروز شد؟ مهندسی متقابل انتخابات وإقناع بخش جوان تحریمیون، 2 خرداد 1396، http://cutt.us/2CHQP

(6) عماد آبشناس، حسن روحاني.. عوامل الفوز وتحديات الوعود، مصدر سابق.

المؤسسات، وعلى رأسها الحرس الثوري ووسائل الإعلام، لإبراهيم رئيسي، أنتجت في النهاية تداعيات عكسية، إذ إنها دفعت القاعدة الشعبية التي تؤيد تيار الإصلاحيين وجناح المعتدلين إلى التصويت بكثافة لصالح روحاني، ليس فقط من أجل تمكينه من تجديد ولايته الرئاسية لفترة جديدة حتى عام 2021، وإنما أيضًا بهدف منع المحافظين الأصوليين من الانفراد بالسلطة من جديد وإقصاء خصومهم السياسيين.

7- كما أن دعم الرئيس الإصلاحي الأسبق محمد خاتمي وهاشمي رفسنجاني قبل وفاته كان له عظيم الأثر في فوز روحاني.

روحاني.. وعود في انتظار التحقق

خلال حملته الانتخابية وبعد فوزه بفترة رئاسية ثانية في 19 فبراير 2017، واصل حسن روحاني سياسة تقديم الوعود للجماهير الإيرانية، هذه الوعود عدّها مراقبون بأنها أكبر من صلاحياته كرئيس في بلد يفتقر فيه الرئيس إلى كثير من الصلاحيات، ويحتل فيه المركز الثاني في هرم السلطة بعد المرشد الأعلى الذي يتربع على قمة الهرم. والوعود هي:

- تحقيق انتعاش اقتصادي.
- القضاء على البطالة.
- رفع سقف الحريات.
- رفع جميع العقوبات والحفاظ على الاتفاق النووي.
- الانفتاح في السياسة الخارجية.
- رفع الإقامة الجبرية المفروضة على زعماء التيار الإصلاحي.
- وعود روحاني بتحسين وضع المرأة وإشراكها في العملية السياسية.
- إشراك السنّة والأقليات العرقية في الحكومة الجديدة.

وفي تقريره بمناسبة مرور 100 يوم على فترته الرئاسية الثانية، استعرض حسن روحاني المشاريع المستقبلية والإنجازات التي حققتها حكومته خلال الأشهر الثلاثة الأولى من حكومته الجديدة.

اقتصاديًا، أكد روحاني أن أساس خطة حكومته تقوم على إلغاء الدعم المالي والسيطرة على التضخم ورفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة تصل إلى أكثر من 5%، فضلًا عن تغيير كيفية التعامل مع الميزانية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة ودعم الاستثمارات وتشجيع الإيرانيين بالخارج للعودة إلى البلاد واستثمار أموالهم فيها. وفي ما يتعلق بالبنوك أكد روحاني أن حكومته عالجت ما نسبته 98% من مشكلات

المودعين خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة، كما تحدث عن مواضيع اقتصادية أخرى مثل خطط الحكومة لتوفير أكثر من 900 ألف وظيفة وانخفاض نسبة البطالة من 12,7 إلى 11,7%.

خارجيًّا، أكد روحاني أن حكومته تعاونت مع كل من العراق وتركيا لمواجهة استفتاء إقليم كردستان العراق. وحول عَلاقة طهران بدول الاتحاد الأوروبي تحدث روحاني عن أن بلاده أقامت عَلاقات جيدة للغاية مع دول الاتحاد الأوروبي، كما أن عَلاقات بلاده بروسيا أصبحت أفضل من الماضي.

إقليميًّا، تحدث روحاني في تقريره عن عَلاقات متميزة مع تركيا والعراق وقطر وباكستان وأفغانستان. وأخيرًا أشاد بالاتفاق النووي وزعم أن هذا الاتفاق حقق نجاحات كبيرة لا يمكن إنكارها أو محوها، ولولا الاتفاق النووي ما كان لإيران أن تتوصل إليها، مثل الاستثمارات الأجنبية والاتفاقيات المصرفية والتقنية التي أبرمتها مع عدد من الدول.

وبشأن مستقبل الاتفاق النووي أشار الرئيس الإيراني إلى أن الإدارة الأمريكية تحاول في الوقت الحالي القضاء على الاتفاق النووي، إلا أن الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين ودولًا أخرى دعمت الاتفاق وظلت متمسكة بموقفها الرافض لإلغائه. وهدد بأن لدى إيران خططًا بديلة في حال نجح الأعداء في إلغائه[1].

بعد التقرير تعرض الرئيس الإيراني حسن روحاني لانتقادات شديدة وسخرية حتى من وسائل الإعلام الموالية له، إذ أوردت عدة صحف تقرير روحاني وأكدت أنه يجافي الحقيقة. وكانت صحيفة بهار الإصلاحية أول من رصد إخفاقات روحاني خلال الـ100 يوم الأولى من فترته الرئاسية الثانية، وتساءلت عن أسباب تجنب روحاني الحديث عن إخفاقات حكومته في تحقيق الوعود الانتخابية.

انتقاد آخر وجهته وسائل الإعلام الإيرانية إلى الرئيس حسن روحاني، وهو تجنبه الحديث عن مطالبات الإصلاحيين، وأبرزها رفع الإقامة الجبرية عن زعماء التيار الإصلاحي، وخلع يد الحرس الثوري المهيمنة على السياسة والاقتصاد، إضافة إلى التعامل مع العالم والانفتاح في السياسة الخارجية، ورفع كل العقوبات، فضلًا عن رفع سقف الحريات. أبرز وسيلة للإيرانيين لمتابعة الوعود التي قطعها روحاني على نفسه هي موقع «روحاني ميتر» الذي خصصته مؤسسة «الحوار العالمي» الكندية كجزء من موقعها الإلكتروني لتقييم إنجازات حسن روحاني خلال الأيام الـ100 الأولى من رئاسته لمتابعة ورصد النسب المئوية لما تحق من الوعود التي قطعها على الشعب[2].

ورصد الموقع 100 وعد لروحاني، منها 74 وعدًا كان روحاني قد قطعها منذ فترته الرئاسية الأولى، أما الوعود المتبقية فقد قدمها روحاني خلال فترته الرئاسية الثانية.

ويمكن تقسيم هذه الوعود على النحو التالي:

المجال	العدد
الاقتصادي	34 وعدًا
الثقافي والاجتماعي	31 وعدًا
السياسة الداخلية	26 وعدًا
السياسة الخارجية	9 وعود

(1) صداي إيران، مشروح سخنان روحانى درباره گزارش 100 روزه، 8 اذر 1396، http://cutt.us/P0ck4

(2) اليوم السابع، روحاني رجل في قلب العاصفة، http://cutt.us/YVw14

وبحسب الموقع فإن الرئيس حسن روحاني قد تمكّن حتى الآن من تحقيق 24% فقط من الوعود التي قطعها على الشعب الإيراني، بينما رصد الموقع 6% من الوعود الموقوفة التي لم تحقق لسبب أو لآخر، و15% من الوعود التي لم تتحقق بعد، و29% من الوعود التي تسعى الحكومة لتحقيقها، و13% من الوعود الناقصة التي لم تتحقق بشكل كامل، و13% من الوعود التي لم تبدأ الحكومة حتى الآن في متابعتها[1].

الوعود	النسبة المئوية
المحققة	%24
الموقوفة	%6
لم تتحقق بعد	%15
في طور المتابعة	%29
ناقصة	%13
لم تتحقق لكن الحكومة بصدد متابعتها	%13

ثانيًا: صراع حسن روحاني مع الأصوليين.. المرشد والحرس الثوري ورئيس السلطة القضائية

خلال أربع سنوات ونيّف من حكومتَي روحاني، دخل الأصوليون ممثلين في السلطة القضائية والحرس الثوري فضلًا عن مرشد النظام الإيراني علي خامنئي في صراعات وحرب كلامية مع الرئيس حسن روحاني. ووصلت هذه التوترات إلى درجة أن حذر خامنئي الرئيس حسن روحاني بالإقالة من منصبه على غرار ما حدث للحسن بني صدر، أول رئيس لإيران بعد الثورة عندما عزله الخميني من منصبه.

1- خامنئي وروحاني.. خلافات علنية وحرب كلامية

منذ وصول حسن روحاني إلى رئاسة الجمهورية في 2013، بدأ الإيرانيون يتحدثون عن خلافات خفية بينه وبين المرشد علي خامنئي، ومع مرور الأيام طفت هذه الخلافات على السطح، عندما وجّه خامنئي سلسلة من الانتقادات إلى الرئيس روحاني، لا سيّما في ما يتعلق بأداء الحكومة في الملف الاقتصادي والسياسة الخارجية، فضلًا عن مواقف الطرفين المتباينة حول الاتفاق النووي، إذ يرى خامنئي أن الولايات المتحدة تلكأت في رفع العقوبات البنكية عن إيران واتهمها بأنها لن تفي بوعودها التي قطعتها لإيران، بينما يرى روحاني أن الاتفاق النووي هو نجاح لإيران ودبلوماسيتها على نحو غير مسبوق.

ونتيجة لهذه الخلافات الداخلية المتصاعدة بينه والمرشد الأعلى علي خامنئي، ظل الرئيس الإيراني حسن يواجه هجومًا شرسًا من المحافظين والحرس الثوري.

هذه الخلافات والانتقادات تواصلت خلال العام الماضي، ففي شهر فبراير 2017 انتقد خامنئي حالة الركود والبطالة التي تعاني منها البلاد، فضلًا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وحث حينها الرئيس

(1) روحاني سنج، گزارش 100 روز نخست دولت دوازدهم، 21 ابان 1396، https://rouhanimeter.com/2017/11/first - 100 - days/

الإيراني على فعل المزيد من أجل تحسين اقتصاد البلاد[1].

استمرّت انتقادات خامنئي للرئيس حسن روحاني لتنعكس سلبًا على روحاني في فترة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في التاسع عشر من مايو 2017م، عندما قرر المرشد معاقبة الرئيس من خلال إجراءين:

الأول: عندما ألقى بثقله كاملًا في كفة المرشح المتشدد إبراهيم رئيسي، ثم انتقد خامنئي تصريحات روحاني التي هاجم فيها الحرس الثوري من خلال المناظرة الرئاسية الثانية، وقال إن «هذه الانتقادات لن تخدم إلا أعداء البلاد».

الثاني: بعد الفوز الكاسح الذي حققه روحاني في الانتخابات الرئاسية ضد مرشح التيار الأصولي والمدعوم بقوة من خامنئي، عندما أحجم عن تهنئة حسن روحاني بفوزه في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، رغم الفارق الضخم مع أقرب منافسيه (7 ملايين صوت) وعلى الرغم من أنه بادر بتهنئته في الدورة الرئاسية الأولى (يونيو 2013)[2].

بعد الانتخابات الرئاسية صعّد خامنئي من انتقاداته ضد رئيس الجمهورية، وخلال اجتماع ضمّ أبرز مسؤولي النظام انتقد خامنئي حكومة روحاني، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وعدم تقديمه الحلول الاقتصادية اللازمة[3]، ليأتي الردّ مدويًا من روحاني عندما تحدث عن أن «الشرعية السياسية للزعيم الديني تقررها إرادة الشعب»، واستشهد في ذلك بخلافة علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، الذي -بحسب قوله- صار خليفة للمسلمين بعد أن حظي بدعم الأغلبية. هذه التصريحات عُدّت تشكيكًا في شرعية خامنئي الذي لم يُنتخب عبر صناديق الاقتراع، وأثارت موجة كبيرة من الاستنكار والغضب في الأوساط الدينية والسياسية المتشدّدة، وعُدّت نوعًا من العصيان السياسي والميل لمواجهة خامنئي، كما عدّها عديد من المراجع الكبار في قم مخالفة لمبادئ المذهب الشيعي الإمامي الذي يرى أن الإمامة منصب إلهيّ ليس للبشر دور في تحديده. ووصلت حدة الانتقادات الموجهة إلى روحاني إلى أن هتفت ضده مجموعة من المشاركين في يوم القدس العالمي ورددت شعارات مناهضة له[4].

في شهر يونيو، نقل المرشد الأعلى الصراع مع الرئيس حسن روحاني إلى مرحلة أكثر خطورة عندما وجّه تهديدًا شديد اللهجة إلى الرئيس حسن روحاني وحذره من مصير أبو الحسن بني صدر (أول رئيس بعد الثورة الإيرانية، والذي عزله الخميني من منصبه عام 1981) في حال تسببت سياساته في تقسيم المجتمع الإيراني إلى معارض ومؤيد للنظام.

في يوليو 2017 وجّه خامنئي انتقادات جديدة إلى روحاني، بعد أن وقّعت الحكومة على اتفاقية «أهداف التنمية المستدامة لعام 2030» التي اقترحتها منظمة اليونيسكو التابعة للأمم المتحدة. وهي عبارة عن خطة غير ملزمة تستهدف معايير التعليم في إيران، وتؤكّد مبدأ المساواة التامّة بين الذكور والإناث في الحصول على التعليم الجيّد، وفي فرص التدريب[5]. خامنئي الذي انتقد هذه الخطة يرى أنها صادرة من مؤسّسة اليونيسكو التي تخضع لتأثير «القوى الإمبريالية»، وجاء الرد من روحاني الذي قال إنه سيعمل بهذه الاتفاقية في إطار القانون الإيراني. وعدّ أن هناك أطرافًا -لم يسمِّها- تفسّر للشعب الموضوع بطريقة «خاطئة وجاهلة».

---

(1) «خلاف نادر» بين خامنئي وروحاني، 15 فبراير 2017، http://cutt.us/a3yuL

(2) اليوم السابع، من يطلق الرصاص على حسن روحاني؟ 19 يوليو 2017، http://cutt.us/6AlvG

(3) الغارديان: الخلاف يتسع بين خامنئي وروحاني، 22 يونيو 2017، http://cutt.us/gSjqq

(4) الصراع بين روحاني وخامنئي.. إلى أين؟ 17 يوليو 2017، http://cutt.us/RZ7pt

(5) نقطة خلاف بين روحاني وخامنئي تطفو على السطح، 15 مايو 2017، http://cutt.us/xknj

ثم تسارعت وتيرة الحرب الكلامية بين الرجُلَين عندما أطلق خامنئي تصريحًا جديدًا من تصريحاته المثيرة للجدل، بعدما اتهم الحكومة بالعجز في إدارة المِلَف الثقافي، وبخلط القضايا الأساسية بالقضايا الثانوية. وقال خامنئي: «إن الجهاز المركزي عندما يصاب بالخلل فإنّ القوى الثورية لديها حرّية إطلاق النار».

وجاء توظيف خامنئي لهذا المصطلح العسكري للتعبير عن مدى امتعاضه من سياسات روحاني، ورأت حينها بعض الأطراف أن هذه التصريحات قد تمهد لتقويض بعض صلاحيات روحاني التنفيذية، بينما عدّها آخرون بأنها تحمل ضوءًا أخضر لأنصار خامنئي للتصدّي لوعود روحاني المتعلقة بالثقافة والحرّيات المدنية[1].

2- ملفات الفساد تشعل الخلافات بين السلطتين التنفيذية والقضائية

طبقًا للدستور الإيراني، فإنّ القضاء في إيران هو «سلطة مستقلة» يعيّن رئيسها المرشد الأعلى للنظام الإيراني. تدخُّل المرشد في السلطة القضائية وتعيين رئيسها وضعها في دائرة الاتهام بالولاء المطلق للمرشد، ونتيجة لذلك فإن العَلاقة بين السلطة القضائية وبقية السلطات تتأثر بقدر كبير برضا المرشد علي خامنئي أو سخطه من السلطات والمؤسسات الحكومية.

فالدعم القوي والكبير الذي تجده السلطة القضائية من قِبل المرشد علي خامنئي مكّنها من امتلاك قدر كبير من حرية التدخل في شؤون بقية السلطات والمؤسسات. كما أن عَلاقة هذه السلطة بالمرشد علي خامنئي وكل المؤسسات التي يديرها الأصوليون بات ينظر إليها الإيرانيون على أنها أداة من أدوات النظام لقمع المعارضين والمنتقدين للنظام الإيراني، وأنها لا تملك الإرادة الكافية لإقامة العدل ومحاربة الظلم والدفاع عن حقوق المواطنين.

التوتر في العَلاقة بين السلطتين القضائية والتنفيذية بدأ يظهر للعلن في نوفمبر 2016 عقب اتهامات وجّهها نواب إصلاحيون ضد رئيس السلطة القضائية بامتلاك 63 حسابًا شخصيًّا في البنوك تدرّ عليه أرباحًا كبيرة، كما تطرق هؤلاء النواب إلى موضوع الكفالات المالية للمواطنين الذين لديهم قضايا في مختلف المحاكم.

تلا هذا التوتُّر اتهامات متبادلة بين السلطتين التنفيذية والقضائية بالتورط في مِلَفّات فساد كبيرة، منها مِلَفّ فساد اقتصاديّ بمبلغ 335 مليون دولار يتعلّق برئيس السُّلْطة القضائية صادق لاريجاني.

بعد هذا السجال، دخلت السلطتان القضائية والتنفيذية في حرب كلامية جديدة عندما وجّه النائب البرلماني والمحسوب على التيار الإصلاحي محمود صادقي اتهامات إلى رئيس السلطة القضائية بسرقة المال العامّ. وذلك عندما طرح سؤالًا على وزير الاقتصاد الإيراني حول إيداع مبالغ تقدر بمئات الملايين من الدولارات في حسابات رئيس السُّلْطة القضائية صادق لاريجاني ومطالبته بالكشف عن الأرصدة المصرفية لهذا المسؤول الذي يمثل أحد أركان التيّار المتشدد وأحد أبرز رجال الدين في إيران. بعد الاتهام بادرت السلطة القضائية ورئيسها باتهام الحكومة بإثارة الموضوع وشنت هجومًا عنيفًا على روحاني.

في 2017 استمر التوتر في العَلاقة بين السلطتين، ودخل الرئيس حسن روحاني وصادق آملي لاريجاني في حرب كلامية وخلافات عديدة، نجملها في ما يلي:

1- في شهر يناير الماضي تجدد السجال بين رئيسَي السلطتين التنفيذية والقضائية، وتحولت العَلاقة بين السلطتين إلى مواجهة مفتوحة، وذلك على خلفية إعلان وَزارة الاستخبارات ضبط شحنة ضخمة

(1) الصراع بين روحاني وخامنئي.. إلى أين؟ 17 يوليو 2017، http://cutt.us/bswUB

تضم أجهزة كمبيوتر ومعدّات تصوير بقيمة نحو 7,5 مليون دولار. ورغم أن الاستخبارات لم تحدّد إلى من تؤول هذه الأجهزة فإن السلطة القضائية اتهمت مكتب روحاني باستقدام هذه الأجهزة بهدف إجراء عمليّات تجسس ضد مسؤولين مناوئين للحكومة، الأمر الذي نفاه مكتب الرئيس روحاني بشدة.

2- خلاف آخر منشؤه هذه المرة رجل الأعمال الإيراني بابك بهرامي الذي اعتُقل في ديسمبر 2013 وحُكم عليه بالإعدام في 2016 بعد إدانته باختلاس نحو 3 مليارات دولار، إضافة إلى جرائم مالية أخرى.

وفي تعليق حول هذه القضية تساءل روحاني: «هل يُعقل أن يتمكن شخص بمفرده من وضع نحو ثلاثة مليارات دولار في جيبه؟»، وتساءل عن المتورطين في هذه القضية، وأضاف: «لقد حُكم على بابك زنجاني بالإعدام، لكن أين ذهبت الأموال المختلسة؟». هذه الأسئلة التي وجهها روحاني الذي كان يرى ضرورة تسليم زنجاني لوَزارة الاستخبارات، رفضتها السلطة القضائية وعدّتها انتقادات مباشرة موجهة إليها[1].

3- خلال حملته الانتخابية، وعد روحاني في كلمة له أمام حشد من أنصاره بإنهاء الإقامة الجبرية المفروضة على قادة الثورة الخضراء، مير حسين موسوي وزوجته زهراء رهنورد ومهدي كروبي، في حال حصوله على فترة رئاسية ثانية. هذا الوعد انتقده رئيس السُّلطة القضائية صادق لاريجاني ووجّه سؤالًا إلى روحاني: «مَن أنت لتنهي الإقامة الجبرية؟»، واستطرد قائلًا: «إن البعض يحاول إثارة حركة شعبوية للتشكيك في القرارات الشرعية لهيئات البلاد»، مشيرًا إلى أن قرار فرض الإقامة الجبرية اتخذه المجلس الأعلى للأمن القومي ولا يمكن إلغاؤه إلا من قِبل هذا المجلس. الجدير بالذكر أن هذا المجلس يرأسه رئيس الجمهورية ويضم كبار القادة السياسيّين والعسكريّين في البلاد، لكن قراراته تخضع لموافقة المرشد علي خامنئي[2].

3- عَلاقة روحاني والحرس الثوري.. توتر يعقبه مغازلة

يعود تدخل الحرس الثوري في الاقتصاد الإيراني إلى تسعينيات القرن الماضي، حين شرع النظام الإيراني في تحرير الاقتصاد وأناط بالحرس مهمة المساعدة في إعادة إعمار البلاد، وهو ما أتاح لأذرعه الاقتصادية التمدّد في قطاعات حيوية كالنفط والإسكان والزراعة والنقل والتعدين وغيرها. وخلال السنوات الأخيرة تنامت سيطرة الحرس بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني، حتى بلغ عدد المشروعات المسندة إليه بين عامَي 2006 و2013 نحو عشرة آلاف مشروع.

هذه السطوة في الاقتصاد الإيراني مثلت أحد مَواطن الخلاف بين الحرس الثوري والرئيس حسن روحاني، فالأخير الذي جعل نصب عينيه المسألة الاقتصادية، معتبرًا إياها الميدان الذي بإمكانه أن يبدي فيه نجاحًا ملحوظًا، كان يأمل أن تؤدي «الصفقة النووية» إلى تدفق الاستثمارات في البلاد بعد رفع العقوبات، لكن ذلك لم يحدث، كما أن تعاظم دور الحرس في الاقتصاد حدّ من مقدرته في بسط نفوذه على الاقتصاد الإيراني[3].

في كلمة له أمام حشد من رجال الاقتصاد، هاجم روحاني تدخّل القوّات المسلّحة في الاقتصاد، وقال إنّ الاقتصاد والسلاح والإعلام كلها باتت بيد العسكر ولا يستطيع أحد منافستهم، واصفًا الحرس الثوري بـ«حكومة تحمل البندقية»، وهي المرة الأولى التي يصف فيها مسؤول كبير في النظام قوّات الحرس الثوري بـ«الحكومة الموازية»، ووجّه اتهامات إلى الحرس الثوري بسيطرته على الاقتصاد الإيراني بشكل كامل، وكذلك دخوله على خط الاستثمار، ما دفع قائد الحرس الثوري إلى الرد أيضًا قائلًا: «إن الحرس

(1) موقع 24: توتر بين روحاني والسلطة القضائية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، 8 يناير 2017، http://cutt.us/fDsVO
(2) إيلاف: رئيس السلطة القضائية في إيران ينتقد الرئيس روحاني، 29 مايو 2017، http://cutt.us/BUHq
(3) ساسة بوست، صراع العروش في إيران: لماذا يكره الحرس الثوري حسن روحاني؟ 9 مايو 2017، http://cutt.us/2uwdm

الثوري لا يمارس نشاطات اقتصادية وربحية، بل إن نشاطاته ترتكز على إزالة الحرمان، والقيام بفعاليات عمرانية، وإجهاض استراتيجية العدو لفرض الضغوط الاقتصادية على البلاد»، على حدّ قوله[1].

مخاوف روحاني من تزوير الانتخابات لصالح مرشَّح التيّار المحافظ كانت سببًا آخر لاشتعال الخلافات بينه وبين هذه «المؤسّسة العسكرية والاقتصادية» المدعومة بقوّة من المرشد الأعلى وبقية القوى المحافظة.

وعند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، زاد قلق الشارع الإيراني وأنصار التيّار الإصلاحي من تدخّل الحرس الثوري لترجيح كفة أحد المرشحين الأصوليين. وكان لهذا القلق مبرراته لدى الشارع الإيراني، إذ يسود الاعتقاد بأن الحرس الثوري هو الذي زوّر انتخابات 2009 المثيرة للجدل والتي فاز فيها الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد.

وحسب جريدة «إيران» الرسمية التابعة للحكومة الإيرانية، صرح حسن روحاني في اجتماع الهيئات التنفيذية للانتخابات الرئاسية بأنه يجب الوقوف ضد بعض القوى العسكرية التي تسعى للتدخل في الانتخابات لانتهاك القانون، وذلك في إشارة إلى الحرس الثوري وميليشيات الباسيج التابعة له. كما انتقد بشدة منظَّمةَ الإذاعة والتليفزيون واتهمها بأنها توظّف الأموال العامّة وتنفّذ دعاية انتخابية لأحد أجنحة النظام الإيراني، في إشارة إلى المحافظين[2].

وخلال المناظرات التلفزيونية التي سبقت الانتخابات، انتقد روحاني سياسات الحرس الثوري الصاروخية واتهمه بالعمل على نسف الاتفاق النووي وإحراج إيران عبر برنامج الصواريخ الباليستية، ليأتي الرد من الحرس الثوري الذي عدّ أن «تطوير قوة إيران الصاروخية يأتي في إطار السياسيات العامة للنظام، ووجود قواعد صاروخية تحت الأرض عامل ردع مهم أمام تهديدات الأعداء»[3]، على حد تعبيره.

(1) اليوم السابع، من ولاية حسن روحانى الثانية إلى «التنصيب»، 1 أغسطس 2017، http://cutt.us/m5Y7l

(2) روحاني يحذر من تدخل الحرس الثوري في الانتخابات الرئاسية، 27 فبراير 2017، http://cutt.us/lUMzq

(3) راديو فردا، انتقاد روحانى از سپاه پاسداران واكنش ستادكل نيروهاى مسلح را برانگيخت، 15 ارديبهشت 1396، http://cutt.us/7QHn

قُبيل الانتخابات الرئاسية حاول روحاني مغازلة الحرس الثوري وحثه على عدم التدخل في الانتخابات في آن واحد، وذلك عندما قال: «منذ انتصار الثورة وأنا أقف إلى جانب الحرس الثوري وقوّات الباسيج» وتساءل: «هل تظنون أن لي مشكلة مع الحرس الثوري وقوّات الباسيج الأعزاء؟»، وأضاف روحاني: «نعرف أن الحرس الثوري وقوّات التعبئة هم مسؤولون عن الأمن، ولكلٍّ عمله». وشدد على أهمية وضرورة تنفيذ وصية الخميني التي أمر فيها بابتعاد القوّات العسكرية والأمن عن السياسة وعدم الوقوف مع أي حزب أو مجموعة».

كما حاول روحاني خلال خطاب الفوز بالانتخابات الرئاسية، الذي ألقاه في 20 مايو 2017، مغازلة الحرس الثوري مرة أخرى للتقليل من حدّة التوتر القائم بينه وبينه هذه المؤسسة العسكرية والمؤثرة في النظام الإيراني، عندما قال إن «قوّات الحرس الثوري تمثل استمرارًا للاستقرار في المنطقة». بعد ذلك استقبل روحاني قادة الحرس الثوري بمكتبه وأكد لهم أن الحكومة الجديدة ستدعم بشكل تام قوّات الحرس الثوري. ورغم أن قادة الحرس الثوري لم يمحوا من ذاكرتهم استعداء روحاني لمؤسسة الحرس الثوري عندما طالبهم بعدم التدخل في السياسة والاقتصاد، فإنهم هنؤوه بالفوز في الانتخابات الرئاسية وأعربوا له عن شكرهم للدعم الذي تقدمه الحكومة لتعزيز البنية الدفاعية للبلاد، وذلك لمواجهة «الإرهاب في المنطقة»[1]. هذه التصريحات واللقاء الأخيرة فضلًا عن قرار روحاني القاضي بزيادة ميزانية الحرس الثوري في ميزانية 2018، عدّها مراقبون رضوخًا من حسن روحاني لمطالب الحرس الثوري، كما اتهم آخرون الرئيس حسن روحاني بالتراجع عن مواقفه السابقة المناهضة لسياسات وأطماع الحرس الثوري.

ثالثًا: احتجاجات إيران.. شعارات تكسر كل الحواجز وتزلزل أركان النظام

في الأسبوع الأخير من عام 2017م وكمحصلة لأداء النظام الإيراني تصدرت المشهد الإيراني احتجاجات شعبية جارفة، بالوقوف على أسبابها وتفاعلاتها ونتائجها يمكن تقديم صورة صادقة وشاملة عن المشهد السياسي الإيراني بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. فقد شهدت نحو أكثر من 85 مدينة إيرانية احتجاجات جماهيرية عُدّت الأكبر في البلاد منذ مظاهرات الحركة الخضراء في 2009. في البداية، تركزت مطالب المحتجين على التنديد بالغلاء وتردي الأوضاع الاقتصادية، لكن يبدو أن الإحباطات العديدة التي يمر بها المواطن الإيراني والفساد وانخفاض مستويات المعيشة أفسحت المجال أمام شعارات سياسية أكثر وضوحًا وجرأة ضد النظام وقادته.

انطلقت الشرارة الأولى للاحتجاجات من مدينة مشهد في 28 ديسمبر 2018 وانتشرت سريعًا إلى أكثر من 85 مدينة إيرانية مثل كرمانشاه وقم وأصفهان وشيراز والأحواز، عبّر خلالها المحتجّون عن مجموعة واسعة من المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة منذ وقت طويل، كما دفعت هذه المظالم بعشرات الآلاف من الإيرانيين الذين لم تكن لديهم في السابق أي انتماءات سياسية أو حزبية للخروج إلى الشوارع والتعبير عن امتعاضهم الشديد من تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

مشهد هي ثاني أكبر المدن الإيرانية بعد العاصمة طهران، وتعدّ معقلًا للأصوليين وتحظى بقدسية خاصة بالنسبة إلى الإيرانيين لاحتوائها على مقام الإمام الرضا (الامام الثامن لدى الشيعة)، الأمر الذي حولها إلى أكبر مزار ديني في إيران، كما تضم مؤسسات حكومية ودينية كثيرة مثل جامعة العلوم الإسلامية، جامعة الإمام الرضا.

ومعنى انطلاق المظاهرات الحاشدة من هناك، وبحسب محللين سياسيين واجتماعيين، يشير إلى

(1) قناة العالم، الرئيس الإيراني يلتقي كبار قادة الحرس الثوري ويعلن دعمه لخدماته، 24 يوليو 2017، http://cutt.us/wJrFG

أن الفقر ضرب كل محافظات إيران وصولًا إلى الأماكن الدينية والسياحية بالبلاد[1].

خلال العقدين الأخيرين من عمر النظام الإيراني، شهدت إيران عددًا من الاحتجاجات المنددة بسياسات النظام مثل الاحتجاجات الطلابية في 1999 واحتجاجات 2009 التي نظمتها الحركة الخضراء بقيادة مير حسين موسوي ومهدي كروبي، لكن الاحتجاجات الأخيرة عدّت الأكبر نطاقًا (85 مدينة) والأكثر جرأة من حيث الشعارات التي رددها المحتجون.

لعل أهم ما يميز هذه الاحتجاجات عن التي سبقتها (أحداث 2009) هو أن المحتجين في الاحتجاجات الأخيرة رفعوا مطالب اقتصادية ثم تحولت إلى سياسية، بعكس ما حصل عام 2009 بعد إعادة انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد، إذ خرجت في ذاك الوقت مظاهرات سياسية فقط مؤيدة للإصلاحيين، ووجه المحتجون اتهامات إلى السلطات بتزوير الانتخابات الرئاسية، وطالبوا بإعادة فرز الأصوات.

احتجاجات 2009 كانت تملك قيادة قوية، وهم المرشحون الخاسرون في الانتخابات مثل مير حسين موسوي ومهدي كروبي، لكن الاحتجاجات الأخيرة كانت لا تملك قيادة واضحة كما لا تملك أهدافًا واضحة، والدليل على ذلك التحول في الشعارات والأهداف.

أسباب الاحتجاجات

تواجه حكومة الرئيس روحاني مصاعب اقتصادية على خلفية ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت (وفق مركز الإحصاءات الإيراني) 12,4% في العام المالي 2017، وهو ما يمثل ارتفاعًا نسبته 1,4% عن العام الذي سبقه، وهناك نحو 3,2 مليون عاطل عن العمل في إيران التي يبلغ عدد سكانها ثمانين مليون نسمة. فروحاني الذي رفع شعار المفتاح في حملاته الانتخابية يرى عامة الناس أن مفتاحه فشل حتى الآن في حل عقدة الاقتصاد الإيراني. أما الامل الذي وعد به المواطنين فلا يزال معلقًا على آمل آخر وهو تنفيذ الاتفاق النووي، خصوصًا الجزء المتعلق ببنوده الاقتصادية.

ولعل ما صب الزيت على النار هو قيام عدد من البنوك والمصارف التي يديرها الحرس الثوري بإعلان الإفلاس بعد إغراء المواطنين البسطاء بإيداع أموالهم فيها. ونتيجة لهذا الإعلان خرج المواطنون في عدة مدن، لا سيّما مدينة كرمانشاه في غرب إيران، التي احتج فيها المتظاهرون على ما سمّوه سرقة ثروات المواطنين من قِبل مؤسسات مالية قدمت لهم وعودًا زائفة بالاستثمارات، ورددوا هتافات ضد الغلاء والفساد والفقر والبطالة، وطالبوا الحكومة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وفي عام 2017 وحده انهارت خمسة مصارف وصناديق استثمارية، مما عصف بمدخرات ما لا يقل عن 2,5 مليون أسرة من الطبقة المتوسطة والطبقة دون المتوسطة. كما أدى انهيار صناديق المعاشات، بما في ذلك معاشات المعلمين، إلى تفاقم آثار فضائح الفساد. ومن المثير للاهتمام أنه لم يتم اعتقال

(1) الشرق الأوسط، مدينة مشهد.. من معقل المحافظين إلى مهد الاحتجاجات الإيرانية، 12 يناير 2018، http://cutt.us/k4Bip

أحد على خلفية أي من حالات الفشل المعلنة تلك، إذ يعتقد أن المسؤولين عنها قد سمح لهم بالفرار إلى المنفى الاختياري في كندا.[1]

تضمنت ميزانية عام 2018 قطع الدعم المالي عن أكثر من 30 مليون فرد، وزيادة أسعار البنزين بنسبة 50% والديزل بنسبة 33%، ما أدى إلى حالة سخط واسعة وسط الإيرانيين. يذكر أن هذه الميزانية تم رفضها من قِبل البرلمان الإيراني في الثامن والعشرين من يناير 2018.

إضافة إلى الأسباب المذكورة، هناك عوامل خفية تقف وراء الاحتجاجات، أهمها الإحباط والقمع وعدم سعي النظام لمعالجة بعض القضايا الهامة مثل عدم المساواة والعنصرية وانعدام الحرية والسياسات الاقتصادية السيئة[2].

آليات النظام الإيراني لإفشال الاحتجاجات الشعبية

منذ المظاهرات الطلابية في عام 1999، سعت الأجهزة الأمنية في إيران إلى إسكات أي تعبئة وحراك ضد النظام، وأضحى الطلاب، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وأنصار حقوق المرأة، وقادة العمّال، والنشطاء الذين يرفعون لواء حقوق الأقليات الإثنية، مستهدَفين ومطارَدين من قِبل السلطات الأمنية.

في عام 2009 ذهبت القوى الأمنية إلى حد توقيف أشخاص ينتمون إلى أحزاب سياسية قانونية، وغادر مئات الناشطين البلاد، بينما أمضى العشرات من المحتجين عقوبات قاسية بالسجن.

خلال الاحتجاجات الأخيرة التي انطلقت في الأيام الأخيرة من عام 2017، انتهج النظام الإيراني العديد من الخطوات الاستراتيجيات لإخمادها، أبرزها:

1- مواجهة الاحتجاجات الشعبية بإطلاق يد شرطة مكافحة الشغب التي استخدمت مدافع المياه والغاز المسيل للدموع لتفريق حشود المحتجين، لا سيّما في مشهد وكرمانشاه وطهران.

2- استهداف المحتجين بالرصاص الحي وإلقاء القبض عليهم. وطبقًا للإحصاءات الرسمية التي أعلن عنها المتحدث باسم السلطة القضائية محسن اجيي، فإن حصيلة الضحايا بلغت 25 قتيلًا بينما بلغ عدد المعتقلين نحو 622 شخصًا[3]. أما المصادر غير الرسمية فقد أعلنت عن مقتل 51 شخصًا واعتقال أكثر من 3700 آخرين.

3- إطلاق التهديدات والاتهامات، مثل الاتهام الذي وجّهه المرشد علي خامنئي للمتظاهرين بالعمالة والخيانة.

4- تهديد الحرس الثوري الإيراني للمتظاهرين والمناهضين للنظام بالرد بـ«قبضة حديدية» في حال استمرار الاحتجاجات، ما يعني أنه مستعدّ لاستخدام العنف في حال تطوّر الاحتجاجات.

5- وصف وزير الداخلية الإيرانى عبد الرضا رحماني فضلي المحتجين بالمرتزقة والمخربين وتهديده إياهم بالملاحقة الأمنية وتأكيده أن أجهزة الأمن تعرف كل المتظاهرين وسوف تتعقبهم.

6- تصريحات رئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني التي توعد فيها المتظاهرين بالاعتقال، موجهًا رجال الأمن لردعهم باستخدام كل أساليب القوة.

7- قول المدعي العام الإيراني محمد جعفر منتظري إن الجهاز القضائي سيتصدى بحزم لمن وصفهم بـ«مثيري الشغب في الأحداث الأخيرة»[4].

8- الاحتجاجات المضادة، فإضافة إلى القمع والتهديدات التي أطلقها المسؤولون، استخدم النظام تكتيكًا

---

(1) أمير طاهري، ما وراء الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة، 5 يناير 2018، http://cutt.us/YLQns

(2) عربي 21، «أسباب خفية» وراء أكبر احتجاجات إيران منذ 7 سنوات.. ما هي؟ 30 ديسمبر 2017، http://cutt.us/EaDO3

(3) راديو فردا، آخرين آمار كشته شدگان در تظاهرات؛ سخنگوی قوه قضائیه: 25 تن در خیابان کشته شدند، 24 دي 1396، http://cutt.us/TaGA9

(4) هل تنجح سياسات القمع في إخماد الثورة الإيرانية؟ 6 يناير 2018، http://cutt.us/WOAd7

آخر للتأثير على مجريات المظاهرات وإفشالها، إذ قام بتنظيم مظاهرات مؤيدة له في عدد من المدن مثل قم وكرمانشاه وطهران وهمدان وأصفهان، وفيها اختلف مشهد الشعارات كاملًا، إذ ردد المتظاهرون شعارات مؤيدة للنظام فضلًا عن شعارات اعتاد الإيرانيون على ترديدها وهي «الموت لأمريكا» و«الموت لإسرائيل» و«لبيك يا خامنئي»، وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك عندما هتفوا بشعارات تطالب بمحاكمة من سمّوهم «مثيري الفوضى».

9- كما انتهج النظام آليات مرنة أخرى للسيطرة على الاحتجاجات والحيلولة دون تكرار أحداث 2009، مثل فرض قيود على تدخل الحرس الثوري، والاعتماد في التعامل مع المتظاهرين على قوّات الأمن والباسيج بدلًا من الحرس الثوري، واتخاذ إجراءات اقتصادية عاجلة لاستيعاب بعض مطالب المحتجين، وإغلاق موقع تليغرام الذي اعتمد عليه المحتجون[1].

الاحتجاجات تشعل تبادل الاتهامات بين قطبَي النظام:

طبيعة الشعارات التي رفعها الإيرانيون خلال أيام الاحتجاجات أثبتت أن الشعب ناقم على النظام برمّته (إصلاحيين ومحافظين)، لكن التيارات السياسية التابعة للنظام الإيراني سعت لتبرئة ساحتها عبر توجيه أصابع الاتهام بعضها إلى بعض، وذلك في إطار الصراع والتنافس بين هذه التيارات.

الإصلاحيون وأنصار الحكومة استغلّوا انطلاق الاحتجاجات من مدينة مشهد لصالحهم وذهبوا إلى أن المتشددين هم الذين أطلقوا الشرارة الأولى لهذه الاحتجاجات بعد أن وظّفوا المظالم الاقتصادية المشروعة للسكان، لتسجيل نقاط ضد حكومة حسن روحاني[2].

ويمكن استنباط ذلك من خلال تصريحات إسحاق جهانغيري النائب الأول للرئيس حسن روحاني، التي قال فيها إن من يحاول بدء هذه الاحتجاجات لا يملك نهايتها. ووجّه الاتهام إلى المحافظين، دون أن يسمّيهم، بإشعال الاحتجاجات[3].

رواية أخرى يتبناها التيار الإصلاحي، وهي أن المحافظين يسعون لتصفية حسابات الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز فيها حسن روحاني على إبراهيم رئيسي، رئيس العتبة الرضوية في مشهد والمقرب من المرشد علي خامنئي. واستند عدد من الإصلاحيين في هذا الرأي إلى كلمة أحمد علم الهدى عضو مجلس خبراء القيادة وخطيب جمعة مشهد ووالد زوجة إبراهيم رئيسي، في إحدى خطب الجمعة عندما أبدى تأييده للاحتجاجات وقال إنّ مطالب الشعب بمواجهة الغلاء «مشروعة»[4].

ورغم اعتراف الحكومة بالظروف الاقتصادية الضاغطة التي يعيشها المواطن الإيراني، فإن الرئيس حسن روحاني حاول رمي الكرة في ملعب المحافظين عندما قال إنه لا يعتقد أن الاقتصاد هو المحرك الرئيسي والوحيد للاحتجاجات الأخيرة، بل إنّ أحد مطالب المحتجّين الأكثر إلحاحًا هي أن يتحقق لهم انفتاح أكبر. كما أكد أن الشباب الذين شاركوا في الاحتجاجات ما عادوا يتحملون نمط الحياة الذي يتبناه ويروّج له الرعيل الأول للثورة الإيرانية[5].

أما التيار المحافظ الذي ظل يصف السياسات الاقتصادية لحكومة حسن روحاني بالفاشلة، فقد عزا هذه الاحتجاجات إلى غلاء المعيشة والمعضلات الاقتصادية الكبيرة التي تواجه المجتمع الإيراني.

---

(1) المستقبل، تحولات الداخل والخارج الإيراني بعد الاحتجاجات، 31 يناير 2018، http://cutt.us/klrx

(2) عربي، سر صمت الحكومة.. تحليل يرصد أخطر ملاحظة في احتجاجات إيران، 1 يناير 2018، http://cutt.us/xdWmR

(3) راديو فردا، معاون أول روحانی در مورد اعتراضات مشهد: مسائل اقتصادی بهانه است، 8 دي 1396، http://cutt.us/N56PF

(4) دویچه وله فارسی، سردرگمی أصولگرایان در مواجهه با تجمع‌های اعتراضی، 2017/12/30، http://cutt.us/ohc2e

(5) رويترز، روحاني: أسباب احتجاجات إيران تتجاوز الاقتصاد، 8 يناير 2018، http://cutt.us/MhTAw

ردود الأفعال الدولية

تعاملت الولايات المتحدة مع احتجاجات 2009 بشكل حذر، عندما رفض الرئيس السابق باراك أوباما التدخل الأميركي في تلك الاحتجاجات، مبررًا ذلك بأن تدخّل واشنطن قد يمنح فرصة للنظام الإيراني، لكن رد الفعل الأمريكي على الاحتجاجات الأخيرة كان واضحًا بعد أن نشر دونالد ترامب تغريدة له في «تويتر» قال فيها: «على الحكومة الإيرانية احترام حقوق شعبها، بما في ذلك حق التعبير». وأضاف ترامب: «إنّ الأنظمة القمعية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، وسيأتي اليوم الذي يواجه فيه الشعب الإيراني خياراته».

الحكومة الألمانية طالبت إيران بحماية متظاهريها، وقالت الخارجية الألمانية إن على طهران التعامل بشكل سلمي مع المتظاهرين وأن تستمع لمتطلبات شعبها[1]. أما فرنسا فقد أكدت بأنها أبلغت المسؤولين الإيرانيين قلقها من مسألة حقوق الإنسان وحرية التظاهر في إيران. ومن جانبه شدد وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون على ضرورة إجراء طهران نقاشًا هادفًا بشأن المشكلات التي كشف عنها المحتجون في إيران، مشيرًا إلى متابعة بلاده الأحداث هناك عن كثب.

في المقابل عبرت روسيا عن أملها في انتهاء الاحتجاجات وعودة الهدوء في أسرع وقت ممكن، واتهمت الولايات المتحدة بالتدخل في الخفاء والعلن في الشؤون الداخلية للدول، وعدّت أن للولايات المتحدة نيات سيئة لاستغلال ما يجري في إيران لإعادة طرح ملفّ الاتفاق النووي. أما تركيا فقد اتخذت موقفًا دبلوماسيًّا، إذ أكد المتحدث باسم الحكومة رفض بلاده أي تدخل خارجي في إيران، ورفض «أي تغيير للسلطة في أي بلد أو استخدام العنف أو الطرق المخالفة للدستور والقوانين».

كما أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أعرب في محادثته الهاتفية مع الرئيس الإيراني حسن روحاني عن «أمله» في اتخاذ «موقف ملائم» في ما يتعلق بالمظاهرات[2].

مجلس الأمن الدولي عقد كذلك جلسة طارئة بناءً على طلب أمريكي لبحث الاحتجاجات المناهضة للحكومة في إيران. وقُبيل الاجتماع عقد أعضاء المجلس مشاورات مغلقة بناءً على طلب قدمته روسيا التي حذر مندوبها في مجلس الأمن من التدخل في الشأن الإيراني، ودعا إلى ترك إيران لمعالجة خلافاتها الداخلية بنفسها. أما مساعد الأمين العام للأمم المتحدة تايي بروك زيريهون، فقال إن المظاهرات في إيران خرجت للتعبير عن الغضب من التكلفة المرتفعة لتدخلات طهران في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، بينما أكدت المندوبة الأميركية لدى مجلس الأمن الدولي نيكي هايلي أن «الإيرانيين انتفضوا في عشرات المناطق ضد قمع السلطات»، مشيرةً إلى أن «النظام الإيراني يستخف برغبات شعبه منذ أعوام». وأشارت إلى أن إيران تنفق 6 مليارات سنويًّا على الأقل لدعم رئيس النظام السوري بشار الأسد، وتموّل الميليشيات في العراق واليمن، مضيفةً أن «الشعب الإيراني يطالب حكومته بوقف دعم الإرهاب بالمليارات».

وخلال الاجتماع طالب المندوب الفرنسي في مجلس الأمن فرانسوا ديلاتر السلطات الإيرانية بضبط النفس واحترام الحريات، معتبرًا أن «من حق الإيرانيين التعبير عن آرائهم وعلى السلطات احترام حقوق المتظاهرين»، لكنه عاد وأكد أن المظاهرات الإيرانية لا تهدد الأمن والسلم الدوليين، في إشارة إلى أن هذا الملف لا يجب أن يُبحث في مجلس الأمن في جلسة طارئة، وشدد على أن التغيير في إيران لا يأتي من خارجها، بل من شعبها. كما دعا المندوب البريطاني في مجلس الأمن ماثيو ريكروفت إلى «وقف العنف في إيران وأن تلتزم الحكومة الإيرانية بتعهداتها بشأن حقوق الإنسان»، داعيًا الحكومة الإيرانية للتحقيق في كل أعمال القتل خلال المظاهرات. ويرى المندوب البريطاني أن دعم إيران للإرهاب أدى

---

(1) العالم الدولي، ما بين 2009 و2017: المواقف الدولية تجاه الانتفاضة الشعبية في إيران، 2 يناير 2018، http://cutt.us/K5psZ

(2) أورينت، صمت وتردد.. ما موقف روسيا وتركيا من الاحتجاجات على النظام الإيراني؟ 3 يناير 2018، http://cutt.us/8aazl

إلى تقويض اقتصادها، وأعرب عن قلق بلاده من الدعم الإيراني للحوثيين في اليمن، مؤكدًا أن «نقل الأسلحة للحوثيين في اليمن يزيد العنف ويزعزع الاستقرار»[1].

ورغم تصريحات أعضاء مجلس الأمن الرافضة للتعامل بعنف مع المحتجين ودعوتهم لاحترام حقوق المتظاهرين، فإن المجلس رفض سعي الولايات المتحدة لتدويل هذه الأزمة. هذا الرفض استغلته إيران للتنديد بالتدخلات الأمريكية في الشأن الإيراني، وعدّ وزير الخارجية محمد جواد ظريف أن الإدارة الأمريكية ارتكبت خطأ جديدًا في مجال سياستها الخارجية[2].

السيناريوهات المستقبلية

شكّلَت الاحتجاجات الشعبية التي عمَّت المدن الإيرانية في الأسبوع الأخير من عام 2017م ذروة التفاعلات السياسية الإيرانية على مدار العام، وعكست عمق عدم الرضا الشعبي المستشري بين شرائح كبيرة من المجتمع الإيراني، سواء بسبب تراجع الأداء الاقتصادي لحكومة روحاني، أو النظرية المؤسسة للنظام "ولاية الفقيه" بكل تطبيقاتها التي أدَّت إلى ديكتاتورية وهيمنة الولي الفقيه على مناحي الحياة السياسية الإيرانية كافة، ومن ثَمَّ تشكّل خيارات معالجة النظام للأسباب التي أدَّت إلى هذه الموجة الاحتجاجية العارمة مساراتٍ لمستقبل الحياة السياسية الإيرانية، خلال العام المقبل على الأقل.

السيناريو الأول: معالجة أمنية وتناحر سياسي

1

على الرغم من نجاح المعالجة الأمنية في قمع الاحتجاجات وفَضّ التجمعات الجماهيرية بعد 10 أيام من اندلاعها، فإن الاقتصار عليها لن يحلّ الأسباب العميقة التي أدَّت إليها، ولا شكّ أن كثيرًا من النقاشات والمطالبات السياسية سوف تظهر كتوابع للاحتجاج على المستوى الجماهيري وداخل أروقة البرلمان الإيراني، وستبقي المشكلة الرئيسية باقية وهي ازدواجية النظام السياسي الإيراني بين رئيس منتخَب منزوع الصلاحيات، وفقيه غير منتخَب يهيمن على أركان الدولة عبر مؤسسات يعيِّن مسؤوليها، ومن ثم سيتجه منحنى التباعد والصدام بين خامنئي وروحاني إلى التزايد، ما لم يقيِّد خامنئي تَحرُّكات الحرس الثوري على المستويين السياسي والاقتصادي.

السيناريو الثاني: التهدئة ومعالجة الأسباب المباشرة

2

مع كثافة الاحتجاجات وتتابعها قد يدرك مستشارو خامنئي مدى خطورة الوضع، ومن ثم يقدمون النصائح بتهدئة الأوضاع من خلال معالجة الأسباب المباشرة، وأولها الفساد المالي في شركات توظيف الأموال وإعادة أموال صغار المودعين التي تلاعبت بها شركات توظيف وتعاونيات مالية تابعة للحرس الثوري، ولعلّ الأمر يمتدّ إلى فرض بعض القيود على الأنشطة الاقتصادية للحرس الثوري، وهذا الأمر مع احتمالية حلّ الأزمة على المدي القصير، وتهدئة الصراع بين روحاني وقيادات الحرس الثوري، فإنه ينطوي على مخاطرة أكبر هي عصيان الحرس الثوري لخامنئي في حالة رفضهم التنازل عن جزء من أنشطتهم الاقتصادية، لكنّ تبنِّي خامنئي سياسة تقليص النشاط الاقتصادي للحرس الثوري ونجاحه في ذلك، سيدعم بقاء النظام إلى حدّ كبير ويمنع الهيمنة العسكرية على النظام أو على الأقلّ التناحر المتوقَّع بين رجال الدين والحرس الثوري بعد وفاة خامنئي.

---

(1) مجلس الأمن: «تدخلات إيران» أغضبت الشعب، 5 يناير 2018، http://cutt.us/VYeew

(2) راديو فردا، واكنش ظريف به نشست شورای امنیت درباره ایران، 16 دي 1396، http://cutt.us/iyZue

السيناريو الثالث: تعديل الدستور والمعالجة الجذرية

3

تشكِّل بنية النظام السياسي الإيراني جوهر الأزمة السياسية في إيران، فقد هَيْكَلَ الخميني النظام الإيراني على نحو يهدف إلى الحفاظ على هيمنة رجال الدين والوليّ الفقيه تحديدًا على مفاصل الدولة الإيرانية، وليفرض توجهًا آيديولوجيًّا لمسار السياسات الداخلية والخارجية لإيران، فضلًا عن فرض نمط حياة يومية على المواطنين الإيرانيين يقيِّد كثيرًا من الحريات العامة، ولم يعُد رفض شكل الدولة وممارستها قاصرًا على المعارضين السياسيين، بل امتدّ إلى شرائح كبيرة بالمجتمع الإيراني، وفصيل كبير من رجال الدين الإصلاحيين والمعتدلين، ولم تعُد الممارسات الانتخابية الاعتيادية التي تمر بها إيران تحت اسم "الصراع بين المحافظين والإصلاحيين" كافية لحل أزمات النظام أو إقناع المواطن الإيراني بأن حراكًا سياسيًّا حقيقيًّا من الممكن أن يغيِّر الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية التي يعيشها، ومن ثم طرح على الساحة الإيرانية فكرة تعديل الدستور الإيراني لإعادة تقسيم الصلاحيات بين رئيس الجمهورية والمؤسسات المنتخبة من جهة، والمرشد والمؤسسات المعينة من جهة أخرى.

هذا السيناريو على الرغم من مطالبة الجماهير وبعض الساسة الإيرانيين به، فضلًا عن تأييد الأقلِّيات الدينية والعرقية الإيرانية له، فإنه يَلقَى رفضًا حاسمًا من جماعة خامنئي والحرس الثوري، ويعتبرونه خيانة لمبادئ الثورة.

ويبدو أن السيناريو الثاني هو الأقرب للحدوث على المدي القصير، لانخفاض معدَّل الخطورة به، وتقديمه حلولًا آنيَّة يسهل تطبيقها إلى حدّ ما، فضلًا عن إمكانية التفاوض حول جزئياته بين فصائل المجتمع الإيراني بعيدًا عن التصادم المباشر بين مؤسَّسات الدولة، أو تجاهل مطالب الجماهير وحشدهم ضدّ النظام السياسي الإيراني عمومًا.

الملف العسكري

اتسم عام 2017م على صعيد النشاطات العسكرية الإيرانيَّة بسرعة التطوُّرات سواء على صعيد العلاقة بين جناحي المؤسَّسة العسكرية الإيرانيَّة (الجيش والحرس الثوري) أو تغيير القيادات العسكرية الإيرانيَّة، فضلًا عن تغييرات جذرية في خطط أداء وتدريب القوات المسلَّحة الإيرانيَّة، مع توسُّع في قطاع القوات البحرية، وزيادة عدد المناورات العسكرية.

العلاقة بين الجيش والحرس الثوري

يمكن تسمية عام 2017م بعام الصراعات بين أجهزة ومؤسَّسات الدولة في إيران، ومثلما اشتعل الصراع بين مؤسَّسة رئاسة الجمهورية والسُّلْطة القضائيَّة، اشتعل صراع مماثل، ولكن على استحياء، بين الجيش والحرس الثوري، لعل أسبابه عميقة وتمتد تاريخيًّا إلى عهد الثورة الإيرانيَّة وتأسيس الجمهورية، عندما شُكِّل الحرس الثوري وأُريدَ منه لعب الدور المدافع عن النِّظام الجديد، في مواجهة الأخطار الداخلية، وتم تسليحه على مراحل زمنية حتى وصل في النهاية إلى أن يكون قوة أكبر من القوة العسكرية النِّظامية عددًا وتسليحًا، فضلًا عن الصلاحيات السياسية التي انتزعها والإمكانات الاقتصادية التي أتيحت.

سعى الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني خلال فترته الرئاسية الأولى وما مرّ من أشهر من فترته الرئاسية الثانية، لتقليل الاعتمادات المالية للحرس الثوري لصالح الجيش، وقدَّم ميزانية عام 2016م/2017م متضمنةً تخفيض ميزانية الحرس، لكنه فشل في مسعاه على الرغم من تحالف أغلبية أعضاء البرلمان معه، ثم صدرت الميزانية العسكرية في العام التالي على هذا النحو:

الهيئة	ميزانية 1396 هـ.ش 2017/3/21-2018/03/20 بالمليار دولار
الحرس الثوري	7,9
الباسيج	0,4
الجيش	2,8
وزارة الدفاع	1,2
القيادة المشتركة	0,9
إجمالي الموازنة العسكرية	13,2

المصدر: علي قديمي، بودجه نهادهاى نظامى در ايران چقدر است؟، بي بي سي فارسيّ، http://cutt.us/90AUx

يتضح من الجدول السابق أن ميزانية الحرس الثوري تكاد تبلغ 3 أضعاف الميزانية المخصصة

للجيش، بخاصَّة إذا ما أضفنا ميزانية الباسيج إلى ميزانية الحرس باعتبارها قوات تابعة له من ناحية القيادة والتدريب.

هذا التفاوت الكبير بين ميزانية الحرس الثوري والجيش يعكس إلى حدّ كبير اعتماد النِّظام الإيرانيّ على الحرس داخليًا وخارجيًا، وتفضيله أساليب الحروب غير المتكافئة وحروب الميليشيات على حروب القوات النِّظامية، وهو ما يعكس كذلك أن إيران لم تعُد تخشى التعرُّض لهجوم شامل من قوة عسكرية نظامية بعد اختفاء القوة العسكرية العراقية، إلا أن دخولها معارك ميليشيات في كلٍ من العراق وسوريا جعلها تفضِّل الاعتماد على قوات الحرس الثوري أكثر من القوات النِّظامية، فضلًا عن أن تلك الميزانية تعكس كذلك حجم النفوذ السياسي الذي حازه الحرس الثوري خلال السنوات الأخيرة.

وبمقارنة الميزانية العسكرية الإيرانيَّة هذا العام بالسنوات السابقة نجد أن ميزانية الحرس الثوري عام 2015م زادت بالمقارنة مع عام 2014م بنسبة 24%، وهو العام الذي وقعت فيه إيران الاتِّفاق النووي، وفي عام 2016م زادت ميزانية الحرس الثوري بنسبة 15,7%، في حين لم تزد ميزانية الجيش في العامين أنفسهما إلا بنسبة 16,3% و14% على التوالي[1].

تعيين قيادات جديدة في الجيش الإيرانيّ

اختتم المرشد الإيرانيّ على خامنئي سلسلة طويلة من تغيير القيادات بالمؤسَّسة العسكرية الإيرانيَّة بتغييرات جذرية في قيادات الجيش الإيرانيّ، بعد يومين فقط من لقاء جمع بين الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني وقيادات الجيش مطلع شهر نوفمبر، فقد عزل خامنئي نائب القائد العامّ للجيش الإيرانيّ أحمد بوردستان بعد أقل من عام واحد من تعيينه في منصبه، ولم يُسنِد إليه خامنئي أي منصب عسكري أو استشاري على خلاف ما هو مُتَّبَع مع القيادات العسكرية الكبرى، وعيَّن بدلًا منه محمد حسين دادرس، كما عزل حبيب اللّه سياري من قيادة القوات البحرية للجيش وأسند المنصب إلى حسين خانزادي[2].

روحاني في لقائه مع قادة الجيش قال: "ينبغي للقوات المسلَّحة أن تكون لا منتمية إلى أي تيَّار، واليوم أكبر ثروة لدى الجيش هي ثقة الشعب وعدم التبعية للتيَّارات السياسية"[3].

وفي حواره مع قادة الجيش كان يسعى لضمان حياد قوات الجيش بعيدًا عن هيمنة الحرس الثوري، بعد أن تصاعدت تهديدات معسكر خامنئي أن مصير بني صدر ليس ببعيد عن حسن روحاني[4].

مع هذا لا يمكن التعويل على أن روحاني من الممكن أن يلقى مصير بني صدر، لكن الأقرب إلى الوقوع هو استيلاء الحرس الثوري على مفاصل السُّلطة في إيران مع وفاة خامنئي وعدم تحديده صراحةً من يخلفه، وغياب معظم القيادات التي من الممكن أن يخضع لها قادة الحرس الثوري، ومن ثم جاء تَقرُّب روحاني من قادة الجيش على الرغم من أنه لا يملك صلاحية تعيين أو عزل أي منهم.

المناورات العسكرية

يتضح من خلال خريطة المناورات الإيرانيَّة 2017م، تمركزها في المناطق التي تستشعر إيران منها خطرا استراتيجيًا، مثل المناطق الغربية والشرقية، حيث حدودها المباشرة مع العراق وأفغانستان، مع زيادة واضحة في عدد المناورات البحرية في محاولة منها لإثبات الوجود الدائم في مياه الخليج

---

(1) صراط، سهم نظامی‌ها از لایحه بودجه 95 +جدول، http://cutt.us/dWCj4

(2) کوردستان 24، خامنه‌ای در سه حکم جداگانه سه فرمانده ارشد ارتش را برکنار کرد، http://cutt.us/NUFJS

(3) پایگاه اطلاع رسانی جمهوری اسلامی ایران، ارتش جمهوری اسلامی ایران ارتش اسلام ونظام اسلامی است وبه کل ملت بزرگ ایران تعلق دارد، http://cutt.us/C7LdJ

(4) هل يُعزل الرئيس الإيراني روحاني على غرار بني صدر؟ عربي 24، http://cutt.us/bh2t9

العربي، مع كثرة تَحرُّك القطع البحرية الإيرانيَّة الكبرى في اتجاه بحر العرب ومضيق باب المندب ثم البحر الأحمر، وصولًا إلى السواحل السورية على المتوسط، إضافة إلى سلسلة مناورات مع سلطنة عمان وباكستان وروسيا، واتِّباع سياسة الديبلوماسية البحرية في منطقة بحر قزوين وتبادل الزيارات بين أسطول بحر قزوين الإيرانيّ ومثيله الروسي مرتين خلال نفس العام، مع الدفع بقطع بحرية جديدة دعمًا لأسطول بحر قزوين.

المناورات البحرية

أجرت إيران خلال عام 2017م خمس مناورات بحرية كبري، نفَّذَت منها بحرية الجيش 4 مناورات، في حين نفَّذَت بحرية الحرس الثوري مناورة واحدة، واختصت بحرية الجيش بتنفيذ المناورات البحرية المشتركة مع كل من عمان وباكستان وروسيا، فضلًا عن مناورة منفردة، وتميزت مناورات بحرية الجيش التي أُجريَت خارج المنطقة البحرية الخاصَّة بالحرس الثوري، وهي كامل المياه الإقليمية الإيرانيَّة والمياه الدولية فِي الخليج العربي، باتساع مساحة العمليات في المناورات التي بلغت أقصاها في مناورة "الولاية 96"، إذ وصلت إلى مليونَي كيلومتر مربَّع، بالإضافة إلى استخدام القطع البحرية المتوسطة والكبيرة، في حين اقتصرت مناورة الحرس الثوري على زوارق الصواريخ والطائرات قصيرة المدي.

وقد أعلن قائد القوات بحرية الجيش حبيب اللّٰه سياري أن بلاده أرسلت حتى الآن 43 أسطولًا إلى المياه الحرة (تطلق إيران اسم "أسطول" على المجموعة البحرية التي تتكون في الأغلب من قطعة بحرية قتالية متوسِّطة الحجم وسفينتَي إمداد)، ورافقت هذه الأساطيل نحو 3800 سفينة تجارية وحاملة نفط، أما الأسطول الرابع والأربعون فقد زار كلًّا من تنزانيا وجنوب إفريقيا[1].

مناورة "الولاية 95"

مناورة مشتركة بين الجيش الإيرانيّ والحرس الثوري، امتدّ نطاقها بين مضيق هرمز وبحر عمان والمحيط الهندي، باستخدام عدة سفن مختلفة الطرازات والغواصات وقاذفات الصواريخ، وأبرز الأسلحة المستخدمة بها طوربيد "والفجر"[2].

تمثلت أهداف تلك المناورة البحرية التي أُجريَت في فبراير 2017م في منطقة المضايق الاستراتيجية، بالارتقاء بالجهوزية الدفاعية للدفاع عن البحْرَيَّة ومكافحة الإرهاب والقرصنة، وتدريب القوّات على الفنون العسكريَّة الجديدة.

تميزت هذه المناورة باتِّساع منطقة العمليات وفق تصريح حبيب اللّٰه سياري قائد بحرية الجيش الإيرانيّ لدي انعقاد المناورة[3].

من خلال سيناريو هذه المناورة يتضح أنها اعتمدت في المقام أول على وحدات البحرية التابعة للجيش الإيرانيّ لا الحرس الثوري، لوقوعها في منطقة عمليات الجيش الممتدة من مضيق هرمز حتى خليج عدن، كما لم تختبر الوحدات المشاركة في المناورة أسلحة جديدة، أو تُجرِ تمارين إطلاق قذائف.

مناورة "الطاقة والأمن المستدام 96" في بحر قزوين

شهد عام 2017م نشاطًا بحريًّا غير مسبوق لإيران في بحر قزوين عبر تبادل زيارات بين الأسطولين الإيرانيّ والروسي، مع القيام بتدريبات مشتركة بينهما، فضلًا عن الاشتراك في تدريب بحري جماعي

---

(1) اطلاعات، حضور ناوگروه‌های ارتش در آب‌های آزاد برای توسعه دیپلماسی سیاسی کشور است، 12 ابان 1395، http://cutt.us/dLcp

(2) جدیدترین اژدر ایرانی با نام "والفجر" شلیک شد، 10 اسفند 1395، https://goo.gl/5DFGzs

(3) سياري: مناورات "الولاية 95" تبعث رسالة السلام والأمن إلى المنطقة برمتها، http://cutt.us/dTzST

ضمّ البحرية الإيرانيَّة والبحرية الروسية والأذربيجانية للتدريب على عمليات إطفاء حرائق في منصات بترول بحرية، وإزالة تسريبات نفطية من مياه بحر قزوين، لكن المناورة الكبر التي أجرتها إيران في بحر قزوين كانت مناورة "الطاقة والأمن المستدام 96" التي استمرت خمسة أيام، وشملت مراحل مختلفة: المرحلة الأولى التخطيط والتصميم، والمرحلة الثانية شملت إقامة جلسة توجيه وإرشاد وبداية المناورة في الساحل البحري، أمَّا المرحلة الثالثة فشملت العمليات الحربية بين الوحدات وتقسيم القوات إلى "عدو" و"حليف"، وتنفيذ التكتيكات المتوقَّعة في العمليات، في حين تضمنت المرحلة الرابعة تنفيذ التدريبات والعمليات المشتركة بين الوحدات العائمة والوحدات الميدانية على ساحل البحر، وفي المرحلة الخامسة والأخيرة جرى تقييم المناورات[1].

هذه المناورة تُعَدّ تفعيلًا لسياسة الاهتمام ببحر قزوين بهدف تنفيذ مشروعات الطاقة الإيرانيَّة في المنطقة، بخاصَّة تنفيذ مشروع نقل الغاز التركماني لكل من باكستان والهند، ومن خلال المناورات البحرية المتكررة في المنطقة ترسل كل من إيران وروسيا رسائل إلى الدول الغربية بأنهما القوتان المهيمنتان على نفط وغاز بحر قزوين، وأنه لا يمكن أن تسمحا بتنفيذ المشروعات الأمريكيَّة والأوروبيَّة أو بتجاهل مصالحهما بالمنطقة. مناورة الطاقة والأمن المستدام هي الأولى من نوعها من حيث تنفيذ بعض الخطط وتجربة المُعَدَّات العسكرية التي تمتلكها القوات البحرية في بحر قزوين، وشاركت في هذه المناورات المدمِّرة "دماوند" للمرة الأولى منذ انضمامها إلى أسطول الشمال للقوة البحرية الإيرانيَّة، وتُعتبر ثاني مدمِّرة إيرانيَّة الصنع بعد الأولى "جماران" التابعة للقوات البحرية في جنوبيّ البلاد.

كذلك اختُبر في هذه المناورات مختلف أنواع المنظومات المُنتَجة في الداخل، ومنها المنظومات الإلكترونية والبصرية التي تُنصَب على الوحدات العائمة لاستخدام أنواع الأسلحة، وكذلك منظومات الحرب الإلكترونية الموجودة في الوحدات العائمة، كما استخدمَت الطائرات المسيَّرة من البحر أهدافًا لاختبار وتقييم أسلحة الوحدات العائمة.

ونفَّذَت القوات الخاصَّة (ذوو القبعات الخضراء) بالقوات البحرية عمليات حرب عصابات ومضادَّة لحرب العصابات وعمليات التسلل إلى الساحل.

ونُفِّذَت عمليات الحرب الحديثة وإطلاق القوات الخاصَّة للقوة البحرية ووحدات الطيران النيران ضدّ الأهداف العائمة وعمليات إنزال بواسطة المروحيات بالقفز وبالحبال في البحر والساحل، وعمليات الاستطلاع والإغاثة والإنقاذ البحري وتحليق طائرات بأجنحة ثابتة "إف 27"[2].

مناورة بحرية مشتركة مع سلطنة عمان

تحت إشراف لجنة الصداقة العسكرية المشتركة بين البلدين، أجرت إيران وسلطنة عمان سلسلة من المناورات البحرية في شمالي المحيط الهندي.

عقدت القطع البحرية التابعة للجيش الإيرانيّ والتي أُرسِلَت إلى ميناء مسقط بسلطنة عمان، لقاءات تنسيقية مع القوات البحرية العمانية لإقامة مناورات بحرية مشتركة للإغاثة والإنقاذ.

وأقيمت هذه المناورات على عدة مراحل: شملت المرحلة الأولى منها إجراء تمارين تكتيكية بما فيها الاتصالات وإعادة انتشار القوات ومرافقة السفن التجارية وناقلات النِّفْط والتزوُّد بالوقود في البحار.

أما المرحلة الرئيسية من هذه المناورات فقد شملت التمارين التخصصية للإغاثة والإنقاذ البحري،

---

(1) إيسنا، مناورة الاقتدار والأمن المستقر 96 في بحر قزوين، 11 تيرماه 1396، http://soo.gd/rKLE.

(2) بيروت تايم، الوحدات العائمة والجوية للبحرية الإيرانية تستعرض في بحر قزوين، 8 يوليو 2017، http://cutt.us/S31rf

وضمت عمليات الردّ السريع في مواجهة الحالات الطارئة وإنقاذ العوامات والمصابين[1].

لا شكّ أن تلك المناورة المشتركة تحمل رسائل تؤكّد عمق الصداقة الإيرانيَّة العمانية، ولعلها تشير إلى اختلاف الموقف العماني عن موقف رفقائها في مجلس التعاون الخليجين، بخاصَّة في ظلّ استمرار الأزمة القطرية.

مناورة بحرية مشتركة مع باكستان

أجرت القوات البحرية الإيرانيَّة مع مثيلتها الباكستانية مناورة بحرية في ميناء كراتشي، شاركت فيها الفرقة 43 للبحرية الإيرانيَّة بأربع قطع قتالية، وركزت المناورة على عمليات الإغاثة والإنقاذ البحري في المياه الإقليمية الباكستانية[2].

وحول مشاركة إيران في هذه المناورات قال قائد القوات البحرية للجيش الإيرانيّ الأدميرال حبيب اللّه سياري، إن الفرقة 43 التابعة للقوات البحرية أنهت مهمتها بنجاح في المياه الحُرَّة، وكذلك المشاركة في المناورة البحرية مع باكستان. وفي المراسم التي أقيمت في المنطقة البحرية الثانية في منطقة جاسك على شرف عودة المجموعة البحرية 43، أكّد سياري أن هذه المجموعة التي تضمّ الفرقاطة اللوجستية القتالية "لافان"، والفرقاطتين قاذفتي الصواريخ "فلاخن" و"خنجر"، والفرقاطة حاملة الجند "كنارك"، عادت إلى البلاد بعد 28 يومًا من الملاحة في شماليّ المحيط الهندي، حيث قطعت ألفين وخمسمئة وخمسين ميلًا بحريًا. كذلك شدد سياري على أن مهامّ القوات البحرية للجيش الإيرانيّ وفق إرشادات المرشد علي خامنئي، هي تطوير العَلاقات مع سائر الدول، إضافةً إلى مهمَّتَي تأمين مصالح البلاد في المياه المحلِّيَّة والإقليمية والدولية، وكذلك ضمان أمن خطوط الملاحة البحرية في المياه الحُرَّة[3].

مناورة الحرس الثوري في مياه الخليج العربي

أجرت القُوَّات البحرية التابعة للحرس الثوري في الخليج العرَبيّ ومضيق هرمز، مناورة بحرية محدودة، شهِدَت مشاركة طائرتَي "su22" تابعتين للحرس الثوري لأول مرة، كما شاركت في المناورات طائرتا التدريب "EMB312" و"توكانو" التابعتان للحرس الثوري[4].

---

(1) آسيا نيوز، أهداف وانعكاسات المناورات البحرية المشتركة بين إيران وعُمان، 14 ابريل 2017، http://cutt.us/umV1Q

(2) جام جم، رزمايش مشترک دريايی ايران وپاکستان آغاز شد، 10 مهر 1395، http://soo.gd/1z3l

(3) جمهوري إسلامي، فرمانده نيروي دريايي ارتش، ماموريت ناوگروه چهل موفقيت آميز بود، 15 مهر 1395، http://cutt.us/XDWyx

(4) رژه دهها فروند شناور موشک‌انداز سپاه در خليج فارس، تسنيم، http://cutt.us/65xBp

القدرات البحرية للحرس الثوري الإيرانيّ

يمتلك الحرس الثوري ما يزيد على 1000 زورق سريع من طُرُز "عاشورا" و"طارق و"ذو الجناح"، وتشرف بحرية الحرس الثوري على التحكم في المياه الإقليمية الإيرانيَّة في الخليج العربي، وتستقرّ قوات بحرية الحرس في قواعد بندر عباس، وبندر لنجه، وبوشهر، وماهشهر، وعسلويه[1].

يُلحَظ أنه خلال عام 2017م قلّت أو كادت تنعدم حالات تَحرُّش زوارق الحرس الثوري بالقطع البحرية الأمريكيَّة في الخليج، بعد أن وصلت في عام 2016م إلى 35 حالة، كما تكاد تكون مناورات بحرية الحرس في الخليج توقفت تمامًا، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب أنه لن يصمت على التصرفات غير المسؤولة التي تقوم بها البحرية الإيرانيَّة في الخليج العربي[2].

المناورات البرية

أجرت القوات البرية الإيرانيَّة عدة مناورات في عام 2017م، وقد تَحوَّل موضوع المناورات العسكرية التي تُجريها إيران إلى حدث شبه شهري، وأحيانًا تُجري إيران أكثر من مناورة في شهر واحد، غلب عليها طابع التصدِّي لعمليات التسلُّل البري لعناصر المهربين والمعارضة المسلَّحة، واعتمدت في سيناريوهاتها على طائرات الهليكوبتر، وأساليب فرق الانتشار السريع محدودة العدد. النوع الثاني من المناورات البرية التي أجرتها إيران ركَّز على اختبارات الصواريخ الباليستية ومتوسطة المدى، وأعمال التنسيق بين قوات المدفعية ووحدات الصواريخ والدفاع الجوي.

كانت أُولَى هذه المناورات مناورة "بيت المقدس 29" للقوات البرِّية التي أجراها الحرس الثوريّ خلال يناير في منطقة قصر شيرين غربيّ إيران، واستمرت أربعة أيام في قاعدة النجف الأشرف التابعة لقوات الحرس الثوريّ، بهدف الارتقاء بالقدرة على القتال.

وفي مايو أجرت القوات البرية التابعة للجيش الإيرانيّ مناورة تحت عنوان "بيت المقدس 29" في محافظة أصفهان وسط إيران، بمناسبة الذكرى السنوية لتحرير مدينة خرمشهر التي احتلّتها قوات الرئيس العراقي صدّام حسين خلال الحرب الإيرانيَّة العراقية.

وكان الهدف من هذه المناورات هو تجربة الأسلحة والمُعَدَّات الجديدة التي أنتجتها "مؤسَّسة الصناعات الدفاعية" و"منظَّمة البحوث وجهاد الاكتفاء الذاتي للقوات البرية".

وشارك في هذه المناورة التي احتضنتها منطقة نصر آباد بمحافظة أصفهان، وحدات المشاة والمدرَّعات وقوات الردّ السريع واللواء 65 التابع للقوات الخاصَّة، إضافةً إلى مشاركة طائرات مسيرة ومروحيات، بدعم مقاتلات القوات الجوية للجيش الإيرانيّ.

وجرت هذه المناورات على مدى يوم كامل ضدّ عدوّ افتراضي، وتَضمَّنَت تمارين للدفاع ونشر القوات وتنفيذ عمليات التصدِّي لقوات العدوّ المنقولة جوًّا، وتنفيذ هجوم ليليّ وهجوم نهاريّ، فضلًا عن عمليات مكافحة الإرهاب[3].

المناورة الثالثة هي مناورة "النبي الأعظم"، أجرتها القوات البرِّيَّة بالحرس الثوريّ، في مناطق شرق ووسط وشمال شرق البلاد، واستمرت لثلاثة أيام، إذ شهدت المرحلة الأولى من هذه المناورة اختبار صواريخ جديدة حصل عليها الحرس الثوريّ مؤخَّرًا، وفي المرحلة الثانية استُعرضت وحدات من الطائرات دون طيَّار، والمدفعية بعيدة المدى التابعة للقُوَّات البرِّيَّة، كما شهدت هذه المرحلة إزاحة الستار عن

---

(1) پایگاه دریایی سپاه در خلیج فارس کجاست؟، انتخاب، http://cutt.us/J5KzW

(2) شگفت‌زدگی آمریکا از توقف مانورهای سپاه در خلیج فارس، رادیو زمانه، http://cutt.us/4ObEO

(3) نادي الصحفيين الشباب، رزمایش بیت المقدس 29 نیروی زمینی ارتش آغاز شد، 3 خرداد 1396، https://goo.gl/yCCswI

أحدث الألغام المضادَّة للمروحيَّات التي تحمل اسم "الصاعقة"، ونقلت وكالات الأنباء الإيرانيَّة أن هذا اللغم "القافز" يختلف عن بقية الألغام في طريقة عمله، إذ يرمي عددًا كبيرًا من الألغام الصغيرة إلى أعلى حتى ارتفاع 300 متر[1].

أما اليوم الثالث والأخير فقد شهد تنفيذ عمليَّات مشتركة شاركت فيها وحدات من القوات الخاصَّة والوحدات المدرَّعة والقوات الجَوِّيَّة التابعة للحرس[2].

المتحدِّث باسم مناورات "النبيّ الأعظم" ومساعد شؤون التنسيق للقُوَّات البرِّيَّة التابعة للحرس الثوريّ العميد علي أكبر بور جمشيديان، قال إن مناورة "النبيّ الأعظم 11" شهدت إطلاق نظم القصف المحمولة "ميثاق" والمدفعية المتطورة التي زُوِّدت بها القوات البرِّيَّة مؤخَّرًا، كما أُجرِيَت مناورات دفاعية في مناطق كوي وبرزن بمدينة تايباد في محافظة خراسان رضوي شرقي إيران[3].

المناورات الجوية

مناورة "فدائيُو الإسلام"

نُفِّذت مناورة "فدائيو الإسلام" في المجال الجوِّي المحيط بمدينة أصفهان غربيّ إيران، اشترك في المناورة مختلف أنواع الطائرات المقاتلة والقاذفات وطائرات الشحن شبه الثقيلة والخفيفة وطائرات الاتصالات والاستطلاع والتزويد بالوقود وعدد من أنواع الطائرات دون طيَّار، ونفَّذَت القوات الجوِّية عمليات اختراق أمواج الرادار لقوات العدوّ الافتراضي في هذه المرحلة، ودار سيناريو المناورة على النحو التالي: نفّذَت مقاتلات "إف 14" و"ميغ 29" عمليات التدريب على القتال الجوِّي في وضعية الاشتباك الميداني خلال الحرب الواقعية. وفي اليوم الثالث للمناورات استطاعت 6 طائرات "ميغ 29"، خلال عمليات التتبع الجوِّية تحديد طائرة "كرار" دون طيَّار كهدف، وتدميرها بصاروخ جوّ-جوّ[4]، كما استخدمت المقاتلات القنابل محلّية الصنع والمتطورة "قاصد" في تدمير الأهداف المحدّدة لها، واستطاعت هذه المقاتلات تدمير المواقع المحدَّدة عبر إطلاق صاروخ "نصر" وقنبلة موجَّهة بالليزر تزن 200 رطل[5].

وحول النتائج المرجوَّة من هذه المناورات، قال المتحدث باسم المناورات أمير مسعود روز خوش، إن أهمّ النتائج تمثلت في اختبار القنابل والصواريخ والأسلحة المصنوعة محليًا، وأكَّد أن اختبارها كان ناجحًا بكل المقاييس[6].

السيناريوهات المستقبلية للنشاطات العسكرية الإيرانيَّة:

السيناريو الأول: نمو القدرات ومواصلة التطوُّر

1

هذا السيناريو يرتكز على عدة عناصر داعمة، أولها استمرار دول الجوار الإيرانيّ مثل باكستان وروسيا فضلًا عن كوريا الشمالية والصين في التعاون العسكري مع إيران، بخاصَّة في مجالات التسليح والتدريب المشترك، ونقل التكنولوجيا العسكرية، بخاصَّة في ظلّ الاتِّفاق النووي الذي رفع طِبقًا لبنوده حظرَ بيع الأسلحة الدفاعية لإيران، كمرحلة أولى، مع توافر السيولة النقدية والسماح بفتح الاعتمادات البنكية لإيران بعد رفع حظر الصادرات النِّفطية الذي

(1) تسنيم، جديدترين مين ضدبالگرد سپاه با نام "صاعقه" رونمايى شد، 4 اسفند 1395، https://goo.gl/2KHsXL

(2) وطن امروز، آغاز رزمايش پيامبر اعظم 11، 2 اسفند 1395، http://cutt.us/pTkry

(3) جام جم، انجام موفقيت آميز مرحله دوم رزمايش پيامبراعظم، 3 اسفند 1395، https://goo.gl/ZO5qGU

(4) فارس، انهدام پهپاد توسط جنگنده ميگ 29، 28 مهر 1395، http://cutt.us/3spTe

(5) ايلنا، شليک موشک نصر وبمب قاصد/ انهدام اهداف زمينى توسط جنگنده‌هاى اف4، 28 مهر 1395، https://goo.gl/cD90Vz

(6) الف، تست مثبت بمب‌ها وموشک‌هاى ايرانى، 28 مهر 1395، http://alef.ir/vdcg3t9twak9zx4.rpra.html?404263

كان مفروضًا على إيران. هذه الملابسات دفعت وسوف تستمرّ في دفع المؤسَّسة العسكرية الإيرانيَّة إلى تطوير قدراتها التسليحية والتدريبة.

السيناريو الثاني: توقف البرنامج الصاروخي الإيرانيّ

2

تسعى الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة إلى إلزام إيران بقرار مجلس الأمن منع إيران من إجراء تجارب على صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية، وهو الأمر الذي ترفضه كل من روسيا والصين في إطار قراءة مختلفة لنص القرار، وفي حالة نجاح الولايات المتَّحدة في إلزام إيران بهذا القرار، سواء عبر الضغط والعقوبات أو إعادة التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيرانيّ، ووضع بند جديد يقيد النشاطات الصاروخية الإيرانيَّة، سوف تتغير الاستراتيجية العسكرية الإيرانيَّة إلى حدّ كبير، لكن من المستبعد حدوث ذلك في ظلّ تَمسُّك جميع فصائل النِّظام السياسي الإيرانيّ بالبرنامج الصاروخي الإيرانيّ وعلى رأسهم خامنئي.

السيناريو الثالث: الدخول في حرب شاملة

3

مع تنامي القدرات العسكرية الإيرانيَّة، ومواصلة استراتيجية التوسُّع في أماكن الصراعات والفراغ السياسي، من السهل أن تتورط إيران في حرب شاملة، إذا ما أخطأت في لعبة التحالفات والتوازنات الدولية، بخاصَّة إذا اعتمدت على دعم حليفتها روسيا، وتجاوزت الخطوط الحمراء لدولة من دول المنطقة، أو تورطت في صراع مفتوح مع إسرائيل عبر دعمها حزب الله اللبناني، بخاصَّة أن الوضع تغير وأصبحت القوات الإيرانيَّة وقوات حزب الله متماسَّتان فوق الأراضي السورية.

دخول إيران في حرب شاملة من الممكن أن يدمِّر جزءًا كبيرًا من عتادها العسكري يصعب عليها تعويضه، ولعله سيكشف القدرة القتالية المحدودة لأسلحتها المصنعة محليًّا بعيدًا عن الصخب الإعلامي الإيرانيّ، باستثناء القدرات الصاروخية التي ثبتت إلى حدّ ما قدرتها الهجومية.

في ظلّ الظروف الدولية السائدة ونمط تعاملات إيران في الأزمات التي أقحمت نفسها فيها، يبدو أن السيناريو الأول هو الأقرب للحدوث على المدي القصير، إذ لا تزال إيران تتحرك بحذر في مناطق النزاعات وتحافظ على تحالفها مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية، كما لا تتمادى في استفزاز القوات الأمريكيَّة وتضع لنفسها خطوطًا حمراء لا تتجاوزها، وتحاول أن تستميل عددًا أكبر من الدول الأوروبيَّة عبر محفزات اقتصادية تتمثل في المقام الأول في العقود النِّفْطية السخية.

الملف الأمني

مع تنامي تبنّي النظام الإيراني لأسلوب المعالجة الأمنية لكثير من مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال عام 2017م على وقع زيادة الاعتراضات والاحتجاجات الشعبية على مدار العام، شهد هذا العام سلسة طويلة من الاحتجاجات، فضلًا عما تعانيه المنطقة من وجود النشاطات الإرهابية التي امتدت إلى إيران هذا العام لأول مرة منذ بداية نشاطات ما يعرف بتنظيم الدولة (داعش) في منطقة الشرق الأوسط.

إيران و«داعش»

شهد عام 2017م تنامي الشكوك حول عَلاقة إيران بتنظيم «داعش» ودعمها المستتر له، فمنذ إعلان السلطات الأمنية في محافظة ديالى شرق العراق في يناير 2015 عن فتح تحقيق موسع لمعرفة هوية المروحيات التي هبطت في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «داعش»، فضلًا عن عمليات الهروب المفاجئ وغير المتوقع للجيش العراقي من المدن وتسليم القواعد والمخازن العسكرية سالمة لهذا التنظيم، بدأ الحديث في داخل العراق عن مدى وقوة الاختراقات التي أحدثتها إيران داخل الحكومة والجيش العراقيين، وعلى أثر هذه الأحداث وجّهت اتهامات عديدة إلى طهران بتمويل هذا التنظيم ومدّه بالأسلحة، مستندين في ذلك إلى أن إيران هي أكبر المستفيدين من سيطرة «داعش» على بعض المدن العراقية، إذ إنّ سيطرة «داعش» على مساحات واسعة من العراق ستكون بمثابة دافع ومبرر قوي للتدخل في شؤون العراق الداخلية وتمرير مخططاتها المتمثلة في إقناع المسؤولين العراقيين بأهمية الدور الإيراني في مستقبل هذا البلد[1].

وذهبت بعض الأطراف الإقليمية إلى اتهام إيران بأنها وظّفَت انتشار «داعش» في كل من العراق وسوريا لخدمة مصالحها المتمثلة في تبرير تدخلها في هذين البلدين، وبعد القضاء على «داعش» سوف تكون إيران من أكبر الرابحين لأن ظلّ نفوذها سيزداد أكثر من الماضي وسوف تسعى لملء الأماكن الخالية التي سوف ينسحب منها هذا التنظيم [2].

لكن طهران ظلت تنفي باستمرار صحة هذه الاتهامات وتتهم في المقابل دولًا إقليمية والولايات المتحدة والجماعات المتطرفة بالوقوف وراء ظهور «داعش» وتمويله وانتشاره.

وحتى وقت قريب كانت تتحدث طهران عن نجاعة خططها الأمنية في إفشال خطط «داعش» لاختراق الأراضي الإيرانية، وكانت تفتخر بأن هذا التنظيم لم يتمكن من القيام بعملية واحدة في إيران رغم الهجمات المختلفة التي نفذها في عدد من دول العالَم، وأن هذا التنظيم استطاع ضرب عدد من الدول الأوروبّية لكنه لم يتمكن من ضرب إيران[3].

وبعد أن كثر الحديث عن عَلاقة إيران بـ«داعش»، كثر في المقابل حديث المسؤولين الإيرانيين عن

---

(1) التغيير، عَلاقة إيران وداعش (دراسة وتحليل)، http://cutt.us/p8IEK

(2) عصر إيران: تايمز اسراييل: شكست داعش پهن كردن فرش قرمز براى ابرقدرتى إيران است، 30 اسفند 1395، https://goo.gl/NwcY7q

(3) تسنيم: داعش تمام تهديدات را عليه إيران انجام داد/ آنها نتوانستند يک ترقه در كشور منفجر كنند، 30 دي 1395، http://tn.ai/1301192

محاولات هذا التنظيم اختراق الأراضي الإيرانية، ثم الحديث عن اشتباكاته مع الحرس الثوري وقوّات الأمن في عدد من مناطق البلاد وتفكيك عدد من الخلايا الإرهابية في المناطق الحدودية.

وفي ما يلي نورد أهم التصريحات والاشتباكات والأحداث التي أعلنت عنها إيران خلال العام الماضي:

1. إعلان وزارة الاستخبارات عن تمكّن قوّات الأمن من الكشف عن شبكة سرّية تنتمي إلى «داعش» في نواحي العاصمة طهران وبعض المحافظات، كانت تخطط لتنفيذ عمليات إرهابية خلال احتفالات الذكرى السنوية لانتصار الثورة[1].
2. تصريحات مماثلة لنائب رئيس استخبارات الحرس الثوري الإيراني اللواء حسين نجات، قال فيها إن قوّات الأمن اعتقلت 15 مسلّحًا كانوا ينوون تنفيذ عمليّات إرهابية في إيران[2].
3. عضو اللجنة الاجتماعية بالبرلمان الإيراني، رسول خضري، قال إن الحدود الإيرانية في محافظة أذربيجان الغربية شهدت خلال عام 2016 ضبط نحو 43 ألف أجنبيّ كانوا ينوون الانضمام إلى تنظيم «داعش» من خلال عبورهم الحدود الإيرانية بصورة غير قانونية[3].
4. في شهر يوليو 2017 اتهمت إيران موالين لـ«داعش» بشن هجمات إلكترونية واختراق مواقع حكومية رسمية، من بينها موقع «منظّمة التراث الثقافي» و«منظّمة الصناعات والحرف اليدوية» و«وكالة أنباء السياحة والآثار الإيرانية»[4].
5. الإعلان عن اعتقال 27 شخصًا في مشهد تدّعي طهران انتماءهم إلى «داعش»[5].
6. في السابع من يونيو 2017م، تعرضت العاصمة الإيرانية طهران لعمليّتين منفصلتين ومتزامنتين في التوقيت استهدفتا مبنى البرلمان الإيراني وضريح الخميني، وسقط في هذين الهجومين 12 قتيلًا وعدد من الجرحى. بعد الهجوم مباشرة وجّه النظام الإيراني أصابع الاتهام إلى تنظيم «داعش»، واستند في هذا الاتهام إلى تبنّي هذا التنظيم الهجومين بعد ساعات قليلة من وقوعهما، كما أعلنت طهران أن المنفذين إيرانيّون جنّدهم تنظيم «داعش» لتنفيذ سلسلة عمليّات إرهابية في طهران وعدد من المدن. لكنّ هناك عددًا من الآراء والتحليلات شكّكت في صحة هذا الادعاء وطرحت عددًا من الفرضيات، منها تورّط النظام الإيراني في الهجومين أو على الأقل هو صنيعة تيار من داخل النظام لضرب تيار آخر، كما اتهم ناشطون إيرانيّون أجهزة استخبارات النظام الإيراني والحرس الثوري بالوقوف وراء تدبير الهجمات لفرض أجواء أمنية وبوليسية في البلد، مشكّكين في رواية تبنّي «داعش» لهذه الهجمات، بينما ذهب رأي آخر إلى أن الجماعات الإثنية والمعارضة في الخارج هي التي تقف وراء هذه الهجمات. ويتذرع أصحاب هذا الرأي بأن الهجومين يحملان بصمات المعارضة، بينها انتحار أحد المهاجمين بالسمّ، واشتراك امرأة في الهجوم. وعدّوا أن هذه أمور تشتهر بها جماعة «مجاهدي خلق»[6].

بعد بدء الحملة الدولية للقضاء على تنظيم «داعش»، بادرت إيران بإرسال تعزيزات إضافية من قوّاتها إلى العراق وكثفت من وجودها في المناطق التي سيطر عليها «داعش»، وظلت تؤكد بأنها بصدد دعم الجهود الدولية لمكافحة هذا التنظيم في كل من العراق وسوريا، الأمر الذي عدّه مراقبون بأنه محاولة إيرانية لإضفاء شرعية ووجاهة خاصة على تدخّلها في سوريا والعراق وإقناع القوى الدولية بإمكانية

---

(1) جام جام: دستگیری 8 عنصر اصلی تروریستی در أطراف تهران، 23 بهمن 1395، http://cutt.us/luWaM

(2) دستگیري 15 تروریست توسط سپاه که قصد انفجار در إیران را داشتند، ص3، 7 اسفند 1395 ، http://cutt.us/LJd8

(3) رادیو فردا: یک نماینده مجلس میگوید 43 هزار خارجی قصد داشتند با عبور از إیران به«داعش» بپیوندند، 223 فروردین 1396، http://cutt.us/Bd8i

(4) ارم نیوز، إیران تزعم اختراق داعش لمواقع رسمیة، 1 یولیو 2017، http://cutt.us/smv3L

(5) ایسنا، تعداد بازداشت شدگان به 27 نفر رسید، 18 تیرماه 1396 ، http://cutt.us/p2moN

(6) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، سناريوهات هجمات طهران ما بين داعش وترتيبات الداخل الإيراني، http://cutt.us/Dj1rM

تأسيس شراكة أمنية لمكافحة الإرهاب تمثل إيران فيها طرفًا رئيسيًّا، وإبعاد كل التهم الموجهة إليها بدعم هذا التنظيم وإثبات أنها أضحت ضحية لإرهاب «داعش» وأنها على استعداد لمحاربته والقضاء عليه[1].

دور إيران في محاربة داعش في العراق

بعد إعلان الحكومة العراقية استعادة منطقة راوة في غرب محافظة الأنبار، التي عدّتها الحكومة العراقية آخر معاقل تنظيم «داعش» في العراق، فضلًا عن تمكن الجيش السوري المدعوم إيرانيًّا من استعادة بلدة البوكمال في محافظة دير الزور، نسبت إيران ما تحقق لنفسها رغم انضمامها متأخرًا إلى حملة مكافحة «داعش»، وذلك في محاولة واضحة لاختطاف الانتصارات التي حققتها جهات مختلفة ضد هذا التنظيم. بعد انتهاء عملية استعادة مدينة البوكمال، بعث قائد فيلق قدس التابع للحرس الثوري قاسم سليماني، الذي أثار الكثير من الجدل خلال السنوات الماضية من خلال ظهوره في ميادين القتال في سوريا والعراق، برسالة إلى المرشد علي خامنئي هنأه فيها بالقضاء على «داعش» الذي وصفه بـ«الشجرة الخبيثة الملعونة»، وأعلن عن اجتثاث الحصن الأخير للتنظيم «الصهيو-أميركي» بحسب تعبيره. ونسب ما تحقق من انتصارات للقيادة الحكيمة للمرشد والمرجع الشيعي علي السيستاني. كما هنأ جميع من سماهم بـ«القادة والمجاهدين المجهولين في هذه الساحة وآلاف الشهداء والجرحى الإيرانيين، العراقيين، السوريين، اللبنانيين، الأفغان، الباكستانيين، المدافعين عن المقدسات»[2].

ورغم الدعاية الكبيرة التي أثارها قاسم سليماني عقب انتهاء عمليات مدينة البوكمال السورية، اعترف قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري بأن طهران لم يكن من مصلحتها على الإطلاق أن يتم القضاء على تنظيم «داعش» منذ بداية تشكيله[3].

اعترافات جعفري وتصريحاته رأى فيها مراقبون أنها تثبت وتؤكد عَلاقة «داعش» بإيران وأنها تشير إلى الشواهد التالية:

1. إيران لم تسعَ إلى القضاء على «داعش» كما كانت تدعي خلال عمليات القضاء على هذا التنظيم في كل من سوريا والعراق.
2. عملت إيران من خلال أبواب خلفية على دعم التنظيم وقياداته حتى يظل أطول فترة ممكنة على قيد الحياة.

3. قصة بناء الميليشيات الإيرانية كانت هدفًا استراتيجيًّا إيرانيًّا، ووجود «داعش» في كل من العراق وسوريا أتاح لها تحقيق هذا الهدف[4].

الأوضاع الأمنية في مناطق الشعوب غير الفارسية

تواجه إيران عددًا من المشكلات الأمنية في مناطق الصراعات الداخلية، نتيجة لانتهاجها العنف واستخدام القوة المفرطة في

(1) المستقبل للدراسات والأبحاث: كيف تبرر إيران تدخلاتها المستمرة في المنطقة؟، http://cutt.us/wB6m3
(2) تسنيم، سردار سليماني در پيامي به امام خامنه‌اى پايان داعش را رسمًا اعلام كرد، 30 ابان 1396، http://cutt.us/vXcYz
(3) محمد علي جعفري فرمانده سپاه: نابودى داعش از ابتدا به صلاح نبود، 23 نوفمبر 2017، http://cutt.us/fpl5V
(4) بغداد بوست، فضيحة تهز الملالي.. قائد الحرس الثوري يعترف: نحن من خلقنا داعش وقد حقق أهدافنا، http://cutt.us/BWoHc

التعامل مع مطالبات الشعوب غير الفارسية والأقليات الدينية، ما أدى إلى السير بهذا البلد نحو مزيد من عدم الاستقرار.

ونتيجة للقمع الذي تمارسه السلطات الأمنية وقوّات الحرس الثوري ضد مطالبات الشعوب غير الفارسية، باتت إيران تمتلك سجلًا أسود في مجال حقوق الإنسان، وظلت تصدر بحقها التقارير من منظمات حقوق الإنسان بسبب عدم احترامها للمواثيق والمعاهدات وتنصلها من التزاماتها الدولية، واستمرارها في مصادرة هوية وحقوق هذه الشعوب عبر هيمنة القومية الفارسية على مقدرات البلاد وصناعة قراراتها المصيرية واتباع سياسة التمييز الديني وعدم التكافؤ في الفرص والتمييز القومي في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

يتميز التوزيع الديموغرافي الإيراني بتمركز الشعوب غير الفارسية في المناطق الحدودية لإيران، بينما يتمركز العرق الفارسي في وسط البلاد، ما يقوي من نزعة الانفصال عن الدولة المركزية، وبالتالي دخول المناطق الحدودية في دوامة من العنف وانعدام الأمن. هذه النزعة قد تشتد وتتطوّر في المستقبل في ظل عدم ظهور أي بوادر أو مؤشرات حول احتمالية استجابة النظام لمطالبات هذه الأقليات التي لا تخرج معظمها من دائرة المطالبة بـ«العدل والمساواة واحترام الثقافة والدين».

خلال 2017 شهدت المناطق التي تقطنها الأقليات الكردية والعربية والبلوشية سلسلة من الأحداث والاشتباكات بين العناصر المسلحة التي تمثل هذه الأقليات وقوّات الحرس الثوري والقوّات الأمنية التي تنفذ السياسات والخطط العامة التي يتبناها النظام الإيراني في تعاطيه مع الأقليات. وفي ما يلي نتطرق إلى أهم التطوّرات التي شهدتها هذه المناطق:

أولًا: الأوضاع في سيستان وبلوشستان

1. سعى البلوش منذ سنوات طويلة إلى تحقيق أربعة مطالب أساسية، وهي: التنمية الاقتصادية للإقليم المهمَل من قبل الحكومات الإيرانية، والمساواة والعدل في توزيع الثروات والعائدات، مع إتاحة الفرصة لبناء مساجد سُنية، وتوقف السلطات الإيرانية عن ملاحقة علماء بلوشستان السنّة وقتلهم ومجابهة محاولات طمس الهوية البلوشية.
2. ظل إقليم سيستان وبلوتشستان لسنوات طويلة ساحة للاشتباكات المسلّحة بين الجماعات المسلّحة المناهضة للسياسات التي يتبناها النظام ضدّ سكان هذه المنطقة من جهة، وضد من تصفهم طهران بتجار ومهربي المخدّرات من جهة أخرى.
3. وخلال عام 2017 شهدت محافظة سيستان وبلوتشستان سلسلة من الأحداث والتطوّرات الأمنية والتي سنجملها في النقاط التالية:
4. الإعلان عن مقتل شخصين أحدهما شرطي والآخر عضو في قوّات الباسيج، بعد هجوم شنّه مسلّحون بلوش على أحد مراكز الشرطة بمنطقة بيشين التابعة لمنطقة سرباز جنوبي محافظة سيستان وبلوشستان[1].
5. مدينة سراوان الواقعة جنوب شرقي بلوشستان شهدت اشتباكات عنيفة بين قوّات جيش العدل البلوشي وقوّات الباسيج، استخدمت فيها قوّات الباسيج مختلف أنواع الأسلحة فضلًا عن 3 مروحيات[2].

(1) إيران.. مقتل اثنين باقتحام مسلحين بلوش مركز قضاء، 22 أغسطس 2017، http://cutt.us/FgcFH

(2) الوطن، اشتباكات دامية بين الحرس الثوري وجيش العدل البلوشي، 20 أغسطس 2017، http://cutt.us/CgUA

6. مقتل مسلّح خلال اشتباك مع قوّات الأمن، ووَفْقًا لبيان للسلطات الأمنية فإن المسلّح هو الذي بادر بإطلاق النار على رجال الأمن[1].
7. مقتل أحد عناصر قوّات حرس الحدود الإيرانية وإصابة 3 آخرين إثر تبادل لإطلاق النار مع مسلّحين مجهولين في مِنْطَقة جكيغور الحدودية الواقعة في جنوب محافظة سيستان وبلوشستان[2].
8. مقتل جنديٍّ بالقوّات البرّية التابعة للجيش الإيراني في مِنْطَقة دليجان، بعد تعرّضه لحادث إطلاق نار من قِبل مسلّحين مجهولين كانوا يستقلّون سيارة[3].
9. اعتقال 38 شخصًا من المناهضين للنظام الإيراني في مناطق مختلفة من سيستان وبلوشستان بتهم مختلفة مثل مكافحة المخدرات وتهريبها، ومعاداة النظام والتجسس لصالح جهات أجنبية[4].
10. مقتل قائد كتيبة كورين التابعة للواء 110 بالحرس الثوري، في هجوم مسلّح في طريق زاهدان-خاش، ومقتل اثنين من المسلّحين وإلقاء القبض على اثنين آخرين وضبط كمّيات من الأسلحة والذخائر[5].
11. مقتل 10 من حرس الحدود الإيراني في سيستان وبلوشستان. هذه الحادثة تُعَدّ من أحدث المواجهات وأكثرها خسائر بالنسبة إلى الجانب الإيراني، إذ شنّ مسلّحون هجومًا على قوّات حرس الحدود المتمركزة في مِنْطَقة مير جاوة، وهي إحدى بلدات محافظة سيستان وبلوشستان في جنوب شرقي إيران قُرب الحدود الإيرانية-الباكستانية.

هذه الحادثة كانت لها تداعيات كبيرة على العَلاقة بين إيران وباكستان، إذ حمّلت طهران الحكومة الباكستانية المسؤولية عن عدم ضبط الحدود واتهمت السلطات الإيرانية باكستان بإيواء جماعة جند الله المناهضة للنظام الإيراني[6]، كما حذر رئيس هيئة أركان القوّات المسلّحة الإيرانية محمد حسين باقري بتوجيه «ضربات مدمّرة» ضد المسلّحين داخل الأراضي الباكستانية التي وصفها بأنها تحولت إلى مأمن ومرتع لتدريب وإعداد الإرهابيّين[7]. في المقابل استدعت الخارجية الباكستانية السفير الإيراني لديها للاحتجاج على تصريحات رئيس هيئة الأركان محمد حسين باقري الذي هدّد بضرب ما وصفه بملاذات الجماعات الإرهابية الإيرانية داخل الأراضي الباكستانية، وعَدّ بيان للخارجية الباكستانية أن تصريحات المسؤول الإيراني تتعارض مع روح العَلاقات الأخوية بين البلدين، وحث البيان الجانب الإيراني على تجنب إصدار مثل هذه التصريحات التي يمكن أن تفسد أجواء العَلاقات بين البلدين[8].

مراكز القيادة والتحكم في المحافظات التي يقطنها السنّة بإيران:

في شهر سبتمبر 2017 أعلنت إيران عن إنشاء عدد من المراكز المتخصصة في القيادة والتحكم في المحافظات الإيرانية التي يقطنها السنّة أمثال محافظات سيستان وبلوشستان وخراسان الجنوبية (زاهدان) التي تحمل اسم «قيادة غدير لإعادة البناء»، وتم نصب عدد من اللوحات الإعلانية التي تشير إلى موعد افتتاح هذه المراكز[9].

هذه التحركات التي يقوم بها الحرس الثوري عدّت استفزازًا لمشاعر السنّة باعتبار أن عيد الغدير

---

(1) آرمان، شهادت ماور انتظامي در سيستان وبلوتشستان، ص2، 25 مرداد 1396، http://cutt.us/hhjxS
(2) روزنامه إيران: درگيرى اشرار با با نيروهاى مرز بانى در جكيگور، (ص2) 19 دي 1395، http://cutt.us/9q6dR
(3) تابناک: شهادت یک مأمور ناجا در سیستان وبلوچستان، 17 بهمن 1395، http://cutt.us/phYgi
(4) جام جم: دستگیری 38 نفر از اعضای گروهک‌های معاند، 6 فروردین 1395، http://cutt.us/LTjC
(5) ایسنا: شهادت یک فرمانده سپاه در سیستان وبلوچستان/عوامل شهادت به هلاکت رسیدند، 22 فروردین 1396، http://cutt.us/WLcfl
(6) إيران وباكستان.. أزمة جديدة أم مجرد سحابة صيف عابرة؟، http://cutt.us/7V9Z
(7) راديو فردا: رئيس ستادكل نيروهاى مسلح إيران به پاكستان هشدار داد، 18 ارديبهشت 1396، http://cutt.us/BSDJh
(8) العربية: عودة التوتر على الحدود بعد مقتل باكستاني بنيران إيرانية، 27 مايو 2017، http://cutt.us/QSc0g
(9) منبع داخلی: افشای برنامه خطرناک سپاه، إيران پرس نيوز، http://cutt.us/KL1CK

مناسبة شيعية وأن الاحتفال به قد يثير حفيظة السنّة وقد يعدّونها استفزازًا لمشاعرهم. ونتيجة لزيادة نشاط الحرس الثوري في المناطق التي تقطنها أغلبية من الطائفة السنية، ظهرت عدة تحذيرات من تسبب هذه التحركات في نشوب أزمة وحرب طائفية بين السنّة والشيعة.

ثانيًا: الأوضاع الأمنية في الأحواز

منذ ضم الأحواز إلى إيران عام 1925م شهدت هذه المنطقة حروبًا وتوترات عديدة، ساهم في اشتعالها وتأجيجها السياسات القمعية الممنهجة التي اتبعتها الأنظمة الإيرانية المتعاقبة، لا سيّما في فترتي الشاه والنظام الحالي. ونتيجة لهذه السياسات ظلت الأحواز تعيش على وقع احتجاجات شعبية ضدّ الأوضاع السيئة للعرب في إيران المتمثلة في التضييق على الحرّيات، ومحاولات طمس الهوية العربية، إضافة إلى سياسة التوطين، والتهجير، والاعتداء على بيئة المنطقة، وتردّي الأوضاع المعيشية وارتفاع معدل البطالة.

خلال عام 2017 شهدت هذه المنطقة سلسلة من الأحداث والتطوّرات الأمنية، نذكر منها ما يلي:

في شهر فبراير 2017 شهدت الأحواز ومدن عربية أخرى سلسلة من الاحتجاجات وجّه خلالها المتظاهرون اتهامات إلى الحكومة بتعمد تجفيف مصادر المياه وتلويثها بعد تحويل مسارها الطبيعيّ ونقلها إلى مدن أخرى، في حين قابلت الشرطة الإيرانية المتظاهرين وأطلقت عليهم الرصاص الحي، مما أدى إلى مقتل الشاب حسن البوغبيش، في مدينة الفلاحية، الأمر الذي دفع المتظاهرين إلى إحراق عدد من مقارّ الشرطة[1]

تدهور الأوضاع في الأحواز واستمرار المظاهرات والاحتجاجات أجبر بعض المسؤولين الإيرانيين على تسليط الضوء على هذه المنطقة، إذ وجّه 68 نائبًا في البرلمان الإيراني انتقادًا إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني بسبب ما عدّوه إهمالًا من الحكومة لأوضاع الأحواز، مطالبين الحكومة بتشكيل خلية أزمة وإعلان الأحواز منطقة منكوبة، بعدما تعرضت 11 مدينة أحوازية لانقطاع متزامن لشبكات المياه

(1) إيران: روحاني في الأحواز لامتصاص الانتفاضة الشعبية العربية وقمع التمرد، 23 فبراير 2017، http://.24.ae/article/325959/

والكهرباء والاتصالات[1]. كما وجّه ممثّل الأحواز في مجلس الخبراء عباس الكعبي انتقادات شديدة إلى الحكومة، وعزا الأزمات التي تمر بها الأحواز إلى ضعف أداء حكومة حسن روحاني[2].

وفي إطار رد فعل الأقلية العربية في إيران على الممارسات التعسفية والقمعية التي ينتهجها النظام الإيراني ضد مواطني هذه المِنْطَقة، أعلنت حركة النضال العربي لتحرير الأحواز أن كتائب الشهيد محيي الدين آل ناصر استهدفت اثنين من خطوط إمدادات النفط في عمليّتين متزامنتين في منطقتَي العميدية والدلمون الواقعتين في شرق ووسط الأحواز وألحقت بهما خسائر كبيرة. في العملية الأولى تفجير أنبوب لنقل النفط الخام من حقل «مارون» في مدينة العميدية شرق الأحواز العاصمة إلى شركة «آغاجري» للنفط والغاز، ممّا أدّى إلى تدمير الأنبوب تمامًا وتوقف ضخ النفط الخام. وفي العملية الثانية استهدفت أنبوبًا لتصدير النفط الخام من حقل «بحركان» الواقع بين مدينتي ميناء الجنابي وميناء الدلمون وسط الأحواز، الذي ينقل النفط الخام إلى جزيرة خرج (خارك)، مما أسفر عن تدميره تمامًا وخروجه عن العمل[3].

حركة النضال العربيّ الأحوازيّ التي تعدّ إحدى الحركات الأحوازية المؤثرة، تبنى الجناح العسكري التابع لها تفجير الخطين، ووفقًا لبيان أعلنته كتائب الشهيد محيي الدين آل ناصر، فإن هذه العمليّات تأتي في إطار الاستراتيجية العامّة لحركة النضال العربيّ، وهي استهداف المراكز الاقتصادية الحساسة والحيوية التي تموّل المخططات والمشروعات العدوانية لإيران في الأحواز.

أما أبرز التحركات الأمنية في شهر سبتمبر 2017م فهي شن عمليات مصادرة للأسلحة الشخصية أسفرت عن ضبط 130 قطعة سلاح، واعتقال 70 فردًا من الأحوازيين العرب[4].

كما أصدرت محكمة الثورة الإيرانية المختصة بمحاكمة النشطاء السياسيين والمعارضين للنظام أحكامًا بالسجن بين 10 إلى 25 عامًا، والإعدام شنقًا بحق عدد من نشطاء الأحواز، بعد أن وجّهت إليهم المحكمة تهمة الإفساد في الأرض والإخلال بالأمن القومي الإيراني. وسبقت هذه الأحكام حملة اعتقالات واسعة اعتقل خلالها العشرات من النشطاء ومسؤولي المؤسسات الثقافية التي نظمت حملة «عيدكم مبارك» الشعبية للاحتفال بعيد الأضحى[5].

وفي شهر ديسمبر تظاهر آلاف المواطنين العرب في شوارع مدينة الأهواز تضامنًا مع أهالي قرية الجليزي، شمال الإقليم، الذين تعرضوا لهجوم عنيف من قبل الأمن الداخلي الإيراني على خلفية قيام الجيش الإيراني بمصادرة أراضي عدد من الفلاحين. وتداول ناشطون عبر شبكات التواصل الاجتماعي مقاطع عديدة تظهر الهجوم العنيف لقوّات الأمن الداخلي الإيراني بالعصي والهراوات، وإطلاق النار على الفلاحين العرب المحتجين، وبينهم نساء تعرضن للضرب المبرح[6]. وأعلنت مصادر إيرانية أن قوّات الأمن اعتقلت نحو 60 ناشطًا أحوازيًّا خلال هذه المظاهرات[7].

ثالثًا: الأوضاع في إقليم كردستان

لدى الأقلية الكردية في إيران طموح للتمتع بقدر من الاستقلالية والحكم الذاتي داخل إطار الدولة الإيرانية، يدعمه تاريخ طويل من الاحتجاجات الشعبية والتنظيمات السياسية والعسكرية التي تهدف

---

(1) الشرق الأوسط: الأحواز مدينة منكوبة.. وبرلمانيون ينتقدون إهمال حكومة روحاني، 13 فبراير 2017، http://cutt.us/FJ3nK

(2) فارس: خوزستانی ها تدبیر وامیدی از دولت ندیده اند، 1395/11/24، http://cutt.us/tktwW

(3) اليوم السابع: بالفيديو.. حركة إيرانية معارضة تعلن تفجير أنبوبين لنقل النفط في الأحواز، 3 يناير 2017، http://cutt.us/OyrDr

(4) 71 نفر از دارندگان ساح غیرمجاز در خوزستان دستگیر شدند، افتاب، http://cutt.us/yEleC

(5) عربي 21، اعتقالات وأحكام بالإعدام في عيد الأضحى في الأحواز، 1 سبتمبر 2017، http://cutt.us/TdwIN

(6) العربية نت، مظاهرات في الأهواز ضد نظام طهران بسبب المياه، 15 ديسمبر 2017، http://cutt.us/YNOrD

(7) بازداشت گسترده فعالین مدنی وسیاسی در أهوا، 30 اذر 1396، http://cutt.us/KQTXC

إلى إقامة وطن مستقل للأكراد، وتاريخيًّا لم تعترف إيران بخصوصية العرق الكردي الذي كانت له تجربة تاريخية محدودة في إقامة حكم مستقل، ففي عام 1946 أعلن الأكراد ميلاد ما عرف بدولة مهاباد برئاسة قاضي محمد، لكنها لم تدُم سوى 11 شهرًا وتم إعدام قادتها لتطوى بذلك إحدى أهم تجارب الاستقلال في تاريخ أكراد إيران. ورغم قصر عمر دولة مهاباد لكنها كانت كافية لتلهم الشعور الكردي عامة، والإيراني منه خاصة، بالاستقلال.

تشير التقديرات إلى أن عدد الأكراد في إيران يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين نسمة، ويشكلون 16% من أكراد العالم، وما بين 10 و12% من سكان إيران، ويعيش معظمهم في غرب وشمال غرب البلاد.

شارك الكرد في الثورة الإيرانية عام 1979 وكانوا يتوقعون أن يحصلوا على بعض الامتيازات في ظلها، أقلها الحكم الذاتي، وهو ما رفضته السلطات الإيرانية بالمطلق، ومنعتهم من المشاركة في كتابة الدستور، وعدّت أن الطابع الديني للنظام الإيراني كفيل بتحقيق ما تصبو إليه الشعوب غير الفارسية، بمن فيهم الأكراد. نتيجة لهذه المطالبات أعلن الخميني في 1979 الجهاد ضد الأكراد وقصف مدنهم بالطائرات. ومنذ ذاك التاريخ ظل الأكراد يؤكدون أنهم يتعرضون باستمرار لاضطهاد منظم من السلطات الإيرانية، وظلوا يؤكدون أن السلطات حظرت عليهم تعلم اللغة الكردية في المدارس، ويواجهون تقييدات في نشر الأدب الكردي، وأن ما يصدر من منشورات كردية يصدر بإشراف المخابرات، وذلك رغم أن البند 15 من الفصل الثاني ينص على حق الأقليات في استعمال لغاتها في المجالات التعليمية والثقافية.[1]

كبقية الأقليات العرقية الأخرى، كانت المناطق التي يقطنها أكراد مسرحًا لعدد من الأحداث الأمنية في عام 2017، نشير إليها باختصار في النقاط التالية:

1- في إطار المضايقات التي تتعرّض لها الأقلّيات الدينية في إيران، استدعت محكمة رجال الدين في مدينة همدان غرب إيران مفتي أهل السنّة في إقليم كردستان، الشيخ كاك حسن أميني، على خلفية انتقاده المرجعيّات الشيعية في إيران في أكتوبر 2016م، واتهامها بأنها تمنع السنّة من تولّي مناصب حكومية، ووجّهت إليه ثلاث تهم هي: تحريض الرأي العامّ ضد النظام، والدعاية ضدّ النظام، وإثارة الرأي العام وزرع الفتنة بين الشيعة والسنّة. هذه الاتهامات رفضها الشيخ كاك أميني، وعدّ أنها لا أساس لها من الصحة. أمّا رئيس المجمع الفقهيّ في كردستان فقد أدان التهم الموجّهة إلى مفتي أهل السنّة في كردستان، واصفًا إياها بـ«التهم الملفّقة والكاذبة»[2].

2- نحو 88 من النشطاء السياسيّين والصحفيين والمثقفين يوقعون على عريضة للمطالبة بتطبيق الاستحقاق الدستوريّ الوارد في المادة 15 من الدستور الإيراني، والسماح لهم بتدريس اللغة الكردية في مدارسهم، إضافة إلى استخدامها في وسائل الإعلام المحلّية إلى جانب اللغة الفارسية.

3- مقتل أحد عناصر الحرس الثوري في اشتباكات مع قوّات البيشمركة الكردية الإيرانية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في الطريق الرابط بين منطقتي بالاكير ودربند[3].

بعد مقتل الجندي قصف الحرس الثوري عددًا من المناطق من داخل إقليم كردستان العراق، ونتيجة لهذا القصف استدعى المسؤولون في إقليم كردستان القنصل الإيراني في أربيل مرتضى عبادي، وسلموه احتجاجًا على القصف. كما دعت طهران للكف عن قصف أراضي الإقليم[4].

---

(1) الجزيرة نت، كرد إيران، http://cutt.us/JiYMW

(2) محكمة رجال الدين في إيران تستدعي مفتي السنّة في كردستان، 25 مارس 2017، http://cutt.us/qytv

(3) موقع دويتشه فيله، درگيرى نظامى پيشمرگەهاى كرد ايرانى با سپاه پاسداران، 23 أغسطس 2017، http://p.dw.com/p/2iiku

(4) كردستان العراق يستدعي قنصل إيران احتجاجًا على قصف حدوده، 4 يوليو 2017، http://cutt.us/tNdeT

4- قبل الاستفتاء الذي أجري في إقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر 2017، رحبت الأحزاب والشخصيات الكردية الإيرانية بالاستفتاء وأكدت دعمها له وعدّته حقًّا من حقوق الأكراد لتقرير مصيرهم، بينما طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي يناضل مع أحزاب الشعوب الإيرانية الأخرى، مثل العرب والبلوش والتركمان والأتراك، بتشكيل ائتلاف سياسي من أجل إسقاط النظام الإيراني وبناء دولة فيدرالية، كما طالب مناصروه بالانضمام إلى الاحتفاليات والتجمعات والحملات المرحبة باستفتاء كردستان العراق. وبالفعل خرجت جموع غفيرة في مدن مهاباد، وبوكان، وجوانرود، وسنندج، للتعبير عن تأييدهم للاستفتاء ونتائجه. وذهبت بعض المطالبات إلى ضرورة إجراء استفتاء مماثل لأكراد إيران[1]. هذه الدعوات والاحتفالات أثارت مخاوف النظام الإيراني، فأسرعت قوّات الأمن الإيراني على الفور إلى قمع المحتفلين الأكراد، واشتبكت مع المواطنين واعتقلت العشرات منهم في مختلف المدن الكردية بتهمتي ارتداء الزي الكردي وتأييد الاستفتاء، كما قامت هذه القوّات بفرض أجواء مشددة وسيّرت دوريات تجوب مختلف شوارع المدن الكردية، وأظهرت صور ومقاطع فيديو نشرها ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي شاحنات تنقل معدات عسكرية وتعزيزات للمناطق الكردية، بالإضافة إلى نشر عربات وآليات عسكرية تابعة لقوّات الجيش الإيراني[2].

5- اندلاع احتجاجات في عدد من المناطق الكردية اعتراضًا على مقتل اثنين من الحمّالين الأكراد الذين يقومون بنقل الأمتعة والبضائع الخفيفة بين القرى الكردية المتباعدة والمنتشرة في سلسلة جبال زاغروس أو يستخدمون في عمليات التهريب السلعي بين إيران وكل من تركيا والعراق، كوسيلة كسب عيش وحيدة لشباب كردستان الذي يواجه معضلتَي الفقر وارتفاع البطالة. وقد باتت عمليات قنص قوّات الحدود الإيرانية للحمّالين الأكراد متكررة تحت دعوى قيام بعضهم بنقل السلاح، أو حتى اختراق المناطق العسكرية التي يسيطر عليها الحرس الثوري الذي ينتشر في تلك المناطق لتأمين الحدود ومطاردة الحزب الوطني الكردستاني وحزب الحياة «بيجاك» الذي عاود العام الماضي القتال داخل الأراضي الإيرانية بعد توقف استمر لسنوات[3].

بعد اتساع دائرة الاحتجاجات واعتراض النواب الأكراد في البرلمان، سعى النظام الإيراني لامتصاص الغضب الكردي، فقام باعتقال خمسة من عناصر الحرس الثوري متورطين في مقتل الحمالين[4]، وأوفد ممثلين من هيئة تفتيش الدولة، وتفتيش القوّات الأمنية، والتفتيش الخاص لوزارة الداخلية، كذلك أرسل خامنئي ممثلًا له إلى المناطق الكردية من أجل متابعة القضية ومقابلة أسر الضحايا[5].

زلزال غرب إيران المدمر.. فساد حكومي وثقة شعبية مفقودة

وقوع إيران في منطقة التصادم المباشرة التي تقع تحت قشرة الكرة الأرضية جعلها عرضة للزلازل العنيفة والمتوسطة بصورة متكررة ومتواصلة. ففي عام 1990 قتل نحو 40 ألف شخص وأصيب الآلاف في هزة أرضية شمال غربي إيران. وفي ديسمبر 2003 ضرب زلزال عنيف آخر منطقة بم التابعة لمحافظة يزد أسفر عن مقتل 42 ألفًا وتشريد الآلاف. ومنذ زلزال بم تعرضت مدن وقرى إيرانية عديدة لسلسلة من الزلازل أسفرت عن مقتل المئات، كان آخرها في شهر نوفمبر 2017 حيث ضرب زلزال عنيف

(1) إيران تحبس أنفاسها.. بعد إعلان أكرادها تأييدهم التام لاستفتاء إقليم كردستان، 18 سبتمبر 2017، http://cutt.us/4YUrs

(2) حمایت از همه‌پرسی استقلال کردستان، بازداشت شماری از شهروندان کُرد را درپی داشت، کرد پا آژانس خبر رسانی کردستان، http://www.kurdpa.net/farsi/idame71389/

(3) کولبران وبیکاری در کردستان!، روزنه، http://cutt.us/rz3YK

(4) تجمع اعتراضی به کشته شدن کولبران در بانه به روز دوم کشیده شد، http://cutt.us/RBqqP

(5) فرستاده ویژه دفتر مقام معظم رهبري پیگیر تیراندازي به کولبران، شرق، https://goo.gl/D58GGd

بلغت قوته 7,3 درجة بمقياس ريختر، المناطق الواقعة على الحدود بين إيران والعراق، خصوصًا المدن الإيرانية الحدودية مثل كرمانشاه وأرومية وسنندج وإيلام. وأسفر هذا الزلزال عن مقتل أكثر من 530 إيرانيًّا وإصابة نحو 7460 آخرين[1]، وألحق أضرارًا بالغة بالممتلكات إذ دمّر أكثر من 12 ألف مسكن[2].

بعد الزلزال وجّه المتضررون انتقادات شديدة إلى الحكومة وبدأت التقارير تتحدث عن بطء عمليات الإنقاذ والإغاثة وقلة المعونات والمساعدات المقدمة من الحكومة. وبعد نحو يومين من الزلزال تصاعدت حدة الشكاوى والانتقادات، إذ وصف عدد من نواب البرلمان عمليات الإغاثة بـ«الضعيفة جدًّا»، ونشرت بعض المواقع الإيرانية تقارير عن قلة الخيام والاحتياجات الأساسية الأخرى مثل الماء والدواء في عدد من المناطق المتضررة من الزلزال.

أما النائب في البرلمان الإيراني حشمت الله فلاحت بيشه، فقال إن المتضررين لم يتسلموا المساعدات الشعبية، وهناك مشكلات كبيرة في مياه الشرب والكهرباء والمواد الغذائية، كما أكد كثير من ناشطي مواقع التواصل الاجتماعي الموجودين في المدن المتضررة قلة المعونات والإمكانات، لا سيّما الخيام والغذاء والماء[3].

مشروع مباني مهر.. روحاني يثير شبهة فساد جديدة ضد أحمدي نجاد

بعد الزلزال انتشرت صورة بين المواطنين الإيرانيين على مواقع التواصل الاجتماعي، وظهر فيها مبنى في منطقة سربل ذهاب بمحافظة كرمانشاه، عليه آثار دمار قليل نسبيًّا بجانب مبنى آخر تعرض لدمار كبير، وهذا المبنى الأخير من تلك المباني التي شيدتها حكومة أحمدي نجاد لذوي الدخل المحدود والمعروفة بـ«مشروع مباني مهر». وأكدت هذه الصورة فكرة أن سوء حالة الأبنية الحكومية كان سببًا في زيادة عدد القتلى والمصابين جراء الزلزال.

الرئيس الإيراني حسن روحاني استغل هذه الصورة وانهيار آلاف المباني جراء الزلزال، للتقليل من شدة الانتقادات الموجهة إليه واتهم حكومة أحمدي نجاد بالفساد عندما قال: «إن سرعة انهيار المباني التي بنتها الحكومة السابقة جراء الزلزال الذي ضرب غرب البلاد تدل على ارتكاب أعمال فساد في أثناء تشييدها»، مضيفًا: «عندما تصمد وتقاوم المنازل والمباني التي بناها المواطنون في مناطق سربل ذهاب وغيرها من المناطق أمام الزلزال، بينما تنهار المباني التي بنتها الحكومة، فهذا دليل واضح على وجود

(1) پول نيوز، شمار تلفات زلزله كرمانشاه به 530 نفر رسيد، 23 ابان 1396، http://cutt.us/kJEU0

(2) بي بي سي فارسي، آلاف الناجين من الزلزال يبحثون عن مأوى مع ارتفاع عدد الضحايا، 14 نوفمبر 2017، http://cutt.us/anbML

(3) العربية نت، بعد زلزال إيران.. هزات ترتد على الحكومة المقصرة، 15 نوفمبر 2017، http://cutt.us/2NTl6

فساد»[1]. وقال إن أي أخطاء في تشييد المباني التي نفذتها الحكومة بمنطقة الزلزال ستخضع للمحاسبة. المدعي العام في محافظة كرمانشاه محمد حسين صديقي أكد كذلك أنه سيتم التحقيق في مدى جودة الأبنية الجديدة التي تضررت بشدة من الزلزال، وستُوجه الاتهامات إلى أي شخص يثبت تقصيره[2].

أما إسحاق جهانغيري النائب الأول للرئيس حسن روحاني فقد وجه هو الآخر أصابع الاتهام إلى الحكومة السابقة برئاسة أحمدي نجاد وانتقد مشروع مباني مهر عندما قال: «لو تم بناء مباني مهر طبقًا للمواصفات وروعي في بنائها إجراءات السلامة لما وصلت الخسائر في الأرواح إلى هذا العدد»[3].

أيده كذلك رئيس قسم الزلازل في إيران، علي بيت اللهي، عندما قال إن «سبب الدمار الهائل لم يكن نتيجة لقوة الهزة الأرضية كما ذكر مدير عام إدارة الطرق والبناء في كرمانشاه، بل إن السبب الرئيسي هو ضَعف وهشاشة مواد البناء المستخدمة».

في المقابل دافع مسؤول التحقيقات بمكتب المرشد علي خامنئي عن مساكن مهر وانتقد ما وصفه بـ«التسييس والضجة» التي أثارها حسن روحاني ونائبه إسحاق جهانغيري، واتهم حقانيان النائب الأول للرئيس بإثارة هذه القضية.

أما عزت الله نيكزاد وزير الطرق وبناء المدن الإيراني في حكومة أحمدي نجاد، فقد أكد أن مباني مهر هو مشروع قومي استوفى كل الشروط القانونية وصادق عليه البرلمان الإيراني وتم تشييد المباني وفقًا للمواصفات وتحت إشراف منظمة الرقابة الهندسية. وانتقد نيكزاد تصريحات المسؤولين حول انهيار معظم المباني التي بنتها حكومة أحمدي نجاد وأنهم المسؤولون بإصدار هذه التصريحات بعد ساعات قليلة من الزلزال وحتى قبل حضورهم المباشر في مناطق الزلزال، وادعى أن جدران عدد قليل من المباني التي بنتها حكومة أحمدي نجاد والتي بلغت 88840 بيتًا قد تهدمت وأن شخصين فقط ممن يقطنون هذه المباني هم ضحايا الزلال الأخير. وحول الصور المنتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي التي أظهرت أنها الانهيارات التي تعرضت لها مباني مهر جراء الزلزال ادعى الوزير السابق أن هذه الصور هي «عبارة عن صور للمباني التي دمرها الإرهابيون في سوريا، وذلك بغرض النَّيل من أحمدي نجاد وحكومته»[4].

أما أنصار أحمدي نجاد فقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما ادّعوا بأنه لولا مساكن مهر لسقط عدد أكبر من القتلى خلال الزلزال الأخير[5]، وعدّوا أن حديث حسن روحاني وأعضاء حكومته عن مساكن مهر كان نتيجة لنيّات وأهداف سياسية، مدّعين أن هذه المباني تم تشييدها طبقًا للمواصفات العالمية، وذلك لتوفير مأوى للشرائح الضعيفة والمحرومة في المجتمع الإيراني[6].

الزلزال يكشف انعدام ثقة المواطن في النظام الإيراني

بعد الشكاوى التي قدمها المتضررون من الزلزال واتهامهم للحكومة بالتقصير والتأخر في عمليات الإغاثة، أقدم المواطنون والناشطون على جمع مختلف أنواع المواد الإغاثية من خيام وبطاطين ومواد غذائية وأدوية، لكنهم رفضوا أن تتولى المؤسسات التابعة للنظام مسؤولية توزيعها للمتضررين، وأصروا على أن يباشروا تقديم هذه المعونات بأنفسهم، كما اضطر كثير من نجوم الرياضة والسينما والناشطين السياسيين إلى إعلان حساباتهم البنكية لجمع تبرعات الشعب وتوزيعها مباشرة على المنكوبين، كما

(1) راديو فردا، روحانی درباره آسیب زمین‌لرزه: در ساخت‌وساز فساد وجود داشته است، 24 آبان 1396، http://cutt.us/FG1VB

(2) اللواء، زلزال إيران يكشف عن فضيحة فساد كبرى للحكومة في عهد أحمدي نجاد، 16 نوفمبر 2017، http://cutt.us/pOgnM

(3) پارس، آقای جهانگیری! دولت روحانی در بی‌کیفیتی مسکن مهر بیشتر مقصر است، 1396/8/29، http://cutt.us/BHX9d

(4) برترینها، پاسخ وزیر أحمدی نژاد به انتقادات از مسکن مهر، 24 ابان 1396، http://cutt.us/6fHFf

(5) سخنگوی دولت: انتقاد روحانی از مسکن مهر «به‌حق» بود، 30 آبان 1396، http://cutt.us/Mdla

(6) اقتصاد نیوز، دولت أحمدی نژاد در پاسخ منتقدان مسکن مهر چه می گفت، 24 آبان 1396، http://cutt.us/xo7nE

قامت الجمعيات الخيرية الأهلية بجمع وتوزيع التبرعات العينية.

هذه الظاهرة عدّها الخبراء الإيرانيون بأنها نتيجة لانعدام الثقة بين الشعب والنظام، وعدّوها الأخطر بالنسبة إلى النظام الإيراني من موضوع مباني مهر[1].

ونتيجة لانتشار بعض المعلومات داخل إيران حول قيام جمعية الهلال الأحمر الإيرانية بإرسال مساعدات إنسانية إلى مدينة البوكمال شرق سوريا، زادت حالة عدم ثقة المواطنين والناشطين في النظام الإيراني. وكان نشطاء إيرانيون قد وجهوا انتقادات شديدة إلى الهلال الأحمر وطالبوه بإرسال المساعدات إلى منكوبي زلزال كرمانشاه بدلًا من إرسالها إلى سوريا. ورغم أن التلفزيون الإيراني كان قد بث صورًا لوصول قافلة المساعدات الإيرانية إلى مدينة البوكمال، فإن الهلال الأحمر نفى صحة إرسال أي مساعدات إنسانية إلى سوريا.

الأحداث الأمنية في 2017 وانعكاساتها المستقبلية

انطوت الأحداث الأمنية التي شهدتها إيران عام 2017م على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية أحدثت آثارًا عميقة في البنية الاجتماعية للشعب الإيراني وعَلاقته بالنظام، يمكن إجمالها في ما يلي:

1. السياسات الخاطئة التي ظل النظام الإيراني يتبناها طيلة السنوات الماضية، أفرزت تحديات أمنية عديدة في داخل إيران. وفي ظل عدم نية النظام تقديم أي تنازل، لا سيّما في ما يتعلق بحقوق الأقليات غير الفارسية، فمن المتوقع أن تستفحل هذه التحديات والأزمات في المستقبل القريب.
2. استمرار الحرس الثوري في استفزاز السنّة البلوش عبر محاولاته إقامة المناسبات الدينية الخاصة بالشيعة في المناطق ذات التركيبة السنية، قد يتسبب في نشوب أزمة طائفية بين السنّة والشيعة.
3. إصرار النظام الإيراني على مصادرة أراضي المواطنين العرب في الأحواز والاستمرار في اعتقال الناشطين وإصدار أحكام السجن والإعدام بحقهم قد يؤدي إلى مزيد من الاحتقان وأعمال العنف خلال الفترة القادمة.
4. الاستفتاء الذي أجراه أكراد كردستان العراق، رغم أنه فشل في تحقيق الهدف المرجو منه (الانفصال عن العراق)، نتيجة للدور الذي لعبته كل من العراق وتركيا وإيران، فإنه بث روح الأمل في أكراد إيران. ونسبة إلى حساسية هذا الموضوع لدى الإيرانيين فمن المتوقع أن يتعامل النظام الإيراني مستقبلًا بعنف شديد مع أي مطالب كردية، لا سيّما تلك المطالب المتعلقة بحق تقرير المصير.
5. إشراف عدد من الشركات التي يديرها الحرس الثوري على مشروع «مساكن مهر» التي دُمّرت في الزلزال الأخير الذي ضرب غرب إيران، قد يدفع بروحاني لعدم إثارة هذا الملف، لا سيّما في ظل محاولاته لتهدئة التوتر الذي كان قائمًا بينه وبين الأصوليين.
6. ارتفاع نسبة البطالة والشعور بالتمييز وقلة الخدمات الحكومية، عوامل ساهمت جميعها في تكوين غضب كامن في نفوس البلوش والعرب والأكراد. هذا الشعور بالغضب قد يتحول إلى احتجاجات مماثلة لتلك التي شهدتها إيران في نهاية شهر ديسمبر 2017 واستمرت حتى منتصف يناير 2018.

---

(1) المثقف الجديد، زلزال كرمانشاه ينشر غسيل إيران، 5 ديسمبر 2017، http://cutt.us/Ywuqx

الجانب الاقتصادي

يحتلّ الاقتصاد الإيرانيّ مكانة بين اقتصادات الشرق الأوسط كثاني أكبر اقتصاد بعد اقتصاد المملكة العربية السعوديَّة وعدم إدراج تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وفق تصنيف البنك الدولي، ويتمتع بعوامل قوة على رأسها الثروة والصادرات النِّفْطية والصناعة المتخصصة، ونقاط ضعف عديدة أبرزها تَرَدِّي غالبية مؤشّرات الاقتصاد الكُلِّي، وما يتبع ذلك من انعكاسات مباشرة على مستويات المعيشة والبطالة، بجانب توتُّرات سياسية مع العالَم الخارجي ألقت ظلالها بقوة على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الإيرانيّ.

يتناول الجزء الحالي من التقرير السنوي بالعرض والتحليل البياني والإحصائي أولًا، ثم محاولة استشراف المستقبل ثانيًا، أبرز ما شهدته الساحة الإيرانيَّة من تفاعلات وقضايا اقتصادية خلال عام 2017 على مستوى صناع القرار، وانعكاسات ذلك على مستوى الأفراد، من خلال محورين رئيسيَّين: يتناول المحور الأول تحليل أهمّ المؤشّرات الكلية للاقتصاد الإيرانّي خلال العام الحالي بالمقارنة مع الأعوام السابقة، وتشمل معدَّلات النُّمُوّ، وأداء الموازنة الحكومية، واتجاهات مستوى التضخُّم، ومعدَّلات الفقر والبطالة ومستوى المعيشية، ونختم المحور الأول بأبرز النتائج والرؤى الاستشرافية لِمَا تناوله هذا المحور. أمَّا المحور الثاني فيتناول تقييم أداء القطاعات المكوِّنة للاقتصاد الإيرانيّ خلال العام، وتشمل القطاع النِّفْطي، والقطاعات غير النِّفْطية المشغل الأكبر للعمالة كقطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، بجانب التجارة الخارجية غير النِّفْطية، ثم نختم المحور الثاني بأبرز النتائج والرؤى الاستشرافية.

وفي نهاية الجانب الاقتصادي من التقرير سنلقي الضوء على القضية الاقتصادية الأبرز خلال العام، التي ستناقش الدوافع الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية في أواخر 2017، وأبعادها المستقبلية، وإلى أي مدى يمكن أن يتكرر حدوثها.

المحور الأول: تحليل المؤشِّرات الكلية للاقتصاد الإيرانيّ خلال عام 2017 ونتائجها مستقبلًا

يهدف قياس المؤشّرات الكلية إلى الوقوف على أداء ونمو الاقتصاد خلال فترة زمنية والعوامل المؤثرة عليه، وانعكاس السياسات المالية والنقدية للدولة على المواطنين من خلال مستويات التضخُّم والبطالة، لذا سيتناول هذا المحور باختصارِ النقاطَ التالية على الترتيب: معدَّلات النُّمُوّ، وأداء الموازنة الحكومية، ومستويات التضخُّم، ومعدَّلات البطالة والفقر ومستوى المعيشة في إيران، وأخيرًا أبرز النتائج وقراءة للمستقبل.

1- معدَّلات النُّمُوّ

نما الاقتصاد الإيرانيّ أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام المالي الإيرانيّ 1396 هجري شمسي (مارس 2017 - مارس 2018) بحدود 4,2% مقارنة بالعام المالي السابق، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في ديسمبر 2017، وتراوح إجمالي الناتج المحلي لإيران بين 427 و440 مليار

دولار بنهاية العام ذاته[1] ليكون ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعوديَّة، وبهذا تراجع نمو الاقتصاد عام 2017 عن معدَّله القياسي المسجَّل في نهاية 2016 بنسبة 12,5%، والذي اكتسب زخمه بسبب استئناف صادرات النِّفْط الإيرانيّ بعد تطبيق الاتِّفاق النووي مطلع عام 2016.

الشكل لبياني رقم1
معدَّل النمو الحقيقي للاقتصاد الإيراني
2017-2013

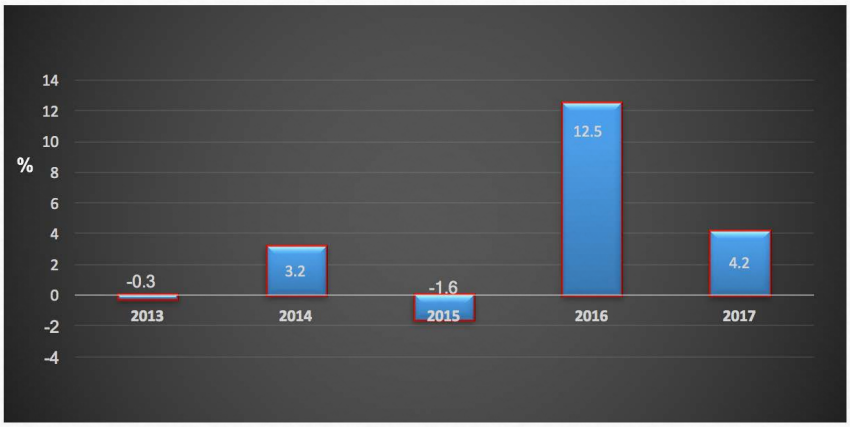

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية بمركز الخليج العربي بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

كما استعاد إجمالي الدخل المحلي الإيرانيّ عافيته نسبيًّا في عام 2017 بعد أربع سنوات متتالية من الانخفاض تأثُّرًا بالعقوبات الاقتصادية المشدَّدة منذ عام 2012، ويُظهِر الرسم البياني التالي تراجع إجمالي الناتج المحلي من أكثر من 570 مليار دولار في عام 2011 إلى نحو 375 مليار دولار في عام 2015، وهو أدنى مستوى وصل إليه الدخل أو الناتج المحلي الإيرانيّ منذ عام 2008.

الشكل البياني رقم2
إجمالي الناتج المحلي الإيراني (بالأسعار المتغيرة)
2017-2006

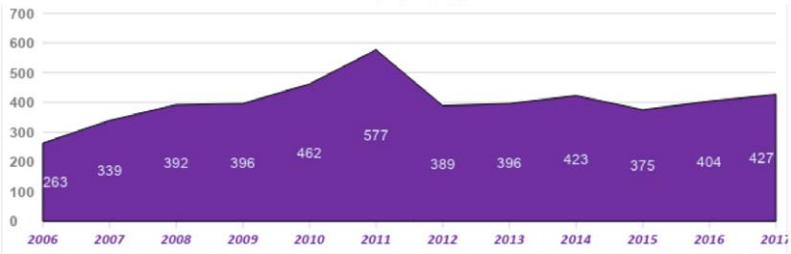

المصدر: إعداد مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية بالاعتماد على بيانات Knoema

(1) IMF, IMF Staff Completes 2017 Article IV Mission to Islamic Republic of Iran, 18 December 2018 (Accessed 16 January 2018), https://goo.gl/VB5PkQ

ومن الضروري هنا الإشارة إلى نجاح حكومة روحاني في تحقيق معدَّلات نموّ جيدة في السنوات الأخيرة مقارنة بمعدَّلات نموّ سلبية في حكومات سابقة، لكن ليس بالضرورة أن يكون هذا مؤشّر على التنمية الاقتصادية الحقيقة فقد تتحقق معدَّلات نموّ مرتفعة ولا يشعر بها المواطن على أرض الواقع، سواء في شكل زيادة لمعدَّلات التشغيل أو تحسين الخدمات التعليمية والصحية وخدمات التدريب والتأهيل وما إلى ذلك من انعكاسات تنموية لارتفاع معدَّلات النُّمُوّ الاقتصادي أو تحقيق نموّ بمفهومه الشامل، ويرى الاقتصادي الإيرانيّ علي فتح اللّه نجاد، أن النُّمُوّ الاقتصادي الشامل يضمن توزيع الإيرادات بالتساوي على أكبر عدد ممكن من السكان[1] بحيث لا يبقى حكرًا على شرائح معيَّنة، لكن حكومة روحاني لم تتمكن من تحقيقه وَفْقًا لنجاد، وانعكس ذلك في عدّة مؤشّرات كنسب الفقر والبطالة وزيادة الفجوة بين أفقر وأغني فئات المجتمع.

2- أداء الموازنة الحكومية

بلغ حجم موازنة العام المالي 2018/2017 نحو 371 ألف مليار تومان إيرانيّ (112 مليار دولار تقريبًا بسعر الصرف الرسميّ في الموازنة البالغ 3300 تومان للدولار الواحد)، بزيادة قدرها نحو 15% على موازنة العام المالي السابق، وقدرت موازنة 2017 سعر النِّفْط بخمسين دولارًا للبرميل (تجاوز سعر برميل برنت 69 دولارًا بنهاية يناير 2018)، وتعتبر إيرادات النِّفْط المورد الرئيسي لإيرادات الموازنة بعد الضرائب، وعلى هذا الأساس قدرت الحكومة مدخولاتها من مبيعات النِّفْط بـ118 ألف مليار تومان (35,7 مليار دولار بسعر صرف الموازنة الرسميّ، أو نحو 32% من إيرادات الموازنة) عبر صادرات يومية مقدرة بمليونين و959 ألف برميل. وقدرت الموازنة إيراداتها من تحصيل الضرائب بنفس مبلغ متحصلات النِّفْط، أي 118 ألف مليار تومان (35,7 مليار دولار)[2].

الشكل البياني رقم3

مخصَّصات نفقات موازنة 2018/2017 بالمليار دولار

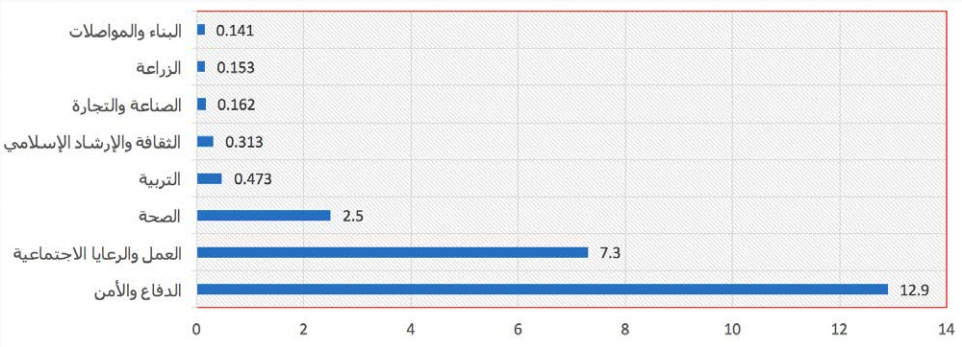

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية بمركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية

أمَّا على الجانب الإنفاقي، فيذهب نحو ثلاثة أرباع مخصَّصات الموازنة إلى النفقات الجارية عمومًا، التي تشمل الأجور ونفقات التشغيل في القطاعات المختلفة، ويذهب جزء آخَر إلى الدعم وسداد الديون الحكومية ونفقات إضافية قد لا تُدرَج في الموازنة. وعلى نطاق القطاعات خصَّصَت الموازنة للدفاع والأمن

(1) فاطمة الصمادي، مركز الجزيرة للدراسات، احتجاجات إيران: هل بدأت انتفاضة الخبز الإيرانية؟، 31 ديسمبر 2017 (دخول: 15 يناير 2018)، https://goo.gl/MzwJxm

(2) عماد آبشناس، الجزيرة نت، ماذا تحمل ميزانية إيران للعام المقبل؟، 12 ديسمبر 2017 (دخول: 18 يناير 2018)، https://goo.gl/3qmzFA.

الجانب الأكبر من النفقات بنحو 12,9 مليار دولار، يليه مخصَّصات لوزارة العمل والرعاية الاجتماعية بنحو 7,3 مليار دولار، يليه وزارة الصحة بنحو 2,5 مليار دولار، يليه وزارة التربية بنحو 473 مليون دولار، يليه مخصَّصات وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي بنحو 313 مليون دولار. في حين جاءت المخصَّصات المالية للاستثمار وللقطاعات الإنتاجية الأساسية قليلة للغاية مثل قطاعات الزراعة، والصناعة والتجارة والمعادن، والبناء والطرق المواصلات[1]، فجاءت على التوالي بالمليون دولار: 153، و162، و141. جدير بالذكر أن الميزانية العسكرية زادت بنسبة كبيرة خلال الفترة الأولى لتولِّي الرئيس حسن روحاني الحكم في إيران، تحديدًا بنسبة 145% خلال الفترة من 2013 إلى أبريل 2017، وَفْقًا لتصريحات روحاني نفسه[2].

ويكشف تقسيم مخصَّصات الإنفاق السابقة أن مخصَّصات الدفاع والأمن شكَّلَت الجانب الأكبر من إجمالي الإنفاق على القطاعات المختلفة مقارنة بالقطاعات المدنية والتنموية، وتلي مخصَّصات الإنفاق الدفاعي مخصَّصات العمل والرعاية الاجتماعية ثم الصحة، في حين حصلت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي على مخصَّصات أعلى من تلك المرتبطة بقطاعات الاستثمار والإنتاج الأساسية كالزراعة والصناعة والبناء والطرق. ومِن ثَمَّ يتَّضح إن الموازنة موجَّهة بالأساس للدفاع والأمن، والرعاية الاجتماعية والصحية بدرجات أقلّ، في حين لم تُعطِ الموازنة اهتمامًا يذكر للإنفاق الاستثماري في القطاعات الإنتاجية المختلفة، واقتصرت على توفير النفقات التشغيلية لتلك القطاعات.

عجز الموازنة

وبتحليل الإيرادات والنفقات الفعلية المعلنة بعد انتهاء الربع الأول من العام المالي 1396 (21 مارس إلى 21 يونيو 2017) ينكشف جانب من الأداء المالي للحكومة، إذ بلغت إيرادات الحكومة الفعلية 6,2 مليار دولار، لكنها لم تشكِّل إلا 53% من المستهدف خلال الفترة، في حين بلغت النفقات خلال نفس الربع 14,4 مليار دولار محقّقة 85% من النفقات الحكومية المتوقَّعة خلال الفترة. بمعنى آخَر بلغت النفقات الفعلية ضعفَي الإيرادات الفعلية خلال الربع الأول، ولم تحقّق الدولة من الإيرادات إلا نصف المتوقَّع، ليبلغ العجز الفعلي بذلك خلال أول ربع مالي فقط أكثر من 8 مليارات دولار[3].

نستنتج أنه إذا ما استمرّ إخفاق الحكومة في تحقيق إيراداتها المتوقَّعة بنفس الوتيرة فسيرتفع العجز الفعلي في نهاية مارس 2018 بنسب أعلى بكثير مما يتوقعه البنك المركزي الإيرانيّ (9,6 مليار دولار). ونظرًا إلى العقوبات والضغوط الأمريكيَّة على المصارف الدولية مع اعتماد الموازنة الكبير على مبيعات الطاقة، لا يتحقق جزء لا يُستهان به من الإيرادات المتوقَّعة، لأن الحكومة لا تستطيع الحصول على مستحقاتها المالية كاملة من مبيعات النِّفْط والغاز والبتروكيماويات، في حين اعتمدت عليها إيرادات الموازنة بنسبة 65% خلال الربع الأول من العام المالي سابق الذكر.

---

(1) عماد آبشناس، المرجع السابق.

(2) مهر للأنباء، روحاني : القوات المسلحة الإيرانية تصون السلام والأمن في المنطقة، 18 ابريل 2017 (5 فبراير 2018)، https://goo.gl/H9f9ZX

(3) Financial Tribune, Iran Budget Deficit Estimated at 9,6$b, 24 August 2017 (Accessed 19 January 2018), https://goo.gl/fQN7Kg

شكل بياني رقم 4

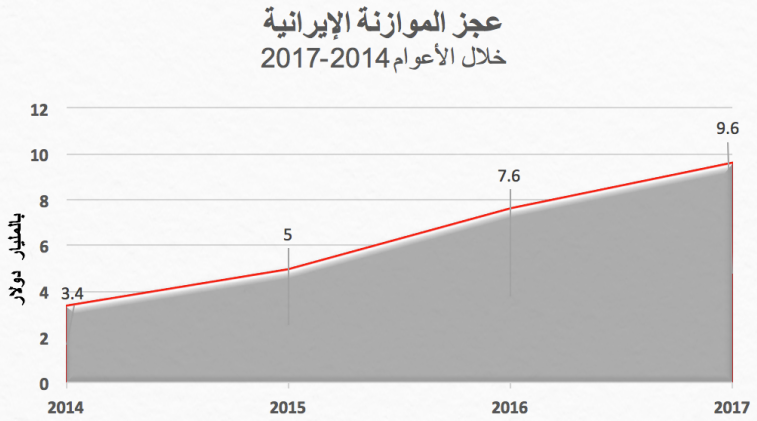

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية بمركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية

وخلال السنوات الخمس الأخيرة سجَّلَت الموازنات الحكومية لإيران عجزًا متزايدًا، إذ سجل العجز 7,62 مليار دولار خلال العام المالي الماضي 2017/2016، و5 مليارات دولار في العام المالي 2016/2015، و3,4 مليار في العام المالي 2015/2014[1].

أمَّا عن عجز الموازنة المتوقَّع بنهاية العام المالي الحالي (1396 أو 2018/2017) فيقدّره البنك المركزي الإيرانيّ بـ9,6 مليار دولار بنهاية مارس 2018[2]، ولكن توقع عضو التخطيط والموازنة بالبرلمان الإيرانيّ محمد حسيني أن تواجه الموازنة الحكومية عجزًا أكبر بكثير[3]، مستشهدًا بانخفاض الإيرادات الفعلية للعام الماضي بنسبة 25% عن المتوقَّع.

جدير بالذكر أن عجز الموازنة الإيرانيَّة لا يرجع فقط إلى نقص الإيرادات الفعلية عن المتوقَّع، بل يعود في جانب منه إلى النفقات التي تتم خارج البنود المدرجة في الموازنة الحكومية، وقد تلجأ الحكومات أحيانا إلى تخفيض قيمة عملاتها لتقليل قيم ديونها المتزايدة، وفي إيران تُقَدَّر ديون الحكومة بعشرات مليارات الدولارات لشركات وبنوك القطاعين الخاصّ والعامّ، وتقدر ديون الحكومة للضمان الاجتماعي فقط بما يعادل 35 مليار دولار، وتخفيض قيمة العملة يقلّل قيمة المديونيات القائمة بالعملة المحلية. ومن ناحية أخرى فالنفقات المتزايدة خارج الحدود الإيرانيَّة تفاقم العجز إذا ما علمنا أن الدعم الإيرانيّ لسوريا بأشكاله المختلفة يتراوح بين 6 و20 مليار دولار وَفْقًا لتقديرات مختلفة[4].

3- اتجاهات مستوى التضخُّم

استقبل الاقتصاد الإيرانيّ عام 2017 بمعدَّل تضخُّم عامّ يتكون من رقم واحد دار حول 9%، واستمر هذا المعدَّل في التزايد تدريجيًّا إلى أن أنهى العام بمعدَّل 10% وَفْق الإحصائيات الرسميَّة للبنك المركزي

(1) Financial Tribune, IBID.

(2) David P. Goldman, Asia Times, Iran's complex of crises catches up with the regime, 3 January 2018 (Accessed 20 January 2018). https://goo.gl/c4B6mZ

(3) ابرار اقتصادي، بدهی دولت 700 هزار میلیارد تومان شد، 2 اسفند 1395، https://goo.gl/IqmEKf

(4) David P. Goldman, IBID.

الإيرانيّ[1]، وكسر حاجز 11% وَفْق مصادر غير رسميَّة، هذا إذا ما نظرنا إلى معدَّل التضخُّم العامّ الذي يتكون من أسعار كل شيء في أي اقتصاد بداية من أسعار الخبز حتى أسعار المساكن والمواصلات.

الشكل البياني رقم5

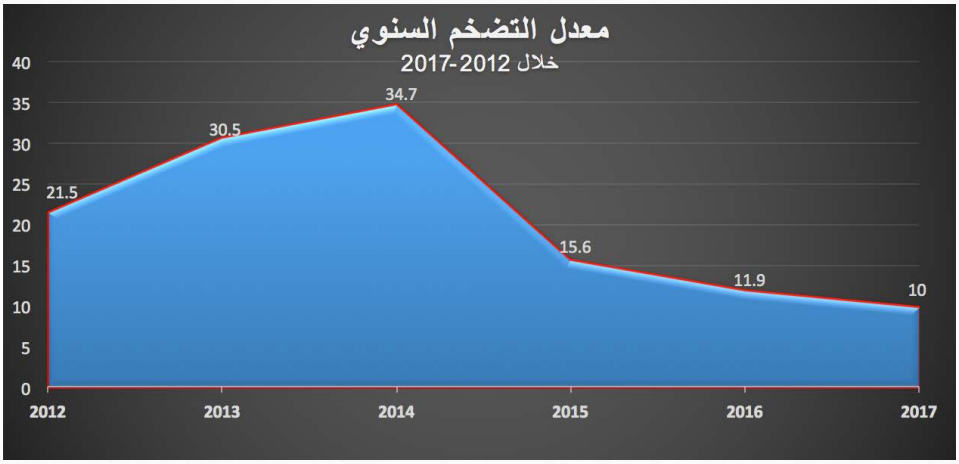

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية بالمركز بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الإيراني

أمَّا إذا ما نظرنا إلى معدَّلات التضخُّم الجزئية فسنجد ارتفاعات كبيرة في أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية خلال عام 2017، كالدواجن والبيض الذي ارتفع بأكثر من 50% بنهاية العام على سبيل المثال[2]، كما راكم ارتفاع أسعار الإيجارات من الضغوط الحياتية على المواطن الإيرانيّ خلال عام 2017، وتركزت الزيادات في العاصمة بشكل خاصّ، ووصلت نسبة الزيادة في بعض المناطق إلى معدَّلات بلغت 60%[3]، ويرجع المحللين الإيرانيّين الأمر إلى غياب الرقابة الحكومية على مكاتب العقارات وترك الساحة لسماسرة العقارات في تحديد الأسعار دون قيود، في حين ترى خبيرة التعداد السكاني الإيرانيَّة شهلا كاظمي أن في عدد السكان موجة من الزيادة ستخلق مشكلة في إيران خلال السنوات المقبلة، وسيصل معدَّل الشيخوخة إلى 23% من حجم السكان خلال عام 2050. وأصبح 70% من نفقات الأسرة الإيرانيَّة يذهب لسداد قيمة الإيجارات السكنية، لذلك تُقَدَّر أعداد قاطني العشوائيات بـ15 مليون فرد[4].

وتتحمل الحكومة المسؤولية الكبرى في معاودة ارتفاع معدَّلات التضخُّم مرة أخرى خلال عام 2017 بعد تراجعها من مستويات قياسية في عامي 2013 و2014، بالإضافة إلى عوامل خارجية ساعدت على ارتفاع التضخُّم مرة أخرى، فخلال النصف الأول من عام 2017 زاد معدَّل نموّ السيولة النقدية بنسب قاربت 30%[5]، أي زيادة طبع الحكومة للنقود لسداد التزاماتها وديونها مع عدم وجود زيادة متوازية في مستويات الإنتاج أو الناتج المحلي الإجمالي، وهنا يزداد الطلب دون زيادة مقابلة في العرض، فترتفع مستويات الأسعار في النهاية.

---

(1) Central Bank of Iran, CPI and Inflation, Accessed 20 January 2018, https://goo.gl/X61zCm.

(2) David P. Goldman, IBID.

(3) صحيفة أبرار اقتصادي. افزايش 60 درصدى اجاره بهاى مسكن در برخى مناطق! . 23 شهريور 1396. ص5. https://goo.gl/y2fgwX

(4) حازم زهران، إيران خانه، الطبقية: الداء الذي نخر جسد المجتمع وفجَّر الاحتجاجات في إيران (2/2)، 15 يناير 2018 (دخول: 21 يناير 2018)، https://goo.gl/qhUX3J

(5) اقتصاد نيوز، تحليل گزارش صندوق بين المللى پول در مورد اقتصاد ايران + اينفوگرافى، 1395/10/18، http://cutt.us/6SFpF

الشكل لبياني رقم6

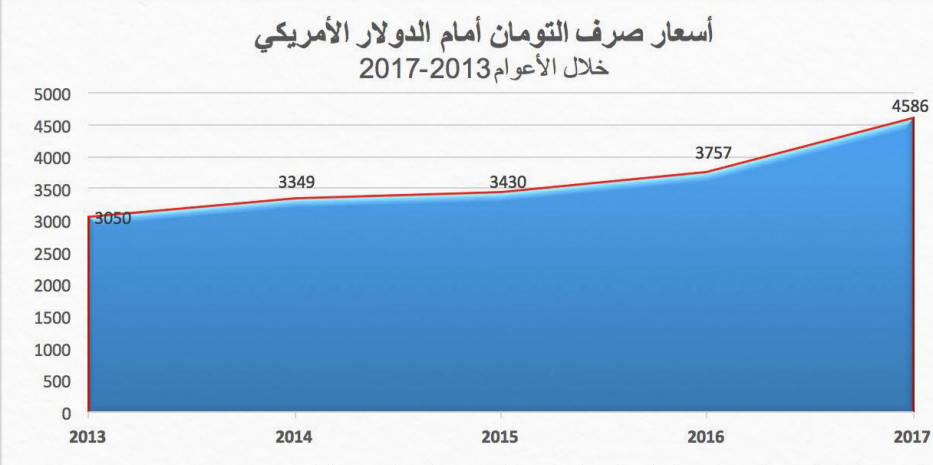

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية بالمركز بالاعتماد على بيانات موقع اقتصاد نيوز بالفارسية

أمَّا العوامل الخارجية، إذا ما صحّ التعبير، فتعود بدرجة كبيرة إلى انعكاسات السياسات الخارجية الإيرانيَّة على أسعار صرف العملة الإيرانيَّة أمام العملات الأجنبية، إذ انخفضت قيمة التومان الإيرانيّ بنسبة 15% أمام الدولار الأمريكيّ في عام 2017، ووصل سعر الدولار إلى 4586 تومانًا في السوق الحرة حتى قُبيل نهاية يناير 2018، في حين سجل صرف الدولار نحو 3985 تومانًا في بداية عام 2017، وتراجع التومان بنسبة 50% إذا ما قورن بسعره في عام 2013 كما يظهر من الرسم البياني السابق. لذا ترتفع معدَّلات الأسعار المحلية مع ارتفاع أسعار العملة الأجنبية اللازمة لشراء الموادّ الخام ومدخلات الإنتاج والسلع والأدوات المستوردة من الخارج.

4- معدَّلات الفقر والبطالة ومستوى المعيشة

أظهر استطلاع رأي للأوضاع المعيشية للإيرانيّين قُبيل الانتخابات الرئاسية في دورتها الثانية عشرة أجراه موقع "Iran Poll" الكندي في مايو 2017، أن 35% من الشعب يعتقدون أن أوضاعهم الاقتصادية صارت أسوأ خلال فترة روحاني الأولى، و51% يعتقدون أن تغييرًا لم يطرأ، و11% من الشعب يرون أن أوضاعهم الاقتصادية صارت أفضل[1]. وبمعني آخَر فإن 86% من الشعب (51+35) كانوا يأملون في تحقيق أوضاع أفضل لم يجدوها خلال ولاية روحاني الأولى، ويدعم النسب المرتفعة من عدم الرضا واقع ومؤشّرات معيشية لم تتغير إلى الأفضل في الآونة الأخيرة كالفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخول.

(1) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الصحافة اليومية ليوم 2 مايو 2017، 2 مايو 2017 (دخول: 19 يناير 2018)، https://goo.gl/TUzRva

الشكل البياني رقم7

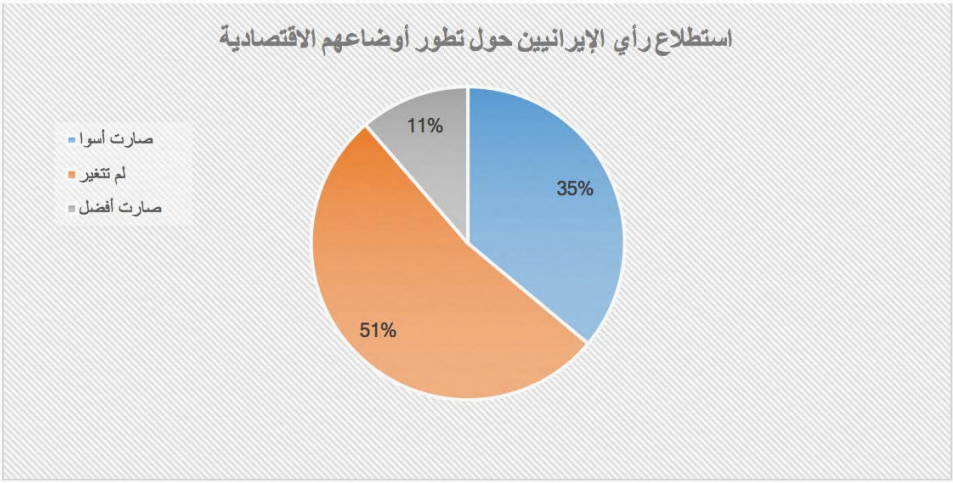

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية بالمركز بالاعتماد على استطلاع رأي موقع Iran Poll

ونعرض في ما يلي جانبًا من هذه المؤشّرات خلال العام محلّ الدراسة، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي -وهو مؤشّر يعكس مستوى معيشة الشعوب بعضها مقارن ببعض- عام 2017 نحو 5444 دولارًا سنويًا أو 453 دولارًا شهريًا.

الشكل البياني رقم8

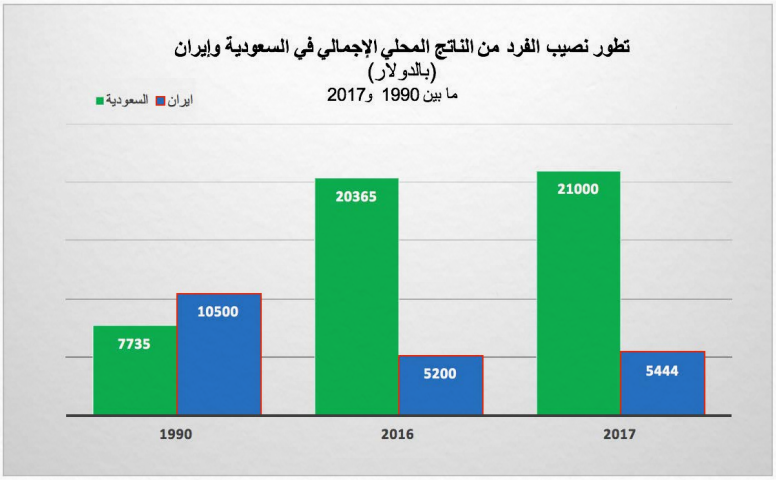

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية بالمركز بالاعتماد على بيانات موقع Knoema

وكما يظهر من الرسم البياني رقم 8 ارتفع نصيب الفرد من الناتج بنسبة 4,7% عن عام 2016 إذ بلغ نحو 5200 دولار سنويًا، لكن عند مقارنة عام 2017 ببداية التسعينيات نجد أن نصيب الفرد انخفض بنسبة 48% إذ كان نحو 10 آلاف و500 دولار سنويًا. وتراجع إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه ناتج

بدرجة كبيرة عن التأثُّر بسنوات العقوبات الدولية الطويلة ومشكلات هيكلية وأزمات اقتصادية داخلية، ولا يليق النصيب المتواضع للفرد الإيرانيّ من الناتج المحلي الإجمالي ببلد غني بالثروات كإيران وثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط بعد السعوديَّة التي يصل نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج المحلي إلى 21 ألف دولار سنويًا (مع الأخذ في الاعتبار فارق عدد السكان).

وفي مؤشّر التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2016 لذي يقارن مستويات رفاهية شعوب العالَم، احتلت إيران الترتيب 69 من بين 188 دولة في العالَم، وهو تصنيف تعتبره الأمم المتحدة "مرتفعًا"، وللمقارنة جاءت السعوديَّة في الترتيب 38 لنفس السنة، وهو تصنيف "مرتفع للغاية"، في حين جاءت مصر في الترتيب 111، وهو تصنيف "متوسط" طبقًا لمؤشّر التنمية البشرية[1].

أمَّا إذا أردنا استكشاف معدَّلات الفقر والبطالة، فالتقديرات الإيرانيَّة تُظهِر أن ما بين 10 و12 مليون شخص في إيران يعيشون تحت خط الفقر المطلق (لا يجدون ما يكفي حاجاتهم الأساسية)، وقُدّر خطّ الفقر في عام 2017 بـ930 ألف تومان في الشهر (281 دولارًا وفق سعر صرف 3300 تومان للدولار في موازنة العام، أو 200 دولار تقريبًا بسعر الصرف الحر)، وقد يرتفع العدد إلى معدَّلات تتراوح بين 16 و20 مليون إيرانيّ[2] يعيشون ضمن نطاق خط الفقر المطلق أو بالقرب منه، إذا ما ارتفع مقدار خطّ الفقر وَفْقًا لهيئة إغاثة الخميني المختصَّة بالمساعدات الاجتماعية للمحتاجين.

وعلى الجانب الآخر من الفقر المطلق يزداد ثراء الطبقات الأكثر ثراءً وَفْق آخر إحصائية للمركزي الإيرانيّ في نوفمبر 2017 أكَّد فيها أن الفجوة بين الطبقات ازدادت بمقدار 15 ضعفًا، بمعنى آخر ازدادت ثروات الـ10% الأكثر ثراء في المجتمع بمقدار 15 ضعفًا خلال السنوات الأخيرة[3]. وتعكس هذه الإحصائية حجم التفاوت الكبير في توزيع الثروة في إيران بزيادة غنى الأغنياء مع زيادة فقر الفقراء.

أمَّا عن معدَّلات البطالة في 2017 فحول معدَّلاتها الحقيقية تفاوت كبير، لكنها تجتمع حول ضخامة الأعداد وأنها باتت أزمة حقيقية تهدِّد أمن المجتمع واستقراره. ووَفْقًا للإحصائيات الإيرانيَّة الرسميَّة يدور معدَّل البطالة حول 12,4% من القوى القادرة على العمل في إيران، أي نحو 3 ملايين و200 ألف شخص، في حين تبلغ نحو 30% بين الشباب، والنسبة الكبرى من العاطلين عن العمل في إيران من الملتحقين بالتعليم العالي بمعدَّل عاطل من بين كل 3 متعلمين، أو بنسبة 35%)[4]، في حين تتحدث إحصائيات ومصادر غير رسميَّة عن وصول معدَّل الحقيقي للبطالة بين الشباب إلى 45% [5]، وإحصائيات أخرى تتحدث عن بلوغها 60% في بعض المحافظات، بخاصة بين أوساط الشباب والجامعيين[6]، وتزداد البطالة بين أبناء المحافظات الحدودية والمحافظات التي يقطنها الأقليات العرقية كمناطق الأكراد والأحواز العربية.

لذا نستنتج من معدَّلات البطالة المرتفعة غياب الالتزام الحقيقي بإيجاد فرص عمل بالرؤية العشرينية الممتدة من 2005 حتى 2025 التي يتعين على الحكومات بموجبها إيجاد 600 ألف فرصة عمل جديدة

---

(1) Human development reports, United Nations Development Programme, Dashboard 2: Sustainable development, Accessed 20 January 2018, https://goo.gl/i8cjGu

(2) صحيفة وطن امروز . 10 تا 12 ميليون ايرانى در فقر مطلق به سر مى برند. 27 شهريور 1396. ص: http://cutt.us/s6GKJ4.

(3) منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، صحيفة حكومية: زادت الهوة الطبقية في إيران بنسبة 15 ضعفا، 23 نوفمبر 2017 (دخول: 22 يناير 2018)، https://goo.gl/NXt3wL

(4) David P. Goldman, IBID.

(5) David P. Goldman, IBID.

(6) العين الإخبارية، إيران 2017.. تدهور اقتصادي وارتفاع معدَّلات البطالة، 27 ديسمبر 2017 (دخول: 22 يناير 2018)، https://goo.gl/XktXoS

سنويًا[1]، في حين ينضمّ سنويًا إلى القوى العاملة في إيران أعداد أكبر من ذلك حتى أصبحت مشكلة البطالة هاجسًا يؤرِّق استقرار الاقتصاد والمجتمع الإيرانيّ.

نتائج ورؤية استشرافية

في المستقبل القريب يُتوقع أن يستمرّ نمو الاقتصاد الإيراني بمعدَّلات قريبة أو أقلّ بقليل من المعدل الحالي وَفْق سيناريو بقاء الاتِّفاق النووي دون تغيير، فإذا ما نظرنا إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي فسنجده في تصاعد منذ عام 2016 لاستعادة أعلى قمة بلغها خلال السنوات العشر الماضية، التي سُجِّلت عام 2011 كما سبق وأوضحنا.

أما إذا حدث تغيير كبير في الاتِّفاق النووي أو انسحب أحد أطرافه، بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وَفْق سيناريو آخَر، فسترتد معدَّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيراني إلى الوراء على الأرجح حتى لو استمرَّت الدول الأوروبية في الاتِّفاق النووي، لتشابك المصالح الأوروبية-الأمريكية.

وتشير النتيجة الاسمية لمعدَّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام إلى تحقيق مستوًى جيد من النُّمُوّ "بالأسعار المتغيرة" على الرغم من انخفاضه عن عام 2016 الاستثنائي الذي شهد استعادة صادرات النِّفْط إلى الخارج، وتمكنت البلاد من رفع مستوى ناتجها المحلي على العام السابق بنحو 20 مليار دولار بعد عامين من الاتِّفاق النووي وما تبعه من إنعاش الاقتصاد وإمداده بالموادّ الخام وقطع الغيار والموادّ الوسطية وتخفيف الحصار البنكي ولو جزئيًا.

لكن إذا ما نظرنا إلى مستقبل العامل الأهمّ في أي اقتصاد، وهو العامل البشري، مصدر قوة ونموّ أو ضعف وتدهور أي اقتصاد، استنتجنا أن مستقبله في إيران لا يزال متأزمًا في المدى القصير على أقلّ تقدير، من واقع عدة مؤشّرات، أوَّلها السياسات المالية الحكومية المتقشفة التي تهدف إلى مواجهة عجز الموازنة المتزايد، وظهر التقشُّف في موازنة 2017 تجاه القطاعات الإنتاجية والتنموية على وجه التحديد، وبدافع سدّ عجز الموازنة قدَّمَت الحكومة مشروع موازنة العام المالي 2019/2018 بزيادة في أسعار الوقود وبإلغاء الدعم النقدي عن ملايين الأفراد قبل رفض البرلمان الإيرانيّ له بعد الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها البلاد.

في موازنة عام 2017 حظيت قطاعات الصحة والرعايا الاجتماعية بالاهتمام نسبيًا عند مقارنتها بباقي القطاعات ربما بسبب كون العام 2017 العام الأخير في الولاية الأولى لروحاني والذي سيشهد الانتخابات الرئاسية الثانية عشر، في حين كانت الموازنة متقشفة للغاية تجاه قطاعات الإنتاج الأساسية كالزراعة والصناعة والتجارة والبنية التحتية التي تشغل الجانب الأكبر من العمالة، في مقابل مخصَّصات كبيرة للغاية للتسلُّح والدفاع والأمن بالمقارنة بباقي القطاعات، لذا فعلى الأرجح ستظلّ الأوضاع المعيشية في وضع متأزم ما دامت سياسات الحكومة المالية تسير وَفْق هذا المنظور الأمني الضيق.

الفائدة المرجوة من معدَّلات نُمُوّ الاقتصادات وقياسها سنويًا هي قياس إلى أي مدى زادت القيم المضافة فيها التي ترتبط بزيادة الإنتاج والتشغيل وتحسُّن الظروف المعيشية عادة، ويشهد الاقتصاد الإيرانيّ تحسُّنًا في معدَّلات النُّمُوّ منذ عامين، لكن إذا ما نظرنا إلى انعكاس هذا النُّمُوّ على الشريحة الكبرى من الشعب فلا نجده بشكل ملموس في شكل تقليل لمعدَّلات الفقر والبطالة والتفاوت بين الطبقات، وإلا لما شهدت نهاية العام خروج آلاف الشباب الإيرانيّ سخطًا من أوضاعهم المعيشية وإهدار ثرواتهم على صراعات عسكرية لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

تضاعف عجز الموازنة الإيرانية بنهاية سنوات الولاية الأولى لحسن روحاني ونجاحه في تولي ولاية

(1) حاتم زهران، مرجع سابق.

جديدة يقودنا إلى أحد سيناريوهين: الأول ينبئ بسياسة مالية مختلفة في الولاية الثانية بعد ضمان منصب رئاسة الجمهورية، سياسة أكثر تقشُّفًا بدأت تظهر ملامحها في موازنة العام المالي الجديد 2018 قبل أن يرفضها البرلمان، سياسة تهتمّ بتحقيق التوازن المالي للحكومة أكثر منها لكسب التعاطف والتأييد، فديون الحكومة للبنوك الخاصَّة والعامَّة وللتأمين الاجتماعي أصبحت عبئًا متفاقمًا ستحاول الحكومة السيطرة عليه مع إيرادات نفطية تحصِّلها الدولة جزئيًا، ولا مفرّ من تقليل النفقات العامَّة، وقد يُستثنى من ذلك الإنفاق العسكري لأنه جزء من عقيدة الدولة الدينية الكبرى التي تأتي فوق الحكومة وفوق رئيس الدولة، أو بمعنى آخَر سيكون التقشُّف على حساب المواطن بدرجة كبيرة.

أما السيناريو الثاني فهو أن تُقدِم الحكومة على سياسات مالية توسُّعية واستمرار تقديم الدعم النقدي لملايين الأفراد دون تقليل لأعداد المنتفعين لاحتواء الغضب الشعبي، ولكن سيكون هذا على حساب تفاقم عجز الموازنة العامة، وقد تلجأ إلى زيادة الضرائب وربما مزيد من طبع البنكنوت لتقليل العجز المالي.

الخلاصة أن حكومة روحاني نجحت في السيطرة على معدَّلات التضخُّم القياسية التي كانت موجودة في السنوات الأولى لتوليه الرئاسة، وحتى إن عاودت الارتفاع في أواخر عام 2017 فإنها لا تقارَن بمستويات 2014، ومع ذلك نتوقع أن تستمر في الزيادة العام المقبل ما دامت الحكومة تطبع النقود بمعدَّلات كبيرة لمواجهة عجز الموازنة وسداد ديونها كما فعلت في 2017، بالإضافة إلى تأثير تراجع سعر العملة المحلية على معدَّلات التضخُّم تأثرًا بالأزمات الداخلية والخارجية التي تظهر بين الفينة والأخرى على الساحة الإيرانيَّة. ومع زيادة معدَّلات الأسعار مع معدَّلات البطالة المرتفعة بالفعل سيسقط مزيد من الإيرانيّين تحت طائلة الفقر، بخاصة مع توجه الحكومة إلى رفع الدعم النقدي عن ملايين الأفراد الذي كان سببًا مباشرًا للاحتجاجات التي حدثت في ديسمبر 2017، وما لم تقدِّم الحكومة خططًا جادَّة لمواجهة هذه المشكلات فإنها تجازف بأمن المجتمع واستقرار الاقتصاد.

المحور الثاني: تقييم أداء القطاعات الاقتصادية وقراءة للمستقبل

يتناول المحور الثاني من الجانب الاقتصادي للتقرير السنوي تقييم أداء القطاعات المكوِّنة للاقتصاد الإيرانيّ خلال العام وَفْق البيانات المتاحة حتى وقت صدور التقرير، وعلى رأس هذه القطاعات قطاع الطاقة، إحدى أهمّ ثروات إيران، بالإضافة إلى القطاعات غير النِّفْطية، المشغل الأكبر للعمالة في البلاد، كالخدمات والصناعة والزراعة بجانب التجارة الخارجية غير النِّفْطية لإيران. وأخيرًا نتائج وقراءة مستقبلية.

أولًا: قطاع الطاقة

أهمّ ثروات البلاد تخرج من هذا القطاع الذي يشكِّل أحد الأعمدة الرئيسية لإيرادات الموازنة الحكومية والمكوِّن الأكبر لصادرات البلاد إلى الخارج، سواء من النِّفْط الخام ومشتقاته، إضافة إلى مشتقاته التحويلية، أو من الغاز الطبيعي. وبلغ معدَّل إنتاج إيران خلال العام أكثر من 3,82 مليون برميل يوميًا، وبنهاية أغسطس الماضي بلغ معدَّل إنتاج إيران 3 ملايين و950 ألف برميل يوميًا وَفْق تصريحات علي كاردار نائب وزير النِّفْط الإيرانيّ[1]، الذي أكَّد التزام إيران باتِّفاقها مع منظمة أوبك في ما يخصّ إنتاج النِّفْط، وأن معدَّل تصدير النِّفْط الخام في الوقت الحالي يبلغ مليونين و200 ألف برميل يوميًا، في حين نصّ الاتِّفاق الذي توصلت إليه منظَّمة أوبك مع إيران في اجتماع نوفمبر 2016 بالجزائر على سقف إنتاج إيرانيّ يومي -تم تمديد الاتِّفاق أكثر من مرة- يقف عند حدود إنتاجها قبل الحظر النِّفْطي عليها أي

(1) صحيفة ابرار اقتصادي، صادرات روزانه 2/2 ميليون بشكه نفت إيران، 2 شهريور 1396. ص4 https://goo.gl/9jKdF6

عند مستوى إنتاج 3,8 مليون برميل يوميًّا كاستثناء من قرارات تقليل إنتاج باقي أعضاء المنظمة (خفض إنتاج بمقدار مليونين و200 ألف برميل يوميًّا) بهدف رفع مستويات الأسعار. أو بمعنى آخَر ارتفع إنتاج إيران اليومي بين 20 ألفًا و150 ألف برميل على سقف الإنتاج المتفق عليه مع منظمة أوبك.

شكل بياني: رقم 9

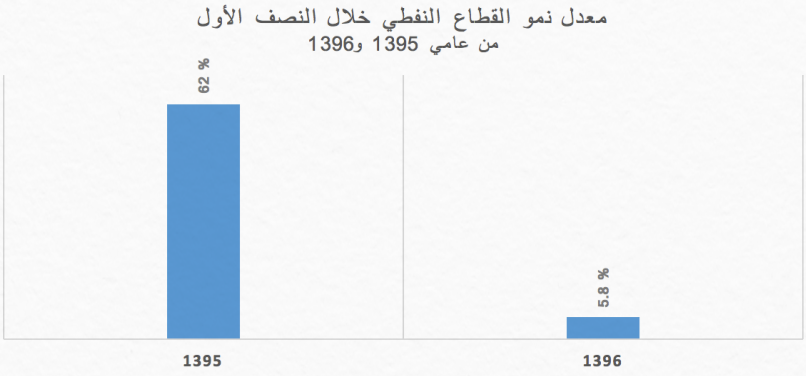

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية بالمركز بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الإيراني

بأعلى معدَّل نموّ قطاعي خلال النصف الأول من عام 1396 استقر نموّ القطاع النِّفْطي خلال النصف الأول من العام الهجري الشمسي 1396 حول نسبة 6% تقريبًا، وذلك بعد انتهاء فترة الزخم الكبير الذي اكتسبه الإنتاج النِّفْطي بعد عودة الصادرات خلال عام 1395 كما يتضح من الرسم البياني السابق، وذهبت النسبة الكبرى من صادرات النِّفْط الإيرانيّ خلال التسعة أشهر الأولى من عام 1396 إلى الدول الآسيوية كالصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان بما يعادل 60% تقريبًا من إجمالي صادرات النِّفْط الإيرانيّ، في حين تستورد الدول الأوروبيَّة نحو 40% من النِّفْط الإيرانيّ ويُنقَل عبر المياه الحرة[1].

وكشفت الحكومة الإيرانيَّة في منتصف عام 2017 عن خطة لزيادة إنتاج النِّفْط الخام إلى 4 ملايين برميل يوميًّا بنهاية مارس 2018، وعلى الرغم من كونه خرقًا للاتِّفاق مع أوبك فإن الحكومة يبدو أنها تراجعت عنه لعدم تحصيل كامل مستحقاتها المالية لدى المشترين بسبب الضغوط البنكية الدولية، لذلك قلَّلت حجم إيراداتها المتوقَّع من صادرات النِّفْط الخام في موازنة عام 2018 إلى نحو 30 مليار دولار بدلًا من 35,7 مليار دولار في موازنة العام السابق، ويأتي هذا التوقع المتراجع على الرغم من ارتفاع أسعار النِّفْط مقارنة بأسعار الموازنة السابقة.

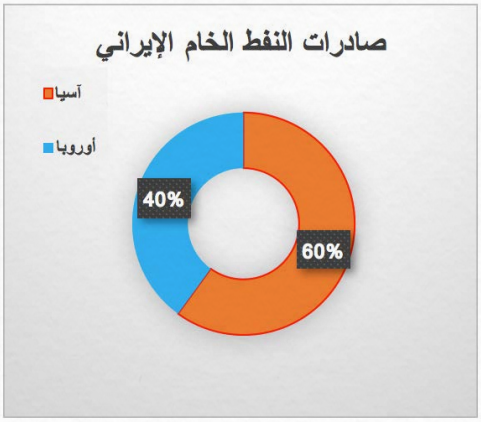

وتُعَدّ إيران ثاني أكبر مصدِّر للبتروكيماويات في الشرق الأوسط بعد السعوديَّة، وخلال العام

(1) صحيفة أبرار اقتصادي، ص1 http://cutt.us/l0Xld

الماضي صدَّرَت إيران 16,4 مليون طنّ من المنتجات البتروكيماوية بقيمة 8,6 مليار دولار تقريبًا بدايةً من عام 1396 بالتقويم الفارسي، من مارس حتى ديسمبر 2017 بالتقويم الميلادي، وَفْقًا للشركة الوطنية الإيرانيَّة للصناعات البتروكيماوية[1]، أي بمتوسط معدَّل 1,8 مليون طن كل شهر.

الشكل البياني رقم 10

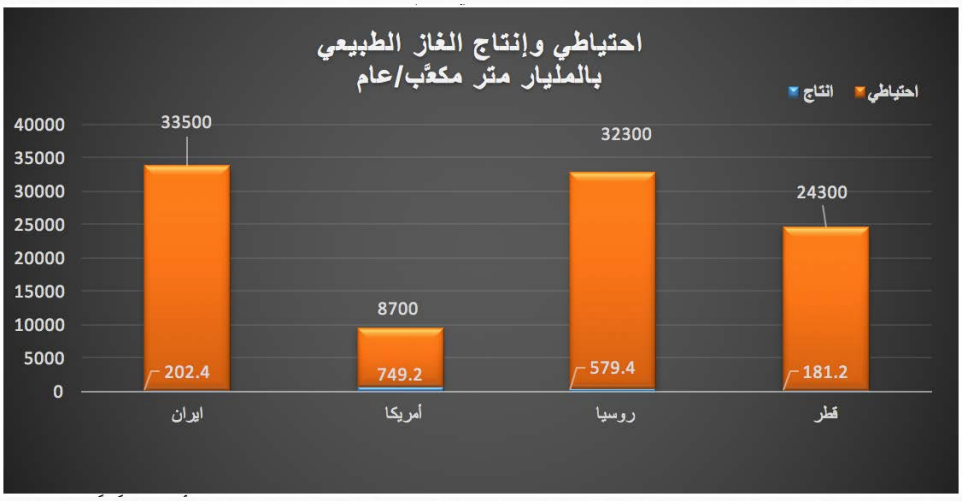

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية للمركز بالاعتماد على بيانات شركة برتش بتروليم 2017

ومن المعلوم امتلاك إيران ثروة ضخمة من الغاز الطبيعي تضعها في التصنيف الأول عالَميًّا من حيث حجم الاحتياطي المؤكَّد قبل روسيا شاسعة المساحة، لكن على الرغم من ذلك لا تزال صادرات إيران منه منخفضة للغاية مقارنة بحجم احتياطيها الهائل، ويذهب أغلب إنتاجها للاستهلاك المحلِّي، وتقدر صادراتها اليومية للغاز بنحو 42 مليون متر مكعَّب وَفْقًا لحميد رضا عراقي مساعد وزير النِّفْط الإيرانيّ، وتتوجه صادراتها إلى العراق وتركيا بدرجة كبيرة، إذ تصدر إلى تركيا نحو 10 مليارات متر مكعَّب من الغاز سنويًّا، وصدَّرت نحو 1,2 مليار متر مكعَّب إلى العراق خلال النصف الثاني من 2017 عقب استئناف التصدير الذي كان متوقِّفًا لسنوات مع الجار الغربي لإيران، وتهدف إيران إلى زيادة صادراتها من الغاز وتوقيع اتِّفاقيات استثمار كبرى في هذا الشأن، لكنها دائمًا ما تصطدم باستنزاف الاستهلاك المحلّي المتنامي لإجمالي إنتاجها، بالإضافة إلى قلق الشركات الدولية من تأثير التوتُّر الإيرانيّ-الأمريكيّ على مصالحها سواء داخل إيران أو في أمريكا.

وبهدف استغلال ثرواتها الضخمة من الغاز وقَّعَت إيران أكبر اتِّفاقية استثمار في قطاع الطاقة الإيرانيّ منذ توقيع الاتِّفاق النووي في منتصف 2017 مع شركة توتال الفرنسية وشركة CNPC الصينية لتطوير المرحلة 11 لحقل بارس الجنوبي (أكبر حقل غاز في العالَم) بقيمة 4,8 مليار دولار على مدار 20 عامًا، لكن مصير هذه الاتِّفاقية لا يزال غير معلوم حتى الآن بعد تهديدات الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب بانسحاب الولايات المتحدة من الاتِّفاق النووي وفرض عقوبات على إيران، مما دعا الرئيس

(1) وكالة أنباء فارس، صادرات إيران من البتروكيماويات تتخطى 8,5 مليار دولار، 17 يناير 2018 (دخول: 22 يناير 2018) http:// 13961027001625/ar.farsnews.com/iran/news

شكل بياني: رقم 11

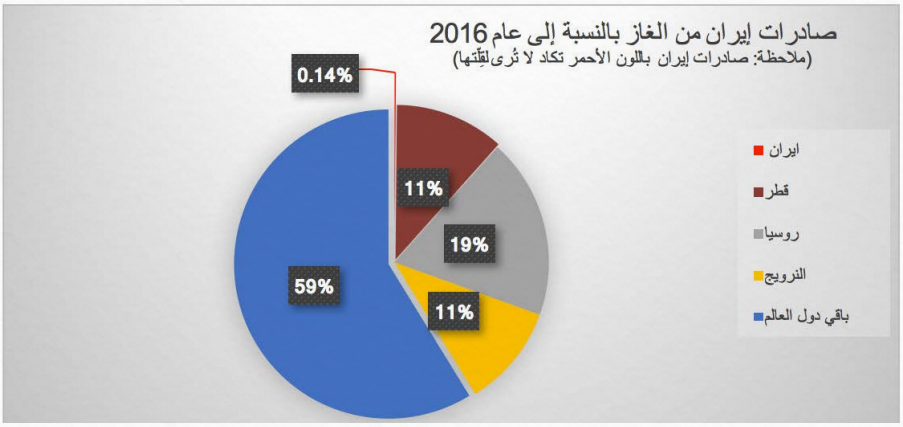

التنفيذي لشركة توتال باتريك بويان إلى التصريح في نوفمبر 2017 بأن الشركة سيتعين عليها إعادة النظر في مشروعها الإيرانيّ للغاز إذا ما قرَّرَت الولايات المتحدة فرض عقوبات أحادية الجانب على طهران[1]، حتى لا تتأثر مصالح توتال في السوق الأمريكيَّة.

ثانيًا: القطاعات غير النِّفْطية

في الحقيقة لا يقلّ دور القطاعات غير النِّفْطية أهمِّيَّة عن القطاع النِّفْطي في إيران، فإذا كان القطاع النِّفْطي يمثِّل شريان حياة للموازنة الحكومية، فالقطاعات غير النِّفْطية هي المشغل الأكبر للقوى العاملة الإيرانيَّة، ومنها تجني الحكومة الضرائب، المصدر الموازي لإيرادات النِّفْط بالنسبة إليها، وتضمّ قطاعات الخدمات والصناعة والمعادن والزراعة. وشكَّلَت القطاعات غير النِّفْطية نحو 88% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 1395 (مارس 2016 - مارس 2017) في حين بلغت النسبة 90,6% في العام السابق (1394) وَفْقًا لأحدث تقارير البنك المركزي الإيرانيّ[2]، بمعنى تراجع مساهمة القطاعات غير النِّفْطية في الاقتصاد الإيرانيّ بعامة مقابل توسُّع أكبر للقطاع النِّفْطي خلال فترة القياس.

حقَّقَت القطاعات غير النِّفْطية عمومًا نموًّا إيجابيًّا خلال النصف الأول من عام 1396[3]، كما يتضح من الرسم البياني السابق، ويعتبر قطاع الخدمات أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (57% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1395 أو 2017/2016) ويندرج تحته الخدمات المالية والمصرفية والنقل والمواصلات والسياحة والطيران والاتصالات والتجارة والخدمات الحكومية وغيرها من الخدمات. وتمكنت الحكومة من تطوير مجال الطيران المدني ولو جزئيًّا عبر صفقات لطائرات صغيرة بعد تعطُّل صفقات شراء عشرات الطائرات مع شركتَي بوينغ وإيرباص.

ولم تتمكن الحكومة حتى الآن من احتواء الأزمة التي شهدها القطاع المصرفي خلال 2017 باعتباره مكونًا هامًّا ضمن قطاع الخدمات، إذ تَعرَّض النِّظام المصرفي لهزات قوية أبرزها إفلاس مؤسَّسة كاسبين المالية على سبيل المثال والتحفُّظ على أموالها بعد فشلها في رجع أموال آلاف

---

(1) الحرة، توتال قد تعيد النظر في اتفاق الغاز مع إيران، 14 نوفمبر 2017 (دخول 19 يناير 2018)، https://goo.gl/Rqx5cT

(2) Central Bank of Iran, Economic Trends No 87, Fourth Quarter 1395(2016/2017).

(3) اقتصاد نيوز، كارنامه شش ماهه رشد اقتصاد ايران، 27/10/1396 (دخول: 22 يناير 2018) https://goo.gl/2JenUY

الشكل البياني رقم 12

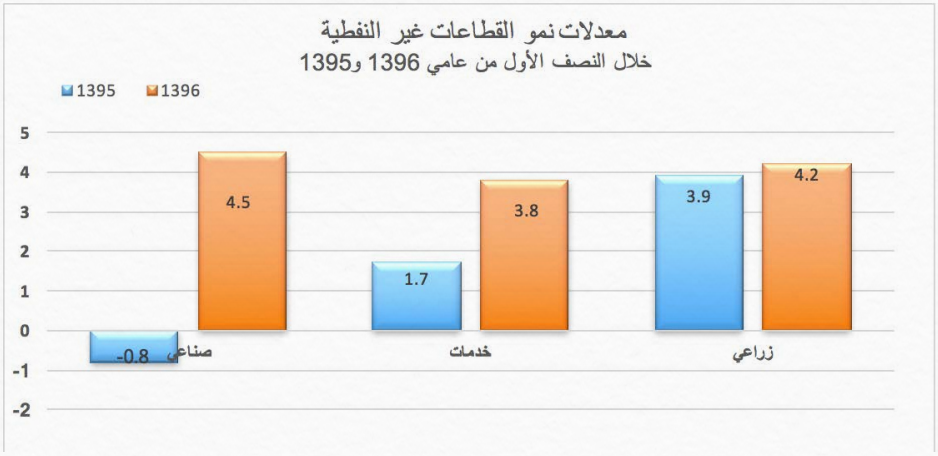

المودعين بأسعار فائدة وصلت إلى 35%، في حين يحدِّد البنك المركزي أسعار الفائدة بنحو 12%. وكاسبين واحدة من مؤسَّسات مالية كثيرة تعمل في إيران دون ترخيص رسميّ وتقدِّم فوائد مالية مُبالَغًا فيها، يعود ملكية بعضها إلى الحرس الثوري، وتَسبَّبت في فوضى مالية وأزمات ائتمانية في البلاد.

أمَّا التجارة الخارجية غير النِّفْطية لإيران خلال العام فبلغت نحو 78,4 مليار دولار خلال الأشهُر العشرة الأولى من عام 1396، وشملت صادرات بقيمة 35,6 مليار دولار (بانخفاض بنسبة 2% عن نفس الفترة من العام الماضي)، وواردات بقيمة 42,8 مليار دولار (بارتفاع بنسبة 22% بالمقارنة بنفس الفترة)[1]، بما يعني وجود عجز في الميزان التجاري غير النِّفْطي بمقدار 7,2 مليار دولار خلال الفترة المذكورة، يزول إذا ما أضفنا الصادرات النِّفْطية إلى الميزان التجاري لإيران.

وشكَّلَت صادرات البتروكيماويات نسبة 30% من إجمالي صادرات إيران خلال الأشهر العشرة و16% لمكثفات الغاز. وذهبت النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات الإيرانيَّة خلال الفترة إلى الصين (21%) ثم الإمارات (14%) ثم العراق (14%) -جدير بالذكر أن الصادرات الإيرانيَّة إلى العراق بلغت معدَّلًا قياسي بنهاية 2017- ثم كوريا الجنوبية (9,5%) والهند (6%).

كذلك شكَّلَت واردات الأرز والذرة وفول الصويا نحو 7% من إجمالي واردات إيران خلال نفس الفترة، وقطع الغيار نحو 3%، وكانت أبرز الدول التي تستورد منها إيران على الترتيب هي: الصين (24%) ثم الإمارات (18%) ثم كوريا الجنوبية (7%) ثم تركيا (6%) وأخيرًا ألمانيا (5,5%)[2].

وشهد قطاع الصناعة والمعادن نموًّا إيجابيًّا بنسبة 4,5% خلال النصف الأول من عام 1396 (من مارس إلى سبتمبر 2017) بعد نموّ سلبي شهده القطاع خلال النصف الأول من عام 1395 وَفْق البيانات الرسميَّة للبنك المركزي الإيرانّي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وعلى الرغم من وجود عقبات تحدّ من انطلاق هذا القطاع عمومًا، كالركود والحصار البنكي وتعطل مُنشَآت صناعية كثيرة، فإن بإيران صناعتين تمتع فيهما بمزايا نسبية في هذا القطاع هما صناعة السيارات وصناعة الحديد والصلب،

---

(1) Iran's Financial Tribune, 28 January 2018, 78b$ Month Foreign Trade Hits-10 (Accessed 22 Jan. 2018), https://goo.gl/2A7XNy

(2) Financial Tribune, IBID.

الشكل البياني رقم 13

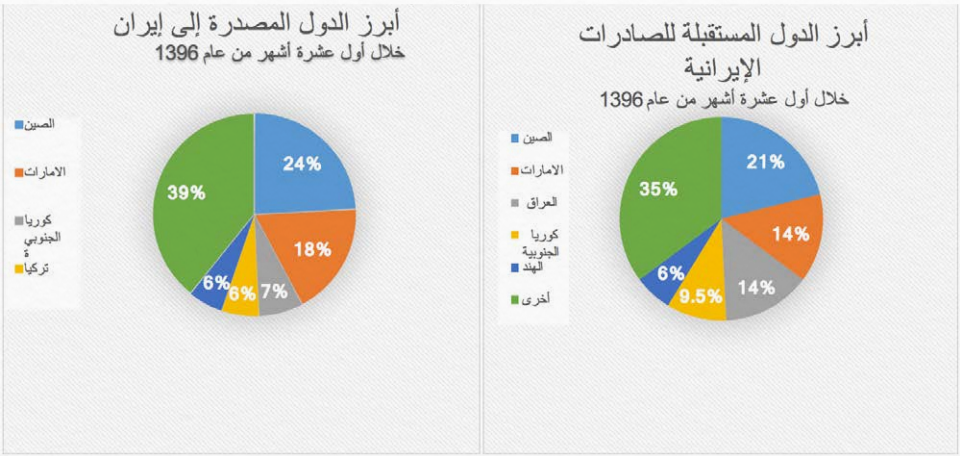

المصدر: إعداد الوحدة الاقتصادية بالمركز بالاعتماد على بيانات موقع Financial Tribune

وتحتلّ صناعة السيارات ثاني أكبر صناعة في البلاد بعد النِّفْط، وتوفّر نحو 20% من إجمالي الوظائف في إيران، وتُنتِج إيران نحو مليون سيارة سنويًّا، ولديها خطة لمضاعفة الإنتاج إلى مليوني سيارة بنهاية 2018[1]، وفي أغسطس 2017 وقَّعَت إيران مجموعة من الاتِّفاقيات مع شركات سيارات عالَمية لإنتاج محلِّيّ مشترك، مثل هيونداي الكورية الجنوبية ورينو الفرنسية[2]، أمَّا إنتاج الصلب فتصنَّف إيران من أكبر منتجيه في الشرق الأوسط، واحتلّت الترتيب الرابع عشر عالَميًّا في إنتاجه عام 2016 متفوقة في حجم إنتاجه على كل من فرنسا وإسبانيا، وأنتجت خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الإيرانيّ نحو 18 مليون طنّ بنسبة نموّ أعلى 20% من العام السابق[3].

وعلى الناحية غير الرسميَّة وُجِّهَت انتقادات داخلية شديدة إلى سياسات الحكومة الإيرانيَّة، متهمة إياها بالعمل على توجيه مسار الأموال من الاستثمار والإنتاج إلى خزائن المصارف بسبب غياب الضوابط الحاكمة لأسعار الفائدة المصرفية[4]، ممَّا أدَّى إلى تحويل مسار أموال المستثمرين من الإنتاج إلى خزائن البنوك، إذ يوجه المستثمرون أموالهم إلى المصارف الحصول على فوائد مرتفعة ومضمونة عوضًا عن تَحمُّل مخاطر السوق والإنتاج في ظلّ ارتفاع أسعار مُدخَلات الإنتاج الناتج بدوره عن التراجع المستمرّ لسعر الصرف، بالإضافة إلى إغراق الأسواق بالمنتجات الأجنبية المهربة الرخيصة التي تتسبب في ركود 60% من صناعات البلد وَفْقًا لعضو لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيرانيّ أبو الفضل حسن بيكي[5].

أمَّا القطاع الزراعي فبلغ معدَّل نموه خلال النصف الأول من العام 1396 4,2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وساهم بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1395. في حين بلغت صادرات إيران من المحاصيل الزراعية خلال العام الماضي (1395) أكثر من 5,6 مليار دولار، ولا توجد بيانات مُعلَنة

(1) نور الدين الدغير، الجزيرة نت، برنامج الاقتصاد والناس، حلقة بعنوان: مستقبل السيارات الإيرانية بعد رفع العقوبات، https://goo.gl/mrkCcb .
(2) العربية نت، "رينو" توقع اتفاقًا مع إيران بـ660 مليون يورو، 7 أغسطس 2017، http://ara.tv/n2xxj
(3) الوفاق أونلاين، ارتفاع حجم إنتاج الصلب في إيران بنسبة 24%، 22 نوفمبر 2017 (دخول: 25 يناير 2018)، http://www.al-vefagh.com/News/207715.html
(4) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الصحافة الإيرانية ليوم 14 يناير 2018 (دخول 28 يناير 2018)، https://goo.gl/etmPYw
(5) صحيفة تجارت، سالانه 25ميليارد دلار قاچاق وارد كشور ميشود، 24 تير 1396، ص3 https://goo.gl/P2qKL

عنها حتى الآن خلال العام الحالي[1]. وتشتهر إيران بمزايا تنافسية وشهرة عالَمية في بعض المنتجات الزراعية، كالزعفران والمكسرات والفستق، وتصنَّف من أكبر مصدريه في العالَم بعد الولايات المتحدة الأمريكيَّة. وشهدت الصادرات الزراعية الإيرانية إلى قطر زيادة كبيرة بعد الأزمة الخليجية معها منذ مايو 2017 لترتفع من بضعة ملايين دولار في العام إلى مئات ملايين الدولارات في سبعة أشهر، وأمدَّت إيران قطر بالمنتجات الغذائية الطازجة يوميًّا عبر البحر والجوّ لتعوِّض النقص الحادّ للمنتجات الغذائية الطازجة في الأسواق القطرية.

من ناحية أخرى تهدِّد مشكلة الجفاف ونقص المياه دخول العاملين بهذا القطاع الحيوي، بل وتهدِّد الأمن الغذائي وعملية التنمية بأكملها في إيران إذا ما علمنا بجفاف ثلاثة سدود من أصل خمسة تؤمِّن المياه لطهران، وأن إيران ضمن ثلاث دول استخدمت 40% من مياهها الجوفية وتستنزف 86% من احتياطيها من المياه المتجددة[2] التي يذهب أغلبها للقطاع الزراعي الذي يهدر جزءًا كبير بدوره بسبب تأخُّر أنظمة الري واستخدام أساليب بدائية. الوضع المائي للبلاد خطير ويحتاج إلى تَدخُّل عاجل من الحكومة الإيرانيَّة قبل أن يشكِّل تهديدًا في القريب العاجل للأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في شكل هجر للزراعة وتزايد البطالة وهجرة داخلية للمدن.

نتائج ورؤية استشرافية

تفرض الحاجة الإيرانية الملحَّة إلى سَدّ عجز الموازنة المتصاعد سيناريوهين أمام صانع القرار الإيراني لمواجهة العجز المكبِّل للتنمية، يفترض أحدهما أن إيران في سبيل زيادة إيراداتها المالية من تصدير النفط والغاز لن تكترث كثيرًا باتِّفاق يضع سقف إنتاج نفطي مع المنظمات الإقليمية ولو بهدف رفع أسعار النفط العالمية، وعبرت إيران عن ذلك عبر خطط معلنة لزيادة الإنتاج، وعبر إنتاج فعلي تَخطَّى السقف الإنتاجي في بعض أشهر عام 2017 كما سبقت الإشارة.

لكن السيناريو الأكثر واقعية أنها لن تزيد إنتاجها النفطي بدرجة كبيرة كما أعلنت، لكن قد تلجأ إلى أساليب أخرى لزيادة مواردها المالية، فما قد يدفع إيران إلى تقليل إنتاجها وتصديرها النفطي -أو زيادته- غير الاتِّفاقات الإقليمية مرهون ببقاء -أو زوال- الحصار البنكي العالمي المفروض عليها، فهي تصدِّر النِّفْط ولا تستطيع تحصيل أجزاء من إيراداتها بسهولة، وفي الوقت الذي تريده، فتتراكم الأموال المستحَقَّة لها، وتصبح زيادة الإنتاج والتصدير دون جدوى فعلية، فتلجأ إلى عقد اتِّفاقيات مقايضة لأموال النِّفْط بسلع ومنتجات مستوردة كما فعلت مع روسيا خلال 2017، وإذا نجح الأمر فمن الممكن أن تكرِّر نفس السيناريو مع بلدان أخرى، بخاصة التي ترتبط معها بعلاقات تجارية كبيرة، وعلى رأسها الصين.

نجحت إيران في زيادة معدَّلات صادراتها من الغاز إلى دول جوار كتركيا والعراق بعد توقُّفات متكررة، ووقَّعَت خلال العام أكبر عقد استثماري في قطاع الطاقة منذ الاتِّفاق النووي مع شركة توتال الفرنسية لتطوير وإنتاج الغاز من حقل بارس الجنوبي، أكبر حقل غاز في إيران والعالَم، وبعد أن يتمّ الإنتاج بكثافة من هذا الحقل سيشكِّل نقلة نوعية في إنتاج وصادرات إيران من الغاز في ظلّ تنامي استهلاكها المحلي منه وحاجة دول الجوار والإقليم إلى موارد بديلة للطاقة.

مع ذلك ليس من السهل التنبُّؤ بموعد إتمام مثل هذه الاتِّفاقيات في ظلّ متغيرات السياسة الخارجية

---

(1) وكالة أنباء فارس، صادرات إيران الزراعية تبلغ أكثر من 5,6 مليار دولار، 23 ديسمبر 2018 (دخول 29 يناير 2018)، http:// 13961002001803/ar.farsnews.com/economy/news

(2) العربي، إيران على حافة الفقر المائي: جفاف زاحف قد يحوِّل البلاد إلى صحراء، 17 يونيو 2017 (دخول: 29 يناير 2018)، https://goo.gl/gtiv9k

بين إيران والعالَم والخارجي وحالة عدم اليقين السائدة، مع تشابك مصالح الشركات المستثمرة متعددة الجنسيات في هذا المجال تحديدًا مع أكبر اقتصادات العالَم كالولايات المتحدة والصين وأوروبا، وهنا نستنتج أن هذه الشركات ستتراجع بالتأكيد عن أي استثمارات موقَّعة مع الحكومة الإيرانيَّة إذا ما قلقت بشأن استدامة مصالحها واستثماراتها في الدول الكبرى.

وإذا كان القطاع النِّفْطي هو المموِّل الأهمُّ للدولة، فالقطاعات غير النِّفْطية هي المشغِّل الأكبر للعمالة والمكوِّن الأكبر للناتج المحلي الإيرانيّ، وحققت معدَّلات نموّ جيدة إجمالًا تدور حول 4%، وتَمكَّن بعض القطاعات من إنجاز تَقدُّمٍ جيد في شكل زيادة إنتاج الحديد والصلب وتأكيد مكانة متقدِّمة لإيران في إنتاجه عالَميًّا، وتعافي صناعة السيارات بعد توقيع اتِّفاقيات شراكة في الإنتاج مع شركات عالَميَّة وعودة أخرى للعمل في السوق الإيرانيَّة بعد الاتِّفاق النووي، كما حققت خدمات الطيران تَقدُّمًا جزئيًّا في تطوير أسطول الطائرات المتقادم. لكن يجدر بنا الإشارة إلى إن هذا لا يعني بالضرورة النُّمُوّ الشامل لجميع شرائح المجتمع كما أشرنا في المحور الأول.

وعند التأمل في مستقبل القطاعات غير النِّفْطية نلاحظ أن تَوَجُّه الحكومة التنموي والاستثماري منحاز إلى قطاع الطاقة بدرجة أكبر من غيره من القطاعات، ربما بسبب تأمين موارد الموازنة وسداد ديون الحكومة وتأمين النفقات التشغيلية لمرافق الدولة، بما يعني أن استثمارات الحكومة ومحاولة جذب تعاقدات خارجية ستتركز أكثر في الطاقة، والأخير قطاع كثيف الاستخدام لرأس المال الصناعي في حين القطاعات غير النِّفْطية كثيفة الاستخدام للعمالة البشرية، كما أن جزءًا كبيرًا من رؤوس الأموال داخل إيران ينحصر في أيدي الجهات السيادية في الدولة كالحرس الثوري والبنياد، وبهذا تتركز آثار التنمية في محيطهم دون عامَّة الشعب. هناك إشكاليات تحتاج إلى خطط فعَّالة للمواجهة والحلّ، على سبيل المثال لا الحصر في مجالات الصناعة لا يزال تعثر جزئي أو كلّي في عدد كبير من المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة. وتهدِّد فوضى الفوائد المصرفية كلًّا من قطاع الصناعة والقطاع المالي على حدّ سواء، وما دامت الفوائد مرتفعة فسيتحول مسار أموال المستثمرين من المصانع إلى المصارف، وقد تواجه المصارف أزمات مالية وعدم قدرة على سداد أموال المودعين بعد ارتفاع تكلفة الودائع بالنسبة إليها، وما قد يتبع ذلك من احتجاجات وقلاقل مجتمعية ليست جديدة على المجتمع الإيرانيّ.

ندرة المياه أصبحت خطرًا واقعًا يهدِّد أمن واستقرار إيران في المستقبل القريب، وما لم تتخذ الحكومة إجراءات استثنائية وعاجلة لمواجهة أزمة الجفاف واستنزاف المياه فستواجه كوارث على عدة مستويات: استراتيجية وأمنية واجتماعية واقتصادية تتمثل في تأمين غذاء كاف للشعب، وزيادة معدَّلات البطالة وتزايد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بعد ترك أصحاب الأراضي الزراعية أراضيهم وبحثهم عن فرص دخل في المدن، ولنا أن نتخيل ما يمكن أن يُحدِثه التكدس الزائد من عشوائيات وجريمة واحتجاجات وما شابه. إذًا فالوضع المائي للبلاد خطير ويحتاج إلى تدخُّل عاجل من الحكومة الإيرانيَّة قبل فوات الأوان.

قضية العام: الدوافع الاقتصادية لتظاهرات نهاية 2017 الشعبية وأبعادها المستقبلية

لعلّ أبرز ما شهدته إيران خلال عام 2017، هو ما وقع في الأيام الأخيرة منه بخروج احتجاجات شعبية منددة بأوضاع اقتصادية وغير اقتصادية، بدأت من مدينة مشهد ثانية أكبر مدن إيران من حيث عدد السكان، وامتدت لتشمل عشرات المدن الإيرانيَّة، وكان التنديد بأوضاع اقتصادية متردية أحد الأسباب الجوهرية لخروج المتظاهرين إن لم يكُن السبب الرئيسي لها. ولا شك في وجود دوافع اقتصادية مباشرة وأخرى غير مباشرة لخروج الاحتجاجات، هذا ما سنلقي عليه الضوء باختصار في ما يلي، مع محاولة

لقراءة مستقبل الاحتجاجات في ظلّ أفكار القيادة الإيرانيَّة التقليدية.

خرج المتظاهرون للشارع يوم 28 ديسمبر، بعد أيام من تقديم الرئيس روحاني موازنة العام المالي الجديد (1397/مارس 2018) إلى البرلمان لإقرارها، وكانت تضمّ قرارات اقتصادية لها آثار سلبية على مستوى معيشة شريحة كبيرة من المواطنين حال إقرارها، وهي رفع سعر البنزين والديزل بنسبة 50% و33% على الترتيب، ورفع الدعم النقدي عن أكثر من 34 مليون إيرانيّ (45500 تومان للفرد أو نحو 11 دولارًا شهريًا بسعر صرف 4000 تومان للدولار في ذلك الوقت) بدافع تقليص عجز موازنة الدولة. لكن ما زاد الغضب هو زيادة المخصَّصات المالية الموجَّهة لكل من الحرس الثوري الإيرانيّ والمؤسسات الدينية التابعة للمرشد علي خامنئي. لهذا كان إلغاء الدعم وزيادة أسعار الطاقة مقابل زيادة الأموال الموجهة للحرس ورجال الدين الشرارة الأساسية لانطلاق التظاهرات الشعبية في نهاية العام، ولامتصاص الغضب الشعبي رفض البرلمان الإيرانيّ يوم 28 يناير 2018 مقترَح الموازنة المقدَّم بالكامل.

أمَّا إذا ما نظرنا إلى الأسباب العميقة للتظاهرات فيمكن رجعها إلى مجموعة المشكلات اقتصادية واجتماعية متراكمة لسنوات طويلة ينفّس عنها المتظاهرين في شعاراتهم وهتافاتهم عندما تتاح لهم الفرصة، أو عند بروز أزمة طارئة كالأزمة الأخيرة المتعلقة برفع أسعار الطاقة وإلغاء الدعم مقابل تمكين الحرس الثوري ورجال الدين ماليًا. فكما سبق وأشرنا في بداية المحور الاقتصادي عاش الإيرانيُّون ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة في السنوات العشر الأخيرة تتمثل في حصار دولي وارتفاع مستويات الأسعار، ومعها انخفاض القدرة الشرائية لدخولهم تزامنًا مع التراجع الحادّ لعملتهم أمام العملات الأجنبية. أنتجت هذه الأوضاع زيادة في معدَّلات الفقر والبطالة والمشكلات الاجتماعية -التي سيناقشها الجزء القادم من التقرير- مع عدم إحساس المواطن بآثار النُّمُوّ الاقتصادي "الرقمي" الذي شهِدَته البلاد خلال السنتين اللاحقتين للاتِّفاق النووي، ولم ينعكس في شكل تنمية تشمل النسبة الكبرى من شرائح المجتمع، بخاصة الشرائح الأقلّ دخلًا.

ومن ناحية أخرى أصبح الإنفاق العسكري الضخم والمتزايد خارج الحدود الإيرانيَّة محلّ سخط الطبقات الدنيا من الشعب -وهم كثر- الذين يرون أنهم أولى بالأموال التي ربما غيرت أوضاعهم إلى الأفضل إذا ما استُخدِمَت استخدامًا سليمًا، وظهر ذلك في هتافاتهم في التظاهرات الأخيرة، مثل "اخرجوا من سوريا وفكروا في حالنا"، فسوريا واحدة من دول أخرى تعمل فيها إيران عسكريًا، تستنزفها بـ6 مليارات دولار سنويًا في أقلّ تقدير دولي، بخلاف الاستنزاف المالي للتدخلات في لبنان واليمن والعراق.

تظاهرات 2017 هل ستكون الأخيرة؟

أُخمِدَت التظاهرات بعد أقلّ من أسبوعين من بدايتها، بعد أن عبَّر خلالها الإيرانيّون عن غضبهم، ليس فقط من مشروع الموازنة الجديدة بل من ضغوط متراكمة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى الرغم من أن مشروع الموازنة قد رُفض فإن التراكمات الضاغطة على حياة المواطن البسيط لا تزال قائمة، وقد تجد الفرصة للانفجار مرة أخرى إذا لم يجد صانعو القرار في إيران سبيلًا لحلّها من جذورها.

وإذا ربطنا الحاضر بالماضي ووضعنا الاثنين معًا أمامنا، فإننا نستطيع استشراف المستقبل، فالتظاهرات الأخيرة لم تكُن الأولى المعبرة عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة والمعيشية المتردية ولن تكون الأخيرة ما لم يتغير فكر القيادة الإيرانيَّة التوسُّعي، فالقيادة الدينية بيدها مقاليد الأمور والربط والأمر بحقّ، لا الحكومات المتغيرة. والاقتصاد الإيرانيّ لديه ثروات ومؤهِّلات ومقوِّمات كثيرة وأساليب اقتصادية

وإدارية حكيمة قادرة على إخراج الاقتصاد من كَبْوَته وتحقيق مستويات معيشية أفضل من الحالية.

الأزمة الحقيقية لا يمكن حصرها في تَرَدِّي مستويات معيشة الإيرانيِّين في عقبات اقتصادية ونقص موارد، لكنها قد تكمن في الفكر، الفكر الذي ينصّ دستوريًا على إنفاق ثروات الشعب في الخارج لحماية من يراهم النِّظام "مستضعَفين"، الفكر الذي ينصّ على تمويل حروب وصراعات داخلية في دول الجوار الإيرانيّ لحماية المستضعفين، هو الخطر والمستنزف الحقيقي لثروات الشعوب إذا ما علمنا أن ما قد يُنفَق على تمويل "المستضعَفين" من وجهة النظر الإيرانيَّة قد يتعدى ما يوازي 25% من حجم الموازنة الحكومية في أقلّ تقدير. ألم يكُن تمويل الاستثمارات الداخلية وخلق فرص وظروف عمل صحية أولى بهذا الإنفاق الضخم من المستضعفَين من جنسيات أخرى؟ ولو استطاعت الحكومة تحقيق تقدم اقتصادي ومعيشي فسيظلّ الفكر التوسُّعي للقيادة الإيرانيَّة هو الخطر الأكبر المهدِّد لاستقرار الاقتصاد، وستدفع ثمنه الشرائح الدنيا من الشعب.

الملف الاجتماعي

يعدّ الملفّ الاجتماعي من أهمّ الملفَّات التي نفهم من خلالها نبض المجتمع الإيرانيّ وديناميكيته ومواقفه السلبية أو الإيجابية تجاه النِّظام السياسي الإيرانيّ.

وفي هذا الملف نسعى لرصد معظم القضايا الاجتماعية البارزة سنة 2017م، وأسبابها وتداعياتها على صانع القرار والبنية المجتمعية عمومًا.

ونتناول الشأن الاجتماعي في ثلاثة ملفَّات: ملف الصحة، وملف الفقر والبطالة، وملف الأسرة (الزواج والطلاق والتفكُّك الأسري).

أولًا: قطاع الصحة

شهد قطاع الصحة في إيران مشكلات جدية، طوال العام الفائت 2017م، فما يقرب من 40 ألف طبيب يعملون في غير تخصُّصاتهم، من أصل 80 ألف طبيب عامّ في إيران، ممَّا نتج عنه أزمة في الأطباء[1]، علاوة على مشكلات أخرى في ارتفاع نسبة الأخطاء الطبية مقارنة بالعام السابق، بمعدَّل 9,7%، فضلًا عن فتح مؤسَّسة التعزيرات الحكومية المتخصصة في مثل هذه القضايا 5600 ملف تخصّ انتهاكات طبية[2].

وتشير التقارير إلى أن أعمار المصابين بأمراض القلب انخفضت إلى ما دون 40 عامًا، وسُجّلت النسبة العليا في الفئة العمرية من 30 إلى 35 عامًا[3].

ويمكن رصد مشكلات قطاع الصحة في انتشار الحالات المرضية التالية:

1- السرطان: تحتلّ إيران المرتبة الرابعة عالميًا في انتشار السرطان الذي يحتلّ المرتبة الثالثة لمسببات الوفيات على المستوى الداخلي بعد السكتة القلبية وحوادث السير، بوجود أكثر من 400 ألف مصاب، وظهور 90 ألف حالة إصابة سنويًا. ويقول بعض المختصين إنّ السرطان يحتلّ المرتبة الثانية بعد السكتة القلبية، وعلى الرغم من أن أرقام المشخصين زادت بسبب تَقدُّم تقنيات الكشف المبكِّر فإنّ الأطباء يتوقعون وجود حالات أكثر من تلك المسجلة. أما انتشار المرض فيعود إلى عوامل موجودة في كل البلدان، ولعل أكثرها تأثيرًا في إيران التلوُّث الذي يؤدِّي إلى إصابة آلاف الإيرانيّين بأمراض مختلفة، ويتحدث بعض المختصين عن أسباب أخرى ناجمة عن المشكلات الاقتصادية مثل التدخين والتوتُّر والاكتئاب[4].

2- الإيدز: تشير الإحصائيات الرسميَّة لوزارة الصحة الإيرانيَّة إلى وجود ما يقرب من 30 ألف مصاب بالإيدز في إيران، 15% منهم من النساء، لكن هذا العدد هو ثلث العدد الحقيقي للمصابين وَفْق بعض التقديرات، إذ إن معظم المصابين لا يصرِّحون بإصابتهم لأسباب مجتمعية، أو لم يكتشفوا إصابتهم[5]،

---

(1) روزنامه ارمان، 40 هزار پزشک عمومی کیابت نمی کنند،، http://soo.gd/COmi.

(2) صحيفة آرمان: افزايش تعداد فوتی های بيمارستان سينا، روزنامه ارمان، http://soo.gd/a8VN

(3) جوان، سن ابتلا به بيماری های قلبی در إيران به زير 40 سال رسيد، http://soo.gd/AaSc

(4) العربي الجديد، السرطان الخبيث نصيب الإيرانيين منه كبير، http://cutt.us/IxS39

(5) ديگر زمان پنهانكاری درباره ايدز نيست، سلامت نيوز، http://soo.gd/QJPW

أو بسبب نظرة المجتمع تجاههم[1]، إذ قالت رئيسة إدارة فيروس الإيدز بوزارة الصحة الإيرانيَّة بروين كازروني إن قرابة 60% من المصابين بفيروس الإيدز لم يُكتشفوا بعد، وإنها تتوقع أن أعداد المصابين بهذا الفيروس في إيران تصل إلى 66 ألفًا و359 مصاب[2].

ومن أهمّ أسباب انتشار المرض ما يُسمى بـ"بيوت العِفَّة"[3] التي تنظِّم زواج المتعة لفترات قصيرة بمقابل مادِّي، وزواج الأقارب، والعلاقات خارج نطاق الزوجية، وغيرها[4]. وأعلنت كازروني أن نسبة انتقال الإيدز عن طريق العلاقات الجنسية بلغت أكثر من 20%، وأوضحت أن عملية الوقاية والسيطرة على الإيدز في حالة تَقَدُّم وَفْقًا للبرنامج الاستراتيجي الرابع للسيطرة على الإيدز. وقالت كازروني إنه بناء على هذا البرنامج يجب أن يكون 90% من المصابين حتى عام 2020م مطّلعين على حالتهم الصحية ويتلقون العلاج، وأضافت أنه في أواخر شهر سبتمبر 2017م بلغ عدد المصابين بفيروس الإيدز قرابة 36 ألفًا و571 شخصًا، 83% منهم رجال و17% نساء[5].

وأكَّد وزير الصحة الإيرانيّ حسن قاضي زاده هاشمي أن الاستراتيجية التي أُعِدَّت لمواجهة الأضرار الاجتماعية في إيران سيئة للغاية، مشيرًا إلى أن الإيدز والدعارة والإدمان هي ضريبة الحداثة. ومع اتخاذ الحكومة الإيرانيَّة خطوات مهمَّة في مجال مكافحة الإيدز لا تزال معدَّلات الإصابة بالمرض تسجِّل ارتفاعًا، إلا أن جهود الدولة أسهمت إلى حدّ ما في عدم انتشاره[6].

3- الاكتئاب والأمراض النفسية: تحتلّ إيران المرتبة الثانية عالَميًّا في الإصابة بالأمراض النفسية والاكتئاب(7)، ويُظهِر بعض التقارير الواردة من إيران إلى إصابة 30% من النساء، و19% من الرجال بأمراض نفسية(8). وتقف الحكومة عاجزة أمام ازدياد المرض بين فئات عمرية مختلفة، فقد صرّح وزير الصحة الإيرانيّ بوجود عجز الأسرَّة بالمستشفيات الإيرانيَّة للمرضى النفسيين، يقدَّر بـ40 ألف سرير، في حين لا يوجد سوى 8 آلاف سرير، بعضها قديم ومتهالك(9).

4- الانتحار: نتيجة لنسَب الاكتئاب والأمراض النفسية المرتفعة زادت نسب الانتحار بين الشعب الإيرانيّ، ووَفْقًا للإحصائيات تحدث في إيران 13 حالة انتحار يوميًّا، كما تزداد الحالات في الفئة العمرية 15-35 عامًا. ووَفْقًا لتقديرات منظَّمة الصحة العالَمية فإنّ إيران تحتل المركز 108 من حيث عدد حالات الانتحار على مستوى دول العالَم، وأكَّدت تقارير أن حالات الانتحار بين النساء أكثر منها بين الرجال[10]،بسبب عدم وجود مساحة لتفريغ المشاعر العاطفية لدى النساء، وأشار بعض الخبراء الاجتماعيين إلى أن كثرة انتحار الفتيات تأتي نتيجة للعنصرية التي تُطَبَّق ضدّهم وعدم ممارسة حريتهن وانعدام البرامج الرياضية للفتيات[11].

---

(1)ابنکار، نیمی از مبتلایان به ایدز در کشور شناسایی شده اند (ص3)، http://cutt.us/htjla

(2) أرمان، 66 هزار مبتلا به ایدز در ایران، ص4 http://cutt.us/tjsxl.

(3) الشرق الأوسط، بيوت العفة، فوضى جنسية في إيران، 18 أبريل 2016م. http://cutt.us/YXm5i

(4) ابتکار، چرا غربالگری ایدز منع قانونی دارد؟ (ص3). http://cutt.us/g5u9X

(5) ارمان، انتقال بیست در صد موارد ایدز از ارتباط جنسي(ص4)، http://cutt.us/MzKlB

(6) ابتکار، آمار ابتا به ایدز رو به افزایش است، (ص3)، http://cutt.us/VKdpV

(7) إرم نيوز: إيران الأكثر اكتئابًا في العالم بعد العراق، http://cutt.us/GKaC7

(8) صحيفة آرمان، 30 درصد زنان اختلال روانی دارند، http://soo.gd/cLVf

(9) شهروند، 40 هزار بیمار روان بدون "تخت" (ص16). http://cutt.us/rmLX

(10) ایسنا، کاهش آمار خودکشی طی پنج سال گذشته، http://www.isna.ir/news/96012007528

(11) ایران، نبود فضا برای تخلیه هیجانی عامل افزایش خودکشی دختران، (ص7)، http://cutt.us/PTfjx

ثانيًا: قطاع البيئة

تُعد المشكلات البيئية في إيران من المشكلات الملحَّة التي تؤثر على قطاعات عديدة أخرى مثل الأمراض المادية والنفسية والاكتئاب، والخلل المجتمعي، وغير ذلك. بل وتشير التقارير إلى أن ارتفاع معدَّل تَلوُّث الهواء يُسهِم في زيادة عدد الوفيات في طهران، إذ تتصدر إيران دول العالَم في هذا الجانب، ويعود 80% من حالات الوفاة الناتجة عن تَلوُّث الهواء والبالغة 3 آلاف حالة سنويًّا إلى عوادم السيارات[1]، ووَفْقًا للغارديان فإن الأبخرة المنبعثة من نحو 5 ملايين سيارة تتسبب في 80% من تلوث الهواء في إيران[2]، لهذا طالب بعض المسؤولين بتغيير معايير السيارات والدراجات النارية للحصول على هواء نقي[3].

ويحاصر التلوُّث ما يقرب من 38 مليون شخص في إيران لأن ثلث الشعب الإيرانيّ يعيش في 8 مدن رئيسية فقط، تشكو جميعها ارتفاع معدَّل تلوُّث الهواء، لدرجة أن الحكومة تغلق المؤسَّسات والمدارس في كثير من الأحيان[4].

وأكَّدت الإحصائيات تسجيل 20 ألف حالة وفاة سنويًّا بسبب التلوُّث الجوي[5]، مضيفًا أن الخسائر التي تلحق بالبلاد جرَّاء التلوُّث الجوي والعطل التي تُمنَح لسكان المدن الملوثة في إيران يستنزف ما يعادل 28 مليون دولار سنويًّا، كما أن تكاليف علاج الأمراض الناجمة عن التلوُّث بلغت ما يعادل 114 مليون دولار. ووَفْقًا للإحصائيات فقد بلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التلوُّث الهوائي في مدينة طهران ما بين 3,3 مليون دولار و 4,1 مليون دولار، أي ما يعادل ميزانية بلدية مدينة طهران[6]. وتنتج خلافات ومزايدات سياسية بين كثير من الأطراف حول أفضل طريقة للتعامل مع ظاهرة التلوُّث[7].

ثالثًا: الإدمان والمخدِّرات

تعاني إيران من تجاورها مع أكبر مناطق إنتاج المخدِّرات في أفغانستان وآسيا الوسطى، فضلًا عمَّا يُزرَع داخل أراضيها، مِمَّا جعلها من أهمّ معابر المخدِّرات في العالَم. وتشير التقارير الإيرانيَّة إلى تعاطي أكثر من 2,8 مليون مواطن، أي نحو 3,5% من الإيرانيّين، وصرَّح نائب رئيس هيئة مكافحة المخدِّرات في البلاد العميد علي مؤيِّدي، بأنه يوجد أكثر من 20 ألف مدمن مجاهر في 16 محافظة في البلاد،

---

(1) تجارت، مرگ سالانه 3 هزار تهرانی بر اثر آلودگی هوا، http://soo.gd/8WRn

(2) ساسة بوست، تلوث الهواء كابوس يؤرق إيران، http://cutt.us/Hc2kG

(3) ارمان، خسار تسالانه 43 هزار ميلياردي آلودگي هوا، (ص4) http://cutt.us/CDSrl

(4) بي بي سي عربي: تلوُّث الهواء في سماء طهران يؤدّي إلى إغلاق المدارس، http://cutt.us/78OuP وراجع: صحيفة إيران (ص4) http://soo.gd/u4n2

(5) آرمان، (ص4) http://cutt.us/OsRG0، وأكّدت تقارير أخرى وفاة ما يقرب من خمسين ألف حالة سنويًّا بسبب التلوُّث الجوي.

(6) ايران، هزينه الودگی هوا معادل بودجه شهر تهران، (ص4) http://cutt.us/qHXHC

(7) المونيتور، تلوث الهواء في إيران يضرم النزاعات السياسية. http://cutt.us/s6s

بينهم أكثر من 8 آلاف مدمن في طهران[1].

وأكَّد وزير الداخلية الإيرانيّ عبد الرضا رحماني فضلي أن في إيران أكثر من 600 نوع من المخدِّرات الصناعية، مشيرًا إلى أنه "خلال العام الماضي ضُبطت أكبر شحنات الحشيش والهروين والترياق في إيران، إلا أننا لم نستطِع السيطرة على المخدِّرات التي تُصنَّع بطرق بسيطة، على الرغم من المحاولات الحثيثة التي تقوم بها مكافحة المخدِّرات في إيران".

وقد جهزت الحكومة الإيرانيَّة الحدود الشرقية لإيران التي يبلغ طولها 2300 كيلومتر بسياج أمني مغطًّى بتقنيات يصعب تجاوزها، إلا أنه لا تزال هناك مناطق وعرة يتم التهريب من خلالها. وقد دُمِّر أكثر من 2000 معمل تُصنَّع فيه هذه المخدِّرات، وكان إقليم خراسان الجنوبي وسيستان وبلوشستان وكرمان وهرمزجان تعتبر من أولويات الوحدات الأمنية لمكافحة تهريب المخدِّرات فيها، كما تُقَدَّم الرعاية الطبية ويُعالَج المدمنون في هذه الأقاليم[2].

وقد حذَّرَت الأجهزة المعنية من خطر انتشار أنواع جديدة من المخدِّرات على السوق الإيرانيَّة، ورواجها بين أوساط الشباب والمراهقين، وقد أُطلِقَ اسم "دستمال" (المنديل) على هذا النوع من المخدِّرات في إيران، وهو ما يُعرَف بـ"الكيميكال أو سَبايس"، إذ أكَّدت الدراسات أن هذه المادَّة صُنِّعَت بإضافة مواد كيميائية خطيرة جدًّا على الجهاز العصبي للمدمن، وهي مشابهة نوعًا ما للماريغوانا. وأكَّدت هذه الدراسات أن تأثير هذه المادَّة يفوق تأثير مادة الحشيش بأضعاف كثيرة. وقد بات تعاطي المواد المخدِّرة في إيران يتجه إلى الأنواع الحديثة لتغرير الشباب، فقد أُطلِقَ عليها اسم "دستمال"، كما أن هذا النوع يكشف عن توجه إلى إصدار جيل جديد من المخدِّرات في إيران، فمن المتوقع عرض هذه المواد المخدِّرة في كبسولات وعطور وبخور، وغيرها من الأساليب التي لم تعُد تقليدية. وأكَّدت تقارير مكافحة المخدِّرات في إيران أن تعاطي هذا النوع من المخدِّرات قد انتشر بين المراهقين الذين تبلغ سنّهم 16 عامًا، ويحدث الإدمان على هذا النوع من الموادّ المخدِّرة من الاستخدام الأول، وهو يُتداول في إيران منذ خمس سنوات. وتتراوح سنّ الذين يتعاطون هذه المادَّة المخدِّرة بين 16 و25 عامًا، ويمكن الحصول عليها بسهولة إذ تُباع بـ1000 تومان، أي ما يعادل أقلّ من ثلث دولار أمريكي[3].

ويرى النِّظام الإيرانيّ أن مشكلة المخدِّرات معقَّدة جدًّا، نظرًا إلى الجيرة الأفغانية، فقد صرح رئيس البرلمان الإيرانيّ بأنه في عام 2001 تم إنتاج أكثر من 200 طن من المخدِّرات، ولكنه زاد اليوم إلى 9000 طنّ، وأكَّد أن إيران جادَّة جدًّا في مكافحة المخدِّرات، وكان الخشخاش يُزرَع في إيران أيام الشاه. وخلال السنوات الماضية تم التصديق على قوانين شاملة لمكافحة الاتجار بالمخدِّرات في البرلمان وأُنشئَ المركز القومي لمكافحة المخدِّرات تحت رعاية رئاسة الجمهورية، وعملت الشرطة بجد في هذا الصدد[4].

رابعًا: الفقر والبطالة

تُعَدّ البطالة من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومات الإيرانيَّة المتعاقبة، بل وتهدِّد استمرارية النِّظام السياسي عمومًا، وكانت مشكلات الفقر والبطالة والمعضلة الاقتصادية هي الشرارة التي انطلقت بسببها المظاهرات الأخيرة في نهاية ديسمبر 2017م.

ويُواجه الشباب الإيرانيّ ركودًا كبيرًا في سوق العمل، حتى الحاصلون منهم على درجات علمية عالية،

---

(1) ايرنا، وسردارمويدى: بيش از 20 هزار معتاد متجاهر در 16 استان وجود دارد، وكالة أنباء إيرنا، http://cutt.us/UtmJ7

(2) آرمان، وجود بيش از 600 مواد مخدر صنعتي، (ص4) http://cutt.us/hYB9p

(3) ابتكار «دستمال» با قيمت هزار تومان در دستان 16ساله ها، (ص13) http://cutt.us/ThOL7

(4) تسنيم، لاريجانى: توليد مواد مخدر در افغانستان 45 برابر شده است http://cutt.us/rdL3v

وعلى سبيل المثال يُواجه الطلاب في مرحلة الدكتوراه، سواء في التخصصات الطبية وفي غيرها من التخصصات، عديدًا من المشكلات، بخاصَّة في الجانب المالي، فقد صُرفت لهم مساعدات ليتمكنوا من الاستمرار في تحصيل العلم والحصول على شهادة الدكتوراه، ثم بقي هؤلاء الخريجون، الذين عادة ما يتخرجون في سن الثلاثين، عاطلين دون وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية. والإشكالية الكبرى وجود 30 ألف خريج حصلوا على شهادة الدكتوراه بلا عمل، ومن المتوقع أن يصبح عدد خريجي الدكتوراه في إيران 100 ألف خريج خلال العامين القادمين، فسوق العمل الإيرانيَّة لا تتسع لكل هؤلاء الخريجين، الأمر الذي سيصبح تهديدًا كبيرًا وخطرًا يواجه سوق العمل الإيرانيَّة[1].

وأورد بعض التقارير أن 1,5 مليون إيرانيّ بصدد الهجرة إلى كندا وأستراليا، وإذا خرج هذا العدد الضخم فسيضر بالاقتصاد القومي لارتفاع مستوى خبرة المهاجرين[2].

ويُعتبر وضع البطالة في الوقت الحالي سيئًا، إذ تشير الإحصائيات الرسميَّة إلى أن معدَّل البطالة بين حَمَلة المؤهلات العليا يصل إلى 30%، والمشروعات العمرانية الحالية متوقفة كليًّا مِمَّا أنتج حالة من البطالة بين صفوف العاملين التابعين للقطاع الخاصّ، أو نجد أنهم لم يتسلّموا رواتبهم الشهرية. ولا يوجد حلّ سوى أن تدعم الدولة دعم الإنتاج والقطاع الخاصّ وتشجّعه على الاستثمار محليًّا، حسب بعض الخبراء[3].

ومع هذه النِّسَب فإنّ البعض يُشكِّك في صحَّتها ويراها أعلى من المعلن بكثير، فقد صرَّح نائب قم بالبرلمان الإيرانيّ بأن فرص العمل في الدولة ليست جيدة، وأكَّد أن الإحصاءات المقدَّمة حول معدَّل البطالة في الدولة غير صحيحة، وقال إن قم الآن تواجه بطالة شديدة، وعندما تحدث البطالة تكون مصدر عديد من الأضرار الاجتماعية، فضلًا عن ذلك فإن الطلاق والفساد والإدمان تعود إلى بطالة الفرد[4].

وتَسبَّبت أزمة البطالة المتفاقمة التي ازدادت في سنوات ما بعد الثورة في أزمة فقر شديدة، فقد أكَّد بعض الإحصائيات وجود ما يقرب من 40 مليون شخص تحت خطّ الفقر[5]، مِمَّا حرم آلافًا من حياة كريمة ومن نظام تعليميّ دائم وموثوق، ومن بنية تحتية قوية.

خامسًا: ملف الأسرة

الطلاق:

يُعدّ انتشار الطلاق في إيران من المشكلات الاجتماعية الرئيسية التي تأتي نتيجة طبيعية لمعدَّلات الفقر المرتفعة، ومشكلات الحياة الاقتصادية والصحية، وضغوط المعيشة على الناس.

ومن أسباب الطلاق الرئيسية الزواج المبكِّر، إذ تتزوج 17% من الفتيات في إيران دون سن 18 عامًا، ووَفْقًا لإحصائيات اليونيسيف فإن 3% من الفتيات في إيران يتزوجن دون سن البلوغ 15 عامًا. وفقد كثير من هؤلاء الفتيات عديدًا من حقوقهن، فقد تَخلّين عن التعليم، وحملن في سنين مبكرة جدًّا. كذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن 85% من أزواج هؤلاء النساء مدمنون على أنواع من المخدِّرات، علاوة على أن معظم هؤلاء الأزواج يؤمِّنون معيشتهم ببيع الموادّ المخدِّرة والمحظورة. وفي حين يحدث زواج في سنّ مبكرة بين الطبقات الفقيرة، يحدث عزوف عن الزواج بين الطبقات الثرية، وقد حذرت عضو لجنة المرأة في البرلمان الإيرانيّ بروانه سلحشوري من وجود 980 ألف فتاة عزباء في إيران، وأضافت أن متوسط

(1) جوان، 00 1هزار فارغ التحصيل بيكار دكترا فرصت يا تهديد، (ص3). http://cutt.us/Z2Dlt

(2) 1,5 مليون إيراني در صف مهاجرت هستند، شعار سال، http://cutt.us/5IGh

(3) كيهان، نرخ بيكارى تحصيل كرده ها به 30 درصد رسيده است، ص4 http://cutt.us/jgNdp

(4) تسنيم، آمارهاى ارائه شده از ميزان بيكارى در كشور صحيح نيست،، http://cutt.us/xY0Aa

(5) افكار، 10 تا 40 ميليون نفر زيرخط فقر، (ص4)، http://cutt.us/Za5yZ

سنّ زواج الفتيات في إيران يبلغ 22-24 عامًا، مؤكِّدة أنه في حال وصلت الفتاة إلى سن 45 عامًا فإن من المتوقع أن تقضي بقية حياتها عزباء.

وأشارت سلحشوري إلى النمو في معدَّلات زواج الفتيات في سنوات الطفولة، مؤكّدة أن الزواج في هذه المرحلة يخلّف كثيرًا من المشكلات على الفتيات، كما أشارت إلى بيع الفتيات في بعض المناطق في إيران تحت ذريعة الزواج، وإلى الوفاة المبكِّرة للطفل أو الفتاة التي تحمل في سنين مبكرة، إذ أكَّدت الإحصائيات أن 50% من الفتيات أو الأطفال يتعرضون لوفاة مبكرة وذلك بسبب حمل هؤلاء النساء. ومن المخاطر التي تواجه الفتيات اللاتي يتزوجن في سن مبكِّرة احتمالية إصابتهن بمرض السرطان، إذ أكَّدت الإحصائيات أن 70% من هؤلاء النساء يُصَبْن بالسرطان. وقد دعت سلحشوري إلى ضرورة العمل على منع هذه الظاهرة من التزايد، فأكَّدت مساعي البرلمان لإقرار قانون يحمي هؤلاء الفتيات، كما تم الاجتماع مع بعض المرجعيات الدينية للنظر في هذه القضية وإصدار فتوى حولها، إلا أنه لم يُتمكّن حتى الآن من إصدار أي قانون يحمي هؤلاء الفتيات[1].

وعن نسب الطلاق في طهران فقد سجلت الإحصائيات خلال العام الماضي ارتفاعًا في معدَّلات الطلاق، إذ بلغت حالات الطلاق فيها أكثر من 39 ألفًا و282 حالة طلاق، الأمر الذي يشكِّل خطرًا فعليًا، فقد ارتفعت معدَّلات الطلاق خلال العام الماضي مقارنة بالعام الذي سبقه، وبلغت نسبة ارتفاعها 22%، لأنه قد سُجّلَت 30 ألفًا و575 حالة طلاق خلال عام 2015م. وقد بلغ متوسط سنّ الرجال الذين طلّقوا خلال العام الماضي 38 عامًا، في حين بلغ متوسط سن النساء 33 عامًا، وبلغ متوسط مدة الحياة الزوجية التي قضاها الزوجين معًا قبل الطلاق 9,9 سنة[2].

كذلك يؤدِّي الفقر والبطالة والطلاق إلى تغلغل الأمراض الاجتماعية في أحشاء المجتمع، وعلى رأسها التحرُّش، فقد أكَّدت رئيسة قسم دراسات المرأة في جمعية علم الاجتماع الإيرانيّ شهيلا أعزازي، خلال مؤتمر "أمن النساء في الأماكن العامَّة"، أن معدَّل التحرش الجنسي بالنساء مرتفع جدًا في المدن الكبرى في إيران، مشيرة إلى أن بعض الخبراء يؤكّد أن ما نسبته 75-98% من النساء تَعرَّضن للتحرش في شوارع المدن، مؤكّدة في الوقت ذاته أنه لا توجد أي إحصائية رسميَّة دقيقة حول معدَّلات التحرش بالنساء. وأضافت شهيلا أن التحرش يندرج تحت "العنف ضدّ المرأة" في إيران، وأنه موجود في جميع الأماكن العامَّة والدوائر الحكومية والجامعات وغير ذلك، واعتبرت أن ذلك يُسهِم في إيجاد مضايقات للنساء على المستوى الاجتماعي. وقد أثبتت دراسة أُجريَت على عيّنة من 380 شابًا في مدينة طهران، أنّ 18 شابًا فقط لم يتعرّضوا لأي فتاة أو يضايقوها، في حين قال البقية إنهم اقترفوا مثل هذه الممارسات[3].

كذلك أكَّد المدير العام لمؤسَّسة رعاية الأسرة في مدينة زنجان أنه قد تزوج خلال العام المنصرم 1485 فتاة دون سن الرابعة عشرة في مدينة زنجان، وذلك حسب الإحصائيات التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة، مضيفًا أنه قد طُلّقَت 47 فتاة منهن خلال العام ذاته. وأكَّد أن الطلاق يُعتبر من أبرز القضايا من حيث الحساسية في إيران، لأنه من الأضرار الاجتماعية التي تنتشر فيها بشدة، كما أن للطلاق نتائج سلبية كبيرة على المجتمع والفرد، ومسؤول عن هدر كثير من المقدرات في البلاد. ودعا إلى ضرورة مشاركة المؤسَّسات الحكومة والأهلية في حلّ هذه القضية وتقديم الدورات والدروس المناسبة للأزواج قبل الزواج وبعده، والتطرُّق إلى هذه القضية في المدارس والجامعات، مؤكّدًا أنهم بصدد تطبيق هذا القانون في المستقبل القريب.

---

(1) آرمان، فروش دختران در برخي مناطق كشور، (ص4) http://cutt.us/nl3al

(2) آرمان، مناطق 1و2 تهران داراي بيشترين نرخ طلاق، (ص4) http://soo.gd/l7dP

(3) بهار، آمار هولناک آزارهای خیابانی علیه زنان در ایران، (ص1) http://soo.gd/ZjTD

التعليم

من الطبيعي بعدما تسوء الحياة الاجتماعية وتتفاقم ملفَّات الفقر والبطالة والطلاق والإدمان، أن يسوء قطاع التعليم، ويتفلت الناس منه. علاوة على إهمال الحكومة الملفّ التعليمي، فقد بلغ عدد المدارس في مدينة طهران 4200 مدرسة حكومية وغير حكومية، يدرس بها نحو مليون و82 ألفًا و136 طالبًا، وكثير من هؤلاء الطلاب يدرسون في مدارس متهالكة وفي وضعية حرجة، فتشير الإحصائيات إلى أن 60% من المدارس في العاصمة الإيرانيَّة طهران متهالكة، كما أن قرابة 45 مدرسة تجاوز عمرها أربعين عامًا، بخاصَّة في وسط العاصمة، وجميع هذه المدارس بحاجة إلى تَدخُّل سريع لإعادة ترميمها. وأعلنت بلدية المنطقة الحادية عشرة في مدينة طهران أن المدرسة الوحيدة الموجودة في المنطقة تجاوزت ثمانين عامًا، وأعلن مساعد مدير التعليم في مدينة طهران أن 700 مدرسة في طهران بحاجة إلى إعادة ترميم، وأن 542 مدرسة في حالة حرجة وخطيرة للغاية. وأكَّد رئيس التعليم في مدينة طهران أن 9900 فصلًا دراسيًّا بحاجة إلى تَدخُّل سريع وترميم، كما أن الحال في المدارس الأهلية ليس أفضل منه في المدارس الحكومية، مطالبًا بضرورة الاهتمام بهذه القضية لخطورتها، وقال إن هذه الفصول الدراسية خطيرة للغاية ومن الممكن أن تتسبب في كارثة وتهدِّد حياة الطلاب، كما يكمن الخطر الحقيقي في وقوع أي حادثة طبيعية كالزلازل، الأمر الذي سيجعل الخسائر كبيرة جدًّا وحتمية، ودعا إلى ضرورة ترميم هذه الفصول. ووَفْقًا للإحصائيات التي أجرتها إدارة التعليم في مدينة طهران فإن قرابة 30% من المدارس في العاصمة الإيرانيَّة في وضع حرج[1]. وأشارت إحصائيات أخرى إلى احتياج أكثر من 5 آلاف فصل دراسي إلى هدم وإعادة بناء بشكل كامل، وأضافت أن 30% من المدارس في إقليم أذربيجان تحتاج إلى ترميم بقيمة تبلغ نحو 500 مليار تومان، مشيرةً إلى أن بعض الفصول الدراسية في الإقليم يُخَصَّص فيه للطالب الواحد 4 أمتار فقط، وذلك أصغر بكثير من المساحات التي تم تحديدها[2].

وقد أدرك المسؤولون تفاقم تلك المشكلة، فقد قال نائب رئيس جامعة همدان للعلوم الطبية الدكتور رشيد حيدري مقدم، خلال المهرجان الثامن عشر للأبحاث والتكنولوجيا في هذه الجامعة، الذي شارك

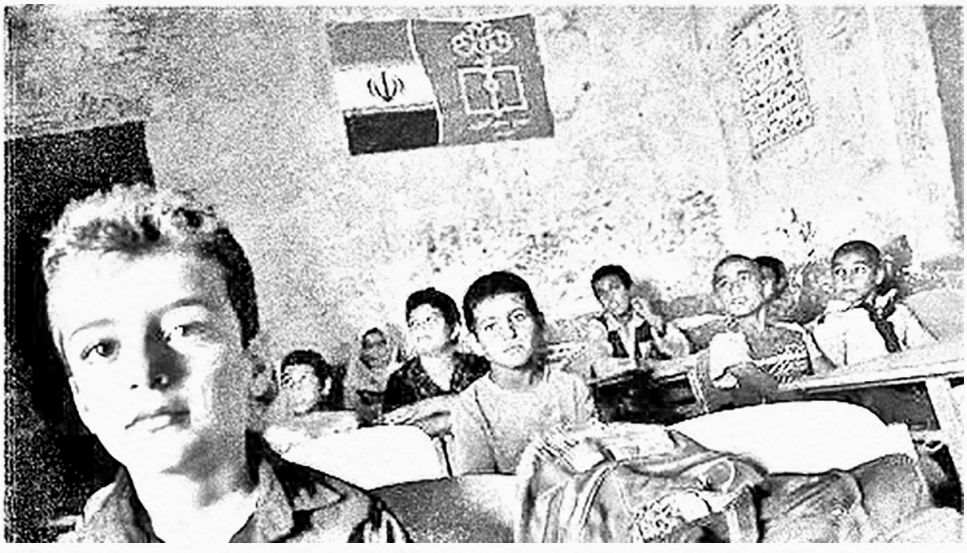

(1) ابتكار، 265 مدرسه پايتخت در وضعيت قرمز، (ص3)، http://cutt.us/Ajpaq

(2) ايران، تحصيل پيش از 200 هزار دانش آموز آذربايجان غربى در مدارس فرسوده، (ص19)، http://cutt.us/r8fjT

فيه عدد من الأساتذة والباحثين، إن خروج 180 ألف شخص من خريجي الجامعات من البلاد في 2015 وهجرتهم إلى دول مثل كندا يعادل إجمالي إيرادات النِّفْط، وهذا يشكِّل كارثة للبلاد. ونقلت وكالة "إيسنا" للأنباء عن صحيفة "جمهوري إسلامي" أن نائب رئيس الجامعة اعتبر هجرة العقول من البلاد كارثة، وأضاف أن أسوأ ما يحدث حاليًّا بخصوص ظاهرة هجرة العقول هو هجرة الجينات من البلاد، إذ قد تتعرض البلاد لتَدَنِّي نسبة الذكاء أو الأفكار المبدعة خلال العقد القادم. وطالب حيدري مقدم بتغيير النظرة حول النشاطات الجامعية قائلًا: "يجب أن نحدِّد الفرص ونوجِّه الجامعات إلى خلق الثروة من العلم، وإلا فسنواجه تحديات في التعليم العالي والجامعي ونخسر مكانة إيران العلمية في المنطقة لصالح تركيا والسعوديَّة"[1].

وأكَّد مساعد وزير التربية والتعليم أن 97% من الطلاب في سن 12-14 عامًا يدرسون في المدارس المتوسطة والابتدائية، و3% من باقي الطلاب لم يحضر إلى المدارس إطلاقًا، بما يعادل نحو 110 آلاف طفل، معظمهم في الأقاليم ذات المستوى المعيشي المتدني، وتشير التوقعات إلى أن 110 آلاف طالب أميون، ولم يحصلوا على الحد الأدنى من التعليم والتربية، ولا يستطيعون ذلك، مؤكدًا أن وراء ذلك عدة، هي في الغالب أن الأبوين لا يستطيعان إرسال أبنائهم إلى المدارس، كما أن بعضهم يسكن المناطق العشوائية في ضواحي المدن الكبيرة[2].

وأشار بعض الإحصائيات الأخرى إلى أنّ 190 ألف طالب من سن 10 إلى 19 عامًا تركوا التعليم، وأضاف رئيس هيئة نهضة التعليم في إيران علي باقر زاده أنه تم الوصول إلى بيانات هؤلاء الطلاب كافة، لإعادتهم إلى المدارس واستكمال تعليمهم[3].

السيناريوهات المستقبلية

يَبدُو جَليًّا مِمَّا سبق أنّ الوضع الاجتماعيّ في إيران مُنذِر بأخطارٍ تُهدِّد أَحْشَاءَ المجتمع وبِنيَتَه في حال ديمومة هذه الأوضاع دون أيّ حلول جذرية من النِّظام السياسي. وقد يكون النِّظام السياسي عاجزًا عن تَدارُك تفاقُم الأوضاع الاجتماعية وتعديل نسب البطالة والفقر وغيرها إلى مستويات مقبولة أو معقولة نظرًا إلى تفاقم تلك الملفَّات وتَشعُّبها وتَعقُّدها. لكن المؤكَّد أنّ صانع القرار غير قادر على حلّ هذه الملفَّات أيضًا بسبب انشغاله في الملفَّات الخارجية، ونفقاته الباهظة في سوريا والعراق، ودعمه للميليشيات وتسليح الجماعات الأدنى في الدول الوطنية المجاورة. فمشروع التوسُّع الإيرانيّ قد تَحمَّل تكاليفه المواطن الإيرانيّ بزيادة معدَّلات الفقر والبطالة والطلاق وغيرها من ملفَّات أنهكت المجتمع الإيرانيّ وغيَّرَت نسيجه وأحشاءه.

وإذا ما استمرّت الدولة الإيرانيَّة في سعي حثيث تجاه التوسُّع وتسليح الميليشيات في المنطقة، فإنّ الوضع الاجتماعي في إيران سيظلّ على ما هو عليه، بل هو مرشَّح للتفاقم وزيادة الفجوة بين جماعات المصالح وبقية قطاعات الشعب، وهذا بدوره يُحدِث هزَّات شعبية كل فترة تتمثل في مظاهرات رافضة وناقمة على الأوضاع المعيشية والاقتصادية، قد تؤول إلى انفجار جماهيريّ كامل وشامل إذا استكمل تراكُميَّته. المؤكَّد أيضًا أن النِّظام ليس لديه أيّ نية للتنازل أو لإجراء إصلاحات داخلية هيكلية تعيد توزيع المال والثروة وتقضي على الفقر والبطالة.

في المقابل ترى وجهة نظر أخرى أنّ معدَّلات البطالة والفقر والإدمان طبيعية جدًّا في مجتمع متنوع

---

(1) ايسنا، هشدار نسبت به از دست رفتن جايگاه علمى ايران، http://soo.gd/dpX2

(2) آرمان، ترک تحصيل 110 هزار كودک، (ص4)، http://cutt.us/oROqB

(3) افكار، 190 هزار دانش آموز به مدرسه نمي روند، (ص4)، http://cutt.us/eTirW

عرقيًّا وثقافيًّا ودينيًّا، وكبير في عدد سكانه ومساحته الجغرافية، وأنّ هذه المعدَّلات موجودة في أيّ مكان في العالَم يُشبه الحالة الإيرانيَّة، وأنّ استمرار تلك الأوضاع أو حتى زيادتها لا يُمكن أن يؤدِّي إلى تغييرات بنيوية على النسيج العامّ للمجتمع، أو إلى تغيير النِّظام السياسي.

وقد تكون وجهة النظر الأخيرة هي الأقرب للواقع السياسي والاجتماعي في إيران اليوم، إذ استطاع النِّظام تكوين لوبيات مصالح وشبكات عنكبوتية من المؤيدين من التجار ورجال الأعمال ورجال الدين، علاوة على الجيش والحرس الثوري، مِمَّا يلغي فكرة الإطاحة بالنِّظام بسبب بعض الملفَّات الاجتماعية.

أما التدهور في الملفّ الاجتماعي فهو مرجَّح أيضًا لعدم وجود إرادة سياسية حقيقية لترشيد النفقات الخارجية العابرة للحدود لصالح التنمية الداخلية، لأن النِّظام بطبيعته عَقَدِيّ لا يؤمن بالاقتصاد بقدر ما يؤمن بالآيديولوجيا والعقيدة، ومن ثمّ فأي متاعب اقتصادية تَهُون في سبيل تحقق المشروع الآيديولوجي للنظام.

القسم الثاني

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال 2017 تفجُّرًا غير مسبوق للقضايا والأزمات في خضمّ الإصرار الإيراني على التوسُّع على حساب أمن واستقرار دول الإقليم، فحرَّكت إيران ميليشياتها للسيطرة على مناطق عراقية جديدة، وأمدّت ميليشياتها بأسلحة لاسترداد مناطق في العراق، ودخلت القوّات الإيرانية حلب ودير الزور والرقة وغيرها للسيطرة عليها، وختمت العام بدعم الحوثيين لإطلاق الصواريخ الباليستية على الرياض. وألقت هذه التدخلات بظلالها على العَلاقات الخليجية-الإيرانية، فتشكلت التحالفات والتحالفات المضادة إقليميًّا ودوليًّا، وتنامت المساعي السعودية-الأمريكية بوصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السلطة في يناير 2017، لوقف التدخلات الإيرانية في المنطقة.

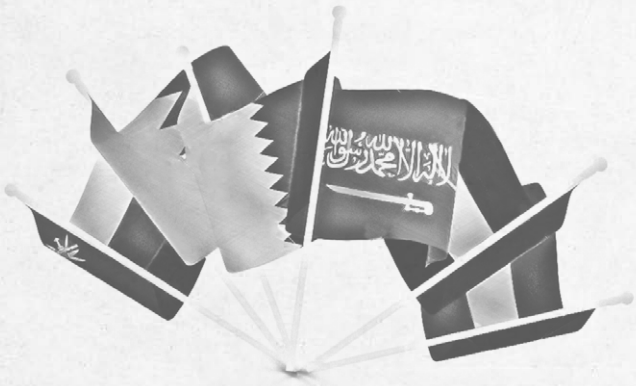

الشأن العربي

المحور الأول

العَلاقات الخليجية-الإيرانية
بين المتغيرات الإقليمية والتحولات الدولية

رغم عدم توافر إحصائيات دقيقة، فقد قدَّرَت المعارضة الإيرانية عدد مقاتلي الميليشيات الشيعية التابعة لإيران في نهاية عام 2017 بنحو 100 ألف مقاتل.

أولًا: العوامل المؤثرة على أنماط العَلاقات الخليجية-الإيرانية

1- التقارب الأمريكي-السعودي: نتيجة انتهاء فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما يناير 2017 الذي كان ينتهج مبدأ «القيادة من الخلف»[1]، وبتسلم الرئيس دونالد ترامب السلطة، توارى مبدأ أوباما ليحل محله مبدأ الرئيس ترامب «القيادة من الأمام» من خلال عودة الدور الأمريكي في المنطقة وإعادة التوازنات إلى المنطقة عبر الانخراط في أزمات الشرق الأوسط لتحقيق الأهداف الأمريكية. وفي هذا السياق يأتي الموقف الأمريكي الرافض للتحركات الإيرانية في الإقليم، ومن هنا نجد التحرك الأمريكي لوقف مخطَّطات إيران[2]. **وفي ما يلي** أبرز تحركاته اتجاه إيران:

أ- **رفض التصديق على التزام إيران بالاتِّفاق النووي في 2017/10/13:** على الرغم من أن ترامب لم يعلن انسحاب بلاده من الاتِّفاق الذي أبرم بهدف منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، فقد منح الكونغرس 60 يومًا لاتخاذ قرار بشأن إعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران رفعت بموجب الاتِّفاق[3].

ب- **توقيع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران في 2017/10/15:** وأهم ما جاء فيها هو رفض جميع السبل الإيرانية للحصول على سلاح نووي، والتركيز على تحجيم دور إيران في دعم الإرهاب والمسلحين، والتركيز على تقوية تحالفات الولايات المتحدة التقليدية والإقليمية ضدّ الهيمنة الإيرانية[4].

ج- **توقيع العقوبات على الحرس الثوري:** أُولاها كانت ضمن ما يعرف بقانون «كاتسا» الذي صدر في 2017/6/25، ثم جاء وضع الحرس الثوري ضمن القرار التنفيذي 13224 بوصفه كيانًا داعمًا للإرهاب بناءً على توجيه ترامب، وهو ما تبعه إعلان وزارة الخزانة الأمريكية في 10/13/ 2017 لفرض عقوبات جديدة ضدّ 41 شخصية وشركة إيرانية تتعامل مع الحرس الثوري، بما في ذلك قوة الجو-فضائية التابعة للحرس الثوري[5].

د- **فرض العقوبات على حزب الله اللبناني:** أقر مجلس النواب في 2017/10/26 عقوبات تتضمن ثلاثة إجراءات ضدّ ميليشيات حزب الله اللبناني الشيعي، بموجب الإجراء الأول تفرض عقوبات جديدة على أي كيانات يثبت دعمها للحزب من خلال إمداده بالأسلحة على سبيل المثال. أما الإجراء الثاني فيفرض عقوبات فيفرض عقوبات على إيران وحزب الله لاستخدامهما المدنيين كدروع بشرية. والإجراء الثالث هو قرار يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تصنيف حزب الله تنظيمًا إرهابيًّا[6].

هـ- **قصف قاعدة الشعيرات:** ألقت الولايات المتحدة في أبريل 2017 بـ59 صاروخًا من طراز «كروز توما هاك» على قاعدة الشعيرات التابعة لنظام الأسد والقوّات الإيرانية بعد ثلاثة أيام من هجوم كيماويّ قتل عشرات المدنيين في خان شيخون[7].

في المقابل ترتب على تلك السياسات الأمريكية لوقف مخطَّطات الجمهورية الإيرانية تقاربًا سعوديًّا أمريكيًّا تجلّت مظاهره في اختيار الرئيس ترامب المملكة العربية السعودية محطّته الأولى للمشاركة في اجتماعات القمَّة العربية-الإسلامية-الأمريكية خلال يومي 20 و2017/5/21، وكانت إيران الحاضر

---

(1) عقيدة أوباما أم استراتيجية الولايات المتحدة؟ نظرة في كتاب «عقيدة أوباما.. الاستراتيجية الأمريكية اليوم، متاح على الرابط: http://cutt.us/mSNsl.

(2) محمد أبو سعدة، سيناريوهات سياسة ترامب تجاه إيران، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 21 يناير 2017، متاح على الرابط: http://cutt.us/rTzet.

(3) ترامب يرفض المصادقة على التزام إيران بالاتفاق النووي، http://cutt.us/1lllw.

(4) كلمة الرئيس ترامب حول الاستراتيجية تجاه إيران، http://cutt.us/AeOn3.

(5) عقوبات أمريكية على الحرس الثوري الإيراني، http://cutt.us/l1310.

(6) عقوبات أمريكية جديدة على «حزب الله»، http://cutt.us/alwEU.

(7) سكاي نيوز، عشرات الصواريخ الأمريكية تستهدف قاعدة عسكرية بسوريا، 7 أبريل 2017، متاح على الرابط: http://cutt.us/Z3kxi.

الغائب في كلمة ترامب أمام القمة بقوله: «النظام الإيراني هو الممول الأساسي للإرهاب الدولي»، وبتحميله السلطات الإيرانية مسؤولية الأزمات في المِنْطَقة بقوله: «إيران تدرّب وتسلّح الميليشيات في المِنْطَقة»[1].

وفي البيان الختامي للقمة أجمعت الدول الـ55 العربية-الإسلامية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، المشارِكة، على مفهوم «الإرهاب الإيراني»، واعتبار كل مَن ينفّذ، بل مَن يموّل، الإرهاب بكلّ أشكاله وألوانه -بما في ذلك الميليشيات المسلّحة في سوريا والعراق واليمن ولبنان- إرهابًا دوليًّا يجب مواجهته ومكافحته بشتى السبل. وفي هذا السياق يأتي افتتاح المركز العالمي لمكافحة التطرّف «اعتدال»، ومقره الرياض يوم 2017/5/21 كثمرة للتعاون الدولي في مواجهة الفكر المتطرف بما فيه الإرهاب الإيراني[2].

وزادت هذه القمَّة إدراك إيران بالمحاصرة من ناحية، وقدرة المملكة على الحشد الدولي من جهة أخرى، يعكس ذلك تصريحاتُ المسؤولين الإيرانيّين، إذ أبدى أمين عام مجلس تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي أن «بيع الأسلحة الأمريكية للسعودية يخلّ بالأمن في المِنْطَقة بأسرها»[3]، وتصريح المساعد الخاص لرئيس البرلمان في الشؤون الدولية حسين عبد اللهيان بأن «السعودية تسعى للمواجهة مع إيران تحت اسم مكافحة الإرهاب»[4].

2- التقارب السعودي-التركي: رغم أن العَلاقات بين البلدين شهدت تحولات عديدة نظير المتغيرات المتسارعة التي جرت في المنطقة، وآخرها المواقف تجاه ما يسمى بثورات الربيع العربي، فإن الدولتين قررتا مطلع عام 2017 تحييد خلافاتهما، والبحث عن مشتركات في مواجهة التهديدات الإقليمية، تجلت في زيارة الرئيس أردوغان في فبراير 2017 للمملكة وتصريحاته في البحرين ضدّ المخطّطات الإيرانية، بقوله: «عنصرية فارسية تُساق في العراق وسوريا ويجب التصدّي لها»، كما استمرّت التصريحات التركية ضدّ التمدّد الإيراني، إذ قال وزير الخارجية في مارس 2017 إنه لا بد من مغادرة حزب الله والميليشيات الشيعية من سوريا، كما قال في 20/2/2017 إنّ إيران تسعى لأن يكون العراق وسوريا دولتين شيعيتين[5].

وعلى الرغم من إعلان وزير الدفاع نور جانيكلي في أغسطس 2017 بأن الجدار الذي تعتزم بلاده تشييده لمسافة تزيد على 500 كلم، ليس أمرًا موجهًا ضدّ إيران، فإنه خطوة بنّاءة تشي باتهام تركيّ غير مباشر لإيران بالفشل في حماية وضبط الحدود بين البلدين، وبإيواء عناصر من حزب العمال الكردستاني داخل حدودها، ويتضح ذلك من خلال إعلان الاستخبارات التركية بأن بناء الجدار جاء بعد رصد ستة معسكرات لحزب العمال الكردستاني داخل الحدود الإيرانية في مناطق: ماكو ودامبات ونافور وكورت وكاناراش وشاهيدان، هذه المعسكرات بحسب ما أعلنت تركيا يوجد بها ما بين ثمانمئة إلى ألف من المقاتلين الذين يستغلون هذه المعسكرات لتنفيذ هجمات داخل الأراضي التركية[6].

3- الملفات العالقة بين دول الخليج وإيران: تتجاذب العَلاقات بين دول الخليج، خصوصًا السعودية والإمارات والكويت والبحرين من ناحية، والجمهورية الإيرانية من ناحية أخرى، عدة ملفات في المنطقة مثل الملف اليمني والعراقي والسوري واللبناني، فمن ناحية تطالب دول الخليج، خصوصًا المملكة العربية السعودية، الجمهورية الإيرانية بالتوقف عن تنفيذ مخطّطاتها التدميرية في المنطقة، وفي المقابل تتهم إيران دول الخليج، خصوصًا السعودية، بالتدخل لصالح المكون السني ضدّ المكون الشيعي في العراق وسوريا واليمن، ومن بين المتغيرات التي ساعدت على تأجيج الخلافات بين الجانبين ما يلي:

---

(1) بي بي سي عربي، أحمد عبد الرازق، هل تضعف قمم ترامب في السعودية نفوذ إيران في المنطقة؟ 21 مايو 2017، متاح على الرابط: http://cutt.us/GJGFQ.

(2) جريدة الحياة اللندنية، تاريخ التحالفات العربية، 29 ديسمبر 2015، متاح على الرابط: http://cutt.us/1bWeF.

(3) مشرق نيوز، واكنش محسن رضايى به قرارداد فروش سلاح ميان آمريكا وعربستان، 1 خرداد 1396، http://cutt.us/wl4l9.

(4) ايسنا، امير عبد اللهيان بيان كرد: استفاده عربستان از قدرت ترامپ براى مشروعيت بخشى به خودش، 1 خرداد 1396، http://cutt.us/qecPc.

(5) صحيفة آرمان ص2، إيران تسعى لأن يكون العراق وسوريا دولتين شيعيتين، http://cutt.us/zSWza.

(6) جدار الفصل الحدودي بين تركيا وإيران.. الأهداف والدلالات، 15 أغسطس 2017، http://cutt.us/pir8w.

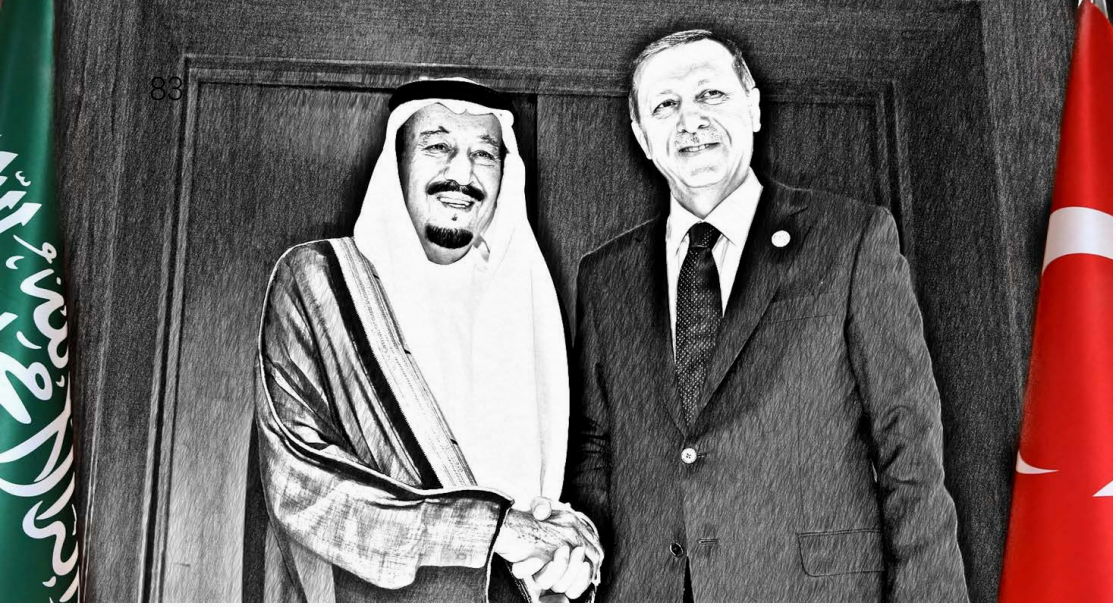

أ- استهداف الرياض بصواريخ باليستية: تفاقمت الخلافات عقب إطلاق الحوثيين صاروخين باليستيين بعيدَي المدى من طراز بركان-2 إيرانيَّي الصنع، وهو ما رفضته إيران. الأول: بتاريخ 2017/11/4 استهدف مطار الملك خالد الدولي بالرياض، اعترضته القوّات السعودية شرقي الرياض دون وقوع أي إصابات[1]. الثاني: بتاريخ 2017/12/18، اعترضته القوّات السعودية جنوب الرياض دون وقوع أي إصابات، وقد حملت السعودية الجمهورية الإيرانية المسؤولية كون الصاروخ إيراني الصنع، وأعلنت بلُغة حادَّة أنها لن تسمح بأي تعدّيات على أمنها القومي ولن تتهاون في الدفاع عن أمنها، وأن ضلوع النظام الإيراني في تزويد الميليشيات الحوثية التابعة له بالصواريخ يُعَدّ عدوانًا عسكريًّا ومباشرًا من قِبل النظام الإيراني ضدّ المملكة[2].

لَم تكتفِ السعودية بتحميل إيران المسؤولية، بل قررت الإغلاق المؤقت لكل المنافذ اليمنية الجوية والبحرية والبرية، وأعلنت قائمة شملت 40 مطلوبًا من أبرز القيادات الحوثية، متورطين في عمليات تخطيط وتنفيذ ودعم الأنشطة الإرهابية المختلفة لجماعة الحوثي، كما أعلنت السلطات السعودية عن مكافآت مالية تتراوح قيمتها بين خمسة ملايين وثلاثين مليون دولار لمن يدلي بأي معلومات تُفضي إلى القبض عليهم أو تحديد أماكن وجودهم، وضمّت القائمة أسماء بينها زعيم الميليشيا عبد الملك الحوثي، ورئيس ما يسمى المجلس السياسي الأعلى، صالح الصماد، ورئيس اللجان الثورية محمد علي الحوثي[3].

هذا الأمر جد الخطير استدعى وزراء الخارجية العرب لعقد اجتماع طارئ بتاريخ 2017/11/19 انتهى بتكليف المجموعة العربية بمجلس الأمن بتزويده بالخروقات الإيرانية لقرارَي 2231 و2216، وحظر القنوات الفضائية الممولة من إيران التي تبث على الأقمار الصناعية العربية، مؤكدين على حق المملكة السعودية في الدفاع الشرعي عن أراضيها في إطار الشرعية الدولية، معتبرين دعم إيران لتفجير خط أنابيب النفط بالمنامة يشكل عملًا إرهابيًّا، ودعم جهود البحرين في مكافحة الإرهاب الإيراني للحفاظ على أمنها، ورفض استمرار إيران احتلال الجزر الثلاث وتأييد الإمارات لاستعادتها، وإدراج بند التدخلات الإيرانية على أجندة منتديات التعاون العربي والتجمعات الدولية[4].

---

(1) هيئة الإذاعة البريطانية، السعودية «تعترض» صاروخًا باليستيًّا قرب الرياض، 2017/11/5، http://cutt.us/wxzOM.

(2) العربية نت، محمد بن سلمان: تزويد الحوثي بالصواريخ عدوان عسكريّ إيرانيّ، 7 نوفمبر 2017، http://cutt.us/7ldLe.

(3) الشرق الأوسط، تصاعد التوتر بين السعودية وإيران حول اليمن على خلفية إطلاق صاروخ باليستي قرب الرياض، 2017/11/6، http://cutt.us/CnHTh.

(4) البيان الإماراتية، البيان الختامي لوزراء الخارجية العرب يندد «بميليشيات إيران بالمنطقة» ويعدّ «حزب الله» منظمة «إرهابية»، 2017/11/19، http://cutt.us/cHtql.

ب- اغتيال صالح: فجّر اغتيال الحوثيين للرئيس اليمني السابق علي صالح في 2017/12/4، لفضّه الشراكة مع الحوثيين وإعلانه التقارب مع دول الخليج لتسوية الأزمة، خلافًا جديدًا بين بعض دول الخليج وإيران[1]، وقد عدّت هذه الدول أن اغتيال صالح يعدّ ثمنًا لفك التحالف ودرسًا تريد إيران إيصاله إلى كل أذرعها في المنطقة وأن من يفكر في فضّ الشراكة مع إيران فمصيره نفس مصير صالح، ولذلك اتهم التحالف العسكري لدعم الشرعية في اليمن إيران بالتورط في اغتيال صالح كون تحركاته صححت الكثير من مواقفه السياسية التي كانت تثير الدول الخليجية في ما يخص سيطرة إيران على العديد من المنافذ الاستراتيجية الدولية، وأعطت مؤشرات لطرد الوجود الإيراني منها، وهو ما يعني في المقابل عودة الدولة اليمنية وكل منافذها الاستراتيجية إلى نفوذ الشرعية، وهو ما كان يعمل من أجله التحالف العربي منذ تدخله 2015[2].

ج- الاحتجاجات الإيرانية: ما إن اندلعت الاحتجاجات الإيرانية في 2017/12/28 ضدّ الولي الفقيه ذاته حتى اتهمت السلطات الإيرانية ثلاث دول بالوقوف وراء الاحتجاجات، بينها السعودية، وذلك رغم أن المملكة لا تتدخل في شؤون الآخرين وتحترم حسن الجوار ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أن واقع تلك الاحتجاجات يدحض الاتهامات الإيرانية من أساسه، فالمحتجون وهم من الطبقة الفقيرة جدًّا رفعوا شعارات تعكس أوضاعًا اقتصادية صعبة نتيجة التدخلات والمخطّطات الإيرانية في اليمن والعراق وسوريا، وإذا ما استعرضت المؤشرات الاقتصادية الإيرانية فسنجد أوضاعًا معيشية كارثية واتساع قاعدة من هم تحت خط الفقر وتنامي ظاهرة مساكن الصفيح والأكل من القمامة، بالإضافة إلى إفلاس البنوك[3].

ثانيًا: مظاهر التدخل الإيراني في الدول الخليجية

1- تشكيل الخلايا الإرهابية في البحرين: أعلنت البحرين يوم 4/3/2017 تفكيكها خلية إرهابية مكونة من 14 عضوًا (6 أشخاص منهم تدرّبوا في معسكرات إيرانية، و5 في معسكرات حزب الله العراقي التابع لإيران، و3 داخل البحرين بمقرات جمعية الوفاق التابعة لإيران)، وتم العثور على أسطوانات ووثائق تؤكد أنهم نفّذوا 66 سفرة إلى إيران خلال السنوات الأخيرة، ومعلومات تفيد بتنفيذ عمليات إرهابية في البحرين[4].

2- استهداف المنشآت النفطية في البحرين: بتاريخ 11/11/2017 أكدت الداخلية البحرينية أن إضرام النيران في خط أنابيب للنفط ناجم عن عمل تخريبيّ تم باتصالات وتوجيهات من إيران. وقال وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة: «الأعمال الإرهابية التي شهدتها البلاد في الفترة الأخيرة تتم من خلال اتصالات وتوجيهات مباشرة من إيران»[5].

---

(1) صحيفة كيهان، مقتل عميل الإمارات والسعودية/ فشل فتنة صنعاء، http://cutt.us/Txjbl

(2) محمد خلفان الصوافي، اغتيال صالح خطأ إيران الاستراتيجي، 6 ديسمبر 2017، http://cutt.us/6hox8.

(3) تسنيم، آصفي: السعودية تنوي استغلال مطالب الشعب الإيراني الاقتصادية، http://cutt.us/0jSUo.

(4) خبرگزاری آناتولی، بحرین: یک شبکه تروریستی مرتبط با ایران بازداشت شد، 2017/3/26، http://cutt.us/dbz2f

(5) البحرين: حريق خط أنابيب النفط ناجم عن عمل تخريبي، http://cutt.us/BZkgk.

3- تهريب خلية العبدلي للأراضي الإيرانية: يعد هروب المدانين في خلية العبدلي الإرهابية المدعومين إلى إيران في 19 يوليو 2017 مؤشرًا واضحًا على أن الأذى الإيراني يطال حتى الدول التي تتخذ من الحياد مبدأً ومن الوساطة منهجًا لحل الأزمات العالقة بين ضفتي الخليج، فلا فرق في القاموس الإيراني بين ما تصنِّفه إيران دولة عدوًا أو دولة صديقة، فالتعريف واحد ما دامت الاستراتيجية الإيرانية واحدة تجاه دول جوارها المستهدَفة بالتدخُّل الإيراني مهما بلغت الادّعاءات الإيرانية من صداقتها للكويت[1].

ومما يعكس إدراكًا لمزاعم إيران وادعاءاتها إصدار الخارجية الكويتية يوم 20 يوليو 2017 قرارًا بتخفيض عدد البعثة الدبلوماسية الإيرانية إلى 4 أعضاء وإمهال الدبلوماسيين الإيرانيّين المطرودين من الكويت 45 يومًا لمغادرة الأراضي الكويتية، مع إغلاق مكتب الملحقية الثقافية الإيرانية ومكتب الملحقية العسكرية، على أثر مساعدة إيران المدانين على الهروب إلى الأراضي الإيرانية وإفلاتهم من يد العدالة الكويتية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن بداية القضية تعود إلى عام 2015 عندما أعلنت الأجهزة الكويتية ضبط جماعة إرهابية مكونة من 26 فردًا أحدهم إيراني الجنسية والآخرون يحملون الجنسية الكويتية في منطقة العبدلي الحدودية، تخزن 20 طنًا من الأسلحة والموادّ المتفجرة بقصد استخدامها في أعمال إرهابية داخل الكويت، ووجهت إليهم اتهامات منها التخابر مع إيران وحزب الله، ضمن مخطَّط إيراني لزعزعة الأمن بالكويت. وفي يناير 2016 أصدرت محكمة الجنايات الكويتية حكمًا بإعدام اثنين من المتهمين أحدهما إيراني هو عبد الرضا حيدر دهقان، والسجن 25 عامًا لأحد المتهمين، و15 عامًا لخمسة عشر متهمًا، و10 سنوات لأحد المتهمين، و5 سنوات لـ3 متهمين، والغرامة على أحدهم، وتبرئة ثلاثة.

3- دعم قطر ضدّ مطالب الرباعي العربي: ما إن قدمت الدول الخليجية الثلاث، السعودية والبحرين والإمارات، بالإضافة إلى مصر، في 5 يونيو 2017 مطالبها الـ13 للدولة القطرية كشرط لعودة العَلاقات إلى سابق عهدها، مطالبين إياها بوقف الدعم للتنظيمات الإرهابية وقطع العَلاقات مع إيران، حتى بادرت إيران لدعم قطر التي رفضت بدورها لائحة المطالب وغرّدَت خارج السرب الخليجي بتعميق عَلاقاتها أكثر مع إيران.

فقد انتهزت إيران الأزمة بتوجيه بوصلتها نحو السوق القطرية لتأمين احتياجاتها الغذائية بحكم التقارب الجغرافي عبر الخليج العربي[3]، وذكر رئيس هيئة الصناعة والتجارة بمحافظة فارس علي همتي في 2017/6/19 أن معدل صادرات محافظة فارس لقطر ارتفع بعد الأزمة[4]، كما فتحت جسرًا جويًّا يربط طهران بالدوحة لإمدادها بالمؤن والمساعدات لما يقرب من 100 رحلة قطرية يوميًّا، وتخصيص ميناء بوشهر ليكون مركزًا تجاريًّا بين طهران والدوحة[5].

كما هاتف الرئيس روحاني الأمير القطري في يوليو 2017 مبلغًا إياه رفض بلاده استخدام كلمة «الحصار» بدلًا من «المقاطعة» التي تُعدّ من الحقوق السيادية للدول[6]، كما أرسلت طهران دعوة رسمية إلى أمير قطر لحضور حفل التنصيب الرئاسي للولاية الثانية لروحاني في 2017/8/5، وقابلت قطر الدعوة بتوجيه وفد رفيع المستوى للمشاركة في التنصيب الرئاسي[7].

---

(1) تورط السفارة الإيرانية في «خلية العبدلي» الإرهابية، http://cutt.us/qGXHA.

(2) البيان الإماراتية، الكويت تغلق مكاتب إيران وتخفّض الدبلوماسيين، http://cutt.us/rug4V.

(3) إيسنا، آمار صادرات ايران به قطر https://goo.gl/prZ2zX

(4) صحيفة عصر اقتصاد (ص12)، السوق القطري فرصة ذهبية للصادرات، 2017/6/19 http://cutt.us/GLUNH

(5) وكالة تسنيم، إيران ترسل 5 طائرات حاملة لمواد غذائية إلى قطر، http://tn.ai/1433372

(6) وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية إرنا، روحانی به تمیم: ایستادن خواهر قطر (https://goo.gl/2rFCGQ).

(7) خانه ملت، سفر هیأت بلندپایه قطر به ایران برای حضور در مراسم تحلیف ریاست جمهوری (https://goo.gl/nTTKxb).

وفي المقابل، بعد انطلاق القمة العربية-الإسلامية-الأمريكية في الرياض في 20-2017/5/21 بـ5 أيام فقط، تحديدًا في 2017/5/27، هاتف أمير قطر الرئيس روحاني وبحثا سبل مواصلة وتعزيز التعاون القطري-الإيراني، في خطوة تصعيدية واستفزازية ضدّ الدول الأربع التي طالبت الدوحة بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع طهران[1]. وأشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي إلى أن وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن هاتف نظيره الإيراني جواد ظريف في 2017/8/23 معلنًا رغبة بلاده في إعادة سفيرها إلى طهران[2]، كما هنأ الأمير القطري الرئيس الإيراني على فوزه بالانتخابات لولاية ثانية، مؤكدًا أن «العَلاقات بين البلدين هي عَلاقات تاريخية وطيدة»، مُعربًا عن رغبة بلاده في تعزيز العَلاقات وتطويرها أكثر ممّا مضى[3]. يلي ذلك زيارة جواد ظريف لعمان وقطر، خلال يومَي 2-2017/10/3، وهو ما يعكس استمرارًا للدور الإيراني في استغلال شق الصف الخليجي من ناحية، وإيصال رسالة بأنها على عَلاقة جيدة بدول داخل مجلس التعاون الخليجي ذاته من ناحية أخرى[4].

ثالثًا: الاستراتيجية السعودية لمواجهة التدخلات الإيرانية

سعت المملكة إلى جلب الأمن والاستقرار إلى المنطقة من خلال سياسة الحشد الدولي ضدّ المشروع الإيراني وتشكيل التحالفات لمواجهة الميليشيات الشيعية وإحباط المخطَّطات الإيرانية في الدول العربية مثل التحالف العسكري لدعم الشرعية في اليمن، والتحالف الإسلامي لمواجهة الإرهاب، خصوصًا إرهاب الميليشيات الشيعية والأذرع الإيرانية في الدول العربية وغيرها، هذا علاوة على تكثيف الجهود الدولية لوضع استراتيجية دولية شاملة لمواجهة ومحاصرة الإرهاب الإيراني من خلال منصات ومنابر الأمم المتحدة والدبلوماسية الدولية، واستضافة المؤتمرات الدولية لكشف المخطَّطات الإيرانية، آخرها القمة العربية الأمريكية الإسلامية التي أجمعت على تصنيف الأنشطة الإيرانية ضمن الأعمال الإرهابية، **وذلك على النحو التالي:**

1- سياسة الحشد الدولي: سعت السعودية إلى تعميق العَلاقات مع الدول الآسيوية المحورية وتكتيل الحلفاء لدعم السياسات السعودية ضدّ المخطَّطات الإيرانية، إذ أجرى الملك سلمان بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين زيارات لـ7 دول آسيوية: الصين واليابان وماليزيا وإندونيسيا والمالديف وجمهورية بروناي، إضافة إلى الأردن، أبرم خلالها اتِّفاقيّات تجارية واستثمارية بمليارات الدولارات في القطاعات المختلفة، بخاصة القطاع النفطي[5]. وتعد ردود الفعل الإيرانية على الزيارة مؤشرًا هامًّا على جدواها وصداها، إذ أدان بهرام قاسمي اللقاء الثنائي الذي جمع الملك السعودي ورئيس الحكومة الماليزية الذي أدان المشروع الإيراني، لافتًا إلى أن «سياسة إيران كانت ولا تزال مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخّل في شؤون الدول»، وهذا الأمر يعكس توجسًا إيرانيًّا، بخاصة أن البيان شدد على ضرورة تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات العسكرية[6].

ج- فتح قنوات مع مكونات المجتمع العراقي: سعت المملكة إلى فتح قنوات مع كل مكونات المجتمع العراقي بما فيها الشيعة المعتدلون، وفي هذا السياق بلغ عدد زيارات المسؤولين السعوديين للعراق خلال عام 2017 نحو 3 زيارات، كانت الأولى من نصيب وزير الخارجية السعودي عادل الجبير للعراق في فبراير

---

(1) سكاي نيوز عربية، اتفاق قطري-إيراني على تعزيز عَلاقات التعاون بينهما، 2017/5/27. متاح على الرابط: http://cutt.us/1mX5

(2) الشرق الأوسط، وزير الخارجية القطري يجري اتصالًا هاتفيًّا مع نظيره الإيراني.. والدوحة تعلن إعادة سفيرها إلى طهران، 2017/8/25، http://cutt.us/4LEzW.

(3) وكالة الأنباء القطرية، أمير قطر يهنئ الرئيس الإيراني بفوزه بولاية ثانية، 2017/5/21، http://cutt.us/ae1hi.

(4) فارس، قاسمي: سفر ظريف به مسقط ودوحه (https://goo.gl/hujJpr).

(5) جولة خادم الحرمين الشريفين في آسيا تشمل 7 دول، http://cutt.us/slsuP.

(6) وكالة فارس، واكنش سخنگوى وزارت خارجه ايران به بيانيه پايانى سفر پادشاه عربستان به مالزى، 12 اسفند 1395، http://cutt.us/5ROCA.

2017 إيمانًا من المملكة بأن العراق دولة عربية يجب أن يعود لها الأمن والاستقرار، حيث الترابط العرقي واللغوي والجغرافي والثقافي والحضاري، ثم زيارة وزير التجارة والاستثمار ماجد القصبي في يوليو 2017، ثم زيارة وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية خالد الفالح في أكتوبر 2017[1]. وفي المقابل بلغ عدد الزيارات العراقية للمملكة السعودية خلال العام ذاته 4 زيارات كما يبيّن الجدول.

وفي المقابل تأتي زيارة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لدولتين خليجيتين في أقل من أسبوعين: الأولى السعودية في 2017/7/30، وذلك بعد 11 عامًا من آخر زيارة له في 2006، والثانية الإمارات يوم

(1) صحيفة صباح، «Şran: Suudi Arabistan Irak yakınlaşmasının perde arkası»، 28,2,201، http://cutt.us/71scd

2017/8/12 تلبيةً لدعوة رسمية من الإمارات. هذا بالإضافة إلى زيارات مشابهة قام بها الزعيم الشيعي العراقي عمار الحكيم، زعيم التحالف الوطني العراقي، الذي قام بجولة عربية شملت الأردن ومصر وتونس، وأعلن الحكيم من القاهرة أن زيارته تهدف إلى عودة العراق إلى صفه العربي، مقدمًا مبادرة لعقد مؤتمر لتقارب وجهات النظر يضم مصر والسعودية والعراق وإيران وتركيا. وإلى الآن لم تبرح المبادرة مكانها، ولم يُكشف عما إذا كانت المبادرة ذاتية من الحكيم أم أنها مبادرة حمّلته إيران إياها[1].

وتكلل زيارة الصدر -أبرز زعماء الشيعة المعتدلين واللاعب النشط على الساحة العراقية- الجهود السعودية الرامية إلى فتح قنوات مع كل الأطراف الخليجية[2]، إذ يعد الصدر الزعيم الشيعي الذي أدرك خطورة المخطَّط الإيراني على العراق[3].

كما تعد زيارة العبادي للسعودية في 21 أكتوبر 2017 بالغة الأهمية والحساسية في آن، لكونها تخصم من الرصيد الإيراني في العراق[4]، بالإضافة إلى نتائج الزيارة التي تمثلت في إعلان الدولتين بدء فعاليات مجلس التنسيق السعودي-العراقي بتاريخ 2017/10/22 لتعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في الشؤون الإقليمية والدولية، وفتح المنافذ الحدودية وتطوير الموانئ والطرق والمنافذ الحدودية، وافتتاح قنصلية للمملكة، وإعادة افتتاح مكتب شركة «سابك» في العراق، وحصول شركة «سالك» السعودية على رخصة للاستثمار في العراق في المجال الزراعي، إضافة إلى استفادة السعودية من المدن الاقتصادية المتاحة في العراق لتحقيق الأمن الغذائي للبلدين، وافتتاح معرض المنتجات السعودية في العراق[5]، واستئناف الرحلات الجوية بين البلدين يوم 2017/10/30، بواقع رحلتين كل يوم[6].

رابعًا: فشل الرهان الإيراني على سياسة الاستقطاب

تجاه موجة الحصار الإقليمية والدولية لإيران، سعت القيادة الإيرانية إلى شق الصف الخليجي بمحاولات استقطاب بعض دوله، وهنا تأتي جولة الرئيس حسن روحاني لكل من سلطنة عمان ودولة الكويت في 2017/2/14[7]، وزيارة جواد ظريف بعد أقل من شهر 2017/3/9 لدولة قطر، ثم رسالة روحاني يوم 2017/3/13 إلى أمير الكويت للتهدئة والحوار، التي تعدّ دليلًا على فشل زيارة روحاني في تحقيق اختراق داخل دول مجلس التعاون، إذ اصطدم بموقف خليجي موحد ضدّ سياسات إيران في المنطقة، بيد أن الدوافع الخفية للزيارة تدور حول إيجاد سبيل للتواصل مع إدارة ترامب من خلال وسيط خليجي في إطار استراتيجية تشمل الدول المطلَّة على الخليج لإيجاد نقطة توازن جديدة بين طهران وواشنطن[8].

أيضًا تتخوف إيران من التقارب التركي-السعودي، لا سيّما بعد زيارة أردوغان للسعودية وتركيزه على تحالف خليجيّ-تركيّ لإيجاد مناطق آمنة في سوريا، إذ تواجه إيران مأزقًا في ملَفّات إقليمية طالما كلّفت إيران تكاليف باهظة لتوطيد مشروعها التوسّعي في سوريا واليمن: في سوريا نتيجة تضارب المصالح الروسية-الإيرانية واختلاف الأهداف حول مصير الأسد ومستقبل الميليشيات الإيرانية وحزب الله في

---

(1) حاتم عبد القادر، مقتدى الصدر في السعودية والإمارات.. زيارة قلبت الموازين، 16 أغسطس 2017، http://cutt.us/9YuyN.

(2) الشرق الأوسط، العراق ومواجهة الهيمنة الإيرانية، 19 أغسطس 2017، http://cutt.us/N2lag.

(3) الأخبار نت، الصدر يحط في السعودية، 2017/7/31، http://cutt.us/GXlqw.

(4) العربية نت، العبادي في الرياض اليوم وتوقيع لاتفاقية مجلس التنسيق (http://cutt.us/Fx2gZ).

(5) روسيا اليوم، مجلس التنسيق السعودي العراقي ينطلق اليوم بآفاق واعدة تشمل المنطقة بأسرها (http://cutt.us/7u703).

(6) العالم، الخطوط الجوية السعودية تحدّد موعد انطلاق الرحلات بين المملكة والعراق (http://cutt.us/WY1Wi).

(7) صحيفة آرمان ص2، تهران اماده تنش زدايي با همسايكان، http://cutt.us/ZDqnQ

(8) صحيفة آرمان امروز، پيام كتبى روحانى به امير كويت، 24 اسفند 1395، http://cutt.us/kJotg

سوريا، في حين تتّجه الأمور في اليمن إلى عكس ما خطّطَت له إيران، فبدأت طهران تشعر بأن الورقة اليمنية قد تفلت من يدها نتيجة تقدّم قوّات الشرعية وسيطرتها على بعض المناطق الهامَّة[1].

وبالتالي تعكس هذه الزيارات توجهًا براغماتيًّا انتهازيًّا وربما آنيًّا وقد يتغير في أيّ لحظة مع تغيّر المناخ الإقليمي والدولي، فقد عوّدَتنا إيران أنها في وقت الأزمات تحني ظهرها أمام الأمواج العاتية، وهذا جزء من سياستها التي أظهرتها خلال الفترات الماضية في تعاطيها مع دول المِنطقة، كما تراهن إيران في اختراق وحدة الموقف الخليجي على بوابة سلطنة عمان التي نفّذت أكثر من وساطة مع واشنطن لصالحها، لكن مسقط لا تقدر على لعب دورها السابق لأن الإدارة الأمريكية تغيّرَت وتحتاج عمان إلى وقت لبناء عَلاقتها مع إدارة ترامب[2].

فمنذ انتصار الثورة الإيرانية تقدم التنازلات فقط للهروب إلى الأمام، وليس ذلك نابعًا من إرادة حقيقية لوقف المخطَّطات الهدامة، ففي أثناء زيارة روحاني أعلن على سبيل المثال أعلن قائد القوّات البرية للحرس الثوري، العميد محمد باكبور، أن بلاده سترسل قوّات برية إلى سوريا والعراق ولبنان واليمن[3]، لذلك رفضت المملكة على لسان وزير خارجيتها عادل الجبير في مداخلته بمؤتمر ميونخ يوم 2017/2/18 دعوة إيران دولَ الخليج للعمل مع طهران لتقليل العنف في المنطقة، واصفًا إياها بأنها الراعي الرئيسي للإرهاب في العالَم وقوة مزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط، مؤكّدًا أن «التحوّل يكون في السلوك لا في المواقف والتصريحات»، مجددًا شروط المملكة لفتح عَلاقات مع إيران[4]:

1. عدم التدخل في الشأن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي.
2. قبول طهران بأن ثورتها شأن داخلي وغير قابلة للتصدير للدول العربية.
3. القبول بمبدأ المواطنة على أساس الوطن، لا المواطنة على أساس المذهب.
4. التوقف عن أنشطتها التوسُّعية في سوريا والعراق واليمن ولبنان.
5. وقف إرسال المقاتلين العسكريين وغير العسكريين إلى سوريا والعراق واليمن.
6. التوقف عن زرع الخلايا التجسسية واستهداف السفارات الخليجية والعربية[5].

خامسًا: النتائج خلال فترة التقرير الاستراتيجي

1. شكّل التحوّل في الموقف الأمريكي تجاه إيران ومخطَّطاتها في المنطقة مطلع عام 2017 عاملًا مساعدًا فقط لتحركات بعض الدول الخليجية، تحديدًا المملكة العربية السعودية، لمحاصرة إيران بهدف إرغامها على العودة إلى الخندق الإيراني كما هو الحال قبل سقوط العراق 2003، والانشغال بالداخل الإيراني بدلًا من التدخلات في دول الجوار الخليجي وتدمير الدول الوطنية من ناحية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية الإيرانية التي فجّرت الاحتجاجات الإيرانية التي اندلعت قبل نهاية عام 2017 من ناحية أخرى.

2. استمرارية غياب الموقف الخليجي الموحد في التعامل مع إيران، فمن ناحية تقف كل من السعودية والإمارات والبحرين ثم الكويت صفًّا واحدًا ضدّ المشروع الإيراني في المنطقة، وارتفع منحنى الصراع بين إيران وتلك الدول خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 نتيجة ارتفاع درجة التوغل الإيراني في دول

---

(1) صحيفة قرار، هل من الممكن تطبيع العَلاقات بين إيران ودول الخليج؟ الرابط: http://cutt.us/tty3b

(2) موقع صحيفة اقتصاد أونلاين، ظريف: آماده همكارى با عربستان هستيم، 26/12/1395، http://cutt.us/TYqrj

(3) فرمانده نيرزميني سپاه: اعزام مستشاران سپاه به كشورهاى مقاومت ادامه دارد، دويچه وله فارسى، 2017/ 2/18، http://cutt.us/bbNvF

(4) وكالة أنباء فارس، عبد اللهيان: به تصميمات پوتين مى توان اعتماد كرد/ راه براى بازگشت عربستان باز است، 14 اسفند 139، http://cutt.us/2T2zc.

(5) تسنيم، ظريف امروز به قطر مى‌رود، 18 اسفند 1395، http://cutt.us/5ZLBy

الجوار الخليجية، والدعم الإيراني لقطر ضدّ دول الرباعي العربي (السعودية، مصر، البحرين، الإمارات)، وإطلاق الحوثيين الصواريخ إيرانية الصنع على الأراضي السعودية، وتنفيذ عمليات إرهابية في البحرين، وتهريب خلية العبدلي للأراضي الإيرانية، مقابل التقارب بين قطر وعمان من ناحية، وإيران من ناحية أخرى، تجلى في الزيارات المتبادلة والدعم الإيراني لقطر في موقفها من مطالب دول الرباعي العربي وإلغاء التأشيرة بين سلطنة عمان وإيران.

3. لم يوجد أي مؤشر على انتهاج إيران سياسة التغيير في العَلاقات مع بعض دول الخليج وبينهم السعودية في ظل مخطّطاتها العقائدية ورغبة نظام الولي الفقيه في تحول القوة الإيرانية نحو قوة فوق إقليمية، وهو ما يفسر أن العَلاقات حتى لو شهدت فترات هدوء تعقبها فترات توتر مع دول الخليج بغض النظر عمن يحكم، إصلاحي أو محافظ، فقد بلغ النفوذ الإيراني مداه في منطقة الخليج في عهد روحاني، وقبله في عهد الرئيس محمد خاتمي، كما أن حزب الله تأسس في فترة رئاسة رفسنجاني، فالحكم في إيران يرتكز على المرشد الأعلى.

4. يظل التغيير المتوقع في السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي مرتبطًا بتقديم إيران تنازلات مستبعدة حول التباين الخليجي-الإيراني حول أمن الخليج العربي، والتدخّلات الإيرانية في شؤون دول مجلس التعاون، والمخطّطات الإيرانية في دول الجوار الخليجي، خصوصًا في اليمن والعراق.

5. في ضوء النتائج السابقة، ودور الميليشيات الشيعية الملحوظ في القضاء على داعش وتحقيق انتصارات في سوريا والعراق، علاوة على طبيعة المشروع الإيراني التوسُّعي المستمر، والتحول في الموقف السعودي نحو المواجهة، يمكن القول بترجيح استمرارية التوتُّر بين الجانبين.

سادسًا: مستقبل العَلاقات الخليجيَّة-الإيرانيَّة

في ضوء النتائج المذكورة أعلاه والتطورات الإقليمية والتحولات الدولية السريعة التي شهدتها المنطقة ولا تزال تشهدها منذ التحول في الموقف الأمريكي بمجيء إدارة أمريكية مغايرة لإدارة الرئيس السابق باراك أوباما مطلع عام 2017، وارتفاع معدَّل التمدُّد والتوسُّع الإيراني في الدول العربية المستهدَفة في المجال الحيوي الأول على نحو أدَّى إلى تعقيد المشهد الإقليمي برمته، وتفاقم الخلافات بين إيران وبعض الدول الخليجية نتيجة إلقاء الحوثيين الصواريخ البالستية على العاصمة السعودية، يَصعُب التكهُّن بمستقبل العلاقات على نحو دقيق، ولكن في ضوء المعطيات والتطورات يمكننا تحديد ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية:

السيناريو الأول: الوفاق بمعنى إقبال الجانبين على مائدة التفاوض والحوار حول الملفات العالقة بين الجانبين في المنطقة كالملفّ العراقي واليمني والسوري واللبناني بالإضافة إلى ملفّ التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي، ورغم أنه الأفضل من المنظور الخليجي لجلب الأمن والاستقرار للمنطقة وإعادة إعمار الدول التي تسببت إيران في تفتيتها وتمزيقها بتدخلاتها التوسُّعية، فإنه سيناريو مستبعد لاعتماده على التحوُّل في السلوك الإيراني لا الموقف، بالتوقف عن دعم الميليشيات الشيعية بسوريا والعراق واليمن ولبنان بالمال والسلاح، وسحب مقاتليها العسكريين من جبهات القتال في تلك الدول، ووقف أنشطتها الشيعية التوسُّعية الأخرى، واحترام سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما تشترط المملكة العربية السعودية للدخول في مفاوضات مع إيران، كما أن الواقع يكشف أنه ليس لدى إيران نية حقيقية للاستجابة للمطالب السعودية وتغليب مبادئ حسن الجوار والمصالح المتبادَلة على مبدأ بسط الهيمنة والنفوذ الإقليميّ والتراجع عن المشروعات التوسُّعية.

السيناريو الثاني: الصدام بمعنى الدخول في صدام عسكري مباشر على ضفَّتَي الخليج العربي نتيجة ارتفاع منحنى التوتُّر بين إيران وبعض دول الخليج العربي إلى نقطة تتجاوز اللا عودة بتجاوزها نقطة التوازن باتجاه الصراع العسكري المباشر وتَفجُّر الوضع العسكري بشكل مفاجئ نتيجة قرارات إيرانية غير مسؤولة وغير محسوبة،

بخاصة في ظلّ الاعتقاد الإيراني الخاطئ بأن دول الخليج غير قادرة على مواجهتها عسكريًا وغير قادرة أيضًا على صد أطماعها ومشروعها التوسُّعي بسبب ميل ميزان القوة العسكرية والبشرية لإيران، بالإضافة إلى أذنابها وجيوبها وبنادقها المنتشرة في الدول العربية التي ستساعد إيران حال تَفجُّر الوضع العسكري مع دول الخليج العربي، إذ تمتلك إيران جيوبًا وأذرُعًا وميليشيات مسلحة في لبنان وسوريا والعراق واليمن، ولها نفوذ مذهبي على شرائح شيعية من المجتمعات في الخليج في البحرين وغيرها، ولكن احتمالية حدوثه ضعيفة جدًا، لخُلُوّ قاموس دول الخليج العربيَّة من استخدام القوة المسلحة مسارًا أوَّليًا في إدارة علاقاتها الدولية وتسوية قضاياها الخلافية مع دول العالَم ومن بينها الجمهورية الإيرانية حفاظًا على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإن كانت تعزِّز دومًا قدراتها العسكرية، واستمرارية غياب الموقف الخليجي الموحد في التعامل مع المشروع الإيراني، إضافةً إلى استمرارية وجود قيود دوليَّة رادعة لأيّ سلوك إيرانيّ غير حكيم قد يَردُ في الأفق، وفي مقدّمة هذه الكوابح: الحفاظ على سلامة المرور في الممرّات البحْريَّة في المنْطقة، والموقف الأميركيّ الجديد بمجيء ترامب، والتحالفات التي دشنتها السعوديَّة كالتحالف العربيّ والتحالف الإسلامي واستمرارية التزام إدارة ترامب بأمن الخليج.

السيناريو الثالث: ثبات التوتُّر هذا السيناريو المرجَّح يتوسط السابقَين، فلا تتراجع إيران عن مخطَّطاتها ومشروعاتها فيدخل الجانبان في تفاوض، ولا يرتفع معدَل التوتُّر بين الجانبين بافتقاد نقطة التوازن فينزلقان نحو الحرب، حيث استمرارية ثبات خط التوتُّر التي تتسم بها العلاقات منذ الاعتداءات الإيرانية على المقارّ الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد، باستمرارية إيران في تصريحاتها العدائية وتمرير مشروعاتها التوسُّعية مستغلّة في ذلك الأوضاع المضطربة التي تمر بها الدول العربية والأزمة الخليجية، كما لا توجد نية إيرانية حقيقية من واقع تصريحات مسؤوليها للتراجع عن مخطَّطاتها التوسُّعية، مع استمرارية دول الخليج -بالأخص المملكة العربية السعودية- في تَبنِّيها سياسة الحشد الدولي ضدّ المخطّطات الإيرانية ومدّ يدها للأطراف كافة في العراق وسوريا واليمن بهدف تهدئة الأوضاع واستعادة الأمن والاستقرار لتلك الدول العربية، بما ينعكس على الأمن الإقليمي برُمَّته.

يبقى أن نذكر أنه لا تزال أمام إيران الفرصة -باعتبارها الطرف المعتدي الذي يُعلِي من التمدُّد والتوسُّع- لعودة العلاقات مع دول الخليج وإعادة الأمور إلى نصابها والاستفادة من التعاون الاقتصادي مع دول الخليج إذا ما تحولت في السلوك لا الأقوال، بأن تتوقف مبدئيًا عن إطلاق التصريحات الاستفزازية من بعض المسؤولين الرسميين، التي تنطوي على التلويح -تلميحًا أو تصريحًا- بإمكانيَّة استخدام القوَّة أيًا كان نوعها، ووقف التمدّد والتوسُّع، وتفعيل مبادئ حسن الجوار وعدم التدخُّل في الشؤون الداخليَّة للدول، واحترام السيادة الإقليميَّة والحدود القائمة، واحترام القواعد المنظِّمة للمرور في الممرَّات المائية الدولية.

المحـور الثـانـي

مظاهر واتجاهات الدور الإيراني في اليمن

العام الثالث من الحرب المستمرة في اليمن بتغذية إيرانية منذ احتلال العاصمة صنعاء طوى أوراقه، مخلِّفًا تطوّرًا دراماتيكيًّا للصراع الدائرة رحاه بين تحالف الحوثيين المدعومين إيرانيًّا وحزب المؤتمر الشعبي من جهة وقوّات الرئيس اليمني هادي منصور والتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن من جهة أخرى، وذلك قبل نهايته في ديسمبر 2017 بأيام قليلة، وبعد مرحلة جمود سياسي برفض الحوثيين بإيعاز إيرانيّ قبول التسويات السياسية والمبادرات الأممية لإنهاء الأزمة، وذلك باغتيال الحوثيين شريكهم في تحالف الضرورة الرئيس السابق علي عبد الله صالح، كضريبة فضّ التحالف معهم وإعلانه طيّ صفحة الخلافات مع التحالف العربي لدعم الشرعية وإعادة ترتيب الأوراق لردع الحوثيين، وذلك لسيطرتهم على المشهد وتفويت الفرصة على التحالف العربي الذي وجد في صالح بعد فض الشراكة ورقة هامة في تضييق الخناق على الحوثيين لاسترداد صنعاء ومؤسسات الدولة وعودتهم إلى مواقعهم في صعدة، وذلك كله وسط تنامي مؤشّرات تسليح الجمهورية الإيرانية للحوثيين عسكريًّا على نحو دفعهم إلى تحكيم لغة السلاح لا لغة العقل والحوار واستهدافهم العاصمة الرياض بصاروخين باليستيين في نوفمبر وديسمبر 2017، انتهاءً باغتيال صالح وتصفية رفاقه في حزب المؤتمر الشعبي قبل نهاية عام 2017.

أولًا: مظاهر الدعم الإيراني للحوثيين

1- التسليح العسكري: يُعد التسليح أحد أهمّ أشكال الدعم الإيراني للأقلِّيّات الشيعية في الخارج بالمناطق والدول المستهدفة بالمشروع الإيراني، بهدف عسكرتها بعد مرحلة تسييسها وجعلها رقمًا في المعادلة لا يمكن تَجاوُزه بتلك الدول على نحو يمكِّنها من تنفيذ مخطّطاتها بجدارة وفاعلية، ولو على حساب أمن واستقرار تلك الدول ووحدتها ولحمتها، ومن هذا المنطلق يأتي التسليح الإيراني لجماعة أنصار الله باليمن (الحوثيين)، وهو ما دفعها إلى مغامرات عسكرية احتلت خلالها العاصمة صنعاء وبعض المحافظات اليمنية من الحكومة الشرعية بإيعاز إيرانيّ باعتبار اليمن إحدى أهم الدول المستهدفة بالمشروع الإيراني.

وعند المقارنة لبيان اتجاه منحنى شحنات الأسلحة الإيرانية التي ضُبِطَت خلال عام 2017 مقارنة بالأعوام السابقة تبيّن أن منحنى الأسلحة المضبوطة في تصاعد منذ بداية عام 2016 بواقع ضبط 4 شحنات تسليح في اتجاه التصعيد رغم ضبط 3 شحنات فقط خلال عام 2017، مقارنة بالأعوام السابقة، فخلال الفترة 2011-2013 ضُبِطَت 3 شحنات بواقع شحنة واحدة في العام، وَفْق الرسم البياني التالي[1].

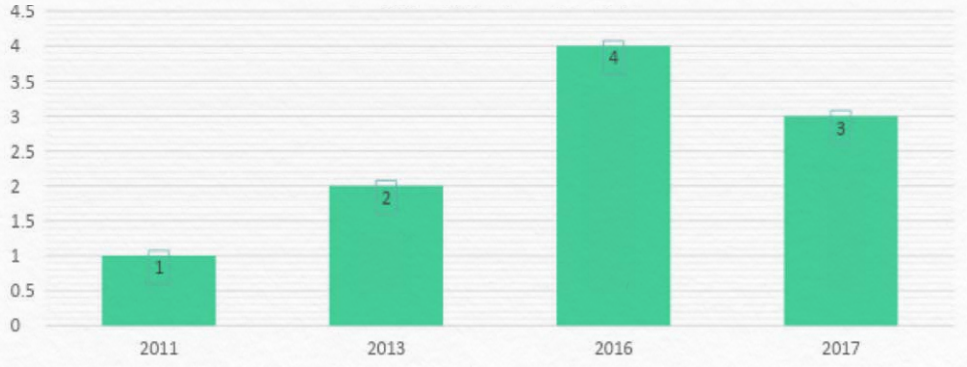

(1) الرسم البياني من إعداد وحدة الدراسات والبحوث، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، بتاريخ 2017/12/31.

وقد يعود تصاعد موجة التسليح إلى الأحداث التي شهِدَتها الدولة اليمنية بعد احتلال الحوثيين صنعاء، نتيجة العمليات العسكرية المكثفة من قوّات الشرعية لاستعادة الأراضي المحتلة، ومع تَدخُّل التحالف العسكري لدعم الشرعية باليمن لإنقاذ الدولة اليمنية من الميليشيات الحوثية ارتفع معدَّل التسليح للحيلولة دون تراجع الحوثيين عن الأراضي اليمنية المحتلَّة للتحكُّم في المعادلة اليمنية والحصول على أوراق ضغط سياسي حال الدخول في أي مفاوضات مستقبلية مع الحكومة الشرعية.

شحنات التسليح الإيرانية للحوثيين المضبوطة خلال الأعوام من 2011 إلى 2016	
يوليو 2016	الكشف عن قارب محمل بـ6 حمولات أسلحة إيرانية قبالة السواحل الإفريقية في المياه الدولية إلى الحوثيين.
أبريل 2016	صادرت البحرية الأمريكية في بحر العرب شحنة أسلحة إيرانية في طريقها للحوثيين، تضمنت 1500 بندقية كلاشنيكوف و200 قذيفة صاروخية و21 بندقية آلية.
مارس 2016	صادرت مدمرة فرنسية ببحر العرب 2000 بندقية كلاشنيكوف وتسعة صواريخ مضادة للدبابات ومعدات أخرى تابعة لإيران في طريقها للحوثيين.
فبراير 2016	اعترضت البحرية الأسترالية مركبًا تابعًا لإيران وصادرت 2000 بندقية كلاشنيكوف و100 قذيفة صاروخية وأسلحة أخرى للحوثيين.
مارس 2013	أعلنت السلطات اليمنية ضبط سفينة أسلحة إيرانية جيهان2 في جزيرة السوابع اليمنية إثر إنزالها شحنة أسلحة إلى قارب صيد يمني لنقلها للحوثيين.
يناير 2013	ضبط سفينة جيهان1، وهي تحمل صواريخ كاتيوشا، وأنظمة رادار، وصواريخ مضادة للطائرات، و2,6 طن من المادة شديدة الانفجار آر دي إكس.
فبراير 2011	ضبطت السلطات اليمنية مركب صيد إيرانيًّا في أثناء قيامه بنقل 900 صاروخ مضاد للدبابات والطائرات صنعت في إيران وكانت الحمولة متجهة للحوثيين.

وتتم عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية للحوثيين سواء بشكل مباشر عبر رحلات بحرية من الموانئ الإيرانية إلى المياه الإقليمية اليمنية، أو بشكل غير مباشر عبر سواحل القرن الإفريقي، بالتعاون مع

وكلائها الإقليميين، وخصوصًا حزب الله اللبناني، وفي ما يلي جدول بشحنات التسليح التي تم ضبطها في طريقها للحوثيين عام 2017.

شحنات التسليح الإيرانية للحوثيين خلال عام 2017	
1 أكتوبر 2017	اعترض تحالف دعم الشرعية سفينة إيرانية ببحر العرب، وعلى متنها 14 إيرانيًّا، وأكثر من 100 قطعة من القذائف والصواريخ، ومنصات إطلاق، و18 قذيفة كونكورس مضادة للدروع، و54 قذيفة مضادة للدبابات، و15 طقم بطارية للقذائف، و5 بطاريات مناظير، و3 منصات إطلاق، و3 بطاريات صواريخ[1].
21 أكتوبر 2017	ضبطتها الحكومة اليمنية وعلى متنها 29 بحارًا بعد دخولها المياه اليمنية غرب أرخبيل جزيرة سقطرة في المحيط الهندي.
27 ديسمبر 2017	أعلن تحالف دعم الشرعية ضبط أسلحة هربتها إيران إلى ميليشيات الحوثي، داعيًا جميع الأطراف إلى الالتزام بالقرارات الدولية لمنع هذه العمليات.

واشتملت تلك الشحنات الإيرانية على أنواع مختلفة من الأسلحة، منها صواريخ كاتيوشا، وستريلا، وزلزال1، زلزال2، والصواريخ الباليستية بعيدة المدى مثل بركان1 و2 التي استهدفت العاصمة السعودية الرياض خلال عام 2017، وقاذفات آر بي جين ومواد RDX شديدة الانفجار، وكميات من مادة السوربتول التي تستخدم في صناعة القنابل والعبوات المتفجرة[2]، والصواريخ الموجهة المضادة للمدرعات من طراز كورنت، وتزويدهم كذلك بطائرات دون طيار إيرانية الصنع من نوع قاصف1 لمهاجمة أنظمة الدفاع الجوي التابعة لقوّات التحالف العربي، وتزويدهم بطائرات دون طيار من طراز أبابيل الإيرانية، والمزودة برؤوس حربية شديدة الانفجار[3].

وفي السياق ذاته، اجتمع قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني خلال فبراير 2017 مع كبار مسؤولي الحرس الثوري لبحث سبل تمكين الحوثيين عسكريًّا، وقد أسفر الاجتماع عن اتِّفاق على زيادة حجم المساعدات بالمال والسلاح والتدريب للحوثيين[4]، وقد كشف تقرير نشرته مؤسسة بحوث التسلح في الصراعات في 2017/3/23 عن استخدام الحوثيين لطائرات دون طيار إيرانية، وأضافت المؤسسة في دراسة لها عن نقل التكنولوجيا الإيرانية لليمن، إذ إن لديها أدلة تظهر أن الطائرة دون طيار «قاصف1» صُنعت في إيران، واستطردت المؤسسة أن الحوثيين استخدموا هذه

(1) الشرق الأوسط، التحالف يعترض سفينة إيرانية في طريقها إلى الحوثيين محملة بالصواريخ، https://goo.gl/RjH7PC.

(2) أونلاين، «تفاصيل بأنواع وأعداد الأسلحة الإيرانية المضبوطة في السفينة (جيهان) »، 6 فبراير 2013، http://cutt.us/h00UG.

(3) Jonathan Saul and Parisa Hafezi, «Iran steps up support for Houthis in Yemen's war – sources", Reuters, March 2017 ,21. http://cutt.us/9jND

(4) سكاي نيوز عربية، هكذا كثفت إيران مساعيها لتمكين الحوثيين في اليمن، 22 مارس 2017، http://cutt.us/3tyG

الطائرات لاستهداف نُظم الدفاع الصاروخيّ للتحالف العربي[1]، ووَفْقًا للمراكز المتخصصة أيضًا في هذا الشأن فإن الحوثيين ليسوا هم أنفسهم صانعوا قاصف-1، أحد أنواع أبابيل2 التي تنتجها شركة صناعات الطائرات الإيرانية[2].

وبتاريخ 2017/4/19 كشفت مؤسّسة الشفافية الدولية عن أدلة جديدة لتوالي الدعم الإيراني للحوثيين بأسلحة وصواريخ وطائرات دون طيار لضمان تفوّق الحوثيين لفرض وجهة النظر الإيرانية على أيّ مفاوضات مستقبلية، وللحيلولة دون تقدم قوّات الشرعية التي قلبت الموازين وتقدمت نحو المواقع الحوثية وسيطرت على أكثر من 80% من الأراضي اليمنية، إذ يعتقد البعض في طهران أن الطريق الوحيد الذي تستطيع إيران من خلاله الاستمرار في مصالحها في المِنْطَقة هو وضع الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية في حالة دفاعية، واليمن هي الموقع الهام لإمكانية وضع تلك الدول في حالة دفاعية[3].

كما كشف تقرير دولي أعده خبراء في لجنة العقوبات الدولية على اليمن عن أدلة على انتهاك إيران للقرارات الدولية من خلال تزويد ميليشيا الحوثي بأسلحة حربية، من بينها صواريخ باليستية، وقالت اللجنة في تقريرها إن هناك دلائل قوية على إمداد ميليشيا الحوثي بمواد ذات صلة بالأسلحة المصنعة أو المصدرة إيرانيًّا، وأوضح الخبراء أنه بعد التحقق من حطام صواريخ 22 يوليو و4 نوفمبر 2017، اتضح أن تصاميم الحطام مشابهة للتصميم الإيراني لصواريخ قيام[4].

2- **إرسال المقاتلين والتدريب:** وهو شكل آخر من أشكال عسكرة المجموعات السكانية خارج الحدود الإيرانية بهدف الحفاظ على مواقع النفوذ الحوثية والاستمرارية في الخيار العسكري لحسم الصراع، إذ كشف معهد أبحاث الجريمة الإيراني -مقره واشنطن، ومهمته تتبع مرتكبي جرائم الحرب الإيرانيين ومنتهكي حقوق الإنسان الإيرانيين- يوم 31/12/2017، عن أسماء ثلاثة من كبار القادة العسكريين التابعين للحرس الثوري وهم: العقيد رضا باسيني والقائد علي الرجبي والرائد محمد نيازي، ويعمل الثلاثة كخبراء عسكريين ويوجدون الآن في اليمن. وأضاف التقرير: «اعتبارًا من أوائل عام 2017، تم إرسال فريق لصناعة الذخيرة من وزارة الدفاع برئاسة بهرام رحناما إلى اليمن للمساعدة في بناء أسلحة وذخائر للحوثيين، وأن 1100 من قوّات الحوثيين تم تدريبهم في أحد مخيمات الحرس الثوري الإيراني، ويجري حاليًّا تدريب نحو 250 من الحوثيين في حامية قوة القدس في مدينة همدان الإيرانية». ولفت التقرير إلى أن إيران سيطرت على جزيرة نورة قبالة ساحل إريتريا من أجل السيطرة الكاملة على الوضع في اليمن، وتتطلع للسيطرة أيضًا على جزيرة حنيش الكبرى في اليمن[5]. ويرتبط بذلك إعلان نائب رئيس هيئة أركان القوّات المسلّحة الإيرانية الجنرال مسعود جزائري في 27/3/2017 عن رغبة إيران وإعدادها لإرسال مستشارين عسكريّين إلى اليمن لمساعدة الحوثيين في معركتهم وتغيير المعادلة على الأرض[6].

كما اتهمت المندوبة الأمريكية لدى هيئة الأمم المتَّحدة نيكي هايلي إيران بتزويد الحوثيين في اليمن بصواريخ باليستية لشن هجمات على العاصمة السعودية الرياض، وعرضت هايلي للصحفيين بقايا الصاروخ الباليستي الذي انطلق من اليمن باتجاه مطار الملك خالد الدولي، واعترضته القوّات السعودية، مشددة على أن إيران «تنتهك قرارات الأمم المتَّحدة التي تمنع الدول من تزويد الحوثيين بالأسلحة»، وكان الجنرال جوزيف فوتل قائد القيادة العسكرية المركزية الأمريكية قد أكّد بوجود دور إيرانيّ في تسليح الحوثيين، وأشار إلى أن إيران من الموردين المحتملين لهذا النوع من تكنولوجيا الصواريخ المنصوبة التي شوهدت في اليمن[7].

---

(1) تقارير دولية عن تهريب إيران أسلحة حديثة لميليشيا الحوثي، 2017/3/23، https://goo.gl/fMeh5J.

(2) جهاني كلمه، مهدى طائب، برنامه سرى رهبر إيران براى جنگ در يمن را فاش ساخت، 19/1/1396، http://cutt.us/0TrCp

(3) إيران وير، پيهادهاى انتحارى إيران در يمن، 2 أبريل 2017، http://cutt.us/X8559

(4) تقرير دولي يتهم إيران بتزويد الحوثي صواريخ باليستية، http://cutt.us/sz2gO.

(5) بالأسماء. ضباط الحرس الثوري في اليمن لقيادة الحوثيين، العربية نت، http://cutt.us/jv0ky

(6) سكاي نيوز عربية، هكذا كثفت إيران مساعيها «لتمكين» الحوثيين في اليمن، 22 مارس 2017، http://cutt.us/3tyG

(7) تقرير سري يثبت تورط إيران بتسليح الحوثي بالباليستي، http://cutt.us/oUCy

ومن المفارقات العجيبة ورغم تأكيد المسؤولين الإيرانيين ذاتهم بتسليح الحوثيين علاوة على السفن المضبوطة بأسلحة إيرانية الصنع، نفت السلطات الإيرانية قبل نهاية عام 2017 دعم الحوثيين عسكريًّا بصواريخ باليستية تطال الرياض، إذ صرح المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني حسين نقوي حسيني بأن ادِّعاء نيكي هايلي خالٍ من الصحة وأن بلاده لم تدعم الحوثيين بأسلحة وأن الجمهورية الإيرانية على قدر كبير من الشجاعة للإعلان عن إرسالها صواريخ للحوثيين حال إرسالها، زاعمًا أن «الصواريخ الإيرانية لو كانت تحت تصرف اليمنيين لكانت تغيرت ظروف الحرب تمامًا»[1]، كما صرح رئيس البرلمان علي لاريجاني بأن «بلاده تعد موضوع المساعدات العسكرية الإيرانية إلى اليمن غير صحيحة» مضيفًا: «ليست إيران هي الدولة التي تخشى إعلان مساعدتها العسكرية لدولة أخرى»[2]، مستطردًا: «إيران لم تمد اليمن بأي صواريخ، وإن هذه الصواريخ ترجع إلى

(1) وكالة نسيم أونلاين، نقوي: لو كانت صواريخ اليمن إيرانية الصنع، كنا أعلنا ذلك بكل فخر وقوة، http://cutt.us/KXBiG

(2) مشرق نيو، لاريجاني: إيران لم تساعد اليمن عسكريًّا، http://cutt.us/lhqUD

عهد علي عبد الله صالح، وهي صواريخ سكود ولا تتعلق بنا»[1].

ويبقى أن نشير إلى النتائج التي ترتبت على أمن واستقرار واقتصاد الدولة اليمنية وأمن دول الجوار اليمني جراء شحنات التسليح الإيرانية المتتالية للميليشيات الحوثية:

ترتب على تسليح إيران للحوثيين من خلال الشحنات المضبوطة تعزيز قدرة الحوثيين في المعادلة اليمنية، وهو ما أدَّى إلى مواصلتهم تحكيم لغة السلاح باستمرار العمليات العسكرية في المحافظات اليمنية وعدم وقف إطلاق الرصاص على المدنيين العزل حال رفضهم الانصياع للأوامر الحوثية، والاستمرارية في احتلال العاصمة صنعاء ومؤسسات الدولة الرئيسية بقوة السلاح، بالإضافة إلى استهداف عواصم دول الجوار بالصواريخ الباليستية، إذ استهدف الحوثيون العاصمة الرياض مرتين قبل نهاية عام 2017 بصواريخ بركان-2 بعيدة المدى، واعترضتهما القوّات السعودية دون وقوع أضرار[2]، وتصفية شريكهم الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في ديسمبر 2017، مقابل رفضهم المبادرات الإقليمية والدولية والأممية لتسوية الأزمة وإفشالهم المفاوضات الكويتية، وهو ما يصب في النهاية في تدمير وانهيار الدولة اليمنية التي تسعى الحكومة الشرعية والتحالف العربي لدعم الشرعية لإنقاذها.

ثانيًا: العَلاقة بين تصفية صالح وفض الشراكة مع الذراع الإيرانية باليمن

أربع سنوات من التحالف والشراكة مع الحوثيين المدعومين إيرانيًّا لم تشفع للرئيس الراحل علي عبد الله صالح، فلقي مصرعه على أيديهم بعد يومين فقط من إعلانه فض الشراكة معهم في 2017/12/3، وهو ما عده المراقبون الحدث الأبرز في التاريخ اليمني المعاصر، نظرًا لما يمثله الرجل الذي حكم اليمن طيلة 33 عامًا امتدت بين 1978 و2012 من تأثير في المعادلة اليمنية، والأوضاع التي شهدتها المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بتصفيتهم ما يقارب من 1000 من أبرز قيادات وكوادر حزب المؤتمر الشعبي واعتقالهم نحو 4000 فرد من قياداته وكوادره، في حين توقعت مصادر أن تساعد حالة التخبط والفوضى التي تعيشها مناطق الحوثيين، قوّات الشرعية والتحالف في الحسم العسكري، خصوصًا أن عددًا من قوّات المؤتمر أعلنت انضمامها إلى الشرعية لمقاتلة الحوثيين. وفي ما يلي مراحل التحالف ودوافع فض صالح الشراكة مع حلفائه الحوثيين، وعَلاقة إيران باغتياله:

1- مراحل تحالف الحوثي-صالح

الأولى: تبدأ من عام 2014 مع اندلاع المعارك بين قوّات الشرعية بقيادة منصور هادي والحوثيين وقوّات صالح في محافظة عمران، لكنه ظل تحالفًا خفيًّا حتى تم اقتحام الحوثيين لصنعاء يوم 2014/9/21، فبدأت معالَم هذا التحالف الثنائي البراغماتي تخرج لحيز النور.

الثانية: بمجيء عام 2015 مارس صالح اللعب مع الخصوم والحلفاء والمجتمع الدولي، بهدف استخدام الحوثيين في تصفية الخصوم، وهو ما قد راق للحوثيين فاستغلّت ذلك في تبنّيها نهج التمكين والسيطرة على المؤسسات السياسية والعسكرية الواقعة في نطاق سيطرتهم، وزادت الشراكة بعد التدخل العسكري للتحالف العربي لدعم الشرعية في 26 مارس 2015، الأمر الذي ترتب عليه تقديم صالح المزيد من التنازلات لتمكين حلفائه من السيطرة، كضريبة لترسيخ الثقة لإنجاح الشراكة ضدّ التحالف العربي وقوّات هادي[3].

الثالثة: وبحلول 2017 كانت جماعة الحوثيين مكنت نفسها نهائيًّا من إدارة السلطات المحلية،

(1) وكالة أنباء تسنيم، لاريجاني: صواريخ اليمن اليوم ترجع إلى عهد عبد الله صالح، http://cutt.us/QoD02

(2) قناة روسيا اليوم، الحوثيون يستهدفون مطار الملك خالد في الرياض بصاروخ باليستي، 4 نوفمبر 2017، http://cutt.us/4YBrL.

(3) عبد الحكيم هلال، كيف انتهى صالح وما تأثير «إرثه» على مستقبل اليمن؟، http://cutt.us/Azufl

وأصبحت الكتلة الأكبر من قوّات صالح يعملون تحت إدارة تلك السلطات الحوثية، بالإضافة إلى سيطرتها على مصادر الدخل المالي، واستنزفتها لمصلحتها باسم دعم «المجهود الحربي»، ممَّا جعل معظم ضباط وجنود صالح يتخلّون عنه نهائيًّا ويقاتلون تحت إدارة الحوثيين المالكين لميزانية الجيش[1]، لكن مع انتهاء النصف الأول من عام 2017 اندلعت حرب كلامية بين الجانبين تظهر على السطح على أمل أن تكون لأي منهما الكلمة العليا في أروقة صنع القرار بصنعاء، مع خطابين تصعيديّين من طرفَي التحالف، اللذين تبادلا الاتهامات بالتصعيد وتأزيم الأوضاع، فأكّد الحوثي بتاريخ 2017/8/19 تلقّيه «طعنات في الظهر» من المؤتمر الشعبي، الأمر الذي ردّ عليه صالح بمزيد من التصعيد، متهمًا إياهم بمحاولة إفراغ الدولة من محتواها، وتمزيق الجبهة الداخلية والانقلاب على كل الاتِّفاقات الموقعة بين الجانبين[2].

وفي هذا السياق بدأ كل طرف يحشد أنصاره، فخرج الحوثيون بتاريخ 2017/8/21 إلى الشوارع ومزَّقوا اللافتات التي تحمل صورًا صالح، وخرجت في المقابل مظاهرات نظّمها حزب المؤتمر الشعبي بالعاصمة صنعاء تؤكّد رفضها التدخلات الإيرانية باليمن وممارسات الحوثيين، ووصلت حدَّة الخلافات إلى درجة أن الحوثي اتهم أنصار صالح بأنهم «طابور خامس»، وهو ما دفع صالح إلى التحرُّك سريعًا وعقد اجتماعات متتالية بعدد من ضباط الحرس الجمهوري لبحث سبل الحدّ من نفوذ الحوثيين، وتفاقمت الأوضاع بالاشتباكات المسلَّحة بين الطرفين بمنطقة حدة جنوبي صنعاء بتاريخ 2017/8/26 سقط خلالها قتلى وجرحى بينهم العقيد خالد الرضي مدير مكتب نجل صالح، وبتاريخ 2017/8/28 ذكرت وسائل إعلام يمنية أن ميليشيات الحوثي وضعت صالح رهن الإقامة الجبرية بمقر إقامته بصنعاء، وعدّ مراقبون أن هذه الخطوات التصعيدية التي اتخذها الحوثيون بعد أقل من 48 ساعة من المواجهات المسلَّحة هي بمثابة انهيار سريع للشراكة[3].

وبينما لم يمض سوى يومين فقط على إعلان صالح رسميًّا فضه الشراكة مع الحوثيين في 2017/12/4، وعزمه فتح صفحة جديدة مع الأشقاء ودول الجوار، متعهدًا في الوقت ذاته بإجراء حوار بشكل مباشر مع دول الجوار، داعيًا الشعب اليمني إلى التحرك ضدّ ميليشيات الحوثي، أعلنت في 217/12/6 قناة «العالَم» وبعض المواقع الإيرانية نقلًا عن مصادر قيادية حوثية عن مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح مع اثنين من مساعديه هما عارف الزوكا وياسر العواضي، خلال محاولتهم الهرب بسيارة مصفحة إلى محافظة مأرب في طريقهم إلى الخروج من اليمن، وذلك في رسالة واضحة لكل الأذرع الإيرانية بأن من يفكر في ذلك سيكون مصيره التصفية أو الاغتيال مثلما جرى لصالح[4].

2- دوافع فض الشراكة بين الحوثي-صالح

1- **الفروقات الفكرية:** في حين يقوم حزب المؤتمر الشعبي على أسس غير دينية في كل أدبياته السياسية والفكرية، ولا ترتبط قياداته بالإسلام السياسي أو الطوائف الدينية، ترتبط جماعة الحوثي عقديًّا وفكريًّا بالمكونات الشيعية في العراق ولبنان وإيران، وقد تسببت هذه الفروقات في تعارض توجُّهاتهما السياسية واختلاف رؤاهما[5].

2- **فقدان الثقة:** طرفان دارت بينهما 6 معارك ضارية تسببت في مقتل زعيم ومؤسس جماعة أنصار

---

(1) اليمن 2017.. عام الصفقة القاتلة بين التحالف وصالح،30 - 12 - 2017، http://cutt.us/dvIO

(2) اختلافات علي عبد الله صالح وأنصار الله يمن علل وعوامل ان، يمن تا كجا می تواند مقاومت كند، 3 شهريور 1396، http://cutt.us/xD4Yh

(3) المرجع السابق.

(4) قناة العالم، مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، http://cutt.us/3BmWC

(5) د.حمود ناصر القدامي، تحالف الاضداد: هل تتصدع جبهة الانقلابيين في اليمن، http://cutt.us/fMLxW

اللّه، حسين بدر الدين الحوثي، ومن ناحيته يدرك صالح أن ارتماءه بين أحضان الحوثي له عواقبه، وأن ميليشيات الحوثي ما هي إلا واجهة تنفذ مشروعًا إقليميًّا أكبر منه، فإيران هي الفاعل الأساسي في ما يتعلق بالحوثيين، وتراهن عليهم أكثر من صالح، ويجمعهما فقط البراغماتية، إذ اضطر كل منهما إلى الدخول في التحالف لتحقيق مصلحته عبر الاستقواء بالآخر وتقوية نقاط ضعفه عبر هذا التكامل العسكري والسياسي، والمخاوف من هجمات التحالف العربي لاسترداد المناطق التي احتلَّاها بالقوة، فمن أين تأتي الثقة؟[1].

3- **تنامي نفوذ اللجنة الثورية واللجان الشعبية:** تلاشى المجلس السياسي الأعلى الذي أسسه الطرفان في يوليو 2016 أمام تدخلات «اللجنة الثورية العليا» الحوثية التي تهيمن على قراراته، ومحاولات الحوثيين تجنيد «اللجان الشعبية»، لخلق قوة عسكرية موالية على الأرض، في حين طالب حزب المؤتمر الحوثيين بإلغاء اللجنة الثورية واللجان الشعبية [2].

4- تمكين الحوثيين: قام الحوثيون بحركة تعيينات وتنقلات قضائية في عموم المحاكم والنيابات، لتعيين قضاة موالين للحوثيين، في خطوة تحد، على ما يبدو، لحزب المؤتمر الرافض لها، وحاول الحوثيون إصدار قانون طوارئ، وتجميد العمل بالأحزاب، بما فيها حزب المؤتمر [3].

5- خريطة توزيع السيطرة والنفوذ: بانتهاء عام 2017 تغيرت معادلة السيطرة والنفوذ في اليمن نتيجة عاصفة الحزم التي يقودها التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، حيث استردت قوّات الشرعية حتى تاريخ إعداد التقرير الاستراتيجي من 80-85%، وهو ما ضيق الخناق على تحالف الحوثي-صالح، على نحو فاقم خلافاتهما. وبذلك تسيطر ميليشيات الحوثي-صالح على المساحة الجغرافية الأقل في اليمن من 20-15%، وفي ما يلي جدول لتوزيع مناطق السيطرة والنفوذ في المحافظات اليمنية[4]، **وذلك على النحو التالي:**

---

(1) المرجع السابق.

(2) تحرير، روز حساس يمنى ها؛ نفس ها در سينه، 4 شهريور 1396، http://cutt.us/BvZOs

(3) المرجع السابق.

(4) الجدول من اعداد وحدة الدراسات والبحوث، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، بتاريخ 2017/12/31.

مناطق الشرعية (80-85%).	تسيطر الحكومة على كامل المحافظات الجنوبية والشرقية تقريبًا التي تمثل نحو ثلثي المساحة الكلية للبلاد: عدن لحج- الضالع- أبين- شبوة- حضرموت– المهرة- سقطرة- الجوف- مأرب بأكملها ما عدا السوق المركزي بصرواح- البيضاء ما عدا الجزء القليل- الضالع ما عدا منطقة دمج، جبهتان من صعدة على الحدود السعودية اليمنية، غالبية تعز بما فيها ميناء المخا الاستراتيجي ما عدا مديرية صغيرة جدًّا في أيادي الانقلابيين-جزء كبير من حجة خاصة ميدي، ولكن الكثافة السكانية أقل (35% من عدد السكان).
مناطق الحوثي (15-20%).	تراجعت سيطرة الميليشيا الانقلابية إلى المحافظات الشمالية والوسطى، محافظة صعدة، مرورًا بمحافظات عمران، وصنعاء، وذمار، وإب، والحديدة ومحاصرة بحريًّا بشدة من قوّات التحالف، مع بعض المناطق المحيطة والساحلية لمحافظة تعز، وهذه المحافظات بها الكثافة السكانية الأكبر (55%).
مناطق الاشتباك	مارب: في مديرية صرواح غربي المحافظة، وتعز: في ثلاث مديريات غربي وشرقي مدينة تعز، مديرية نهم شمالي شرق محافظة ريف العاصمة، مديريات ذي ناعم والزاهر والقريشية في محافظة البيضاء وسط اليمن، مديريتا دمت وقعطبة شمالي غرب محافظة الضالع وسط البلاد، مديريتا حرض وميدي في محافظة حجة الحدودية مع السعودية، منطقة كرش التابعة لمديرية المسيمير ومنطقة كهبوب في مديرية المضاربة بمحافظة لحج الجنوبية، مديريتا عسيلان وبيحان شمالي محافظة شبوة، مديريتا كتاف وباقم الحدوديتان في محافظة صعدة، الربوعة جنوبي منطقة عسير.

وعند مقارنة مناطق السيطرة والنفوذ لكلا الطرفين يتبين أن حجم المناطق المسيطر عليها الحوثيون تمثل النسبة الأقل 15-20%، وتفتقر إلى الموارد الطبيعية، مع كثافة سكانية كبيرة، في حين تسيطر القوّات الحكومية على المساحة الأكبر، وذات الحقول النِّفْطية التي تنتج نحو 70% من الإنتاج النِّفْطي اليمني، إذ تعتمد الميزانية اليمنية بنسبة 95% على الموارد الطبيعية من النِّفْط والغاز، وكذا ميناء تصدير

الغاز المسال في منطقة بلحاف في محافظة شبوة، التي تعدّ أهم المنشآت اليمنية وأكبرها في البلاد، ناهيك بمحافظة عدن، التي يقع فيها أهم ميناء بحري في اليمن، بالإضافة إلى المطار الجوي الدولي، إلى جانب مطارات المكلا وسيئون الدوليين في محافظة حضرموت وميناءها البحري وميناء الضبة لتصدير النِّفْط، يتبقى بيد الحوثيين ميناء الحديدة[1].

3- مقتل صالح والدور الإيراني في اليمن

حرصت الجمهورية الإيرانية منذ بداية الأحداث بين طرفي الحوثي-صالح على تبني الرؤية الحوثية، وكانت أول من سارع إلى نشر خبر مقتل صالح الذي أذاعته وسائل الإعلام التابعة لأنصار الله، فبعد مقتله في 4 ديسمبر 2017، عدّت، بشكل غير مباشر، مقتل صالح بمثابة «ألطاف إلهية خفية» حسب ما جاء في مقال لصحيفة «كيهان» التي تُعَدّ المتحدث بلسان المرشد الإيراني، وصرح مستشاره للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي: «المؤامرة التي حيكت من قبل الإمارات والسعودية حتى يتمكن صالح من طعن المناضلين من الخلف باءت بالفشل، ونال جزاء عمله»[2]، وصرح القائد العام لقوّات الحرس الثوري محمد علي جعفري «الانقلاب على أنصار الله تم إحباطه في مهده»[3]، **لكن الأهم من ذلك القراءة في ردود الأفعال الإيرانية:**

- أطلقت الجمهورية الإيرانية تهديدات غير مباشرة لدول الجوار اليمني وعلى الأخص المملكة العربية السعودية من خلال الحوثيين، إذ تعمدت إلقاء الضوء بشكل مكثف على تهديدات الحوثيين بإطلاق صواريخ تستهدف العاصمة السعودية الرياض.
- تسعى لخلق فوضى باليمن بعد مقتل صالح واستغلالها لدعم دورها الإقليمي ومواجهة الضغوط التي تتعرض لها بسبب السياسات المناوئة التي تتبناها العديد من القوى الدولية والإقليمية تجاهها، فهي ترى أن خروج صالح من المشهد السياسي اليمني يمكنها من استغلال تلك الفوضى في إدارة تفاعلاتها مع خصومها الإقليميين والدوليين.
- من المتوقع أن ترفع إيران مستوى تهديدها لأمن واستقرار الدول العربية، عبر البوابة اليمنية، خصوصًا في ما يتعلق بالتهديدات الصاروخية، إذ إنّ إيران تواجه معارضة إقليمية ودولية متصاعدة بسبب برنامج الصواريخ الباليستية، الذي يثبت انتهاكها للاتِّفاق النووي وقرار مجلس الأمن 2231، إذ ترى السلطات الإيرانية أن القدرات الصاروخية لجماعة أنصار الله توفر فرصة لاستهداف المصالح الأمريكية في المياه الدولية قرب مضيق باب المندب[4].

وفي هذا السياق تأتي إشارة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني عبد الملك المخلافي إلى أن انكسار المشروع الإيراني في اليمن سيضمن إفشال المشروع الإيراني في المنطقة برمتها، والعكس صحيح لأن نجاح المشروع الإيراني في اليمن سينقل ذلك المشروع إلى طور جديد ومرحلة جديدة ودائرة صراع جديدة، لافتًا إلى أن المشهد اليمني بعد اغتيال صالح سيختلف:

- **سياسيًا**: رفع الغطاء السياسي الذي كان يوفره حزب المؤتمر الشعبي العام للحوثيين، وبفرض الحوثيين سيطرتهم الكاملة على العاصمة صنعاء وإنهاء أي دور فاعل لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي سيحولونه إلى مجرد واجهة شكلية وسيصبح أمام الحكومة الشرعية والمجتمع الإقليمي

---

(1) صحف نت، اتساع خريطة المناطق التي تسيطر عليها قوّات الشرعية، http://cutt.us/F8vo5

(2) وكالة أنباء تسنيم، ولايتي: نال عبد الله صالح جزاء عمله، http://cutt.us/DwcYY

(3) وكالة أنباء تسنيم، قائد الحرس الثوري: الانقلاب ضدّ أنصار الله أُحبطَ في مهده، http://cutt.us/8vwK7

(4) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أفغنة اليمن: كيف تعاملت إيران مع مقتل علي عبد الله صالح؟ http://cutt.us/gj10

والدولي التعامل فقط مع جماعة طائفية مرتبطة بإيران قرارها ليس له أي بعد وطني[1].

- **عسكريًا:** القدرات العسكرية في أيادي الحوثيين ستصبح تابعة للتشكيلات العسكرية الإيرانية والميليشيات الطائفية التابعة لها في المنطقة، وبهذا المعنى فإن العمليات العسكرية التي تخوضها ميليشيا الحوثي في اليمن بالنسبة إلى إيران تعدّ جزءًا من نسق العمليات العسكرية التي تديرها إيران في الدول العربية الأخرى[2].

وقال الباحث والمحلل السياسي المتخصص في الشأن اليمني ياسين التميمي إن التخلص من صالح كان هدفًا حوثيًا أصيلًا، مضيفًا أن «إيران لم تتحمل مشهد الهجوم على سفارتها في صنعاء وتحالف صالح مع التحالف العربي وهادي، الذي كان يعني في سياق المواجهة الإقليمية مع السعودية إيذانًا بنهاية النفوذ الإيراني في صنعاء، وإن ذلك يعني بالقدر نفسه انتصار جناح التحالف الذي تمكن من تجيير موقف صالح في أيامه الأخيرة لصالحه»، مضيفًا: «لهذا السبب يعدّ مقتل صالح أحد الخيارات التي دعمتها إيران من أجل حسم معركة خطيرة جدًا من الناحية العسكرية والاستراتيجية». وأردف: «لعل في التأييد الذي عبر عنه قادة إيرانيّون في ما يخصّ مقتل صالح، دليلًا على أن إيران تعاملت مع صالح بأنه خطر حقيقي لمشروعها في اليمن ومِن ثَمّ باركت الإسراع في التخلص منه»[3].

ثالثًا: أبرز النتائج خلال فترة التقرير الاستراتيجي 2017

1. **خريطة توزيع السيطرة والنفوذ:** سيطرة التحالف وقوّات صالح على المساحة الأكبر من خريطة توزيع النفوذ في اليمن من 80-85%، وهو ما ضيق الخناق على تحالف الحوثي، وبذلك يسيطر الحوثيون على المساحة الجغرافية الأقل في اليمن من 20-15%.
2. **عودة الأزمة اليمنية إلى المربع الأول:** اغتيال صالح الذي حكم اليمن لأكثر من ثلاثة عقود خلط الأوراق من جديد وأعاد الأزمة إلى المربع الأول، فجماعة الحوثي المعطلة لتنفيذ القرارات الدولية وتنفيذ التسويات الأممية أصبحت الطرف المتحكم في صنعاء، وقد وصلت عَلاقتها مع المبعوث الأممي إلى مرحلة اللاعودة بعد اتهامها له بالانحياز، ورفضت بشكل قاطع التعامل معه، وفي آخر زيارة له إلى صنعاء في مايو 2017 جرت محاولة لاغتياله، بينما يتوقع أن يتراجع دور حزب المؤتمر الشعبي العام داخل اليمن، الذي كان صالح يمثل مصدر تماسكه، وهو ما يعيد من جديد الأمور إلى مربعها الأول.
3. **تأخر انفكاك صالح عن التحالف مع الحوثيين:** خطوة إعلان صالح انفكاكه عن الحوثيين جاءت متأخرة، لأنها جاءت في وقت كان الحوثيون قد أحكموا فيه سيطرتهم العسكرية والأمنية على العاصمة صنعاء وأحاطوا بتحركات صالح وأمسكوا بثغرات أمنية عديدة تؤدي إلى مخابئه وأماكن وجوده، حيث سيطر الحوثيون على مفاصل وزارة الدفاع واستقطاب العسكريين التي تدفع لهم الرواتب، وهو ما ساهم في مقتله على هذا النحو[4].
4. **تدهور الأوضاع الإنسانية اليمنية:** نتيجة المغامرات الحوثية العبثية بأمن الدولة اليمنية ورفض الحلول السلمية والحوار وتراجعها عن احتلال صنعاء وتماديها في حمل السلاح واستعماله ضدّ الحلفاء والخصوم، صنفت التقارير الأممية الأزمة اليمنية ضمن أسوأ الأزمات الإنسانية في العالَم، إذ

---

(1) المخلافي: بعد مقتل «صالح» ستتغير المعادلة سياسيًّا وعسكريًّا، http://cutt.us/i2xQa

(2) المخلافي: انكسار إيران في اليمن سيضمن انكسار مشروعها في المنطقة، http://cutt.us/oqNot

(3) مقتل صالح يضر بدور إيران في اليمن، http://cutt.us/OGXmX

(4) 2017 في اليمن.. عام الصفقة القاتلة بين التحالف وصالح، http://cutt.us/fFFAX

أشارت إلى أن 21 مليون يمني (نحو 80% من السكان) بحاجة ملحَّة إلى مساعدات إنسانية، منهم 7 ملايين دخلوا في عداد المجاعة، و15 مليونًا آخرين يفتقرون إلى الرعاية الصحية، فضلًا عن تشريد نحو 3 ملايين آخرين، ودخول البلاد في أزمة الركود الاقتصادي والتضخم، وتوقف صرف مرتبات موظفي الدولة، خصوصًا في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين لأكثر من عام[1].

5. **الرهان على سيناريو التسويات والحلول السياسية مع الحوثيين خاسر:** تحركات الحوثيين واغتيالهم صالح يثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن تراجعهم عن احتلال صنعاء والمؤسسات اليمنية لن يتم من خلال تسويات سياسية أو مبادرات أممية أو مطالبات دولية وإنما بتضييق الحصار عليهم على المدى البعيد وعلى المدى القريب من خلال هزيمة عسكرية تعيدهم إلى صعدة التي انطلقوا منها في اتجاه المحافظات الأخرى.

6. **الدرس المستفاد:** لا أمان لجماعة الحوثي التي تنفذ أجندة إيرانية بامتياز، وإن من يفكر في سيناريو صالح من الأذرع الإيرانية وحلفاء إيران في المنطقة سيلقى مصيره.

رابعًا: السيناريوهات المستقبليَّة للأزمة اليمنية

بناءً على ما تَقدَّم، يمكن تَصوُّر عدة سيناريوهات تتعلق بمستقبل اليمن بعد اغتيال الحوثيين الرئيس اليمني السابق عبد الله صالح ضربة لفَّض التحالف معهم:

الأول سيناريو اشتعال حالة الصراع والاقتتال بين الحوثيين من جهة وقوات الشرعية والتحالف العربي لدعم الشرعية من جهة أخرى، مقابل عودة جزئية لعاصفة الحزم واستردادها من أيدي الحوثيين المدعومين ماليًا وسياسيًا ومذهبيًا وإعلاميًا من إيران لتمرير المخطَّط الإيراني في اليمن كأحد أهم حلقات ما يُسَمَّى "الهلال الشيعي" بموقعه على الخاصرة الجنوبية للمملكة العربية السعودية، ولكن هذا السيناريو مكلِّف بشِدَّة في المال والأرواح، مِمَّا يجعله ضعيفًا.

الثاني يحوم حول التهدئة والتسوية بعودة سيناريو المفاوضات بين الطرفين من جديد بقَبُول الحوثيين مبادرات التسوية الأممية، ويفترض هذا السيناريو أن الأزمة في اليمن يمكن أن تؤول إلى التهدئة، من خلال الضغط الأممي على طرفي الأزمة لقَبُول مبادرة المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ، إلا أن هذا الموضوع يتوقف على مدى جدية الحوثيين بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء بمفردهم واغتيالهم صالح لفضِّه التحالف معهم، وهو سيناريو ضعيف أيضًا في ضوء الدعم الإيراني بالتوسُّع والتمدُّد والحفاظ على سيطرتهم ونفوذهم على العاصمة صنعاء كأهم المكتسبات التي تمثل أبرز ورقات الضغط على الحكومة الشرعية اليمنية، وفي ظلّ الرغبة اليمنية وقوات التحالف في استرداد صنعاء.

الثالث سيناريو التقسيم، وهو السيناريو الأقوى الذي يمكن أن يلجأ إليه الحوثيون وإيران حال الفشل في التحكُّم في مستقبل اليمن ونتيجة التباطؤ العربي في إنقاذ صنعاء من أيدي الحوثيين المدعومين إيرانيًا، وهو ما استفاد منه الحوثيون بتعزيز سيطرتهم العسكرية والميدانية في صنعاء، وهو ما ساعدهم في اغتيال صالح، ولا يبدو أن لهذا السيناريو حظوظًا في ظلّ استمرار الدعم العربي لنظام هادي منصور ضدّ المخطَّطات الداخلية المدعومة إيرانيًا، لكنه السيناريو الذي قد يتقدم -بقوة- في ظلّ عدم القدرة على استرداد صنعاء أو التوصُّل حتى تاريخه إلى حلول تُرضِي الجميع.

---

(1) منظمة: سبعة ملايين شخص يعانون من المجاعة في اليمن بسبب الحرب، دويتش فيله، http://cutt.us/BoA7U

المحـور الثـالـث..

الـدور الإيــرانــي فـي سـوريـا

شهد العام المنصرم تحولات دراماتيكية وتجاذبات سياسية وتحالفات عسكرية تجاه الأزمات العربية، لا سيّما الأزمة السورية بمجيء الإدارة الأمريكية مطلع عام 2017، باستراتيجية مغايرة لسابقتها، ودخول الإرادة الجماعية العربية مرحلة اللاعودة باستثناء الدور السعوديّ في محاصرة المشروعات الإيرانية في المنطقة العربية التي حولت بعض دولها إلى وحدات منهارة ذات ملاذات آمنة للتنظيمات الإرهابية، وبقرار روسيا الاتِّحادية المفاجئ بالانسحاب من سوريا، وتوالي الضربات العسكرية الإسرائيلية لبعض المواقع الإيرانية في سوريا، وبتحركات تركيا نحو السيطرة على إدلب، كل ذلك ألقى بظلاله على الدور الإيراني في الأزمة السورية، وهو ما جعل صانع القرار الإيراني يطور من قدرته العسكرية في سوريا بتعزيز قوّاته وثكناته وقواعده العسكرية، للحفاظ على مواقع نفوذه التي تشكل نقاطًا جوهرية في الممر الإيراني. وفي هذا السياق سوف نركز على ثلاثة عناصر رئيسية لاستخلاص النتائج ومستقبل الدور الإيراني في سوريا، هي:

أولًا: العوامل المؤثرة على الدور الإيراني في الأزمة السورية

1- الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران

شكلت السياسة الأمريكية في عهد أوباما دافعًا قويًّا لتمدّد إيران في الإقليم عبر السماح لها بتنفيذ مخطَّطاتها في سوريا والعراق واليمن ولبنان، لكن تغيرت مع تولي ترامب مهام منصبه في يناير 2017، ليس فقط بتبنيه موقفًا متشددًا حيال الدور الإيراني في الإقليم، متوعدًا بمواجهة الميليشيات الإيرانية في سوريا والعراق واليمن وغيرها، متهمًا إياها بتدريب وتسليح الميليشيات الشيعية، ودعم الأسد في جرائمه، بل من خلال توجيه الضربات العسكرية إلى المناطق والقوافل التابعة أو الموالية لإيران وتطوير القواعد العسكرية على الحدود العراقية السورية لضرب مخطَّط الكريدور الإيراني[1].

ففي كلمته أمام القمة العربية الإسلامية الأمريكية بتاريخ 21-2017/5/22 بالرياض، صنف الرئيس الأمريكيّ الأنشطة الإيرانية في سوريا والعراق ضمن أنشطة الإرهاب الدولي، داعيًا إلى إدراج الحرس الثوري والميليشيات الإيرانية ضمن قوائم الإرهاب الدولي[2]، وإطلاقه استراتيجية جديدة تجاه إيران في أكتوبر 2017 مكونة من 10 نقاط لمحاصرة إيران في المنطقة وتقييد مغامراتها في لبنان واليمن والعراق وسوريا، في مقابل إعادة تنشيط الولايات المتَّحدة تحالفاتها التقليدية وتحالفاتها الإقليمية كمصدّ ضدّ التخريب الإيراني واستعادة أكبر قدر لاستقرار توازن القوى في المنطقة، ما يعني إعادة التزام الولايات المتَّحدة بأمن منطقة الخليج العربي على عكس ما كان يفعل باراك أوباما[3].

أضف إلى ذلك إلقاء واشنطن في أبريل 2017 بـ59 صاروخًا من طراز كروز توما هاك على قاعدة الشعيرات[4]، كما شن طيران التحالف الدولي بقيادتها غارة على موكب عسكريّ للميليشيات الإيرانية

---

(1) صفاء عبد الوهاب علي، الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 170، الربع الأول 2017، ص 69، http://cutt.us/Fmi8

(2) سي إن إن، خطاب ترامب في القمة العربية الإسلامية الأمريكية (النص الكامل) ، 22 مايو 2017، http://cutt.us/FOy3c

(3) ترامب يعلن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران، فما هي؟، 2017/10/13، http://cutt.us/wyWNE

(4) موقع جام نيوز، اعتراف كم سابقه وتلخ مقام إيرانى درباره سوريه/ادعای جنجالی درباره بشار اسد، 11/01/1396، http://cutt.us/D2Q4M

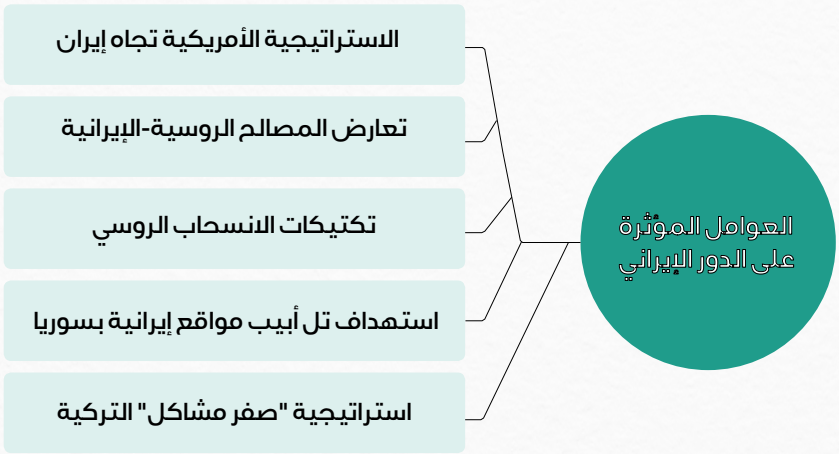

2017/5/17 كان يتقدم باتجاه قاعدة التنف، كما أعلن وزير الدفاع الأمريكيّ جيم ماتيس في مايو 2017 استهداف طائرات التحالف قافلة لمسلَّحين يعتقد أنها تابعة لإيران قرب المثلث الحدودي مع العراق والأردن[1]، هذا علاوة على إنشاء قاعدة الزكف شمال شرقي قاعدة التنف بـ70 كيلومترًا، وتبعد 130 كيلومترًا جنوبي مدينة البوكمال من ريف دير الزور، وذلك ضمن خطة لمحاصرة المشروع الإيراني[2].

2- تعارض المصالح الروسية-الإيرانية في الأزمة السورية

رغم تطابق سياسة الدولتين الروسية والإيرانية في الأزمة السورية فإنهما مختلفتان من حيث المنطلقات والمصالح، فروسيا منطلقاتها استراتيجية لحماية نفوذها على ساحل البحر المتوسط ممثلًا في قاعدة طرطوس، فهي تشكل بوابة عبور للمنطقة وموطئ قدم دائمًا لروسيا في المتوسط[3]، كما تدرك أن زوال تلك الورقة سيقصيها من المنطقة نهائيًّا بلا رجعة في إطار توازنات القوى الجديدة المعدة أوروبيًّا وأمريكيًّا في إطار توزيع الأدوار وتقسيم الغنائم[4]، في حين تنطلق إيران من منطلقات مذهبية لبسط النفوذ الشيعي، ومن الطبيعي إذا اختلفت الأهداف أن تختلف الوسائل والمصالح، فروسيا مع المحافظة على النِّظام عبر تعزيز قدرات جيشه، ووقف إطلاق النار نحو الحلول السياسية، في حين تتبنى إيران المحافظة على النِّظام عبر تعزيز دور القوى غير النِّظامية (الميليشيات) في استنساخ لتجربة حزب الله والميليشيات العراقية، وتهميش المؤسسة العسكرية النِّظامية، والاستمرار في الحلول العسكرية[5].

وقد تجلت تلك الخلافات في استهداف الطيران الروسي الميليشيات الإيرانية وحزب الله في مناطق سورية عديدة، في رسالة لإيران لتنفيذ ما قررته روسيا، مِمَّا يكشف حجم الضغط الروسي على إيران

---

(1) محمود سعيد، الصراع الأميركي-الإيراني يحتدم في الجنوب السوري، شبكة رؤية الإخبارية، 23 مايو 2017، متاح على الرابط: http://cutt.us/zLDD7

(2) جريدة المدن الإلكترونية، البادية السورية: قاعدة الزكف الأميركية لإفشال المشروع الإيراني 2017/5/6، متاح على الرابط: http://cutt.us/8k7f

(3) موقع زيتون، روسيه تایید کرد، حمله دیروز به ادلب توسط دولت بشار اسد صورت گرفته است، 16 فروردین 1396، http://cutt.us/mtKLA

(4) هاني شادي، روسيا والربيع العربي. مصالح ومخاوف، مجلة الديمقراطية، 2012/4/1، متاح على الرابط: http://cutt.us/eolj

(5) آمد نیوز: موقع إيراني يؤكد: الحرس الثوري الإيراني متورط بمجزرة خان شيخون- كل الوطن، 8 أبريل 2017، http://cutt.us/rMT9c

الذي أظهرها كلاعب ثانوي في القرار السياسي والعسكري في سوريا، وهو ما يتعارض مع ما خطط له الإيرانيون منذ تدخلهم العسكري في الصراع، وهو تحويل سوريا إلى منطقة نفوذ إيرانيّ صرف[1].

3- استراتيجية «صفر مشكلات» التركية تجاه روسيا

كشفت تفاهمات روسيا مع الأتراك مطلع عام 2017 عن إدراك روسي لأهمِّية موازنة النفوذ الإيراني بالتقارب من تركيا ومنع إيران من الانفراد بالقرار العسكري على الأرض[2]، وثمة أسباب كثيرة دفعت باتجاه التقارب التركي-الروسي من بينها العَلاقات الاقتصادية بين البلدين، التي تضررت كثيرًا بعد أزمة إسقاط المقاتلة الروسية، خصوصًا قطاع السياحة التركيّ، وصادرات أنقرة الغذائية، إضافة إلى أمن الطاقة التركي، لا سيّما الغاز الطبيعي الذي تستورد 55% من حاجتها منه من موسكو، فضلًا عن توتر العَلاقات التركية-الغربية في كل مستوياتها: مع الولايات المتَّحدة بسبب دعمها للفصائل الكردية في سوريا، وعدم تسليمها فتح الله كولن، والاتِّحاد الأوروبيّ بسبب إبطاء/تجميد ملف العضوية وملف اللاجئين، وحلف الناتو بسبب موقفه السلبي من الانقلاب الفاشل، وعدم التزامه بالدفاع عن تركيا في الأزمة السابقة مع روسيا، وسحبه لبطاريات صواريخ باتريوت من أراضيها[3].

4- تكتيكات الانسحاب الروسي من سوريا

أصدر الرئيس بوتين من قاعدة حميميم الجوية في سوريا بتاريخ 2017/12/11 أمرًا بسحب الجزء الأكبر من قوّاته، مبررًا ذلك بنجاحها في دحر الجماعات الإرهابية في سوريا، وأعلنت السلطات الروسية عن تاريخ سحب القوّات الروسية بدايةً من تاريخ إعلان بوتين للانسحاب[4]، ووفق خبراء ومحللين في الشأن الروسي هناك أسباب عديدة تقف وراء الانسحاب الروسي:

أولها: تحققت أهداف روسيا من تدخلاتها العسكرية في سوريا بتحريرها غرب البلاد من مقاتلي تنظيم داعش، وتمكين الأسد من البقاء كلاعب أساسي على الأرض، واعتراف الأطراف الأخرى بكونه جزءًا من الحل السياسي، ثم دفع عجلة الحل السياسي من خلال الضغط على المعارضة[5].

ثانيها: الضغط على الأسد لتقديم التنازل المطلوب لإنجاح الحل السياسي المتفق عليه مع الأمريكيّين، إذ جاء القرار الروسي في نفس اليوم الذي أعلن فيه استئناف جولة جديدة من مفاوضات السلام السورية في جنيف في ضوء قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي يطالب بوقف إطلاق النار كخطوة أولى في خريطة طريق تبدأ بمفاوضات بين النِّظام والمعارضة، وتشكيل حكومة انتقالية في غضون 6 أشهر، وتنظيم انتخابات رئاسية خلال 18 شهرًا، وظهر تصلب من الوفد الحكومي السوري علي عكس الرغبة الروسية لإنهاء الحرب بأن الرئيس الأسد خط أحمر ولا انتخابات رئاسية وبرلمانية دون إشراف حكومي[6].

ثالثها: عامل التكلفة، فتكلفة الحرب في سوريا باتت باهظة في ظل وضع اقتصادي صعب تعيشه روسيا، واستمرار تدهور أسعار النِّفْط العالَمية الذي تعتمد عليه روسيا، وقد أسقطت صواريخ مضادة

---

(1) تركي مصطفى، مظاهر وآليات ونتائج الصراع الروسي-الإيراني في سوريا، بلادي نيوز، 2016/12/23، متاح على الرابط: http://cutt.us/Yxcvm

(2) عمر كوش، معركة حلب.. بين الاندفاعة الروسية-الإيرانية والتخاذل الأميركي، 17 فبراير 2017، متاح على الرابط: http://cutt.us/BYnYd

(3) د. سعيد الحاج، هل التقارب التركي الروسي طويل المدى؟ المعهد المصري للدراسات والسياسات الاستراتيجية، 32 ديسمبر 2016، متاح على الرابط: http://cutt.us/NeKw7

(4) الجزيرة نت، القوّات الروسية تبدأ الانسحاب من سوريا بأمر بوتين، 2017/12/11، http://cutt.us/QlLsV

(5) حمد جاسم محمد، الانسحاب الروسي من سوريا.. الأسباب والتداعيات، http://cutt.us/LWPwy

(6) انسحاب روسيا من سوريا.. مؤشر نجاح أم فشل؟ http://cutt.us/igL26

للطائرات طائرة حربية روسية، وهو تطوّر قد يكلف الروس خسائر باهظة ويكشف وصول أسلحة حديثة للمقاومين، وقد كشفت دراسة أعدها معهد واشنطن أن تكلفة الحملة الروسية على سوريا تتراوح بين 2,4 مليون دولار و3 ملايين دولار يوميًا، فلم يعد أمام بوتين سوى بيع الأسد عبر جنيف مقابل بعض المكاسب[1].

وهناك روايات تؤكّد الفشل الروسي في سوريا، بتأكيدها أن إعلان بوتين الانتصار بالنسبة إلى أنقرة وطهران لم يكُن له أي مبرر، فمن وجهة نظر تركيا، تحقيق النصر يعني هزيمة وحدات حماية الشعب الكردية، أما من وجهة نظر إيرانية، فالنصر لا يتحقق إلا مع الانسحاب الكامل للقوّات الأمريكية من سوريا. والاثنتان لم تتحققا بعد، كما أن هزيمة داعش لم تكُن يومًا الهدف الأهم الذي من أجله خاطرت روسيا وتدخّلت، إنما كان إثبات روسيا قدرتها للولايات المتّحدة من خلال ضمان بقاء نظام الأسد والسيطرة على كامل الأراضي السورية. وفي حين تحقّق الهدف الأول، رغم أنه قد يكون قد تحقق بشكلٍ مؤقت، إلا أنّ الهدف الثاني لا يزال بعيد المنال، فأجزاء كبيرة من الأرض السورية تخضع لسيطرة الأكراد، ويسيطر متمردون من خلفيات سياسية مختلفة على محافظة إدلب[2].

5- قصف الطيران الإسرائيلي الحدود الجنوبية لسوريا

التزمت الحكومة الإسرائيلية بسياسة الصمت وعدم التورط في الأزمة السورية منذ اندلاعها منذ أكثر من 6 سنوات نظرًا لغياب عامل المصلحة من دخول ذلك الصراع الدائر بشمالها، وعدم تخطية الحدود الأمنية الإسرائيلية، ورغبتها في ألا تحسب نفسها بشكل علني مع أي طرف من أطراف الصراعات في المنطقة، والاستفادة من دروس الماضي، في إشارة إلى التدخل الإسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية، كما أن هناك اعتبارات استراتيجية أخرى تمنع أو يجب أن تمنع إسرائيل عن التدخل في الأزمة السورية، لعل أهمها -كما يؤكّد البروفيسور يهودا بلانغا، الباحث الزائر في مركز ديان للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب- احتمالات أن يستغل الحلف الثلاثي المكون من روسيا وإيران وحزب الله التدخل الإسرائيلي لإشعال الجبهة الشمالية لإسرائيل[3].

لكن مع تطوّرات الأوضاع في ما آلت إليه الأمور بشأن انتصار النِّظام السوري بدعم روسيّ إيرانيّ في معركة حلب، وما يمثله ذلك من تدعيم نفوذ روسيا وإيران ليس في سوريا فقط إنما في عموم المنطقة، وتوقيع الدول الثلاث، تركيا وروسيا وإيران، اتِّفاق خفض التوتُّر في أبريل 2017[4]، وتآكل الخطوط الحمراء الإسرائيلية حيث وجود الميليشيات الإيرانية، أو تلك المدعومة من إيران، وترسيخ حضور حزب الله في سوريا، وخصوصًا وجود قوّاته على بُعد 40 كيلومترًا من الحدود الإسرائيلية، وتصنيع ونقل الأسلحة المتطوّرة إلى حزب الله، ومساعي إنشاء ممر على الأرض يصل إيران بالبحر الأبيض المتوسط[5]، وحيث إن محاولة تحجيم النفوذ الإيراني كان واحدًا من أهم محدّدات السياسة الإسرائيلية، فإن نجاح إيران في تدعيم ذلك النفوذ يعني ضرورة تغيير السياسة الإسرائيلية، وقد تجلى ذلك في شن الطائرات الإسرائيلية الضربات العسكرية في أوقات مختلفة بمناطق متفرقة في ريف دمشق في 2017/12/2، وقصفت في 2017/11/15 منطقة حسناء الصناعية جنوب مدينة حمص التي قيل إن بها مستودعًا للأسلحة الإيرانية[5]، وفي 2017/9/7 قصفت مدينة مصياف في ريف محافظة حماة لإيصال

(1) الخليج أون لاين، ما حقيقة الانسحاب الروسي من سوريا وسرّ الغياب الأمريكي؟ 2017/12/13، http://cutt.us/LePm8

(2) Pavel K. Baev, Putin's road from Damascus: after the victory, what?, http://cutt.us/t6Pw0

(3) د. صبحي عسيلة، إسرائيل والأزمة السورية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 5-1-2017، http://cutt.us/q3ZY7

(4) موقع سبوتنيك فارسي، نتانياهو در خصوص پايگاه درياىى ايران به روسيه شكايت كرد، 2017/3/20، http://cutt.us/WL6fw

(5) الجزيرة نت، غارات إسرائيلية على مواقع عسكرية جنوب دمشق، 2017/11/16، http://cutt.us/1Ljly

ثلاث رسائل، الأولى: إسرائيل لن تسمح بتعزيز قدرات القوّات الإيرانية. الثانية: نية إسرائيل فرض خطوطها الحمراء. الثالثة: وجود الدفاعات الجوية الروسية لا يمنع وقوع غارات إسرائيلية[1].

أضف إلى ذلك الدعوة الإسرائيلية المقدمة لروسيا بتاريخ 2017/9/15 بأن تبعد القوّات الإيرانية وميليشياتها غرب الطريق الذي يربط بين دمشق ومدينة السويداء في الجنوب وفق اتِّفاق وقف النار في جنوب سوريا لمسافة 50-70 كيلومترًا من خط فك الاشتباك في الجولان، في حين رفضت روسيا الطلب الإسرائيلي وأبلغت تل أبيب بإمكانية منعها من الاقتراب على مسافة 5 كيلومترات فقط من هذه الحدود[2].

ثانيًا: تفاعلات الدور الإيراني في سوريا

رغم أن الأسد سلم منذ بداية الأزمة زمام المبادرة لإيران لإدارة المعركة وتوجيهها على الأرض، وأصبح كامل القرار العسكري في سوريا بيد قادة عسكريين إيرانيّين كنظام بديل للنظام السوري لتنفيذ الاستراتيجية الإيرانية في الأراضي السورية التي تشكل جزءًا من الاستراتيجية الأكبر لاكتمال الهلال الشيعي، فإن صناع القرار الإيرانيين يصنعون قراراتهم في ضوء العوامل المؤثرة والقدرات القومية والظروف الإقليمية والدولية خلال عام 2017، وفي هذا السياق تأتي تفاعلات الدور الإيراني في سوريا على النحو التالي:

1- تثبيت القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا

في ما يُعَدّ تثبيتًا للوجود العسكري الإيراني في سوريا، ورغبة منها في توسيع النفوذ والاستمرارية لفترات من الزمن، وتحسبًا لمرحلة ما بعد داعش بعد إدراكها التحولات الإقليمية والدولية لمحاصرتها، كشفت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) من خلال تقرير لها نشرته بتاريخ 2017/11/12 أن إيران دشنت قاعدة عسكرية ضخمة جنوبي دمشق، ونشرت صورًا (أكَّد موقع BBC أن الصور مأخوذة من مؤسسة Digital Globe من مقرها بنيويورك حيث طلبتها الهيئة لاستخدامها مادة صحفية للنشر) لموقع عسكريّ في ما يبدو أنه ثكنة عسكرية أنشأتها إيران في سوريا، وقالت إن الموقع يستخدمه الجيش السوري، وهو في صحراء خارج مدينة الكسوة البعيدة في ريف دمشق بأقصى جنوب سوريا ويبعد 14 كيلومترًا عن عاصمتها، وأكثر من 50 كيلومترًا عن الجولان المحتل[3].

ومما يؤشر على مصداقية تدشين القاعدة الإيرانية في سوريا أمران، الأول: تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بأن تل أبيب لن تقف مكتوفة الأيدي أمام التجاوزات الإيرانية، فإسرائيل تشترط منطقة

(1) الغارة الإسرائيلية على مصياف حملت 3 رسائل لدمشق! http://cutt.us/Y4dxi

(2) الشرق الأوسط، روسيا ترفض طلب إسرائيل إبعاد ميليشيات إيران 70 كيلومترًا، العدد 14172، بتاريخ 2017/9/16، http://cutt.us/WgEkg

(3) هيئة الإذاعة البريطانية، إيران دشنت قاعدة عسكرية ضخمة جنوبي دمشق، 2017/11/12، http://cutt.us/D3J3B

الثكنات والقواعد العسكرية الأجنبية في سوريا (35 ثكنة وقاعدة) [1]	
الثكنات الإيرانية (13 ثكنة وقاعدة لإيران وحزب الله)	
الأولى: ثكنة الشيباني أو الإمام الحسين، وتقع شمال غرب دمشق. **الثانية:** المقر الزجاجي: يقع بجانب مطار دمشق، ومن خلاله يتم توزيع الميليشيات على المناطق الجغرافية. **الثالثة:** مقر الجبهة الشرقية: يقع بعد مدينة الضمير بـ50 كم من طريق دمشق-بغداد، ويجمع محافظات الحسكة، ودير الزور، والرقة والقامشلي. **الرابعة:** مقر الجبهة الجنوبية: تضم مناطق ريف دمشق ودرعا والقنيطرة والسويداء. **الخامسة:** مقر الجبهة الشمالية: تمتد تلك الجبهة من مدينة حمص حتى الحدود التركية شمال البلاد في حلب وإدلب، وتضم قيادة عمليات حلب، حيث ترابط هذه القيادة في أكاديمية الأسد في حلب. **السادسة:** مقر قيادة جبهة الساحل: وتضم منطقتي اللاذقية وطرطوس. **السابعة:** في جبل عزان قرب حلب. **الثامنة:** في مطار السين العسكري. **التاسعة:** بمطار الشعيرات بحمص، هذا بالإضافة إلى 4 **ثكنات** لحزب الله اللبناني: في القصير، في الزبداني، في جبل القلمون، في جنوب سرغايا.	
الثكنات والقواعد الأمريكية (8)	**الأولى:** في مطار رميلان شرق مدينة القامشلي. **الثانية:** في قرية المبروكة غرب مدينة القامشلي. **الثالثة:** بالقرب من قرية خراب عشق غرب عين عيسى. **الرابعة:** عين عيسى التي تُعَدّ كبرى قواعد الجيش الأمريكيّ. **الخامسة:** في مطار رويا ريا بمحيط مدينة عين عرب. **السادسة:** منطقة تل بيدر شمال محافظة الحسكة. **السابعة:** مدينة تل أبيض على الحدود السورية-التركية. **الثامنة:** في الطبقة، لا تزال قيد الإنشاء، التاسعة والعاشرة: في منبج.
الثكنات والقواعد الروسية (9)	**الأولى:** قاعدة مطار حميميم في اللاذقية. **الثانية:** قاعدة المرفأ في طرطوس القاعدة. **الثالثة:** الكلية البحرية في جبلة قرب اللاذقية. **الرابعة:** مطار حماة العسكري. **الخامسة:** مطار المزة العسكري بدمشق. **السادسة:** مطار الشعيرات بريف حمص. **السابعة:** قاعدة تدمر بريف حمص الشرقي. **الثامنة:** قاعدة ومطار جنديرس بمنطقة عفرين. **التاسعة:** مطار الضبعة العسكري بريف حمص.
الثكنات والقواعد التركية (3)	**الأولى:** قاعدة جرابلس. **الثانية:** قاعدة أخترين. **الثالثة:** قاعدة أعزاز. ومن المتوقع أن تقوم تركيا بإرسال آلاف الجنود إلى إدلب وعفرين وجبل التركمان في المراحل المقبلة وبناء قواعد إضافية.

(1) موقع حزب اليسار السوري، القواعد الأجنبية في سوريا 29 قاعدة عسكرية، شؤون محلية، رقم العدد 427،
http://cutt.us/nz1Z5

70كم من هضبة الجولان لداخل الأراضي السورية تكون آمنة، في حين هذه القاعدة تقع داخل تلك المنطقة، الأمر الذي يثير مخاوفها على نحو ما صرّح به رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو، في أكتوبر 2017، قائلًا: «تحاول إيران تثبيت نفسها عسكريًا هناك، لكننا لن نسمح لها بذلك»[1]، والثاني: التزام الإيرانيين الصمت وعدم تأكيدهم أو نفيهم بناء القاعدة أسوة بنفي رسول سنائي راد، المساعد السياسي لقائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، بناء بلاده قاعدة عسكرية في مدينة اللاذقية[2].

2- الزيارات الميدانية لكبار القادة العسكريين

تعدّ زيارة رئيس هيئة الأركان العامَّة للقوّات المسلَّحة الإيرانية اللواء محمد باقري إلى سوريا بتاريخ 2017/10/17 هي الأولى لمسؤول عسكريّ إيرانيّ رفيع بعد أكثر من 6 سنوات من إرسال مقاتلين عسكريين وغير عسكريين إلى سوريا، والثانية بعد زيارة أمين عامّ مجلس الأمن القومي علي شمخاني لدمشق في يناير 2017، وترجع أهمِّية هذه الزيارة إلى عدة أسباب، منها التوقيت الذي تشهد فيه سوريا تكهنات بتقسيم مناطق النفوذ من خلال المناطق الآمنة المترتبة على محادثات أستانة، وتشهد فيه سوريا صراعًا بين الأطراف الإقليمية والدولية للسيطرة على المناطق المستردة من داعش، وأيضًا بعد إعلان الرئيس الأمريكيّ استراتيجيته الجديدة تجاه إيران، وتحريك تركيا قطعًا عسكرية على الحدود التركية السورية وصلت إلى إدلب[3]، هذا علاوة على أهدافها المتمثلة في تخطيط عمليات مشترَكة محتمَلة على نحو يمكِّنها من تعزيز وحماية نقاط تمركزها وجعلها لاعبًا قويًّا في رسم سياسات مستقبلية حول سوريا ما بعد داعش، وتوطيد أركان الميليشيات الإيرانية واستمراريتها ومستقبلها في سوريا والعمل على تأمين وجودها وتقدُّمها في بؤر الصراع في مناطق نفوذها[4].

3- التعزيزات العسكرية وإرسال المقاتلين العسكريين

تهدف إيران من وراء تعزيز هذه الميليشيات وتثبيت وجودها بإرسال مقاتلين إضافيين سنويًّا لسوريا، إلى إضعاف وزعزعة أمن أي نظام جديد يأتي بعد انهيار الأسد، ومِن ثَمّ ستعمل هذه الميليشيات كورقة تفاوضية في لعبة تبادل المصالح مع القوى الإقليمية والدولية، خصوصًا أن هذا الأسلوب أثبت نجاعته مع إيران في كل من لبنان واليمن، كما تسمح هذه الميليشيات لإيران في حال سقوط النِّظام أو تقلص دوره في ما يسمى بسوريا المفيدة بالحفاظ على قدرة ما للعمل في الداخل تمكّنها من الاستمرار في مواصلة مصالحها الحيوية، وذلك ضمن استراتيجية تطلق عليها طهران استراتيجية التحوط لبسط النفوذ[5].

وعلى الرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة لعدد المقاتلين الإيرانيين وأعداد الميليشيات المنتشرين في عدد كبير من المناطق السورية، والأعداد المرسلة خلال عام 2017 بسبب تبدل أعداد تلك الميليشيات باستمرار حسب طبيعة العمليات العسكرية والأهداف المرسومة، وعدم وجود تصريحات رسمية خلال عام 2017 تتعلق بهذا الشأن، فإن تقديرات المعارضة الإيرانية للميليشيات الشيعية التابعة لإيران ومقاتليها العسكريين قدرتهم نهاية عام 2017 بنحو 100 ألف مقاتل[6].

وقد صدرت عدة تصريحات من رجال دين ومسؤولين إيرانيّين عن استمرارية السلطات الإيرانية في إرسال المقاتلين خلال عام 2017، إذ بيّن أحد أئمة الجمعة موحدي كرماني أن «إيران عززت قوتها

(1) العربية نت، صور من الفضاء لواحة عسكرية تبنيها إيران في سوريا، 2017/11/11، http://cutt.us/AbAdQ
(2) إرم نيوز، إيران تنفي بناء قاعدة عسكرية في اللاذقية السورية، http://cutt.us/whGxv
(3) فارس، الرئيس الأسد يتسلم رسالة من المرشد الإيراني، https://goo.gl/Rv89XE
(4) ميزان، سرلشكر باقرى با وزير دفاع سوريه ديدار كرد/ همكارى‌هاى نظامى تهران - دمشق تقويت مى‌شود https://goo.gl/eViBMp
(5) غياث بلال، الجزيرة نت، غياث بلال، دور إيران ووكلائها الإقليميين في الأزمة السورية، http://cutt.us/jLNap
(6) المعارضة الإيرانية تكشف عن أسرار أنشطة الحرس الثوري الإيراني في سوريا، http://cutt.us/kdYxR

البشرية في سوريا»[1]، كما ذكر نائب القائد العام للحرس الثوري العميد حسين سلامي أن «القوة البرية للحرس توجد في مركز التطوّرات وتوجيه المعارك في سوريا، وأن الدور المحوري الذي يضمن بقاء النِّظام الإيراني في سوريا يتمثل في القوة البرية في سوريا»[2]، وتأكيد وزير الدفاع العميد أمير حاتمي «أن مسألة تقديم المساعدة للصناعة الدفاعية والجيش السوري موجودة في برنامج وزارة الدفاع الإيرانية، وسوف نقدم هذه المساعدات»، وتأكيد مساعد منسق القوّات البرية للحرس الثوري الإيراني علي أكبر بورجمشيديان أنه «بفضل الجهود التي يبذلها جميع مقاتلي حزب اللّٰه والجيش السوري والحشد الشعبي تم تحقيق النصر على داعش في سوريا»[3].

4- إطلاق الصواريخ الباليستية على دير الزور

كان لافتًا قيام إيران في 18 يونيو 2017 بإطلاق صواريخ باليستية على مدينة دير الزور انطلاقًا من محافظتي كرمنشاه وكردستان، وهو ما سعت من خلاله إلى تأكيد نفوذها داخل سوريا وصعوبة استبعادها من أي ترتيبات سياسية أو أمنية قد تسعى بعض القوى الإقليمية والدولية إلى صياغتها، خصوصًا بعد التفاهمات التي توصلت إليها روسيا وكل من الولايات المتَّحدة وإسرائيل حول التطوّرات الميدانية في سوريا[4].

5- مقتل المقاتلين العسكريين وغير العسكريين

تنوعت الخسائر الإيرانية منذ اندلاع الأزمة 2011 حتى ديسمبر 2017، ما بين اقتصادية دفع فاتورتها المواطن الإيراني الذي يعيش أوضاعًا اقتصادية صعبة جعلته ينخرط في احتجاجات عارمة ضدّ النِّظام قبل نهاية 2017، وخسائر في الأرواح بمقتل عديد من الضباط البارزين في الحرس، فقد أكَّدت وكالة دفاع برس الإيرانية أن عدد القتلى بلغ 2400 (60% منهم من ميليشيات فاطميون وزينبيون وحيدريون، التابعة لها في سوريا)[5]، ولكن هذا الرقم غير حقيقي مقارنة بالأرقام التي تتداولها وسائل الإعلام العالَمية، التي مفادها مقتل نحو 3600 مقاتل، وما كشفت عنه أيضًا صحيفة «كيهان» الإيرانية في 3 نوفمبر 2016، من مقتل نحو 2700 مقاتل، فكيف يتراجع الرقم خلال عام 2017 رغم زيادة معدَّل القتلى في حلب قبل مجيء ترامب في يناير 2017؟[6]

6- الصراع الإيراني على البادية السورية

شهدت سوريا خلال عام 2017 صراعًا جديدًا في البادية السورية شرق سوريا بخلاف الصراع الدائر في الشمال، المعروفة إعلاميًّا بـ«سوريا غير المفيدة»، التي تتوزع جغرافيًّا في شرق ووسط سوريا، والقسم الشمالي الشرقي من محافظة درعا، ومحافظة الحسكة، والجهة الجنوبية الشرقية من حلب، وتعدّ مدينة تدمر المركز الرئيسي للبادية[7]، مقارنة بـ«سوريا المفيدة»، التي تتوزع جغرافيًّا في المناطق الممتدَّة بين دمشق وحلب، متضمنة المناطق الساحلية الممتدَّة من الحدود اللبنانية جنوبًا حتى الحدود التركية شمالًا[8].

---

(1) وكالة مهر للأنباء، بعضي حكومتهاي إسلامي نمي گذارند وحدت در جهان إسلام شكل بگيرد، https://goo.gl/Lfkabr

(2) موقع تي نيوز، سلامي نيروى زميني سپاه اقتدار خود را در سوريه نشان داد: ، http://cutt.us/B0tO9

(3) موقع خبر أونلاين، حاتمي: امير حاتمى: به سوريه براى بازسازى كمک مى‌كنيم، http://cutt.us/f2O8H

(4) دراسة: الصراع القادم في سوريا سيكون على الوجود العسكري الإيراني، 4 ديسمبر 2017، http://cutt.us/gwhnQ

(5) أورينت.نت، صحيفة إيرانية تكشف للمرة الأولى أعداد قتلى الميليشيات الشيعية في سوريا، http://cutt.us/F9l7w

(6) آناتولي، يكى از اعضاى سپاه پاسداران ايران در سوريه كشته شد، https://goo.gl/H5kdQ7

(7) Fabrice Balanche, Assad Needs 'Useless Syria' too, Policy Analysis , Washington institute, January 2017 ,4, available in: http://cutt.us/hkSMd

(8) الأهمية الاستراتيجية لسوريا «غير المفيدة»، المنتدى الاقتصاد السوري، 2017/5/21، متاح على الرابط: http://cutt.us/s3MG

ويعود الصراع على البادية لأهميتها الجيو-استراتيجية والاقتصادية فهي ممر لأنابيب تصدير النِّفْط والغاز نحو أوروبا [1]، كما تحتوي على جميع حقول النِّفْط التي يقدر احتياطها بنحو 2,5 مليار برميل 0,2% من الاحتياطيات العالَمية [2]، وتحتوي على حقول الغاز الطبيعي، وبلغ إنتاج البادية من الفوسفات عام 2007 نحو ثلاثة ملايين طن تقريبًا حسب المكتب المركزي للإحصاء، ما جعل سوريا تحتل المرتبة الرابعة عربيًّا في إنتاج مادة الفوسفات[3].

ترتبط الأهداف الإيرانية من الصراع على البادية بتوجهات النِّظام الحاكم تجاه المجال الحيويّ للدولة الإيرانية ورؤية صنّاع القرار للسيطرة على الدول المستهدفة (سوريا، العراق، اليمن، لبنان، أجزاء من الخليج العربيّ)، كما تعد البادية السورية إحدى حلقات الممر الإيراني المرجو تنفيذه على الأرض وربط الدول المذكورة بعضها ببعض، هذا الممر الذي يصل طهران بسواحل المتوسط، 140 ميلًا إلى الجنوب، يبدأ من إيران إلى بعقوبة العراقية عاصمة محافظة ديالى، نحو 60 ميلًا إلى شمال بغداد، ومنها إلى الشرقاط في محافظة صلاح الدين، إحدى المناطق الهامة التي تشهد كثرة في أعداد الميليشيات الإيرانية، ثم تلعفر -وهذا ما يفسر الأهمّية التي أعطتها إيران للسيطرة على تلعفر- ثم إلى معبر ربيعة العراقي على الحدود العراقية-السورية، ليدخل سوريا إلى القامشلي وكوباني الواقعتين تحت السيطرة الكردية، ثم إلى حلب[4] -وهذا ما يفسر الأهمّية التي أعطتها إيران لمعركة حلب- ومن حلب تريد إيران بحسب تقرير «الأوبزرفر» البريطانية الوصول إلى المتوسط المطل على أوروبا، كما أنها تسعى بالتوازي إلى تأمين عبور آمن إلى لبنان، وفي هذا الإطار يمكن إدراج المعارك التي اندلعت في الغوطة ووادي بردى والزبداني، وهذا يفسر مشاركة إيران بقوَّة في كلّ المعارك التي دارت على هذا الخط، سواء عبر قوّات الحشد الشعبي أو الحرس الثوريّ أو الميليشيات العراقية وحزب الله اللبناني[5].

ونظرًا للتحدي الذي واجه الإيرانيين في تنفيذ الجزء من الممر بمنطقة السيطرة الكردية بشمال شرق سوريا بدعم أمريكيّ طرحت إيران في مايو 2017 بديلًا بنقل الممر من معبر أبو ربيعة الحدودي إلى معبر البوكمال -قرب قاعدة الزكف الأمريكية-على الحدود العراقية السورية، وذلك لتفادي الصدامات مع القوّات الأمريكية في شمال شرقي سوريا، وهو ما يفسر الدور الإيراني في طرد داعش من الميادين ودير الزور، ويقول مسؤولون بالحشد الشيعي: «الطريق الجديد للممر يمتد من البوكمال لدير الزور إلى السخنة ومنها إلى تدمر ثم دمشق ومنها إلى الحدود اللبنانية، حيث نفوذ حزب الله، ومن الحدود هذه يعبر الممر من اللاذقية إلى البحر المتوسط»[6].

ثالثًا: الأهداف الإيرانية من المحادثات

1- جولات محادثات أستانه الثماني

منذ اليوم الأول لتوقيع اتِّفاق وقف إطلاق النار في يناير 2017 ترفض إيران الحلول السياسية وتفضّل الخيار العسكريّ، كون الخيار السياسيّ سيقف عائقًا أمام تقدم قوّاتها وتحقيق مكاسب تجعل منها رقمًا، وتماشيًا مع أهدافها التوسُّعية اعترضت فكرة المناطق الآمنة بحجة السيادة الوطنية السورية رغم تأييدها وبشدة فكرة المناطق الآمنة في العراق في تسعينيات القرن المنصرم، ففي عام 1991 صدر

(1) الأهمية الاستراتيجية لسوريا «غير المفيدة» – الجزء الأول، 2017/07/05، المنتدى الاقتصادي السوري، متاح على الرابط: http://cutt.us/mDEx2

(2) أسباب الصراع في البادية السورية، مركز أسبار للدراسات والبحوث دراسات سورية، 15 - 06 - 2017، متاح على الرابط: http://cutt.us/DMY3

(3) مجلة الثورة الإلكترونية، البادية السورية.. كنز طبيعي وتاريخي!!! 22 - 5 - 2012، متاح على الرابط: http://cutt.us/UeoDC

(4) إيران تسير قدمًا في إنشاء ممرها البري إلى البحر المتوسط، مصراوي، 1 يونيو 2017، متاح على الرابط: http://cutt.us/p25px

(5) الاتحاد الإماراتية، عائشة المري، الكوريدور الإيراني، 5 مايو 2017، http://cutt.us/3fO1l

(6) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الممر الإيراني.. هل بات أمرًا واقعًا، 14 يونيو،2017، متاح على الرابط: http://cutt.us/PJfUD

القرار الأممي رقم 688 يحظر على الطيران العراقيّ اجتياز خط 36 شمالاً بعد مجزرة حلبجة، وفي عام 1992 تم فرض رقابة جوّية على المنطقة الجنوبية من العراق أيضًا. إيران التي تعترض اليوم على فكرة المنطقة الآمنة في سوريا، أيدت يومها وبقوّة إقامة منطقة آمنة في العراق[1]!

لقد انطلقت محادثات أستانة بين ممثلي الأسد وعدد من قادة فصائل المعارضة برعاية روسية-أمريكية-تركية-إيرانية-أممية، بهدف وقف شامل لإطلاق النار ثم الانتقال نحو الحلول السياسية، وانعقدت 8 جولات في العاصمة الكازاخستانية أستانة خلال عام 2017، الثلاث الأولى منها انعقدت برعاية روسية-تركية فقط، ثم بعد ذلك انضمت إيران فالولايات المتّحدة بعد مجيء ترامب بثلاثة أشهر.

ويعد من أبرز نتائج المحادثات توقيع الدول الراعية في أثناء الجولة الرابعة في أبريل 2017 على المذكرة الروسية الخاصة بـ«مناطق تخفيف التوتُّر» في أربع مناطق، وذلك لوضع نهاية للعنف في هذه المناطق، وإدخال المساعدات إليها من دون عوائق، وخلق ظروف مواتية لتحقيق تقدم باتجاه حل الأزمة

(1) بلدي نيوز، نيرمين عمر، هل تنجح روسيا في تحجيم الميليشيات الإيرانية في سوريا؟ 2017/1/9، متاح على الرابط: http://cutt.us/7Hb0f

(2) أبرز نتائج مباحثات أستانة7+تصريحات الجعفري والوفد الروسي، 31 أكتوبر 2017، http://cutt.us/HvJ0F

(3)شهروند: ایران، روسیه وترکیه برای منطقه امن ادلب سوریه توافق کردند، 5 شهریور 1396، http://cutt.us/cnMFY

(4) وكالة فارس، في المؤتمر الدولي الثامن بالأستانة: اتفاق إيراني-روسي-تركي بشأن موعد انعقاد مؤتمر المباحثات الوطنية السورية، http://cutt.us/LJuGd

سياسيًّا لا عسكريًّا، وقد بدأ سريان الاتِّفاق اعتبارًا من 2017/5/6 لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بموافقة الدول الراعية، وقد تم بالفعل تجديد الاتِّفاق، هذه المناطق هي[1]:

الأولى: محافظة إدلب الواقعة تحت سيطرة المعارضة.

الثانية: أجزاء شاسعة من محافظات حماة وحمص واللاذقية.

الثالثة: الغوطة الشرقية الواقعة في ضواحي دمشق.

الرابعة: أجزاء من محافظة درعا الواقعة قرب الحدود مع الأردن[2].

2- قمة سوتشي الروسية

ترتب على جولات أستانة الـ8 التي ركزت على حسم الصراع عسكريًّا أولًا ثم الانتقال نحو الحلول السياسية ثانيًا انعقاد القمة الثلاثية بمنتجع سوتشي الروسي بتاريخ 2017/11/22 بين الرؤساء الثلاثة للدول الراعية لإيجاد حل سياسي للأزمة: الروسي فلاديمير بوتين، التركي رجب طيب أردوغان، الإيراني حسن روحاني[3]، ومع تراجع حدة الأعمال القتالية في سوريا، ترغب روسيا في أن تؤسس لمؤتمر «الحوار الوطني السوري» في صيغة تحاكي مؤتمر «الطائف اللبناني» الذي أنهى نحو 15 عامًا من الحرب الأهلية بين مختلف المكونات اللبنانية، ويشي الانخراط المباشر والقوي لبوتين في رسم ملامح الحل السياسي بسوريا برغبة قوية في تسجيل انتصار كبير، قبل أيام من توقعات بأن يُعلِن ترشحه في انتخابات رئاسية مقررة في مارس 2018، ويُتوقع أن تكون الأخيرة في حياته السياسية، وقد أسفرت القمة عن النتائج التالية:

1. اتخاذ خطوات للتوصل إلى تسوية سياسية تنهي الحرب في سوريا، بما في ذلك تنظيم مؤتمر الحوار الشامل، تشارك فيه كل المكونات السورية، وتعزيز وقف إطلاق النار.
2. تقديم دعوة إلى ممثلي النِّظام السوري والمعارضة الملتزمة بوحدة البلاد للمشاركة البناءة في مؤتمر الحوار، والتأكيد على سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها، وضرورة الإسهام بشكل فعال من أجل نجاح المؤتمر، وأن الدول الثلاث ستقرر بالتشاور المشاركين في المؤتمر.
3. مساعدة السوريين في إيجاد حلّ سياسيّ للنزاع يتضمن إجراء انتخابات حرَّة ونزيهة بإشراف أمميّ، يفضي إلى صياغة دستور يحظى بتأييد الشعب ضمن إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254[4].
4. ضرورة اتخاذ الأطراف في سوريا تدابير بناء الثقة، بما فيها إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين، وتسليم الجثث، وتحديد هُويات الأشخاص المفقودين، من أجل تهيئة ظروف أفضل للعملية السياسية ووقف إطلاق نار دائم[5].

دشنت تلك المحادثات تثبيت الأوضاع العسكرية من خلال الوحدات الأمنية التي أرسلتها الدول الراعية لممارسة مهامّها في تدشين خفض التوتُّر، وهو ما يدشن معادلة جديدة، لعل من أهم معالَمها:

1. ولادة إقليم في شمال سوريا تحت سيطرة قوّات سوريا الديمقراطية (قسد) يتبع استراتيجيًّا للنفوذ الأمريكيّ (21,5% من مساحة الأراضي السورية).
2. منطقة في الشمال في شكل مثلث يمتد من جرابلس نحو الباب وإعزاز تحت سيطرة قوّات درع الفرات برعاية مباشرة من تركيا.

---

(1) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، التقرير الاستراتيجي نصف السنوي، يوليو 2017، http://cutt.us/nfR5M

(2) جام جام، درخواست فرانسه از ايران وروسيه دربارۀ سوريه، 23 اسفند 1395، http://cutt.us/gVGGH

(3) وكالة أنباء إيسنا، نامه مشترک ايران، روسيه وترکيه به گوترش درباره مصوبات اجلاس سوچی، 3 آذر 1396، http://cutt.us/dKJ8k

(4) قمة سوتشي.. أطرافها وأهم مخرجاتها، 22 نوفمبر 2017، http://cutt.us/nMvLK

(5) جام جام، درخواست فرانسه از ايران وروسيه دربارۀ سوريه، 23 اسفند 1395، http://cutt.us/gVGGH

3. منطقة تمتد من درعا فحمص وحماة وسط البلاد وصولًا إلى العاصمة دمشق والساحل تحت سيطرة النِّظام وحلفائه الإيرانيين والروس (33,3%).
4. تبقى منطقة في أقصى الشمالي الغربي، أي محافظة إدلب، تحت سيطرة الجماعات المسلَّحة من المعارضة، التي تم الاتِّفاق في الجولة السادسة على ضمها إلى مناطق خفض التوتُّر برعاية تركية-روسية[1].

هذه المعادلة الجديدة التي أسفرت عن خلق مناطق نفوذ في سوريا للأطراف المتصارعة شكلت هاجسًا لدى صناع القرار الإسرائيلي، خصوصًا المناطق المصنفة ضمن النفوذ الإيراني وتأكيد المسؤولين الإيرانيين على الدور الإيراني في سوريا، إذ كشف ممثّل المرشد في الحرس الثوري على سعيدي خلال سبتمبر 2017 عن ثلاثة خطوط حمراء لإيران في سوريا لا يمكن تجاوزها: (1) حماية المراقد الشيعية، (2) الحفاظ على سوريا في جبهة المقاومة (3) الحفاظ على شخص بشار الأسد[2].

ولذلك في الأشهر الأخيرة عبر المسؤولون الإسرائيليون عن قلقهم بشكل علني من إمكانية اقتراب الحرس الثوري والميليشيات الشيعية من الحدود السورية الإسرائيلية بهدف تثبيت وجود عسكري يمكنهم من استخدام هضبة الجولان كجبهة ثانوية ضدّ إسرائيل حال اندلاع حرب جديدة بين إسرائيل وحزب اللّه، وتماشيًا مع ذلك، أوضح الخبير في الشؤون السياسية الإيراني حميد رضا نرقي: «في حين تحاول إسرائيل أن تصل إلى حدود إيران عن طريق كردستان العراق، إذ بإيران تصل بقوّاتها إلى الحدود السورية الإسرائيلية»، لافتًا إلى أن خط مقدمة الجبهة لإيران وإسرائيل بدلًا من أن يصبح كردستان، أصبح حاليًّا الجولان[3].

3- مؤتمر الرياض-2

بمشاركة كل أطياف المعارضة السورية: الائتلاف الوطني السوري الذي شارك بنحو 23 عضوًا، أبرزهم رياض سيف رئيس الائتلاف الحالي، وأنس العبدة رئيس الائتلاف الأسبق، إلى جانب هادي البحرة رئيس الائتلاف السابق. المنصة التي أجرت لقاءات بالقاهرة شاركت بنحو 21 عضوًا، أبرزهم فراس الخالدي رئيس منصة القاهرة، إلى جانب الفنان جمال سليمان. في حين شاركت منصة موسكو بنحو 8 أسماء، أبرزهم علاء عرفات، إلى جانب نمرود سليمان. أما الفصائل العسكرية فقد شاركت بنحو 21 اسمًا، أبرزهم محمد علوش وبشار الزعبي، بالإضافة إلى المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا ستيفان دي ميستورا ووزير الخارجية السعوديّ عادل الجبير[4].

لقد استضافت العاصمة السعودية الرياض خلال يومَي 22 و2017/11/23 مؤتمر الرياض-2 بهدف تنسيق مواقف المعارضة السورية حول مسألتَي الدستور ومصير الأسد في مؤتمر سوتشي الذي دعت إليه روسيا في إطار الحديث عن مبادرة سياسية لحل الأزمة بعد انتهاء داعش، وتشكيل وفد معارض واحد إلى مؤتمر «جنيف-8» الذي انعقد مطلع ديسمبر 2017[5]، لا يخرج عن الالتزام بسقف القرارات الدولية، خصوصًا القرار رقم 2254 وثوابت الثورة السورية، وذلك بعد استقالة رياض حجاب، المنسق

---

(1) دومينيك بيترس، بعثة المراقبين: روسيا وإيران وتركيا يتقاسمون سوريا، مجلة دير شبيغل الألمانية، ترجمة الإدارة العامّة للترجمة قسم اللغة الألمانية، بتاريخ 2017/9/16.

(2) صحيفة إيران: نماينده ولي فقيه: حفظ بشار أسد خط قرمز إيران است،25 شهريور 1396، http://cutt.us/pHKZ

(3) موقع جام جم، كارشناس مسائل سياسى در گفتگو با جام جم آنلاين مطرح كرد: چرايى هياهوى صهيونيستها از حضور ايران در سوريه، 25 شهريور 1396، http://jjo.ir/ffaiaxme

(4) دنياي اقتصاد، نشست رياض، خواستار كنارەگيرى بشار اسد از قدرت شد، 14 اذر 1396، http://cutt.us/UoaMv

(5) موقع سوريتنا برس، من أستانة7 إلى شعب سوريا إلى الرياض2 وجنيف8، بتاريخ 30 أكتوبر 2017، http://cutt.us/9SvQD

العام لهيئة المفاوضات العليا المنبثقة عن منصة الرياض للمعارضة، إضافة إلى عدة شخصيات أخرى في الهيئة، **وأصدر المؤتمر بيانًا ختاميًا، مضمونه:**

1. الحفاظ على ثوابت الثورة وعدم التنازل عنها، وأبرزها رحيل بشار الأسد، وعدم القبول بأي دور له مع بدء المرحلة الانتقالية المتمثلة في هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات كاملة.
2. ضرورة إطلاق سراح المعتقلين واستقلال القرار الوطني لكونه الضمانة الوحيدة لتحقيق تطلعات السوريين.
3. اجتثاث الوجود الإيراني الطائفي في سوريا، الذي يهدد استقرار سوريا ودول المنطقة، لا يتحقق إلا بزوال نظام الأسد.

رابعًا: أهم النتائج خلال فترة التقرير الاستراتيجي السنوي

1. إيران لاعب ثانوي في القرار السياسي والعسكري في سوريا، في حين روسيا اللاعب الأقوى صاحب اليد الطولى في المعادلة، إذ لم تستطع إيران التغريد خارج السرب الروسي رغم التوغل على الأرض، فقد انصاعت إيران للتراجع عن موقفها في ما يتعلق برغبتها في استمرارية الخيار العسكري لحسم الصراع وقبلت القرار الروسي بالدخول في المفاوضات للدخول في مرحلة الحل السياسي بعد وقف إطلاق النار.
2. الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران ومخطَّطاتها في الإقليم وبينها سوريا لم تكُن فاعلة حتى تاريخ إعداد التقرير الاستراتيجي بالقدر المرجو لتحجيم الدور الإيراني في سوريا، إذ استطاعت إيران تمرير أجزاء يعتد بها من مخطَّطاتها، بدءًا من سيطرتها على معبر البوكمال القريب من قاعدة الذكف الأمريكية، وتزايد مناطق سيطرتها ونفوذها (انظر الخريطة: مناطق السيطرة الإيرانية وقوّات الأسد مقارنة بنهاية عام 2017)، ثم تداول وسائل الإعلام العالَمية الحديث عن تأسيس إيران لقاعدة عسكرية ومصانع صواريخ داخل سوريا لنقل المواجهات معها إلى خارج حدودها، خصوصًا بالقرب من إسرائيل، وبذلك يكون الخطر الإيراني اقترب من أقرب حلفاء الولايات المتَّحدة.
3. رغم تبني إيران سياسة حافة الهاوية مع إدارة ترامب في سوريا فإن عامل التكلفة العالي التي يتطلبها المشروع الإيراني في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية في إيران، والوعي الإيراني بالآثار السلبية للمشروع على أوضاع المواطنين في الداخل والاقتصاد الإيراني برمته، مما أدّى على اندلاع احتجاجات عارمة في إيران قبل نهاية عام 2017 وامتدت لبداية عام 2018، بالإضافة إلى الموقفين الإقليمي والدولي من المشروع، تحديات صعبة تتطلب مقدرات قوة عظمى لمواجهتها لتنفيذ المخطَّطات.
4. قد يتركز الصراع القادم في مرحلة ما بعد داعش على الوجود العسكري لإيران، باعتبار أن الجمهورية الإيرانية تسعى من خلال ذلك إلى تغيير التوازنات الإقليمية تحسبًا للمسارات المحتملة جراء التصعيد مع واشنطن وتل أبيب نتيجة سياسات الحصار الأمريكي لإيران، خصوصًا بعد أن بدأت إيران في تدشين قاعدة عسكرية ومصانع داخل سوريا، قد يتم استخدامها في إنتاج صواريخ بعيدة المدى بإشراف إيرانيّ، مما يهدد الأمن القومي لإسرائيل.
5. القرار الروسي بانسحاب الجزء الأكبر من الأراضي السورية يعني واقعيًّا تحقيق الأهداف الروسية في سوريا والتي من بينها القضاء على داعش وبقاء بشار وإثبات القدرة الروسية على الصعيد الدولي، وينذر بانتقال الأزمة من طور التثبيت العسكري ووقف إطلاق النار نحو الطور السياسي وإجبار بشار على المضي قدمًا في الحل السياسي.

وأخيرًا، بالنظر إلى التفاعلات الإيرانية والتعاطي الإقليمي والدولي مع الدور الإيراني في الأزمة السورية يمكن القول إنه رغم أن بداية العام شهدت عملية حصار للدور الإيراني في المنطقة فإن إيران

استطاعت من خلال سياسة الهروب إلى الأمام تجاه الاستراتيجية الأمريكية أن تتقدم على الصعيد الميداني وأن تحرز اختراقًا في كل المناطق المستهدفة لتنفيذ الممر الإيراني في الجزء الواقع في سوريا بسيطرتها على معبر البوكمال وتحقيقها انتصارات في الرقة ودير الزور الواقعتين على طول الممر الإيراني نحو دمشق ثم اللاذقية عارجًا نحو بيروت، وتعكس تصريحات المسؤولين الإيرانيين إصرار إيرانيّ على البقاء في سوريا خلال الفترات القادمة، يعكس ذلك:

1. **مزاعم البقاء للقضاء على التنظيمات الإرهابية:** بموجب اتِّفاق خفض التوتُّر تمتلك إيران صلاحية استخدام القوة العسكرية لمحاربة داعش في سوريا، وفي هذا الإطار يأتي تأكيد المسؤولين العسكريين على البقاء لاستكمال محاربة داعش، إذ أكَّد أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني مواصلة الحضور الإيراني في سوريا بناءً على طلب من الأسد، حتى تدمير كل الجماعات الإرهابية[1]، كما أكَّد المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان حسين نقوي أن «خروج القوّات الروسية من سوريا يضع بلاده أمام مسؤوليتها لمواجهة المخاطر المحتملة من قبل داعش التي ما زالت موجودة في سوريا»[2].
2. **التأكيد على ترسيخ الوجود العسكري في سوريا:** حرصت إيران في بداية الأزمة على الدور الاستشاري لقوّاتها، لكن بمرور الوقت كشف القادة الإيرانيون أنفسهم أن لبلادهم دورًا محوريًّا في توجيه وإدارة الصراع السوري، حتى تمكنت من القدرة على تأسيس بنية تحتية عسكرية تدريجيًّا ثم الحديث عن قاعدة عسكرية ثبت بعد ذلك أنها تتجاوز الدور الاستشاري إلى الدور الإقليمي الأوسع الذي تسعى إيران إلى تعزيزه انطلاقًا من سوريا بعد أن نجحت في توسيع نطاق نفوذها داخل العراق، عقب سقوط صدام حسين 2003.
3. **مزاعم البقاء لإعادة إعمار سوريا:** تأكيد مسؤوليها على الدور الإيراني المستقبلي في إعادة الإعمار، منها تصريح قائد مقر قاعدة «خاتم الأنبياء» التابعة للحرس الثوري، العميد عباد اللّه عبد اللهي، بأن الحرس الثوري كان له دور لا نظير له في الهندسة القتالية، وبعد ذلك أيضًا يجب الاستفادة من هذه القوى البشرية في إعادة إعمار الدولة، سواء على مستوى القوى البشرية أو التجهيزات والمعدات[3].

خامساً: مستقبل الدور الإيراني في سوريا

من واقع التطوُّرات والتحوُّلات السريعة في المشهد السوري، وطبيعة الأزمة المعقدة جدًّا، ودوافع ومواقف أطراف الأزمة الداخلية والإقليمية والدولية، ينتظر الدور الإيراني في سوريا سيناريوهات ثلاثة:

السيناريو الأول: تصاعد الدور الإيراني وهو غير مرجَّح، بمعنى ازدياد مناطق السيطرة والنفوذ الإيرانية في سوريا المفيدة (دمشق وريفها والمناطق الساحلية طرطوس واللاذقية وغيرها) وسوريا غير المفيدة (البادية السورية) من وجهة نظر النظام السوري، وذلك رغبة منها في تعظيم ما حققته إيران ونظام الأسد خلال عام 2017 (انظر خريطة مناطق السيطرة الإيرانيَّة وقوات الأسد بداية عام 2017 مقارنة بنهايته)، كما استطاعت إيران تمرير أجزاء يُعتدّ بها من مخطَّطاتها بدء من سيطرتها على معبر البوكمال القريب من قاعدة الذكف الأمريكيَّة، وتزايد مناطق سيطرتها ونفوذها (انظر خريطة مناطق السيطرة الإيرانيَّة وقوات الأسد مقارنة بنهاية 2017)، ثم تداول وسائل الإعلام العالَمية الحديث عن تأسيس إيران قاعدة عسكرية ومصانع صواريخ داخل سوريا لنقل المواجهات معها إلى خارج حدودها، بخاصَّة بالقرب من إسرائيل، وبذلك يكون الخطر الإيرانيّ اقترب من أقرب حلفاء الولايات

(1) وكالة أنباء تسنيم، شمخاني: سنبقي في سوريا حتى تدمير جميع الجماعات الإرهابية، http://cutt.us/78Hx5
(2) صحيفة جام جم، حسيني: خروج القوّات الروسية من سوريا ومحور المقاومة، http://cutt.us/YZhs
(3) وكالة تسنيم، العميد عبد اللهي: لدينا استعداد لإعادة إعمار سوريا، http://cutt.us/ILvT

المتَّحدة، بالإضافة إلى تحقيقها نجاحات في طرد تنظيم داعش، وإعلان مسؤوليها البقاء في سوريا خلال الفترات القادمة للقضاء نهائيًّا على داعش وإعادة إعمار سوريا:

1. **مزاعم البقاء للقضاء على داعش:** بموجب اتِّفاق خفض التوتُّر تمتلك إيران صلاحية استخدام القوة العسكرية ضدّ داعش في سوريا، وفي هذا الإطار يأتي تأكيد مسؤوليها البقاء لاستكمال محاربة داعش، إذ أكَّد أمين عامّ المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني مواصلة الحضور الإيرانيّ في سوريا بناءً على طلب من الأسد، حتى تدمير الجماعات الإرهابية كافة، كما أكَّد المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان حسين نقوي أن "خروج القوات الروسية من سوريا يضع بلاده أمام مسؤوليتها لمواجهة المخاطر المحتملة من داعش الذي لا يزال موجودًا في سوريا".
2. **مزاعم البقاء لإعادة إعمار سوريا:** تأكيد الدور الإيرانيّ المستقبلي في إعادة الإعمار، منها على سبيل المثال لا الحصر تصريح قائد مقرّ قاعدة خاتم الأنبياء التابعة للحرس الثوري العميد عباد الله عبد اللهي، بأن الحرس الثوري كان له دور لا نظير له في الهندسة القتالية، وبعد ذلك أيضًا يجب الاستفادة من هذه القوى البشرية في إعادة إعمار الدولة سوريا.

السيناريو الثاني: ثبات الدور الإيراني بمعنى ثبات الدور الإيراني عند مناطق النفوذ المذكورة سلفًا دون التوسُّع من جديد في مناطق أخرى لتوسيع مناطق سوريا المفيدة، مع السعي للمحافظة عليها دون انتقاص منها لصالح أي من أطراف الأزمة، باعتبار سوريا حلقة هامَّة ضمن "الهلال الشيعي"، وذلك في ظلّ المخاوف الإيرانية من موجة الحصار الأمريكية-السعودية للمخطَّطات الإيرانية وعدم امتلاكها القدرات الكافية للتوسُّع أكثر، وإدراكها خطورة المجازفة بما تحقق وإن كان لم يُرضِها، ولكن يظلّ هذا السيناريو عند حدوده الدنيا، إذ لن تعرف إيران في قواميسها إلا لغة التوسُّع والتمدُّد، وتهدأ فقط بين فينة وأخرى كانحناءة لموجة ما تسعى لتقليص الدور الإيراني في سوريا.

الثالث: انحسار الدور الإيراني وهو السيناريو المرجَّح، ويشير إلى أن الدور الإيراني خلال الفترات القادمة سينحسر على الأصعدة السياسية والعسكرية كافة، رغم ارتفاع منحنى التوسُّع خلال عام 2017، ويدلّ على ذلك عدة مؤشرات غاية في الأهمية:

أولها، انتفاء المزاعم الإيرانية بالتوغُّل في سوريا بحجة القضاء على داعش بعدما تم القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، إذ أشرنا بين النتائج الهامَّة إلى أن الصراع القادم في مرحلة ما بعد داعش سوف يتركز على الوجود العسكري الإيراني في سوريا، باعتبار أن الجمهورية الايرانية تسعى من خلال ذلك لتغيير التوازنات الإقليمية تحسُّبًا للمسارات المحتمَلة جرَّاء التصعيد مع واشنطن وتل أبيب نتيجة سياسات الحصار الأمريكي لإيران، بخاصَّة بعد أن بدأت إيران في تدشين قاعدة عسكرية ومصانع تَسلُّح داخل سوريا، قد تُستخدم في إنتاج صواريخ بعيدة المدى بإشراف إيراني، ممَّا يهدِّد الأمن القومي لإسرائيل، وهذا سيدفع الولايات المتحدة بقوة إلى محاصرة إيران في سوريا حفاظًا على الأمن الإسرائيلي، فدخول إسرائيل على خط الأزمة بعد الاعتداءات الإيرانية على المناطق المصنفة إسرائيليًّا مناطق خطرة تهدد الأمن القومي الإسرائيلي وهي المنطقة الممتدة لـ70 كم من هضبة الجولان للداخل السوري، سوف يجعل الحليف الأمريكي يعيد حساباته تجاه الملف السوري والدور الإيراني في سوريا.

ثانيها، ولا يقلّ أهمية عن السابق، هو عامل التكلفة المالية العالية التي يتطلبها المشروع الإيرانيّ لاستمرارية ماكينته في ظلّ تردّي الأوضاع الاقتصادية في إيران، لأن مساحة الدور ثبت أنها أكبر من قدراتها القوميَّة، والوعي الإيرانيّ بالآثار السلبية للمشروع على أوضاع المواطنين في الداخل والاقتصاد الإيرانيّ برمته أدَّى إلى اندلاع احتجاجات عارمة في إيران قبل نهاية عام 2017 وامتدّت إلى بداية عام 2018، ناهيك بغياب الحاضنة الاجتماعيَّة للدور الإيرانيّ في سوريا، بخلاف الحال في لبنان والعراق.

ثالثها، انسجام الموقفين الإقليمي والدولي على ضرورة تقليم أظافر إيران وضرب مشروعها التوسُّعيّ في سوريا والعراق واليمن، حيث تسعى الفواعل الإقليمية والدولية معًا مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا وإسرائيل، لمحاصرة إيران في سوريا، نظرًا لخطورة مشروعها على الأمن الإقليمي والدولي معًا، واستهدافه مصالح تلك الفواعل في المنطقة، ناهيك بالرفض الروسي للتقدم العسكريّ الإيرانيّ لإدراكها الرغبة الإيرانيَّة في السيطرة على مناطق نفوذ تتعارض والمصالح الروسيَّة.

المحـور الرابــع

العراق بين استعادة الدولة الوطنية وخطر الهيمنة الإيرانيَّة

شكّل عام 2017م للعراق عام استعادة السيادة الوطنية على كامل الأراضي العراقية بالقضاء على تنظيم داعش في 9 ديسمبر 2017م، ونجاح الحكومة المركزية في إحباط مساعي حكومة إقليم كردستان العراق في الانفصال عن الدولة العراقية بعد إجراء الاستفتاء على استقلال الإقليم في سبتمبر 2017م، فضلًا عن استعادت حكومة بغداد السيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنِّفْط، وبات إقليم كردستان العراق أكثر طواعية للحكومة المركزية من ذي قبل.

هذه النجاحات جعلت المواطن العراقي أكثر تحمُّسًا لتحسين الأوضاع الداخلية سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا، ورغبة في استعادة المكانة والدور العراقي على الصعيدين العربي والدولي، وباتت النخبة السياسية العراقية في مرحلة فارقة بين تحويل تلك الانتصارات التي تحققت في عام 2017م إلى استقلال وطني حقيقي بعيدًا عن الهيمنة الإيرانيَّة من جهة، والتغافل والسماح بتنامي الوجود والنفوذ الإيرانيّ في العراق عبر تَسيُّد قوى الحشد الشعبي للمشهد السياسي العراقي من جهة أخرى.

أولًا: إيران وميليشيات الحشد الشعبي

لم تفضّل إيران دعم الجيش العراقي والعمل على إعادة بنائه بعد انهياره أمام ضربات تنظيم الدولة في عام 2014م وخسارته أكثر من 40% من الأراضي العراقية، وإنما عملت على تفعيل دور ميليشياتها المسلَّحة الموجودة في الأراضي العراقية منذ عام 2003م، والتوسُّع في تجنيد الشباب العراقيين في ميليشيات جديدة وصلت في عام 2015م إلى 53 ميليشيا.

ولم يقتصر التوجُّه نحو تكوين الميليشيات في العراق على إيران، بل كان توجُّهًا عامًّا في العراق شاركت فيه المرجعية الدينية الشيعية بالنجف ممثَّلة في آية اللّه على السيستاني الذي أصدر فتواه الشهيرة المعروفة بفتوى الجهاد الكفائي عام 2014م، التي تُعتبر السند الفقهي لتشكيل فصائل الحشد الشعبي، ونصَّت الفتوى على حمل السلاح والجهاد لكل قادر ضدّ تنظيم داعش، وهو ما دفع رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي إلى تشكيل هيئة أطلق عليها اسم "هيئة الحشد الشعبي"، ونظّم المتطوعين ضمن سرايا ووحدات عسكرية، فتحوّلت الميليشيات إلى القوة الأساس في الحرب القائمة، فيما باتت القوات النِّظامية ثانوية أو صورية[1].

غياب القوات النِّظامية العراقية وفتح الباب على مصراعيه لتكوين الميليشيات المسلَّحة تحت شعار الجهاد لتحرير الأراضي العراقية من داعش، أتاح لإيران فرصة تكوين ميليشيات وفصائل مقاتلة خاضعة لها، تعمل على تنفيذ مخطَّطاتها الخاصة بالتغيير الديموغرافي وتهجير السكان السنة من بعض المحافظات العراقية، فضلًا عن ممارسة الضغط السياسي على الحكومة العراقية.

---

(1) عالم الميليشيات في العراق: 53 تشكيلًا بدعم إيراني، العربي الجديد، http://cutt.us/GacyS

ثانياً: انتماءات الحشد الشعبي

على الرغم من تَسيُّد المكون الإيرانيّ لهذه الميليشيات فلا يمكن نفي المكون العراقي الوطني في بعض فصائل الحشد الشعبي وضرورة التعامل مع الحشد الشعبي كمكوِّن أساسي محتمَل في القوى السياسية الفاعلة على الساحة العراقية في المرحلة القادمة يستلزم فهم أعمق لفصائله.

لقد أصدر رئيس الوزراء العراقيّ حيدر العبادي قرارًا رسميًّا يوم 2016/7/26 بضَمّ قوّات الحشد الشعبي إلى الجيش العراقيّ، ودفع مجلس النوّاب العراقيّ إلى إقرار «قانون هيئة الحشد الشعبيّ» على أن يكون الحشد تشكيلًا عسكريًّا مستقلًّا يتمتّع بالشخصية المعنوية، وجزءًا من القوّات المسلّحة العراقيَّة، ويرتبط بالقائد العامّ للقوّات المسلّحة[1].

وقد انطوى إقرار قانون الحشد على تداعيات سلبيَّة على الداخل والخارج، لإضفائه مِظَلَّة قانونيَّة وغطاءً رسميًّا على عمل الحشد، على الرغم من صدور قانون الحشد الشعبي في عام 2016م وضمّ هذه القوات إلى القوات المسلَّحة العراقية، إلا أن معظمها ظلّ يعمل منفردًا ويتصرف وفق أوامر قيادته الخاصة، لكن في يوليو 2017م ضمّت وزارة الدفاع العراقية أعدادًا من مقاتلي فرقة العباس (إحدى فصائل قوات الحشد الشعبي) إلى صفوفها بعد موافقة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، فى إجراء يبيِّن عملية فرز حكومة العبادي بين الفصائل الشيعية المشاركة في الحشد، فهناك فصائل تعمل على ترسيخ التوجه الوطني العراقي، وفصائل أخرى تعمِّق علاقتها بإيران وخططها في المنطقة، وبدت المنافسة بين هذين الاتّجاهين واضحة في ما يخصّ مستقبل الحشد الشعبيّ وانتماءاته. ويبدو أنّ للاتّجاه المقرَّب من إيران اليد العليا، إذ يسيطر على ميزانيَّة الحشد الشعبيّ، بفضل الدعم المستمرّ من إيران. علاوة على هذا، يخطّط أنصار هذا الاتّجاه للحصول على مكاسب سياسيَّة كبيرة تمكّنه من المضي بمشروعاته[2].

يندرج التيَّار الموالي لإيران داخل الحشد الشعبي تحت عديد من الفصائل، أشهرها وأشدّها قربًا من إيران منظمة بدر، وهي الذراع العسكرية للمجلس الإسلامي العراقي، ويرأسها هادي العامري المتحالف مع رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وأحد المرشَّحين لرئاسة الحكومة العراقية في الانتخابات القادمة، ثم كتائب حزب الله العراقي التي تعلن ولاءها لإيران صراحةً في

(1) برلمان العراق يُقِرّ قانون الحشد الشعبي بغياب السُّنة، الأخبار، عربي، 2016/11/16، متاح على الرابط: http://cutt.us/ulUaL

(2) انتماءات الحشد الشعبي بين إيران والعراق، المونيتور، http://cutt.us/KFAcJ

بياناتها، وميليشيا عصائب أهل الحقّ التي أعلن زعيمها قيس الخزعلي ولاءه لخامنئي، وسرايا الخراساني التي أعلن زعيمها علي الياسري أن مرجعيته تعود إلى خامنئي، وكتائب التيَّار الرسالي ومرجعيتها السيد كاظم الحائري المؤيد لخامنئي، في حين تتبع سرايا السلام المرجع مقتدى الصدر، ويرفض الصدر اعتبارها جزءًا من الحشد[1].

ثالثًا: الدور الإيرانيّ في معارك تحرير الأراضي العراقية من داعش

خاض العراق سلسلة معارك كبرى خلال عام 2017م تَمكَّن من خلالها من إعادة بسط سيطرته على عدة مدن كبرى، أهمّها على الإطلاق مدينة الموصل ثانية أكبر المدن العراقية بعد بغداد العاصمة، وقد اتضح الوجود الإيرانيّ في معركة الموصل عبر دعم فصائل الحشد الشعبي التي كوَّنَت العمود الفقري للقوات التي خاضت هذه المعارك ضدّ داعش، فإيران أعلنت منذ اليوم الأول لمعركة تحرير الموصل، التي اندلعت في أكتوبر 2016، مشاركة خبرائها العسكريين في تقديم المساعدة للدولة العراقية ضدّ التنظيم الإرهابي[2]، ولم يتوقف الدعم الإيرانيّ لهذه الفصائل بإعلان العراق هزيمة داعش ودحره من المدن العراقية، بل استمر هذا الدعم في أثناء المناوشات المسلَّحة بين قوات الحكومة العراقية وقوات الكرد في كركوك[3] وغيرها من مدن التماسّ الكردية في أثناء أزمة استفتاء إقليم كردستان العراق[4] في سبتمبر 2017.

ويمكن تلخيص الدور الإيرانيّ في تطورات هذه المعارك في النقاط التالية:

1. وجهت إيران اتهامات إلى الجيش العراقي، بأن تراخي عناصره السنية في مواجهة داعش هو السبب الرئيسي في هزيمته عام 2014م، واتهمت بعض الجنود السُّنة في الجيش بالانشقاق والانضمام إلى التنظيم، لذا عملت على تشكيل ميليشيات مسلَّحة جديدة على أساس طائفي لقيادة معارك استعادة الأراضي من يد التنظيم بدلًا من الاعتماد على القوى الأمنية الحكومية، وبدأت في حشد مقاتلين جدد تحت شعار نصرة مقدسات آل البيت في العراق من تنظيم داعش ومنعهم في السيطرة على مزيد من الأراضي وحماية العاصمة بغداد بعد هزيمة الجيش العراقي، وبدأت هذه الميليشيات في الانتشار في المحاور الهامة داخل المدينة وإقامة تمركزات عسكرية على حدودها من الاتجاهات كافة[5]، ونجحت هذه الميليشيات في السيطرة على زمام الأمور بسبب الدعم الإيرانيّ غير المحدود على الرغم من تصاعد حدة العمليات الإرهابية النوعية في قلب العاصمة، التي شنّها التنظيم وأسفرت عن سقوط مئات المدنيين[6].
2. ضغطت طهران بشدة على الحكومة العراقية بعدم بدء معارك استعادة الأراضي من التنظيم قبل تسوية ملفّ الميليشيات الشيعية وإدماج عناصرها في قوام المؤسسات الأمنية الرسميَّة تحت ذريعة تقوية الجيش العراقي وتجديد دمائه وإمداده بكفاءات قتالية جديدة، وبذلك تكون إيران نجحت في خلق كيان عسكري رسميّ مُوازٍ لقوات الجيش العراقي على أساس طائفي يدين معظم فصائله بالولاء المذهبي للمرجعية الشيعية في قم.

---

(1) أبرز فصائل الحشد الشعبي العراقي، الجزيرة نت، http://cutt.us/ZMcmQ

(2) منظمة مجاهدين خلق الإيرانية: مدير استخبارات أمريكا: للنظام الإيراني 10 آلاف عنصر بهذه الدول، في 13 مايو 2017: http://cutt.us/GY38u

(3) وكالة مهر، با حضور شمخانى برگزار مى شود، نشست غيرعلنى مجلس براى بررسى همه‌پرسى كردستان عراق، 3 مهر 1396 http://cutt.us/hfDpC

(4) وكالة مهر، پيامدهاى خطرناک همه پرسى استقلال در كردستان عراق، 23 شهريور 1396، http://cutt.us/hhWYC.

(5) بغداد في قبضة ميليشيات الحرس الثوري، موقع جريدة الشرق الأوسط، https://goo.gl/yWxDES

(6) العراق: ارتفاع ضحايا حادث الكرادة، http://ara.tv/5vgwx

3. وضعت الحكومة العراقية خطة لمعركة تحرير الموصل بمشاركة نحو 100 ألف مقاتل من الجيش العراقي الوطني وميليشيات الحشد ذات الأغلبية الشيعية، وحددت مدة زمنية قدرها 3 أشهر للانتهاء من طرد داعش من المدينة[1]، لكن طهران دخلت في إدارة تطورات معركة الموصل عن طريق مستشاري الحرس الثوري الإيرانيّ الذين يقدمون المشورة العسكرية للقوات العراقية وقوات الحشد الشعبي في المعركة[2]، الذين عمدوا إلى تغيير خطة المعركة الموضوعة من القيادة العسكرية العراقية من أجل خدمة أهدافهم ومصالحهم في الحرب السورية، فإيران تعتبر معركتها في العراق ضدّ داعش مجرَّد معركة نوعية مصغَّرة تستخدمها لدعم موقف قواتها التي تشارك بشار الأسد معركته الكبرى هناك، فالقوات العراقية كانت قد تهدف إلى طرد عناصر داعش باتجاه الحدود السورية والضغط عليها لإخراجها من المدينة مع ترك ممرَّات تخرج منها فلول الفصائل الداعشية إلى الظهير الصحراوي للمدينة لتصبح هدفًا سهلًا لطيارات التحالف الدولي بعيدًا عن تجمعات المدنيين في قلب مدينة الموصل، لكن إيران غيَّرَت هذه الخطة كأنها هي لا الحكومة العراقية من يدير المعركة، لأن طرد عناصر داعش إلى سوريا يعني زيادة الضغط على مقاتليها المنهكين هناك، وهو أمر غير مرغوب فيه[3]، لذا لجأت إيران إلى استراتيجية أخرى تهدف إلى إطالة الأمد في معركة الموصل قدر الإمكان، في الوقت التي تحقِّق فيه انتصارات متسارعة على الأرض في سوريا، حتى لا يستغلّ فرع التنظيم في السوري العناصر الفارَّة من العراق في دعم صفوفه في سوريا، ومن ثم يصمد أكثر في معاركه التي يخوضها هناك[4]. من ثم فبدلًا من أن تنتهي المعركة في غضون 3 شهور كما خططت القيادة العراقية، استمرت نحو 11 شهرًا حتى يوليو 2017 عندما أعلن حيدر العبادي بيان النصر من مقرّ عمليات جهاز مكافحة الإرهاب في الساحل الأيمن للمدينة في اليوم العاشر من هذا الشهر، والخاسر الأكبر من إطالة أمد المعركة هو الشعب العراقي، بخاصة المدنيون المحاصرون في الموصل طوال مدة المعركة، بالإضافة إلى الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الميليشيات الشيعية المدعومة إيرانيًّا ضدّ المدنيين والفارِّين من المعركة تحت مبرِّر التأكُّد من عدم اشتراكهم في الحرب بجوار التنظيم.

4. سعت إيران من وراء مشاركتها في معارك الشمال العراقي إلى تأمين ممر العبور إلى الأراضي السورية، في ما عُرف بممرّ طريق المتوسط، الذي يبدأ من طهران وصولًا إلى مياه البحر المتوسط في لبنان عن طريق الأراضي العراقية والبادية السورية حتى الجنوب اللبناني معقل حزب الله، لذا كان إصرار إيران على عدم بدء معارك طرد داعش من شمالي العراق إلا بمشاركة واسعة من مقاتلي ميليشيات الحشد الشعبي تحت خطة إيرانيَّة بمشاركة قيادات من الحرس الثوري الإيرانيّ لكي تضمن تنفيذ هذا الممر الآمن كما ترغب، حتى تضمن طريقًا بريًّا لتواصل الإمدادات إلى حزب الله في لبنان وقوات الأسد في سوريا[5]، وتَأَكَّد هذا المسعى الإيرانيّ بعد انتهاء معركة الموصل وتَأَكُّد حتمية هزيمة داعش، إذ لم يَتَبَقَّ سوى عِدَّة جيوب داعشية في المناطق والقرى الواقعة على تخوم الحدود السورية العراقية، إلا أن إيران صمَّمَت على مشاركة الحشد في باقي المعارك وصولًا إلى الحدود السورية حتى تؤمِّن بنفسها طريقها البري إلى سوريا، خصوصًا أن منطقة تلعفر من أكثر المناطق المؤمَّنة لإيران لكونها تتميز بتركيبة سكانية غالبيتها من الشِّيعة، كما تقع في منتصف الطريق الرابط بين الموصل وسوريا، البالغ طوله أكثر من 160 كيلومترًا،

(1) مهر، سخنگوی جنبش نجباء عراق: سردار سلیمانی تحت حمایت دولت، ملت ومرجعیت عراق است، 18 اسفند 1395، http://cutt.us/cFzTE

(2) مقتل قيادي بارز في الحرس الثوري الإيراني غرب الموصل، العربية نت، http://cutt.us/IDEA9

(3) لماذا يصرّ الحشد الشعبي على لعب دور رئيسيّ في معركة تلعفر؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، السبت, 22 يوليه 2017.

(4) وقایع اتفاقیه، گاردین: إیران درپی تأسیس کریدور جدید در سوریه وعراق، 28 اردیبهشت 1396، http://cutt.us/ca2yp.

(5) ایسنا، سفیر عراق در ایران: اگر ایران نبود منطقه سقوط می‌کرد، 26اسفند 1395، http://cutt.us/3wA4A

وتبعد عن مركز مدينة الموصل نحو 65 كيلومترًا فقط، وعلى الرغم من معرفتها المسبقة بأن هذه الخطوة قد تجلب الغضب التركي لما تفعله إيران في شمالي العراق، بسبب ارتباط المصالح التركية في هذه المنطقة لوجود خطوط النِّفْط الواصلة بين تركيا وإقليم كردستان العراق، فإن إيران عمدت إلى استراتيجية تغيير ديموغرافي في المنطقة عند طريق دعم التركمان الشِّيعة على حساب التركمان السنة المدعومين من أنقرة.

رابعًا: التعاطي الإيرانيّ مع استفتاء كردستان

شرعت حكومة كردستان العراق في السعي للانفصال عن الدولة العراقية الفيدرالية في أثناء اشتداد المعارك في الموصل، إذ رأت القيادة الكردية بقيادة رئيس الإقليم مسعود برزاني، بالتنسيق مع مختلف التيَّارات السياسية الكردية الممثلة في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الكردية الأخرى، أن هذا هو الوقت المناسب لإقامة استفتاء تقرير مصير الإقليم بالاستقلال عن الحكومة المركزية وإنشاء دولة ذات سيادة مستقلة عن بغداد، فهو حلم كردي دام انتظاره طوال عقود مضت، والذي أذكى هذا التوجُّه الكردي عدة خلافات نشأت بين أربيل وبغداد بسبب ضمّ الأكراد مدينة كركوك الغنية بالنِّفْط إلى الإقليم في خضم تطوُّرات المعارك مع داعش، التي تسيطر عليها بالفعل قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود برزاني منذ هزيمة القوات الاتحادية على يد داعش، وتراجعها عن مناطق شمال وغرب البلاد في 2014[1]، بالإضافة إلى عدة خلافات حول عائدات تصدير النِّفْط بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية في بغداد.

لذا استشعر الإيرانيّون الخطر بسبب تَحرُّك الأكراد لنَيْل استقلالهم مِمَّا قد يعرقل المشروع الإيرانيّ في العراق ويزيد النزعة الانفصالية لدى الأكراد داخل إيران، ويمكن تلخيص الموقف الإيرانيّ في رغبتها في تحصين المكتسبات الإيرانيَّة في العراق وعدم تجزئتها بين أربيل وبغداد، فسارع قاسم سليماني قائد فيلق القدس لزيارة الإقليم في مارس 2017، وعقد عدة اجتماعات مع قادة الأكراد، فالتقى مسعود بارزاني رئيس

(1) مركز الروابط للدراسات، زيارة قاسم سليماني إلى كردستان: الأهداف والتوجهات، 17 أبريل 2017، http://cutt.us/qQzzn

إقليم كردستان العراق وفي، السليمانية التقى قادة الاتحاد الوطني الكردستاني، ومنهم كوسرت رسول النائب الأول لجلال طالباني، والملا بختيار عضو المكتب السياسيّ للاتحاد الوطني الكردستاني[1].

ورغم هذه اللقاءات الموسَّعة التي عقدها قاسم سليماني لم ينجح في تقريب وجهات النظر بين أربيل وبغداد، ولم يستطع أيضًا إقناع الأكراد بالتنازل عن مطلب إقامة الاستفتاء، على الرغم من العلاقة الوطيدة بين حزب الاتحاد الكردستاني المؤيد لإيران الذي يعاني ضعفًا وترهُّلًا خلال الآونة الأخيرة[2]، والحزب الديمقراطي الكردستاني، فحزب الاتحاد الوطني الكردستاني شهد في الفترة السابقة للزيارة تقارُبًا مع الحزب الديمقراطيّ الكردستاني، وهي العلاقة التي أقلقت إيران بسبب رغبة الحزبين في إذابة الجليد بينهما والتعاون معًا في تحديد مستقبل الإقليم ودعم نيله الاستقلال[3].

خامسًا: العراق ما بعد داعش

بنهاية 2017 كانت قد حلّت بتنظيم داعش انتكاسة كبرى، فالتنظيم الذي يسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية والسورية خسر جزءًا ليس بقليل من هذه الرقعة، ومن ثم ترتب عليه انحسار التنظيم وتقهقره إلى اخلف، بعد أن خسر التنظيم أهم معاقله والمدن الكبرى التي يُسيطر عليها، بخاصة على الجبهة العراقية، وعلى الجبهة السورية بخسارته للرقة عاصمة التنظيم، إلا أن من المتوقع أن العناصر الناجية من التنظيم ستستمر في الوجود كمجموعات إرهابية عنقودية مشتَّتة، ولن تختفي التنظيمات الإرهابية في العراق، غير أن سيطرة الميليشيات الشِّيعية المسلَّحة على المناطق التي ينسحب منها التنظيم سوف تساعد على تأجيج مشاعر الجماعات الجهادية السُّنية، بخاصة أن الميليشيات الشيعية التي كانت تحارب داعش تمارس انتهاكات عشوائية ضدّ المدنيين في المدن المحررة كنوع من العقاب على قبولهم التعايش في دولة التنظيم، ومن ثم ستحاول الجماعات الجهادية تجميع شتاتها لكي تعود لتنتقم من جديد من كل مَن تَسبَّب في القضاء على دولتهم المزعومة، وعلى رأسهم مصالح الدول الغربية في الأراضي العراقية التي شكَّلت رأس الحربة في التحالف الدولي الذي قضى على طموحات الدولة الإسلامية في التمدُّد.

كل هذا سيؤدي إلى نتيجة غير مرغوب فيها، فهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية لن تُنهي الصراعات في العراق، وقد تؤدِّي في الواقع إلى زيادتها في المستقبل ما دامت إيران تحاول السيطرة على المنطقة بأسرها.

فأعضاء التنظيم يرون أن الخسائر العسكرية التي حدثت لدولتهم ما هي إلا محنة صعبة، ولكن يمكن التعامل معها عن طريق إطالة أمدها لكي يكسب التنظيم الوقت حتى يستطيع أن يعيد النظر في خططه العسكرية وتمركزاته المناطقية أو لكي يوفِّر فرارًا آمنًا لمقاتليه إلى خارج مناطق الحرب في أسوأ السيناريوهات.

لذلك فمن المرجح أن داعش لن يُهزم نهائيًّا في الأشهر والسنوات المقبلة، حتى في حالة القضاء على وجوده وإزاحته من الأراضي التي يسيطر عليها، وسوف ينقل التنظيم تعاملاته وتواصله مع أعضائه السابقين من خلال التواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فداعش ينتقل إلى المرحلة التالية من دورة حياته، ويتحرك تحت الأرض وعلى شبكة الإنترنت، وبلا شكّ سيضاعف التنظيم جهوده ووجوده في الفضاء السيبراني، في المكان الذي يتمتَّع فيه منذ سنوات بملاذ نسبي، وهو العالَم الذي استطاع من خلاله جذب وتجنيد آلاف الأعضاء الجدد من جميع أنحاء العالَم.

ويمكن إيجاز التحديات التي تواجه العراق في ما بعد داعش في الآتي:

---

(1) انتخاب، رسانه روسى خبر داد/سفر سردار سليمانى به اقليم كردستان عراق، 23 فروردين 1396، http://cutt.us/nkT0v

(2) أحمد إسماعيل، مصر العربية، لهذه الأسباب تخشى إيران استفتاء كردستان، 14 أبريل 2017، http://cutt.us/uG4y1

(3) تقرير الجزيرة، جدل بشأن رفع علم كردستان في كركوك، 2017/4/1، http://cutt.us/r7Jt

1- إيران وإعادة إعمار العراق

مع إعراب إيران عن رغبتها في المشاركة في إعمار العراق بعد داعش، أعلنت رفضها لمشاركة المملكة العربية السعوديَّة في إعادة تعمير العراق واعتبرتها تهديدًا للعلاقات الإيرانيَّة-العراقية، وروَّجَت فكرة أن السعوديَّة تسعى لفصل إقليم سني عربي عراقي عن جسد الحكومة المركزية العراقية، في محاولة منها لمنع مشاركة السعوديَّة في إعادة إعمار العراق[1]. وعلى الجانب الآخر ترغب عِدَّة دول عربية في المشاركة في إعادة إعمار العراق وأعلنت ذلك صراحة، مثل السعوديَّة والإمارات ومصر، ولكن الخوف أن تذهب هذه الأموال إلى الجيوب الإيرانيَّة لا لإعادة الإعمار ورفع آثار الدمار الداعشي، فلا بد من البحث عن آلية محدَّدة ومحكمة لضبط الأموال التي ستتدفق بهدف إعمار العراق، وحتى لا تُنهَب، إذ توجد مخاوف أمنية ودولية واقتصادية من مشاركة إيران في إعادة إعمار العراق:

أ. المخاوف الأمنية

توجد مخاوف من معاودة السياسات الطائفية تجاه المناطق السنية وعودة الحشد الشعبي من ممارسة جرائمه بحقّ العراقيين السُّنة، إذا ما حضرت إيران في المناطق العراقية السنية بذريعة إعادة الإعمار[2]، بالإضافة إلى خوف أهالي مدينة الموصل من قدوم الحشد الشعبي ومِن ورائه إيران، وتنفيذ عمليات انتقامية لأن لديهم نظرة مغلوطة بأن سكان الموصل جميعهم كانوا مواليين لداعش.

ب. المخاوف الدولية

يعرف كثير من المراقبين طبيعة الدور الإيرانيّ في العراق بعد عام 2003، وكيف كان دورها معرقلًا لبلوغ بغداد مستويات الحكم الرشيد. وتَحدّث كثير من العرب والقوي الإقليمية والدولية عن تَمدُّد الدور الإيرانّي في العراق المقوِّض لاستقراره وأمنه، واستغلت طهران مفاوضات الاتِّفاق النووي لمزيد من التحكُّم والتمدُّد في حكم العراق[3].

ج. المخاوف الاقتصادية

في ظلّ حالة تعثر اقتصادي كبري تعيشها إيران بسبب تباطؤ اقتصادها وفشل خطط حكومة روحاني الإصلاحية في انتهاج سياسات نيوليبرالية تهدف إلى تحديث الاقتصاد الإيرانّي، توجد مخاوف كبيرة سواء لدى المواطن العراقي أو حكومات الدول الخليجية التي سوف تدعم العراق في خطط إعادة الإعمار، من أن تستغل إيران وأدواتها في العراق تَدفُّق أموال إعادة الإعمار على العراق وسوريا، وتذهب لدعم الإرهاب الإيرانّي المتمثل في فيلق القدس والحرس الثوري وكل المنظمات الإرهابية التي من الممكن أن تعاني في المرحلة القادمة من صعوبات في التمويل بسبب تشديد العقوبات الدولية عليها،

(1) يوسف سيفي: ايران وبازسازى عراق پس از داعش؛ رقبا وموانع، انديشكده راهبرد تبيين، http://cutt.us/mij21

(2) العرب، إيران تلوح بورقة الإعمار بحثًا عن دور في موصل ما بعد داعش، http://cutt.us/1DFz5

(3) ترامب وإيران.. تفاصيل "الاستراتيجية الجديدة"، سكاي نيوز عربية، https://goo.gl/83ZuPb

ومن ثم تتحوَّل أموال إعمار العراق إلى رافد لدعم الأنشطة الإرهابية لتلك المنظمات.

2- الدور الإيرانيّ في رفع نسب الفساد في العراق

1. بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق في 2003 شاركت إيران في تخريب الدولة العراقية بالكامل وتجريف النخب العراقية وأن تُستبدل بها نخب فاسدة أو لديها استعداد للفساد، تحت عناوين مذهبية وطائفية، ففي خلال الثلاث عشرة سنة الأخيرة استشرى الفساد المالي والإداري في الدولة العراقية، وبلغ حجم الفساد فيها مستويات قياسية خطيرة، فمنظمة الشفافية العالَمية Transparency International، ويرمز لها بـ"TI"، صنَّفَت العراق من ضمن الدول العشر الأكثر فسادًا في العالَم، إذ نُهبت أكثر من 300 مليار دولار أمريكيّ من أموال العراقيين، ولم تستعيد الحكومة العراقية إلا 600 مليار دينار عراقي بعد رحيل حكومات نوري المالكي المتعاقبة التي حكمت من 2006 إلى 2014[1].

2. تَحوَّل العراق إلى منصة كبيرة لهروب إيران من العقوبات الدولية، ومكَّن العراق إيران من التهرُّب من كثير من العقوبات الدولية وتلافي آثارها، بخاصة في الفترة من 2008 حتى 2014، وفي يناير 2016 خرجت تظاهرات عديدة في العراق ضدّ الفساد الحكومي وغياب قيم المساءلة والمحاسبة والشفافية طوال حكم المالكي[2]، ففي نوفمبر 2017 أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي حملة قومية على الفساد، وسعى لإدانة مسؤولين ووزراء ومحافظين سابقين، على الرغم من أنهم هم حلفاء إيران في العراق، وتسعى طهران لغَلّ يد حكومة العبادي عن ملاحقة الفاسدين وصرف الأنظار على القضاء علي بقايا الدواعش في الموصل.

3- استحقاق الحسم وأهمِّيَّة انتخابات 2018

تتولي المفوضية العليا المستقلَّة للانتخابات تنسيق العملية الانتخابية المقرَّرة دستوريًّا كل أربع سنوات، وقد أغلقت المفوضية باب تسجيل الكتل والتحالفات المشاركة في الانتخابات البرلمانية يوم 10 يناير 2018م، مشيرة إلى أن 24 مليون عراقي من بين 36 مليون نسمة هو عدد سكان العراق الذين يحقّ لهم التصويت في الانتخابات المقبلة[3].

ستجري الانتخابات العراقية النيابية المنتظرة في 18 دائرة انتخابية تمثل عدد محافظات العراق، وينتخب كل منها 347 نائبًا استنادًا إلى عدد سكان كل محافظة، مقابل ذلك توجد نسبة خاصَّة (كوتة) للأقلِّيات تشمل ثمانية مقاعد، خمسة منها للمسيحيين، ومقعد للمندائيين، ومقعد للأيزيديين، ومقعد للشبك، ولكن تواجه العراق عدة تحديات في أثناء فترة الانتخابات القادمة[4]:

1. ترسم الانتخابات البرلمانية القادمة مستقبل العراق ما بعد داعش، وقدرته على إعادة الإعمار والتخلُّص من آثار الاحتلال الأمريكيّ الذي ولّد الطائفية والعنف ودعوة العراقيين للالتفاف حول أهداف تحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية وتقويض النفوذ الإيرانيّ المستشري في مفاصل الدولة العراقية.
2. أبرز المشكلات التي تواجه هذه الانتخابات هي مشاركة قادة ميدانيين في ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات البرلمانية القادمة، وهذا سيعمِّق الخلاف مع القوي السياسية ويزيد النزعة الدينية والطائفية للانتخابات، فأغلب الناخبين في المناطق السُّنية هُجِّروا من مناطقهم بسبب الحرب على داعش وأصبحوا نازحين في مناطق أخرى، مِمَّا يُفقِد الكتلة السُّنية في البرلمان العراقي كثيرًا من

(1) رووداو، العراق ضمن الدول العشر الأكثر فسادًا في العالَم عام 2015م، http://cutt.us/ZvJZN

(2) صلاح المعموري، نوري المالكي فكّك مؤسَّسات الدولة ونشر الفساد فيها، http://cutt.us/7VaGw

(3) صوت العراق، نداء للمشاركة في الانتخابات العراقية، http://cutt.us/gJ5BN

(4) دويتشه فيله، الثابت والمتغير في معادلات الانتخابات العراقية، http://cutt.us/dUic6

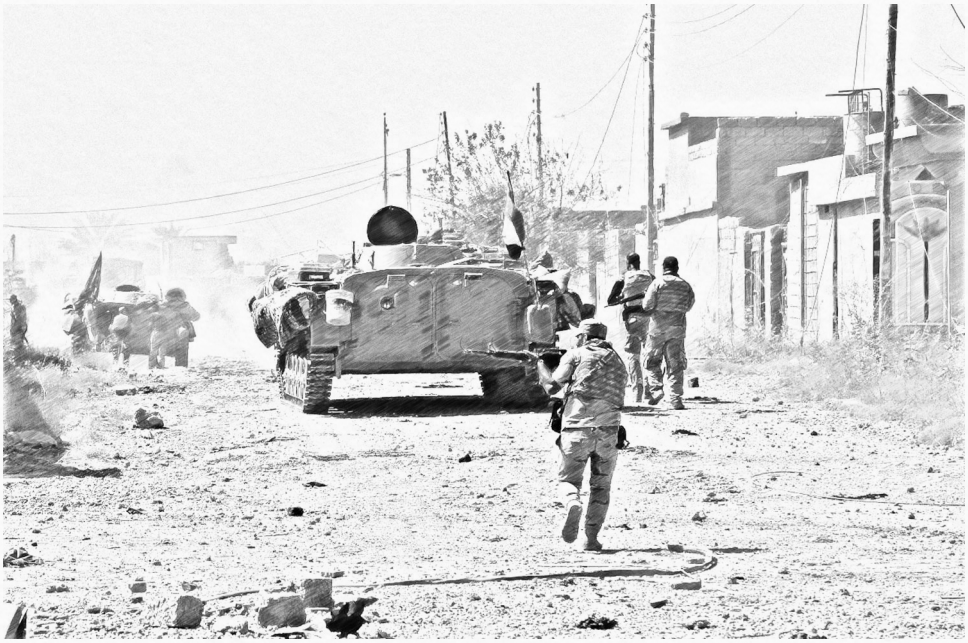

المقاعد التي حصلت عليها في الانتخابات الماضية، لذلك فخيار تأجيل الانتخابات ظلّ مطروحًا بهدف بسط الدولة نفوذها على المناطق كافة في العراق، بما يسمح بعودة النازحين وضمان الاستقرار والأمن في العراق.

3. بعد أن اكتسبت ميليشيات الحشد الشعبي غطاءً قانونيًا ورسميًا، قد يصعب حلها في المستقبل إذا ما وصل التيَّار الشيعي الموالي لإيران إلى الحكم في الانتخابات القادمة، ومن ثم تتحول هذه الميليشيات إلى حرس ثوري عراقي على غرار الإيرانيّ، أو مثل حزب الله في لبنان، ولكن المختلف في الحشد الشعبي بدا له دورًا عسكريًا ثم تَحوَّل إلى السياسة، ومن ثم فلن يتبقى سوى خطوة واحدة هي الإطاحة بالمرجعية الدينية في النجف وإحلال مرجعية شيعية أخرى تابعة لنظام ولاية الفقيه، فهذا يعني استنساخًا لنظام ولاية الفقيه الإيرانيّ في العراق.

4. لن تدعم المرجعية الشيعية بالعراق الرموز السياسية لميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات القادمة خوفًا من سيطرة إيران علي العراق، ومن ثَمَّ تسيطر على المرجعية الدينية العراقية فتتحول إلى مجرَّد تابع لمرجعية قم في إيران، وهنا تضيع الهوية الدينية العراقية.

5. يسعى دول في الإقليم لإحياء دورها في العراق عبر بثّ روح العروبة مرة أخرى في جسد الدولة العراقية والقوي السياسية والدينية في العراق، أملًا في تغيير الخريطة التقليدية السياسية في العراق التي نشأت بعد الاحتلال.

6. على المستوى الدولي ترغب دول كثيرة في عودة الاستقرار إلى العراق وأن تكون انتخابات العام المقبل بداية لذلك، ولكن الولايات المتحدة بقيادة ترامب تعتقد أن سيطرة عملاء إيران على الحكم في العراق ستزيد حالة عدم الاستقرار الموجودة في العراق، بخاصة مع تَعهُّد ترامب بكسر النفوذ الإيرانيّ

في المنطقة بشكل عامّ، خصوصًا العراق، لذا ستلعب الولايات المتحدة دورًا في أن يخرج البرلمان العراقي متوازنًا ليس مُهيمَنًا عليه إيرانيًّا، ولكن قد تُخفِي طهران مفاجآت كثيرة لواشنطن في الانتخابات البرلمانية.

إجراء انتخابات في موعدها من شأنه أن يولّد عملية سياسية مبنية على الطائفية، فالانتخابات المزمع إجراؤها في مايو 2018 من المتوقَّع أن تُستغلّ في ترسيخ التفرقة والطائفية وتمكين إيران من الهيمنة السياسية في العراق، نظرًا إلى استغلال عدم عودة المواطنين العراقيين السُّنة إلى بلداتهم وتغييب أصواتهم الانتخابية، الأمر الذي يُعَدّ من أكبر التحديات التي تواجه الدولة العراقية.

سادسًا: السيناريوهات المستقبلية للوجود الإيراني في العراق

ترتبط السيناريوهات المستقبلية للوجود الإيراني في العراق إلى حد كبير بنتائج الانتخابات البرلمانية القادمة المُزمَع عقدها في شهر مايو 2018م، نظرًا إلى مرور العراق بمنعطف تاريخي يتمثل في القضاء على داعش في أراضيه وتَطلُّع المجتمع العراقي والنخبة السياسية إلى مرحلة جديدة تقوم على القضاء على الفساد وإصلاح المجتمع، مع تقليم أظافر المحاصصة السياسية والطائفية والوصول إلى العراق الموحَّد سياسيًّا وفكريًّا، ومع كثافة الوجود الإيراني في البيئة العراقية، ومحورية القرب من إيران في فرز التيارات السياسية العراقية، تصبح الانتخابات العراقية القادمة والنتائج التي سوف تُسفِر عنها بمثابة بُوصْلة لمستقبل الوجود الإيراني في العراق.

السيناريو الأول: صعود تيار الحشد الشعبي سياسيًّا

سعي تيار الحشد، بخاصة الفصائل الموالية لإيران، وتحديدًا ميليشيات بدر بزعامة هادي العامري، لدخول المنافسات الانتخابية، على نحو مستقل أو عبر تحالفات، وفي حالة وصولهم إلى منصب رئاسة الوزراء في العراق فسيتدعم الوجود الإيراني هناك، ولعله يصل إلى حدّ الهيمنة الكاملة على مفاصل الدولة العراقية، وإذا دخلوا في تحالف سياسي مع أحزاب أو تيارات أكبر منهم على الساحة العراقية فلا بد أن يؤثِّر وجودهم على توجُّهات الحكومة العراقية القادمة في حالة فوز التيار السياسي المنتمين إليه.

1

السناريو الثاني: فوز تحالف قوى المرجعية الشيعية العربية

لوحظ في نهاية عام 2017م رفض المرجع الشيعي آية الله السيستاني دخول الحشد الشعبي المعترك السياسي العراقي، وهو موقف أعلن مقتدى الصدر تأييده له، ودعا إلى إبعاد فصائل الحشد الشعبي عن العمل السياسي، حتى لا يمكن القضاء على الفساد المالي والإداري في العراق والقضاء على المحاصصة الطائفية السياسية، ومن ثم في حالة تَمكُّن التيارات السياسية العراقية المدعومة من المرجع على السيستاني ومقتدي الصدر، فسوف يتقلص الوجود الإيراني في العراق، ويقترب أكثر إلى محيطه العربي بما يؤثِّر بالإيجاب على سياسات إعادة الإعمار.

2

السيناريو الثالث: عودة نوري المالكي إلى السلطة

3

تصبّ عودة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي إلى السلطة في تدعيم الوجود الإيراني في العراق، مع زيادة حالة الاحتقان الطائفي بين مكوِّنات المجتمع العراقي، وتراجع الخطاب الرسمي العراقي الداعي إلى مكافحة الفساد، ولا تزال التحالفات الانتخابية العراقية حتى كتابة هذه السطور تتشكل وتنحلّ، بما يُنبئ بأن الانتخابات البرلمانية القادمة في العراق سوف تشهد صراعًا كبيرًا سيؤثِّر إلى حدّ كبير على الوجود الإيراني في العراق.

ونرى أن السيناريو الأول هو الأقرب للحدوث، لأن البيئة السياسية العراقية مهيأة لأداء الحشد الشعبي دورًا سياسيًّا في المرحلة القادمة، وإن كان عبر تحالف سياسي مع قوة سياسية شيعية، أكثر مما يُنبئ بزيادة التغلغل الإيراني في هيكل النظام السياسي العراقي، ولن يحدّه سوى المشاركة العربية الخليجية، تحديدًا في مشروعات إعادة إعمار العراق التي من الممكن أن تشكِّل بداية قوية لإعادة العراق إلى محيطه العربي، شريطة نجاح الدول الخليجية في مفاوضات الاشتراك في إعادة الإعمار، وضمان تَحرُّك العراق بعيدًا عن السياسات الطائفية المذهبية والتمهيد لدولة التكنوقراط اللا مذهبية.

القسم الثالث

شهدت العلاقات الإيرانيَّة-الأمريكيَّة تطوُّرات عديدة خلال عام 2017، وكان نجاح دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكيَّة نهاية عام 2016 من المتغيرات الرئيسية التي ألقت بظلالها على العلاقات بين البلدين، إذ أعاد قدوم ترامب سياسة الضغوط والعقوبات على إيران، كما أعاد فتح النقاش حول الاتِّفاق النووي، وزاد فرص انسحاب الولايات المتَّحدة منه، فضلًا عن تَبنِّيه استراتيجية جديدة لمواجهة السلوك الإقليمي لإيران، والحدّ من تدخُّلاتها ودورها في اتِّساع نطاق الفوضى وانتشار الإرهاب في المنطقة. هذه التطوُّرات أدَّت إلى توتُّر العَلاقة وعودتها إلى مربع الأزمة قبل توقيع الاتِّفاق النووي.

الشأن الدولي

التصعيد المستمر

العلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة
بعد عام من رئاسة ترامب

أدّى الموقف الأمريكيّ من إيران ومن الاتّفاق النووي بعد قدوم ترامب إلى خسارة روحاني رهانه، وإلى انتقادات واسعة من تيّار آخَر داخل النّظام.

أولا: أسباب توتُّر العلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة

يعود التوتُّر في العَلاقة بين الولايات المتَّحدة وإيران خلال عام 2017 إلى الخلاف المتصاعد حول عدد من الملفات الرئيسية، ومن أبرزها:

1- الدور الإقليمي لإيران: جاء ترامب إلى السُّلْطة وقد نجحت إيران في تحقيق بعض المكاسب على الساحة الإقليمية، إذ سمحت سياسة أوباما في اتِّساع نطاق نفوذ إيران إقليميًّا بصورة غير مسبوقة حتى تَحدَّث مسؤولوها عن السيطرة على أربع عواصم عربية، وقد أدَّى هذا الدور إلى الإسهام في إعادة تأهيل النِّظام السوري، وبالتحديد الحفاظ على بقاء بشار الأسد في السُّلْطة، ومن ثم دعمت إيران نفوذها في منطقة المشرق العربي، كما نجحت في تأكيد حضورها على الساحة العراقية، لا سيما بعد دورها في تقويض وجود تنظيم داعش، ونجحت في اتخاذ خطوات على الأرض بشأن مشروعها الممتدّ من طهران إلى البحر المتوسط عبر العراق وسوريا وصولًا إلى لبنان، إلى جانب تعاظم تأثيرها على الساحة اليمنية عبر الاستمرار في مساندة الحوثيين ودعمهم بالمال والسلاح والخبرات التقنية والبشرية، بل حاولت إيران الحضور عند الممرات البحرية المهمَّة في الخليج وحوض البحر الأحمر وخليج عدن للالتفاف حول جيرانها.

وقد مثلت تلك التغيُّرات التي طرأت على ميزان القوى الإقليمية في ظلّ تمدُّد الصراعات وانتشارها وطول أمدها ضررًا بالغًا لمصالح الولايات المتَّحدة. كذلك ترك الانسحاب الأمريكيّ من المنطقة فراغًا ملأه بعض القوى المنافسة على الصعيد الدولي، وفي مقدمتها روسيا، وذلك بالتعاون مع إيران، وهو وضع في مُجمَله لا يتماشى مع استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجهاتها التي تسعى للعودة إلى الانخراط وتأكيد الدور والمكانة على الساحة الدولية، واستعادة المبادرة والعودة لقيادة التفاعلات من قرب[1].

وعزّز المخاوف الأمريكيَّة بجانب تصاعد الدور الروسي احتمال تحوُّل المنطقة إلى ساحة تأثير لقوى دولية وإقليمية أخرى بما قد يُفقد أمريكا شبكة علاقاتها وتحالفاتها التقليدية، فعلى سبيل المثال طوَّرَت الصين علاقاتها مع إيران، وتَجلَّى ذلك عسكريًّا في توقيع الجانبين عدة اتِّفاقيات للتعاون المشترك في المجال العسكري والدفاعي ومحاربة الإرهاب[2]، وكذلك تنفيذ مناورة وتدريب عسكري مشترك في مياه مضيق هرمز وبحر عمان[3]. وعلى الجانب الاقتصادي وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الأشهر الستة الأولى من 2017 إلى 18 مليار دولار، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 30%، بزيادة تقدر بأربعة مليارات دولار، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي[4].

كذلك تأثر بعض القوى الإقليمية بانكشاف مظلة الأمن الإقليمي وتراجع دور الولايات المتَّحدة، وراحت تبحث عن بدائل لمعالجة تداعيات انهيار النِّظام الإقليمي وانهيار منظومة أمنه. هنا يلاحَظ محاولة تركيا ملء الفراغ في منطقة الخليج عبر القاعدة العسكرية في قطر، والشراكة الاستراتيجية مع بعض دول الخليج، وتحسين العلاقات مع روسيا، بجانب محاولات القوى الإقليمية البحث عن بدائل لمعالجة هذا الفراغ بتطوير منظومات للأمن مثل التحالف العربي لدعم الشرعية، ومقترح القوى العربية المشتركة، فضلًا عن المناورات والشراكات العسكرية والتحالفات الاستراتيجية الجماعية والثنائية. لا

---

(1) محمود حمدي أبو القاسم: السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب.. ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعَدة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 14 أغسطس 2017، http://cutt.us/pHku1

(2) آر تي: إيران والصين توقعان اتفاقيات للتعاون العسكري والدفاعي ومحاربة الإرهاب، 14 نوفمبر 2016، http://cutt.us/rse41

(3) إرم نيوز: تدريبات بين القوات البحرية الإيرانية والصينية في بحر عمان، http://cutt.us/TOgMY

(4) الوفاق أون لاين: التبادل التجاري بين إيران والصين حقّق نموًّا بنسبة 30%، 29 يوليو 2017، http://cutt.us/j31lr

شكّ هذه التحولات هددت مركز الولايات المتَّحدة وأثرت على علاقاتها بحلفائها وحرمتها مع الوقت من دورها التقليدي المهيمن، وهو ما يعني إجمالا إخفاقا سياسيًّا كبيرًا.

2- إخلال إيران بروح الاتِّفاق النووي والاستفادة من مخرجاته: كان يُفترض أن تكون خطة العمل المشتركة التي وُقّعت بين إيران ومجموعة 5+1 وحازت شرعية دولية عبر قرار مجلس الأمن رقم 2231 هي المدخل لبناء أرضية ثابتة تعالج عليها قضايا الخلاف الرئيسية بين الولايات المتَّحدة وإيران، لكن الواقع أن إيران عملت على تكريس الاتِّفاق كتسوية نهائية لكل مشكلاتها مع الولايات المتَّحدة والمجتمع الدولي بما فيها رفع العقوبات وكسر العزلة، مع عدم ربطه بمعالجة بقية نقاط الخلاف لا سيما ما يتعلق بسياستها الخارجية ودورها الإقليمي، وتطوير قدراتها الصاروخية، وتهديدها للسلم والأمن الإقليميين ورعاية الإرهاب وتصدير العنف، إلخ. وقد نجحت إيران، في ظل بيئة تفاوضية متساهلة، في عدم تضمين خطة العمل المشتركة التزامات صريحة في ما يخص سياساتها الإقليمية أو قدراتها الدفاعية، وحصرت الاتِّفاق في المعالجة الفنية للملف النووي الذي كان يمثل شاغلًا رئيسيًّا للمفاوض الأوروبيّ والأمريكيّ، ومن ثم استغلت إيران مسار التفاهم مع الولايات المتَّحدة ومجموعة 5+1 في تخفيف حِدَّة الضغوط الدولية علي إيران، ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، والإفراج عن مئات المليارات من أرصدتها المجمدة في الخارج، وقد أتاح هذا الانفراج مجالًا كبيرًا للحركة أمام صانع القرار الإيرانيّ وأكسب سياساته شرعية كان يفتقر إليها في الداخل والخارج[1]، بل تدفقت الاستثمارات الأجنبية على إيران من أجل الدخول إلى هذه السوق الاقتصادية البكر، وكانت أغلب العقود في مجال الصناعات الثقيلة والبنية التحتية والاستثمار في قطاعات النِّفْط والغاز، لهذا ترى الإدارة الأمريكيَّة أن هذا الاتِّفاق كان كارثيًّا.

ومن الواضح أن إيران ركزت في بناء تلك الشراكات الاقتصادية على فاعلين رئيسيين على الساحة الدولية كالصين وروسيا وبعض الدول الغربية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، مع تَجنُّب فتح السوق إلا في حدود ضيقة أمام الشركات الاستثمارية الأمريكيَّة، وهو توجُّه سياسي أعلنه المرشد نفسه، أو بالأحرى طالب به، وخدم هذا التوجه إيران فخالفت تلك الدول التوجهات الأمريكيَّة في مراجعة الاتِّفاق النووي. وقد وجدت إدارة ترامب أن إيران استفادت من توقيع الاتِّفاق في تحسين صورتها والتمكين لمشروعها الإقليمي، وهو ما اعتبرته إخلالًا بروح الاتِّفاق والتفافًا على غايته.

3- برنامج الصواريخ الباليستية والهجمات السيبرانية: رغم الانتقادات الدولية الموجهة إلى إيران على خلفية شروعها في تطوير قدراتها الصاروخية طويلة المدي، فإنها أصرَّت على المضي قدمًا في الإعلان عن تجاربها الصاروخية بين حين وآخر، معتبرة ذلك حقًّا من حقوقها الدفاعية المشروعة، ونقطة الخلاف مع الولايات المتَّحدة والغرب في ما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية أن إيران تتحجَّج بأن الاتِّفاق النووي لم يُشِرْ من قريب أو بعيد إلى هذه المسألة، وأنه جزء من حقِّها، وكان التحدِّي الإيرانيّ باستكمال هذا البرنامج من الدوافع التي وقفت خلف الاتهامات الأمريكيَّة لإيران بعدم الالتزام بروح الاتِّفاق النووي، ويوضح الجدول رقم1 التجارب الصاروخية الإيرانيَّة والأنشطة المرتبطة بها خلال عام 2017، كما يقلق الولايات المتَّحدة الهجمات الإلكترونية التي تشنُّها عليها إيران، وتشمل أعمال القرصنة الإلكترونية والتجسُّس والانتقام، لا سيما وأن ما رُصد من هجمات من ذلك النوع جاء فائق التطوُّر وبالغ الكلفة، كما أنها أصبحت مصدر تهديد إلكتروني حقيقي تأخذه الولايات المتَّحدة بعين الاعتبار[2].

---

(1) محمود حمدي أبو القاسم: السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب، مرجع سابق.

(2) Collin Anderson, Karim Sadjadpour: Iran's Cyber Threat: Espionage, Sabotage, and Revenge, Carnegie Endowment for International Peace, 4 jan 2018. http://cutt.us/Yl7xJ

الجدول رقم 1 يوضح أهمّ الأنشطة الإيرانيَّة المتعلقة بالبرنامج الصاروخي في عام 2017

التاريـــخ	النشاط المرتبط بالبرنامج الصاروخي
29 يناير 2017	إطلاق أول صاروخ باليستي متوسط المدى بعد تولي ترامب الرئاسة، من موقع قرب "سمنان"
30 يناير 2017	الإعلان عن إنشاء مصنع للصواريخ في سوريا
10 مارس 2017	إطلاق صاروخ في بحر عمان "هرمز-2"، وهو صاروخ باليستي بحري قادر على إصابة الأهداف المتحركة على سطح البحر، ويتمتع بدقة عالية، ويبلغ مداه قرابة 300 كيلومتر
11 مارس 2017	معلومات عن إنشاء إيران مصانع صواريخ وأسلحة في لبنان، وتسليمها لحزب الله
25 مايو 2017	إنشاء مصنع تحت الأرض للصواريخ الباليستية، وهو ثالث مصنع في السنوات القليلة الماضية
18 يونيو 2017	إطلاق مجموعة صواريخ من غرب إيران على "قواعد لداعش" في منطقة دير الزور في سوريا
23 يوليو 2017	تدشين خط جديد لإنتاج صاروخ أرض-جو "صياد3" الذي يمكنه أن يصل إلى ارتفاع 27 كيلومترًا ويبلغ مداه 120 كيلومترًا
28 يوليو 2017	إصلاح صاروخ "سيمرغ" محلِّيّ الصنع بعيد المدى، ويحمل القمر الصناعي الذي يطلق عليه اسم "طلوع"، ووُضع القمر في مداره الفضائي المطلوب بنجاح
13 أغسطس 2017	مجلس البرلمان الإيرانيّ يصدّق على تخصيص 520 مليون دولار لتطوير البرنامج الباليستي الإيرانيّ
23 سبتمبر، 2017	إطلاق صاروخ "خرمشهر" القادر على حمل عدة رؤوس حربية، ويحلق لمسافة 2000 كيلومتر
11 أكتوبر 2017	تجربة صاروخ "عماد"، وهو جيل جديد من الصواريخ البَاليستية "أرض-أرض"، بعيد المدى ويمكن توجيهه والتحكم فيه حتى لحظة إصابته الهدف
17 ديسمبر 2017	عرض لصاروخ "ذو الفقار" الباليستي الذي يبلغ مداه 700-750 كم، ولا يرصده الرادار

4- استمرار الحالة العدائية للنظام الإيرانيّ: لدى إدارة ترامب تحفظات عديدة على النِّظام الإيرانيّ نفسه، والحقيقة أن هذه الاتهامات ليست جديدة، بل هي جزء من رصيد التوتُّر والخلاف الذي يهيمن

على العلاقات بين البلدين منذ عقود. وأبرز الاتهامات الأمريكيَّة للنظام الإيرانيّ هي طبيعته العدائية، ودوره في نشر آيديولوجيا ثورية باستخدام القوة، وتصدير العنف، ورعاية الإرهاب، فضلًا عن قمع النِّظام واستبداده في الداخل[1]، فشعار "العداء لأمريكا" لا يزال يهيمن رسميًّا وشعبيًّا على السياسة الإيرانيَّة[2].

ثانيًا: ملامح السياسة الأمريكيَّة تجاه إيران بعد رئاسة ترامب

بعد نجاح ترامب في انتخابات الرئاسة ومع أولى خطوات تشكيل فريق إدارته، ظهر أن العلاقات الأمريكيَّة تجاه إيران بصدد مرحلة جديدة سمتها الرئيسية التوتُّر والتصعيد، فالرئيس الأمريكيّ منذ البداية ضغط بورقة الاتِّفاق النووي وفرض مزيد من العقوبات على إيران وأعاد تَموضُع الولايات المتَّحدة من الأزمات المتصاعدة في المنطقة، بل وأعلن استراتيجية جديدة كانت بمثابة بلورة شاملة لسلوك إدارته تجاه إيران منذ تَسلُّمه السُّلْطة في يناير 2017.

ويمكن أن نتناول السياسة الأمريكيَّة تجاه إيران من خلال الإشارة إلى العناصر الآتية:

1- الضغط بورقة الاتِّفاق النووي وتقويض مكاسب إيران: رغم وعود ترامب الانتخابية بشأن إلغاء الاتِّفاق النووي، فإنه بعد تَقلُّده منصبه قد تَلقَّى نصائح من جهات أمريكيَّة ودولية عديدة بعدم الإقدام على هذه الخطوة، لأنه رغم كل شيء يمثل ضمانة لعدم مواصلة إيران برنامجها النووي الذي لن يكون سلميًّا بأي حال هذه المرة[3]. ويبدو من الواضح أن الرئيس الأمريكيّ قد استجاب في البداية للنصائح فأجَّل التفكير في إلغاء الاتِّفاق مع توجيه معاونيه إلى ضرورة إعادة النظر في «خطة العمل المشتركة الشاملة»، وهي الوثيقة التي وضعت شروط الاتِّفاق النووي. على هذا الأساس مددت إدارة ترامب العمل بالاتِّفاق النووي وتعليق العقوبات المفروضة على مبيعات النِّفْط الخام الإيرانيَّة لمدة 120 يومًا إضافيًّا مرتين، في أبريل ويوليو 2017، وذلك وَفْقًا للالتزامات الأمريكيَّة بموجب الاتِّفاق النووي، التي تقضي بتصديق الرئيس الأمريكيّ على التعامل الإيجابي لإيران مع الاتِّفاقية كل 90 يومًا.

ورغم أن ترامب استطاع في منتصف أكتوبر 2017 إقناع أفراد إدارته بعدم التوقيع على التزام إيران بالاتِّفاق النووي، فإن امتناع الكونغرس عن البَتّ فيها خلال ثلاثة أشهُر كانت نهايتها في منتصف ديسمبر 2017، أعاد الكرة في ملعب الرئيس الأمريكيّ الذي عاد ووقّع مضطرًّا قرارًا بالتزام إيران ببنود الاتِّفاق في 12 يناير 2018، ومن ثم تمديد تجميد العقوبات المفروضة على إيران في إطار الاتِّفاق النووي، لكن ترامب اعتبر هذا التمديد هو الأخير إذا لم يشعر أن الاتِّفاق قابل لتعديله. ويُفهم من ذلك وجود صعوبات أمام الاتجاه إلى إلغاء الاتِّفاق النووي. ويوضح الجدول رقم 2 موقف إدارة ترامب من الاتِّفاق النووي خلال عام 2017.

---

(1) The White House Office of the Press Secretary: President Donald J. Trump's New Strategy on Iran, 13 October 2017. http://cutt.us/L05WT

(2) شارع الصحافة: ترامب: النظام الإيراني يردّد دائمًا مقولة الموت لأمريكا وإسرائيل، http://cutt.us/LIY4E

(3) وكالة سكاي برس، المخابرات الأميركية لترامب: من الحماقة إلغاء الاتفاق مع إيران، http://cutt.us/EQlwQ

الجدول رقم 2 يوضح مواقف إدارة ترامب من تمديد العمل بالاتِّفاق النووي

التاريـــخ	الموقف من الاتِّفاق النووي
18 أبريل 2017	الإقرار بالتزام إيران بالاتِّفاق النووي وتمديد تعليق العقوبات المفروضة على إيران
18 يوليو 2017	الإقرار بالتزام إيران بالاتِّفاق النووي وتمديد تعليق العقوبات المفروضة على إيران
13 أكتوبر 2017	إعلان الرئيس ترامب عدم التزام إيران بالاتِّفاق وإحالة الاتِّفاق إلى الكونغرس للبَتّ فيه خلال 60 يومًا
13 ديسمبر 2017	انتهاء مهلة النظر في الاتِّفاق وعودة الاتِّفاق للرئيس للبت بمدى التزام إيران
12 يناير 2018	تراجع ترامب والإقرار بالتزام إيران بالاتِّفاق النووي وتمديد تعليق العقوبات المفروضة على إيران، واعتبار ترامب أن هذا التمديد سيكون الأخير إذا لم يشعر أن الاتِّفاق قابل للتعديل

2- العودة إلى سياسة العقوبات: مثَّل سلاح العقوبات أداة مهمَّة لجأت إليها إدارة ترامب لمعاقبة النِّظام الإيرانّي على سلوكه، ويمكن من خلال استعراض الجدول رقم 3 معرفة أهم العقوبات التي أصدرتها المؤسَّسات الأمريكيَّة والأسباب التي وقفت خلفها، فضلًا عن الكيانات الإيرانيَّة والدولية التي استُهدِفت.

الجدول رقم 3 يوضح العقوبات الأمريكيَّة خلال عام 2017

التاريـــخ	العقوبـــات
3 فبراير 2017	بسبب اتهامات في رعاية الإرهاب، وتقويض مصالح الولايات المتَّحدة في المنطقة، وزعزعة الاستقرار الإقليمي، وتطوير برنامج صواريخ باليستية، فرضت وزارة الخزانة الأمريكيَّة عقوبات على 13 فردًا و12 كيانًا إيرانيًّا يُعتقد في ارتباطهم بالبرنامج الصاروخي، وبدعم ما تصفه بالأنشطة الإرهابية. وشملت العقوبات عددًا من الشركات، ومسؤولين في كل من الإمارات ولبنان والصين، لعلاقتهم بتزويد إيران بالتكنولوجيا المستخدمة في صناعة الصواريخ الباليستية.
13 أبريل 2017	فرضت وزارة الخزانة الأمريكيَّة عقوبات على مؤسَّسة سجون طهران وسهراب سليماني، وهو مسؤول رفيع في مؤسَّسة السجون الإيرانيَّة، بسبب ارتباطه بانتهاكات لحقوق الإنسان في إيران.
24 أبريل 2017	فرضت وزارة الخزانة عقوبات على عدد من الكيانات الإيرانيَّة لدعمها حكومة الأسد أو مقاتلين يعملون على تقويض السلام في سوريا.

18 مايو 2017	فرضت وزارة الخزانة الأمريكيَّة عقوبات على مسؤولَين دفاعيَّين إيرانيَّين هما مرتضى فرساتابور ورحيم أحمدي، وشركة إيرانيَّة، وأعضاء في شبكة مقرها الصين، لدعم برنامج إيران للصواريخ الباليستية.
18 يوليو 2017	فرضت وزارة الخزانة عقوبات على 18 فردًا وجماعة إيرانيَّة، بسبب برنامج إيران الصاروخي وأنشطة أخرى غير نووية.
28 يوليو 2017	فرضت وزارة الخزانة الأمريكيَّة عقوبات تستهدف البرنامج الإيرانيّ للصواريخ الباليستية، غداة تنفيذ طهران تجربة إطلاق صاروخ قادر على حمل أقمار صناعية لوضعها في مدار الأرض، وأفادت الوزارة في بيان، بأن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية فرض العقوبات على 6 شركات مقرها إيران تملكها أو تسيطر عليها مجموعة "شهيد همت" الصناعية.
2 أغسطس 2017	قانون كاتسا: أقر مجلس الشيوخ قانونًا بفرض عقوبات على إيران وروسيا وكوريا الشمالية في 15 يونيو 2017، وأقر ترامب القانون في 2 أغسطس 2017، الذي شمل عقوبات جديدة على إيران والأشخاص المشاركين في برنامج طهران للأسلحة الباليستية والمتعاملين معها، وتتضمن عقوبات على الحرس الثوري، وتشدّد على جوانب من حظر بيع الأسلحة لإيران.
14سبتمبر 2017	فرضت وزارة الخزانة الأمريكيَّة عقوبات استهدفت شركة إيرانيَّة تقدّم معدات دعم لتطوير برنامج الصواريخ الباليستية، بالإضافة إلى شركات جوية تؤمِّن نقل مقاتلين وأسلحة إلى سوريا وقراصنة شنُّوا هجمات إلكترونية على مؤسَّسات مالية أمريكيَّة، كما استهدفت 11 كيانًا وشخصًا لتقديمهم دعمًا للحرس الثوري الإيرانيّ أو لضلوعهم في هجمات معلوماتية على النِّظام المالي الأمريكيّ، وشملت العقوبات تجميد كل الممتلكات والمصالح العائدة إلى الكيانات المذكورة والأشخاص المستهدفين ومنع الأمريكيّين من أي تعامل تجاري معهم.
14 سبتمبر 2017	بسبب عدم اكتراث طهران لتحذيرات واشنطن بخصوص الامتناع عن تزويد النِّظام السوري بالأسلحة عبر الطائرات المدنية، وافق مجلس النواب الأمريكيّ على التدابير التي تحظر بيع طائرات مدنية أمريكيَّة لإيران.
13 أكتوبر 2017	أعلنت وزارة الخزانة الأمريكيَّة أنها وضعت الحرس الثوري الإيرانيّ على قائمة العقوبات، وشملت هذه العقوبات الأمريكيَّة الجديدة 4 كيانات، بينها شركة صينية، لعلاقتها بالحرس الثوري.
26 أكتوبر 2017	أقرّ مجلس النواب ثلاثة إجراءات على ميليشيات حزب الله اللبنانية: فرض عقوبات جديدة على أي كيانات يثبت دعمها للحزب، من خلال إمداده بالأسلحة على سبيل المثال، وفرض عقوبات على إيران وحزب الله، لاستخدامهما المدنيين دروعًا بشرية، وقرارًا يدعو الاتِّحاد الأوروبيّ إلى تصنيف حزب الله تنظيمًا إرهابيًّا.

31 أكتوبر 2017	أعلنت وزارة الخزانة الأمريكيَّة مشروعًا لفرض عقوبات ضدّ 41 شخصيَّة وشركة إيرانيَّة تتعامل مع الحرس الثوري، بما في ذلك القوة الجو-فضائية التابعة للحرس الثوري الإيرانيّ.
6 نوفمبر 2017	مدّد ترامب حالة الطوارئ بشأن إيران لعام جديد، وَفْقًا للقرار التنفيذي 12170 في 14 نوفمبر 1979 لمواجهة التهديد الإيرانيّ للأمن القومي والسياسة الخارجية والاقتصاد الأمريكيّ، وَفْقًا للقسم 202 B من قانون حالات الطوارئ، المنصوص عليه في الأمر التنفيذي 12170.
21 نوفمبر 2017	فرضت وزارة الخزانة الأمريكيَّة عقوبات ضدّ شخصين إيرانيّين وأربع شركات إيرانيَّة وألمانية بسبب علاقتهم بالحرس الثوري الإيرانيّ، والشخصان هما محمود سيف ورضا حيدري. كذلك أضيفت شركتا "تجارت الماس مبين" وشركة "رايان لمعالجة الصور" بجانب الشركتين الألمانيتين "فورينت تكنيك" و"برينتينغ" تريد سنتر إلى قائمة العقوبات الأمريكيَّة بنفس التهم. واتُّهم هؤلاء الأشخاص والشركات بأنهم من خلال تجاوز نظام مراقبة الصادرات الأوروبيَّة تَمكَّنوا من إدخال أجزاء حساسة لمساعدة فيلق القدس التابع للحرس الثوري في العمليات الإقليمية.
21 نوفمبر 2017	أعادت محكمة الاستئناف في نيويورك فتح شكاوى ضحايا الانفجار الذي وقع عام 1983 في مقر القيادة العسكرية الأمريكيَّة، وقُتل خلال الانفجار 241 عسكريًا أمريكيًا في بيروت، وحاولت الولايات المتَّحدة مصادرة عدة مليارات دولار من الأصول الإيرانيَّة في الولايات المتَّحدة بحجة دفع تعويضات لأسر الضحايا.
5 يناير 2018	فرضت وزارة الخزانة عقوبات على خمس شركات صناعية، هي فروع لمجموعة الشهيد باقري الصناعية، التي سبق أن وضعت على اللائحة السوداء الأمريكيَّة، بجانب خمس شركات أخري، الأمر الذي يجمد كل أصولها في الولايات المتَّحدة، ويمنع أي تعامل تجاري معها، كما يمنع دخولها إلى النِّظام المالي الأمريكيّ. والشركات هي شركة الشهيد خرازي الصناعية، وشركة الشهيد سانيخاني الصناعية، وشركة الشهيد مقدم الصناعية، ومركز الشهيد الإسلامي للبحوث، وشركة الشهيد شوستاري الصناعية. وهذه الشركات متهمة بتطوير وصنع معدات للصواريخ الباليستية الإيرانيَّة، تتضمن أنظمة دفع وتوجيه، وغيرها من المعدات الخاصَّة بالدعم على الأرض.

يُلاحَظ أن العقوبات الأمريكيَّة ركزت على الجوانب الآتية:

أ- استهداف الأذرع العسكرية للنظام: تعمل إيران خارج إطار التفاهم والتوافق الدولي والإقليمي، وتُعَدّ من وجهة نظر أغلب أطراف المجتمع الدولي، وفى مقدمتهم الولايات المتَّحدة، دولة "مارقة". وتضطلع أذرع النِّظام العسكرية بتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانيَّة التي تتبنى مشروعًا خارجيًا لمدّ النفوذ والهيمنة يقوم على التدخُّل ونشر العنف والفوضى في دول الجوار، ويرصد النِّظام الإيرانيّ لها التمويل الكافي لتحقيق تلك الأهداف، لذا كانت تلك الأذرع الطويلة للنظام الإيرانيّ هدفًا للعقوبات الأمريكيَّة.

ب- عقوبات بسبب البرنامج الصاروخي: يمثل البرنامج الصاروخي الإيرانيّ هاجسًا بالنسبة إلى

الولايات المتَّحدة، إذ إنه يغري إيران بالتمادي في تحديها للولايات المتَّحدة، كما يهدد مصالحها وحلفاءها في المنطقة، وقد باتت الولايات المتَّحدة تنظر إلى هذا البرنامج كجزء من استراتيجية إيرانيَّة بعيدة المدى لا تنفصل عن السعي لامتلاك رؤوس نووية[1]، لهذا استهدفت العقوبات الأمريكيَّة الأفراد والكيانات الداعمة للبرنامج الصاروخي الإيرانيّ داخل إيران، بل امتدت إلى أطراف خارج إيران، إذ فرضت وزارة الخارجية الأمريكيَّة بداية من فبراير 2017 سلسلة من العقوبات على أفراد ومؤسَّسات على صلة بالبرنامج الصاروخي الإيرانيّ[2].

ج- خنق الاقتصاد والتضييق على الاستثمارات الأجنبية: لا شك أن العقوبات الأمريكيَّة على إيران تمثل حجر عثرة أمام استفادة إيران بصورة كاملة من رفع العقوبات الدولية على صادرات النِّفْط، ومن إدماج اقتصادها في السوق العالَمية، وفتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات الأجنبية، فالقضايا المتعلقة بنقل وتداول الأموال لم تُحَلّ، والتجار والمصدّرون يواجهون كثيرًا من المشكلات، كما أن بعض الدول يخشى العقوبات ويغلق الحسابات الإيرانيَّة، لذا تتم التحويلات المالية الآن من خلال البنوك الخاصَّة فقط التي لها اتصال مع إيران[3]، كما أن هذه القرارات والأحكام الصادرة بالعقوبات ستمثِّل تحدِّيًا أمام الشركات الأوروبيَّة التي سارعت إلى عقد اتِّفاقيات التعاون مع إيران، في جميع المجالات الاقتصادية، وتشكِّل كذلك تحذيرًا بأن استثمارات تلك الشركات في إيران قد تكون في مهبّ الريح في أي وقت[4].

د- الضغط بورقة حقوق الإنسان: كانت إدارة أوباما تجاهلت هذا الملفّ كحافز على تشجيع النِّظام الإيرانّي على المرونة في ما يتعلق بالمفاوضات حول الاتِّفاق النووي، لكن إدارة ترامب أعادت العمل بالعقوبات المتعلقة بالانتهاكات في هذا الملفّ، وهو المجال الذي يحفل سجل النِّظام الإيرانيّ بوجود انتهاكات واسعة بشأنه، لا سيما في ما يتعلق بحقوق الأقلِّيَّات، ومجالات حرية التعبير وحقوق المرأة والحقوق السياسية والمواطنة، وقد تضمن تقرير وزارة الخارجية نصف السنوي في 2017 إشارات حول العقوبات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران في هذا الشأن[5]، كما فرضت وزارة الخزانة الأمريكيَّة عقوبات على مؤسَّسة سجون طهران وسهراب سليماني، وهو مسؤول رفيع في مؤسَّسة السجون الإيرانيَّة بسبب ارتباطه بانتهاكات جدية لحقوق الإنسان في إيران، كما شن ترامب في خطابه أمام الجمعية العامَّة للأمم المتَّحدة في 19 سبتمبر 2017 هجومًا على النِّظام الإيرانيّ متهمًا إياه بممارسة القمع في حقّ شعبه وتبني سياسة الإفقار وانتهاك حقوق الإنسان[6]، في حين أشار التقرير السنوي لحقوق الإنسان 2017 الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكيَّة والمقدم إلى الكونغرس إلى "القيود الصارمة على الحريات المدنية". ويوثِّق التقرير أعمال العنف والقمع والاختفاء والاعتقالات التعسفية ذات الدوافع السياسية مع احتجاز السجناء في بعض الأحيان بمعزل عن العالَم الخارجي واتهام قوات الأمن بانتهاك الخصوصية والإفلات من العقاب[7].

---

(1) نزار عبد القادر: برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 7 يوليو 2016.، http://cutt.us/QJWTR

(2) سلطان محمد النعيمي: العقوبات الأميركية على إيران.. إلى أين؟ الشرق الأوسط، 21 يوليو 2017، http://cutt.us/YcSXl

(3) صحيفة كيهان: لم تحلّ المشكلات المصرفية بعد الاتفاق النووي حتى الآن ولم تتغير، ص4، http://cutt.us/51GZ

(4) صحيفة جهان صنعت: ص13، العقود النفطية مقدمة انفراجه العلاقات الدولية، http://cutt.us/qYGPo

(5) موقع راديو فردا: آمريكا می‌گويد تداوم حبس رهبران بهايی، نقض آزادی‌های بنيادين در ايران است، 26/ارديبهشت/1396، http:// cutt.us/y4gO0

(6) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية: خلاف جذري: قراءة في خطابي ترامب وروحاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، 25 سبتمبر 2017، http://cutt.us/97deg

(7) Peter Brookes: U.S. Must Condemn Iranian Regime, Back Protesters, The Heritage Foundation, 5 jan 2018 .http://cutt.us/chbTm

هـ- مواجهة النفوذ الإقليمي: شكّل النفوذ المتزايد لإيران تهديدًا مباشرًا لمصالح الولايات المتَّحدة، وكان حتميًّا وجود صدام ومواجهة مع إيران، لا سيما بعد أن عادت المنطقة وقضاياها ضمن أولويات السياسة الأمريكيَّة الخارجية في ظلّ توجُّهات الإدارة الجديدة، فالرؤية الأمريكيَّة لهذا الدور الإيرانيّ المزعج عبَّر عنها مايك بومبيو مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكيَّة بقوله إن "السنوات السبع الماضية كانت كارثية، إذ سمحت للإيرانيّين بالتوسُّع في جميع أنحاء هذه المنطقة المهمَّة"[1].

الجدول رقم 4 يوضِّح بعض الإجراءات الأمريكيَّة في عام 2017
لمواجهة النفوذ الإقليمي لإيران

التاريخ	الإجراءات والمواقف الأمريكيَّة	المنطقة
7 أبريل	إطلاق صواريخ موجهة على "قاعدة الشعيرات الجوية" في أعقاب الهجوم الكيميائي الذي شنه النِّظام على المدنيين.	سوريا
18 مايو	قصف موكب تابع لميليشيا سيد الشهداء التي تدعمها إيران بعد رفضه الإذعان للإنذارات الموجهة إليه بالتوقف على الحدود العراقية السورية.	العراق
21 مايو	قمة أمريكيَّة-عربية-إسلامية في الرياض، وفي اليوم نفسه عُقدت قمة أصغر بين الولايات المتَّحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، وكانت مواجهة خطر إيران أهم مخرجات القمتين، إلى جانب إعادة صياغة عَلاقة الولايات المتَّحدة بحلفائها التقليديين.	الخليج
6 يونيو	إنشاء قاعدة مدعومة أمريكيًّا في منطقة الزكف شمال شرقي قاعدة التنف الدولية بـ70 كيلومترًا، وتبعد 130 كيلومترًا جنوبي مدينة البوكمال من ريف دير الزور لمواجهة نفوذ إيران في سوريا.	
7 يونيو	للمرة الثانية استهداف رتل لميليشيات مدعومة من إيران في البادية السورية قرب منطقة التنف الواقعة في المثلث الحدودي بين سوريا والأردن والعراق.	سوريا
8 يونيو	إسقاط طائرة إيرانيَّة دون طيار أطلقت النار على القوات الأمريكيَّة شرقيّ سوريا.	سوريا

(1) روسيا اليوم: مدير CIA: سبع سنوات كارثية سمحت لإيران بالتوسُّع في الشرق الأوسط!، 28 يونيو 2017.

14 يونيو	تزويد قاعدة التنف جنوبي سوريا قرب الحدود مع العراق والأردن بمنظومة صواريخ وزيادة حجم القوات الأمريكيَّة هناك.	
18 يونيو	أسقطت القوات الأمريكيَّة طائرة دون طيار كانت تهاجم مقاتلين أمريكيّين وآخرين من قوات المعارضة في منطقة التنف.	سوريا
19 يونيو	إسقاط طائرة سورية تقدّم دعمًا للعمليات العسكرية التي يقودها فيلق القدس.	سوريا
7 يوليو	اتِّفاق وقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا المبرم بين الولايات المتَّحدة وروسيا والأردن لقطع الطريق على المخطط الإيرانيّ في هذه المنطقة.	سوريا
27 يوليو	أطلق زورق دورية تابع للبحرية الأمريكيَّة طلقات تحذيرية تجاه سفينة إيرانيَّة اقتربت منه.	الخليج
2 أغسطس	وقّع الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب "قانون مواجهة خصوم أمريكا من خلال العقوبات"، الذي يشمل اتخاذ خطوات ضدّ برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانيَّة، والحرس الثوري والكيانات التابعة له.	سوريا
26 أكتوبر	1- عقوبات على حزب الله 2- عقوبات جديدة على أي كيانات يثبت دعمها للحزب 3- عقوبات على إيران وحزب الله لاستخدامهما المدنيين دروعًا بشرية 4- قرار يدعو الاتِّحاد الأوروبيّ إلى تصنيف حزب الله تنظيما إرهابيًّا.	سوريا
13 أكتوبر	الإعلان ضمن استراتيجية أمريكا لمواجهة خطر إيران أن واشنطن ستركز على احتواء "النشاط الإيرانيّ المزعزع للاستقرار".	المنطقة ككل
7 نوفمبر	اتهمت الولايات المتَّحدة إيران بإمداد المتمردين الحوثيين، ودعت الأمم المتَّحدة إلى تحميل إيران المسؤولية عن انتهاك قرارين لمجلس الأمن.	اليمن
11 نوفمبر	وقّع الرئيس ترامب بيانًا مشترَكًا مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين لاحتواء الجهود الإيرانيَّة في سوريا.	سوريا
17 يناير 2018	حديث تيلرسون عن الاستراتيجية الأمريكيَّة في سوريا، وضمن أهدافها: تقليص النفوذ الإيرانيّ في سوريا، وحرمان إيران من حلمها بإقامة هلال شيعي، وتمتُّع جيران سوريا بالأمان من كل التهديدات المنبثقة عن سوريا.	سوريا والمنطقة

و- التعاون مع الحلفاء وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية: كان اختيار ترامب السعوديَّة أولَ وجهة لزياراته الخارجية تأكيدًا لتحوُّل كبير في سياسة الإدارة الأمريكيَّة تجاه إيران، لأن المملكة ومعها دول الخليج لم يكونوا راضين عن سياسة الإدارة الأمريكيَّة السابقة التي أتاحت لإيران فرصًا كبيرة للعب دور إقليمي خصمًا من حسابهم، لا سيما بعد توقيع الاتِّفاق النووي[1].

وقد كان تشكيل تحالف أمريكي إسلامي موسَّع لمكافحة الإرهاب -لم تُدعَ فيه إيران- كفيلًا برسم خطوط المواجهة التي جعلت الولايات المتَّحدة بجانب حلفائها التقليديين في الخليج والمنطقة في مواجهة إيران بوصفها "تدرب الإرهابيين في جميع أنحاء المنطقة وتمدهم بالسلاح وتزعزع الاستقرار...". في هذه القمة رسم الرئيس الأمريكيّ بالشراكة مع حلفائه الإقليميين السياسة الأمريكيَّة الجديدة تجاه إيران[2]، ومن منطلق المواجهة التي رُسِمَت ملامحها بعد زيارة ترامب للرياض، مثّل عدد من صفقات التسليح الأمريكيَّة لكل من السعوديَّة والإمارات جهودًا جدية لتطوير قدراتها الدفاعية، كما أن الولايات المتَّحدة قدمت تعهدات بوضع أدوات مكافحة الإرهاب تحت تصرف الرياض التي تقود تحالفًا من 55 دولة لمواجهة الإرهاب واحتواء خطر إيران، وقد أشارت التقارير إلى أكبر صفقة، إذ تقدرها الأرقام بـ300 مليار دولار، من بينها صفقة أسلحة تقدر بـ100 مليار دولار تحصل المملكة بمقتضاها على نظام "ثاد" المضاد للصواريخ الباليستية، وطائرات هليكوبتر ودبابات وقنابل موجَّهة وسفن قتالية جديدة كان قد الكونغرس أُخطِر بها عام 2015 لشراء أربع سفن على الأقل من هذا النوع بقيمة 11,5 مليار دولار[3]، كما تضمنت الاستراتيجية التي أعلنت عنها إدارة ترامب للتعامل مع إيران تنشيط التحالفات التقليدية في المنطقة لمواجهة خطر إيران.

ز- استراتيجية جديدة لمواجهة إيران: سعت إدارة ترامب إلى معالجة التهديدات والأنشطة الإيرانية من خلال صياغة رؤية متكاملة، أُعلِنَ عنها في 13 أكتوبر 2017، ويوضح الشكل رقم 1 ملامح تلك الاستراتيجية[4].

الشكل رقم 1 يوضح ملامح الاستراتيجية الأمريكيَّة الجديدة تجاه إيران

(1) جهان صنعت: روزنامه جهان صنعت تغییر راهبردهای خاورمیانه‌ای آمریکا، 01/03/1396، http://soo.gd/AasR

(2) وكالة ايسنا: موسويان: ترامپ با ابزار اتهام به ایران به دنبال چاپیدن دلارهای نفتی شیوخ عرب است، 1 خرداد 1396: http://www.isna.ir/news/96030100591/

(3) تايمز: آمریکا به دنبال توافق تسلیحاتی 300 میلیارد دلاری با عربستان است، صحیفة اطلاعات، 28 اردیبهشت 1396: http://www.ettelaat.com/etiran/?p=282557

(4) The White House Office of the Press Secretary: President Donald J. Trump's New Strategy on Iran, 13 October 2017. http://cutt.us/L05WT

بجانب تلك الاستراتيجية التي أعلنتها إدارة ترامب في أغسطس فإن إيران في "استراتيجية الأمن القوميّ الأمريكيّ" التي أعلنتها الإدارة الأمريكيَّة الجديدة في 18 ديسمبر 2017 صُنّفت ضمن ما يعرف بـ"القوى المارقة"، إذ حددت هذه الخطة مصادر تهديد القوة الأمريكيَّة في ثلاث قوى هي: القوى المنافسة وتحدّدها في روسيا والصين، والدول المارقة وتحدّدها في إيران وكوريا الشمالية، والمنظّمات الإجرامية و"الجهادية الإرهابية" العابرة للحدود، وهو تصنيف ينسجم مع موقف ترامب وإدارته من إيران منذ مطلع العام 2017.

كما أن هذه الاستراتيجية أكَّدت الموقف الأمريكّي من الاتِّفاق النووي إذ اعتبرته "صفقة كارثية" وقَّعَتها الإدارة السابقة، وهو ما يعني إصرار إدارة ترامب على موقفها من الاتِّفاق والعمل على تعديله[1].

كما بدا من الاستراتيجية الأمريكيَّة في سوريا التي أعلن عنها تيلرسون في 17 يناير 2017، اتجاه الولايات المتَّحدة إلى خطوات مهمَّة لتقليص النفوذ الإقليمي لإيران، وهو المسار الذي سيبدأ من سوريا من خلال العمل على المدى الطويل على إنهاء بقاء الأسد في السُّلْطة، بجانب دعم الوجود العسكري الأمريكيّ على الأرض للحيلولة دون تمكّن إيران من إنجاز مشروعها الإقليمي بتحقيق تواصل جغرافي مع حلفائها في سوريا ولبنان[2].

ح- دعم الاحتجاجات والعمل على تهديد بقاء النِّظام: لا شكّ يمثل إحداث تغيير في طبيعة النِّظام الإيرانيّ هدفًا رئيسيًّا لكل الإدارات التي تعاقبت على السُّلْطة في الولايات المتَّحدة خلال العقود الأخيرة، لكن اختلفت أدوات كل إدارة لتحقيق هذا الهدف، ما بين ناعمة وصلبة، وقد اختارت إدارة ترامب الأدوات الصلبة من عقوبات وعزلة ومواجهة مباشرة وغير مباشرة، ويشارك الولايات المتَّحدة موقفها في فكرة تغيير النِّظام بعضُ الدول الإقليمية، وقد عبَّر الرئيس الأمريكيّ في خطابه أمام الجمعية العامَّة للأمم المتَّحدة عن هذا الموقف. واعتبرت أوساط أمريكيَّة الاحتجاجات التي شهِدَتها إيران على مدار أسبوع بداية من يوم 28 ديسمبر 2017 نجاحًا لاستراتيجية ترامب في الضغط على إيران، لأن أبرز شعارات المحتجين كانت تستهدف إسقاط النِّظام وتنتقد تدخُّلاته الخارجية، وأيَّد ترامب مطالب المحتجين، ولهذا فإن الولايات المتَّحدة تجد في فرض مزيد من العقوبات أداة مهمَّة لإثارة الإيرانيّين على نظامهم[3].

ثالثًا: ردود الفعل الإيرانيَّة تجاه التصعيد الأمريكيّ

أدَّى الموقف الأمريكيّ من إيران ومن الاتِّفاق النووي بعد قدوم ترامب إلى خسارة روحاني رهانه، وإلى انتقادات واسعة من جانب تيَّار آخَر داخل النِّظام، لا سيما بعد أن عاد ترامب إلى سياسة العقوبات، واتهم إيران برعاية الإرهاب وتهديد الأمن والاستقرار الإقليميَّين، فضلًا عن بناء تحالفات إقليمية لتقويض دور إيران، والدعوة صراحةً إلى تغيير النِّظام كحلّ وحيد للملف الإيرانيّ. ويمكن متابعة السياسات الإيرانيَّة وردود الأفعال على الموقف الأمريكيّ خلال عام 2017 من خلال رصد التطوُّرات المتعلقة بالملفات الآتية:

1- الموقف من الاتِّفاق النووي: لدي إيران شكوك في إقدام الولايات المتَّحدة على الانسحاب من الاتِّفاق النووي، فصناع القرار في إيران يرون أنها تساومهم بورقة الاتِّفاق النووي من أجل جرّهم إلى تنازلات وتفاهمات في ما يتعلق بالمصالح المتعارضة بين الطرفين[4]. ولا جدل أن لدى إيران حرصًا على

(1) المركز العربي للأبحاث: استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب: هل تحمل جديدًا؟، المدن، 29 ديسمبر 2012. http://cutt.us/NNmax

(2) الخليج أون لاين: تيلرسون يدعو لـ"الصبر" بشأن رحيل الأسد عن السلطة، 23 يناير 2017. http://cutt.us/ktXDP

(3) أسامة أسكه دلي: صحيفة تركية تكشف عن خبايا استراتيجية واشنطن حيال إيران، أورينت نت، 9 يناير 2018. http://cutt.us/iTqcU

(4) موقع خبر أونلاين سردار جوانى: نقض برجام از سوى آمريكا مى تواند با عكس العمل ايران مواجه شود، 22 تير 1396، http://cutt.us/TZckj

بقاء الاتِّفاق لأنه كان طوق نجاة للنظام الذي كان يعاني من عزلة وضغوط اقتصادية غير مسبوقة، ورغم صعوبة تقييم النتائج العامَّة التي حصدها الاقتصاد الإيرانيّ من الاتِّفاق خلال هذه الفترة القصيرة، فإن قطاعات رئيسية كقطاع النِّفْط والغاز قد استفادت من رفع العقوبات التي ارتبطت بدخول الاتِّفاق حيز التنفيذ، فضلًا عن فتح السوق الإيرانيّ أمام الاستثمارات الأجنبية، ناهيك بإمكانية الوصول إلى مليارات الدولارات من الأصول المجمدة في الخارج[1]، ليس هذا وحسب، بل إن الاتِّفاق قد كسر العزلة السياسية التي مهَّدَت بدورها الطريق أمام إيران لتكثيف حضورها ونفوذها الإقليمي بصورة غير مسبوقة.

وفى إطار المحافظة على هذا الاتِّفاق أو نتائجه تعتمد إيران حزمة من التحركات والسياسات، فمن ناحية هي تقوم بالتهديد المستمر بالانسحاب من الاتِّفاق كرَدّ فعل على ما تعتبره عدم التزام أمريكيًّا بالاتِّفاق، وإيران تضغط بهذه الورقة في ظروف تدرك فيها أن الإدارة الأمريكيَّة الجديدة تواجه صعوبات في ما يتعلق بالتراجع عنه، بجانب أنها تهدِّد لتحفيز باقي أطراف الاتِّفاق وحثهم على التصدي للموقف الأمريكيّ. أو الضغط على الولايات المتَّحدة بتحميلها نتائج فشل مسار التفاوض[2].

2- تعزيز القدرات العسكرية وتطوير برنامج الصواريخ الباليستية: تهتم إيران بتطوير قدراتها العسكرية؛ فتخصص نحو خُمس ميزانيتها للإنفاق العسكري[3]،على الرغم من أن هذا السلوك يعرِّضها لعقوبات وضغوط دولية، لا سيما ما يخصّ تطوير الصواريخ الباليستية. والواقع أن "الصيغة القانونية لقرار مجلس الأمن رقم 2231 أعطت لإيران مساحة من المناورة في ما يتعلق بهذا الجانب، لا سيما تطوير الصواريخ الباليستية التي تدّعي إيران أنها غير مصمَّمة لحمل رؤوس نووية، ومن ثم لا تتعارض مع هذا القرار"[4].

ارتباطًا بما سبق جدَّدَت طهران رفضها تفتيش منشآتها العسكرية، ووافق البرلمان على قانون يحظر ذلك، بدعوى الحفاظ على الإنجازات النووية والعسكرية، وعبَّر عن ذلك عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان، قاسم جاسمي بقوله: "تفتيش القواعد العسكرية خطٌّ أحمر"، وإنه لن يُسمح للغرب بتفتيش المواقع العسكرية الإيرانيَّة[5]. واللافت أن ردّ الفعل الإيرانيّ تجاه العقوبات الأمريكيَّة هو مزيد من التحدِّي والإصرار على تَبنِّي نفس التوجهات، لا سيما ما يتعلق بالدور الإقليمي التوسُّعي أو ما يتعلق بتطوير برنامج الصواريخ الباليستية[6].

3- بناء التحالفات الاقتصادية: استغلت إيران الاتِّفاق النووي وعملت على بناء شراكات اقتصادية ضخمة مع عدد من الفاعلين الاقتصاديين، لا سيما الشركات الدولية العملاقة المتخصصة في مجالات النِّفْط والطاقة والسيارات والطائرات والبنية التحتية، على الرغم من تَحسُّب بعض الدول والشركات لمخاطر الاستثمار في إيران في ظلّ سياسة العقوبات الأمريكيَّة المتوالية على إيران منذ قدوم ترامب. ويوضح الجدول رقم5 بعض العقود ومذكِّرات التفاهم التي وقَّعَتها إيران عام 2017.

---

(1) سي إن إن : ترامب وإيران.. كل ما يجب أن تعرفه عن العلاقة المعقدة، 31 يناير 2017. http://cutt.us/dh43w

(2) وكالة إيسنا: هشدار ظريف به ترامپ: گزينه خروج از برجام برايمان روى ميز است، 26 تير 1396. http://cutt.us/p9iav

(3) صحيفة ابتكار: ديپلمات ارشد پيشين كشورمان طى مقاله اى تشريح كرد مركز ثقل اختلافات فعلى آمريكا و متحدانش با ايران، 06 مهر 1396. http://cutt.us/EWjw8

(4) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: رسائل مزدوجة: لماذا شاركت موغيريني في مراسم تنصيب روحاني؟، 12 أغسطس 2017، http://cutt.us/TmPYv

(5) صحيفة جهان صنعت عضوكميسيون‌امنيت‌ملي‌مجلس: بازرسي مراكز نظامي ايران خط قرمز است، 7 مرداد 1396، ص2، http://cutt.us/2GUL1

(6) بروجردى در جمع خبرنگاران: راهبرد اصلى طرح مقابله با اقدامات سناى آمريكا تقويت توان موشكى است/اختصاص هزار ميليارد تومان به سپاه قدس، 11 تير 1396، https://goo.gl/K3EAzW

الجدول رقم5 يوضح أهمّ العقود ومذكّرات التفاهم التي وقَّعَتها إيران عام 2017

التاريخ	الاتِّفاقيات وآليات التعاون	القطاع	الشركاء
ديسمبر 2016	شراء 100 طائرة إيرباص من فرنسا	النقل	شركة إيرباص- فرنسا
ديسمبر 2016	شراء 80 طائرة بوينغ أمريكيَّة	النقل	شركة بوينغ - الولايات المتَّحدة
يونيو 2017	تطوير مطار قم، قيمة الصفقة 3,2 مليار دولار	النقل	شركة ريجبون ترانسفير - روسيا
يوليو 2017	تطوير المرحلة 11 من حقّ بارس الجنوبي بقيمة 5 مليار دولار	النِّفْط	توتال الفرنسية، وشركة النِّفْط والغاز الصينية
يوليو 2017	استيراد سيارات ألمانية الصنع من ماركة فولكسفاغن	النقل	شركة فولكسفاغن - ألمانيا
يوليو 2017	تطوير خطوط السكك الحديدية بين قم وآراك بقيمة 1,37 مليار دولار	النقل	الشركة الوطنية الإيطالية - إيطاليا
أغسطس 2017	وقعت شركة رينو الفرنسية للسيارات شراكة مع إيران لاستثمار 660 مليون يورو لإنشاء مصنع فرنسي للسيارات بالشراكة بين شركة رينو (60%)، وهيئة التحديث والتنمية الصناعية حكومية (20%)، وشركة بارتو نيجين ناسيه الإيرانيَّة الخاصَّة (20%)	النقل	شركة رينو - فرنسا
25 أغسطس 2017	توقيع عقد بين البنك المركزي الإيرانيّ وبنك إكزيم الكوري الجنوبي لفتح خط ائتماني لإيران قدره 8 مليارات دولار	القطاع المصرفي	بنك إكزيم الكوري الجنوبي
17 أكتوبر 2017	وقعت شركة نرويجية مختصة بالطاقة الشمسية عقدا لاستثمار 2,5 مليار يورو 3 مليارات دولار تقريبا في إيران	استثمارات في الطاقة النظيفة	شركة ساغا إينرجي - النرويج
25 أكتوبر 2017	وقعت شركة النِّفْط الوطنية الإيرانيَّة مذكّرات تفاهم مع الشركات الروسية الآتية: لوك أويل، وروس نفط، وزاروبيج نفط، وتات نفط، وغازبروم، وغازبروم نفط، حول التعاون في أكثر من 10 حقول نفط وغاز	استثمارات في مجال الغاز والنِّفْط	شركات روسية

4- توثيق العَلاقة مع الشركاء الأوروبيين: كثَّفَت إيران نشاطها السياسي والدبلوماسي على المستوى الدولي لمواجهة الموقف المتشدد المعلن من جانب الولايات المتَّحدة، فإيران تدرك وجود هامش من الخلافات الأوروبيَّة-الأمريكيَّة يمكن أن تتحرك خلاله، لهذا تحرص على استمرار الموقف الأوروبيّ الإيجابي من الاتِّفاق النووي[1]، لكن في الواقع الموقف الأوروبيّ الداعم للاتِّفاق ليس موقفًا ثابتًا على طول الخطّ، ظهر ذلك بوضوح بعد إطلاق طهران صاروخًا قادرًا على حمل أقمار صناعية في 27 يوليو 2017، ممَّا دفع كلًّا من فرنسا وبريطانيا وألمانيا إلى إصدار بيان مشترك يندِّد بالتجربة الصاروخية الجديدة واعتبرها لا تتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 2231 الذي صدر في 20 يوليو 2015، الذي ينصّ على حظر تطوير برامج الصواريخ الباليستية، ووجهت هذه الدول مع الولايات المتَّحدة تحذيرًا من خلال مجلس الأمن إلى إيران[2].

5- تطوير العَلاقة مع روسيا: يظهر بوضوح حرص إيران على تطوير علاقاتها بموسكو ورفع درجة التنسيق السياسي إلى درجات غير مسبوقة، وتَجلَّى هذا التطوير إلى جانب العلاقات الاقتصادية في تنسيق المواقف السياسية وتبادل المشاورات والزيارات بين كبار المسؤولين وتوقيع عدد من صفقات السلاح، والتعاون الاستراتيجي في سوريا ومحاربة الإرهاب، وتنسيق المواقف حيال القضايا الإقليمية[3].

6- التنسيق مع تركيا تجاه بعض القضايا الإقليمية: فرضت المتغيرات التي شهدتها المنطقة تقارُبًا بين إيران وتركيا يعزِّز موقف إيران الإقليمي، ويبدو ضدّ مصالح الولايات المتَّحدة الحليف الاستراتيجي لتركيا، فمؤخَّرًا أدَّت الأزمة الخليجية إلى حدوث تفاهم إيرانيّ-تركي-قطري استهدف بالأساس تخفيف تبعات المقاطعة المفروضة على قطر، وفي هذا الإطار طلبت تركيا من إيران تسهيل وصول الموادّ الغذائية التركية إلى قطر[4]، وكانت التهديدات التي تواجه البلدين دفعت إلى عقد أول اجتماع لمجموعة عمل إيران وتركيا المشتركة في وزارة الداخلية الإيرانيَّة، وتحديد التهديدات المشتركة والاتِّفاق على التنسيق لمواجهة هذه التهديدات[5].

كذلك أوضح عديد من المؤشّرات تَطوُّر العلاقات بين البلدين، إذ أفادت الإحصائيات بأن معدَّل صادرات إيران النِّفطية إلى تركيا بلغ مليونًا و206 آلاف طن، بما يعادل 298 ألفًا و399 برميلًا يوميًّا، وبلغ مجموع الصادرات الإيرانيَّة في نفس الفترة 3 ملايين و662 ألف طن، بواقع 225 ألفًا و823 برميلًا يوميًّا[6].

وجاءت زيارة رئيس أركان القوات المسلَّحة الإيرانيَّة اللواء محمد باقري لتركيا في 15 أغسطس 2017 التي استمرت ثلاثة أيام، في إطار التنسيق المتبادل، لا سيما ما يتعلق بالجوانب العسكرية، والمواجهة المشتركة لبعض التهديدات التي تستهدف البلدين، كما ظهر حجم التنسيق بين البلدين في معالجة أزمة استفتاء كردستان العراق[7].

---

(1) کارشناس مسایل بین‌الملل: راهبردهای دیپلماسی برای مقابله با آمریکا، جهان صنعت، 5-5-96، http://cutt.us/bJHuM

(2) صحیفة ابتکار: صلاح الدین هرسني: چرا آمریکا ومتحدان اروپایی: خواهان توقف برنامه موشکی ایران هستند؟، http://cutt.us/PNNmZ

(3) موقع قناة النجباء: مباحثات ایرانیة ـ روسیة حول عملیة استانا، 2 أغسطس 2017. http://cutt.us/tGnr0

(4) صحیفة شهروند: سفیر ایران در کویت: در بحران میان قطر و کشورهای عربی، ایران بی طرف است، 5 تیر 139، ص3، http://cutt.us/AzzrQ

(5) انتهای پیام: ذوالفقاری: همکاری ایران و ترکیه به مهار گروه‌های تروریستی کمک می‌کند، وکالة إیسنا، 3 مرداد 1396، http://www.isna.ir/news/96050302066/

(6) صحیفة شروع: رشد 3 برابري صادرات نفت ایران به ترکیه، 96 مرداد 8، ص6، http://cutt.us/gmCfi

(7) ترک برس: أهداف زیارة رئیس أرکان القوات الإیرانیة إلى ترکیا، 15 أغسطس 2017، http://cutt.us/98ncu

7- الحفاظ على العَلاقة مع كوريا الشمالية: تُعتبر إيران حليفًا رئيسيًّا للقوى الدولية المناوئة للسياسة الأمريكيَّة، من هنا تأتي العَلاقة الإيرانيَّة بنظام كوريا الشمالية، فبين البلدين تحالف استراتيجي، فبينهما اتِّفاقيات للتعاون العلمي والتكنولوجي تتضمن بناء مختبرات علمية وتكنولوجية مشتركة، وتبادل الفرق العلمية ونقل التكنولوجيا في الطاقة والبيئة والزراعة والغذاء والإعلام. وقد مثلت زيارة رئيس مجلس الشعب الكوري الشمالي كيم يونغ نام لطهران للمشاركة في مراسم أداء الرئيس حسن روحاني اليمين الدستورية في 5 أغسطس 2017 تعبيرًا عن هذا التقارب الذي يشمل مجالات عديدة، أهَمُّها التعاون في تطوير برامج الصواريخ الباليستية[1]. وبسبب شكوك الإدارة الأمريكيَّة الجديدة في وجود علاقات سِّرية وتعاون بين البلدين أمر الرئيس ترامب في سبتمبر 2017 وكالات الاستخبارات الأمريكيَّة بإعادة النظر من جديد في أي تعاون نووي ثنائي محتمَل[2].

ولا شك أن هذه التحالفات الإيرانيَّة، ولو كانت مؤقَّتة أو تكتيكية، أوراق ضغط مؤثِّرة تراوغ بها طهران، وفي الوقت نفسه تُعَدّ عراقيل وتحديات للنفوذ الأمريكيّ في المنطقة، وتمثِّل عبئًا على التحرُّك الأمريكيّ الذي يسعى لاستعادة المبادرة والقدرة على التأثير.

8- اقتصاد المقاومة في مقابل الانفتاح على السوق العالَمية: تَبَنَّى علي خامنئي -بوصفه قائد التيَّار المتشدِّد- "اقتصاد المقاومة"، في مقابل الطرح الإصلاحي بالانفتاح على السوق العالَمية، ومضمون طرح خامنئي يتمحور حول سياسات اقتصادية تنهض على "الاكتفاء الذاتي اقتصاديًّا"، وإن كان جوهره تمكين شركات الحرس الثوري من الاستحواذ على العقود النِّفْطية والبعد عن الاستثمارات الأجنبية.

ملاحظات وسيناريوهات

بعد حصاد عام من تَطوُّرات العَلاقة بين الولايات المتَّحدة وإيران، يمكن الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

- جاءت الإدارة الأمريكيَّة اليمينية الجديدة ومعها سياسات أكثر حسمًا تجاه إيران، وشرعت في تَبَنِّي جملة من السياسات للضغط على إيران من أجل تعديل سلوكها، وقد تصاعد هذا الخطاب في بعض الأوقات ليتبنَّى فكرة تغيير النِّظام.
- لم تتمكن إدارة ترامب من استكمال مسار الانسحاب من الاتِّفاق النووي بسبب جملة من العوامل، **أهمها:** أن هذا الاتِّفاق ليس ثنائيًّا بين الولايات المتَّحدة وإيران بل هو اتِّفاق دولي بين مجموعة 5+1 وإيران، وقد صدر بموجبه قرار من مجلس الأمن يحمل رقم 2231، ومن ثم فإن إلغاءه يواجه معارضة من الداخل والخارج، فضلًا عن أنه في حالة التراجع عنه قد يصعب إعادة بناء موقف دولي متوافق تمامًا مع الموقف الأمريكيّ المستجدّ، كما أن إلغاء الاتِّفاق قد يؤدِّي إلى عودة إيران لتشغيل برنامجها النووي، وهنا ستكون الولايات المتَّحدة أمام تَحَدٍّ حقيقي قد يكلِّفها التورُّط في مواجهة لها تداعياتها دوليًّا وإقليميًّا، وأخيرًا فإن بديل إلغاء الاتِّفاق لم يتبلور بعد. إلى جانب ذلك قد تجد الولايات المتَّحدة صعوبات في إعادة بناء تحالف متفق مع سياساتها الجديدة تجاه إيران، التي قد تبلغ حدّ الدخول مع إيران في صراع مباشر أو غير مباشر. وأخيرًا التأثير على مصداقية الولايات المتَّحدة ذاتها التي ستكون في حالة الانسحاب من الاتِّفاق محلّ شكّ، وهو ما قد يكون حائلًا دون دخول بلدان أخرى في اتِّفاقيات مشابهة خشية التعرض لذات الموقف، مثل كوريا الشمالية.

---

(1) جويس كرم: هل تحذو إيران حذو كوريا الشمالية؟، الحياة، لندن: 6 سبتمبر 2017، http://cutt.us/m7Gp5

(2) جاي سولومون: اتصالات رفيعة المستوى بين كوريا الشمالية وإيران توحي بتعاون عسكري أكبر، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 27 نوفمبر 2017، http://cutt.us/AoKpC

- قد تؤدّي سياسات الضغوط والعقوبات التي تحرم إيران وشركاءها الاقتصاديين من الاستفادة القصوى من الاتِّفاق إلى الوصول إلى تعديل الاتِّفاق أو التزام إيران بروحه حسبما ترى الولايات المتَّحدة، لا سيما أن الولايات المتَّحدة تصرّ على أن تجعل بقاء الاتِّفاق مرهونًا بمجمل سلوك إيران ومواقفها من القضايا الأخرى محلّ الخلاف، وقد تتخذ هذه الإدارة موقفًا نهائيًا بالانسحاب من الاتِّفاق إذا ما أصرّت إيران على عدم تقديم تنازلات وتفاهمات حقيقية بشأن القضايا الخلافية.
- أتاح استهداف الولايات المتَّحدة الحرس الثوري من خلال قانون كاتسا تحت الأمر التنفيذي 13224 المتعلق بالإرهاب العالَمي، الفرصة لتوسيع نطاق العقوبات على الأنشطة المرتبطة بالحرس، ويطلق الأمريكيّون على قانون "كاتسا" اسم "قانون العقوبات الأم"، لأن من خلاله سيتمّ تجميع العقوبات النووية وغير النووية التي فرضها الكونغرس والرئاسة الأمريكيَّة وأيضًا عقوبات مجلس الأمن، وسيتوسّع على أثره نطاق العقوبات لتكون أكثر شمولًا.
- لا شك ستُلحِق العقوبات الأمريكيَّة بقطاع الأعمال الإيرانيّ أضرارًا بالغة، بالإضافة إلى احتمال انسحاب الشركات الأوروبيَّة والعالَمية الكبرى التي دخلت السوق الإيرانيَّة بعد الاتِّفاق، وإعادة الشركات التي لم تدخل بعد تفكيرها قبل الإقدام على هذه الخطوة، كما أن الحرس الثوري الذي يهيمن على القطاع الاقتصادي سيواجه ضغوطًا كثيرة لأن الاقتصاد سيتأثر حتمًا بعملية التصعيد الأمريكيّ وبالاستراتيجية التي تضع تقويض دوره ضمن أولوياتها.
- على الجانب الإيرانيّ قد يكون الاعتماد على اقتصاد المقاومة والاستفادة من القدرات والإمكانيات المحلية، حسبما يعتقد خامنئي، مسارًا إلزاميًا، لكن نتائجه ستكون متواضعة. وعلى أي حال ستعمل إيران على تكثيف التعاون مع بعض الدول المتطلعة إلى دور اقتصادي دولي، ولا ترتبط سياساتها الاقتصادية بالموقف الأمريكي وتطوُّراته، مثل الصين وروسيا والهند، من أجل الحدّ من آثار العقوبات، أو العمل من خلال شبكاتها الدولية التي كوَّنتها من قبل تفاديًا للعقوبات والملاحقات كما كان الوضع ولا يزال بعد الاتِّفاق النووي.
- لا يبدو من تصريحات المسؤولين الإيرانيّين، ولا سيما العسكريين، اتجاه للاستجابة للضغوط الإقليمية.
- تراهن الولايات المتَّحدة على التغيير من مدخل الاقتصاد، سواء في مراحل التفاهم التي تبناها أوباما إبان مرحلة التفاوض وبعد توقيع الاتِّفاق النووي، أو الضغوط التي يتبناها ترامب حاليًا، ولا شك أن سياسة الضغوط كانت أنجع، لأن سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية كان سببًا رئيسيًا في الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها إيران والتي عبَّرَت عن أزمة الشرعية التي بات يعاني منها النِّظام الإيرانيّ.

وفي النهاية يمكن القول إن المواقف المتضاربة من الطرفين الأمريكيّ والإيرانيّ تؤكّد عدم وجود أرضية يمكن الالتقاء عليها، فالمواقف متباعدة، والتهدئة غير مطروحة، ومن ثم فإن التصعيد الأمريكي سيظلّ قائمًا.

أما مستقبل العَلاقة بين البلدين فيمكن الإشارة إلى عدد من السيناريوهات:

السيناريو الأول: التفاهم والانخراط

1

في ظلّ ممارسة إدارة ترامب مزيدًا من الضغوط على إيران، فإنها قد تُبدي استعدادًا للحوار والتفاهم تجاه الملفَّات محل الخلاف بين البلدين، لا سيما أن الولايات المتحدة تُبدِي إصرارًا كبيرًا على ممارسة مزيد من الضغط على إيران، كما أنها أطَّرَت سياساتها منذ مجيء ترامب من خلال استراتيجية متكاملة الأبعاد لمواجهة الخطر الإيراني، فضلًا عن أن ترامب بصدد مراجعة موقف الولايات المتحدة من الاتِّفاق النوويّ، لا سيما بعد تمديد الإعفاء من العقوبات

المفروضة على إيران، واعتبار هذا التمديد هو الأخير إذا لم يشعر أن الاتِّفاق قابل لتعديله، كما أن الرئيس الأمريكي أعطى شركاءه الأوروبيين فرصة أخيرة لمراجعة موقفهم من الاتِّفاق، إلى جانب نجاح استراتيجية ترامب حتى الآن في تقويض مكاسب إيران من الاتِّفاق النووي بصورة كاملة، وهذه الاستراتيجية -بلا شكّ- تمثِّل ورقة ضغط كبيرة على إيران، لأن إلغاء الاتِّفاق قد يعود بها إلى المربع الأول، والدخول في مرحلة عزلة جديدة، كما قد يحرمها مكاسبها التي أعقبت الاتِّفاق، بجانب أنه سيجعلها تواجه ضغوطا بشأن دورها ونفوذها الإقليمي، وسيفتح المجال أمام إعادة بناء تحالفات لمواجهة هذا النفوذ، كما أن استهداف الحرس الثوري الذي يملك فعليًا خيوط السياسة الإيرانية لا سيما الخارجية منها، قد يجعل قياداته تعيد التفكير في السياسة التي يتبناها، إذ إنه سوف يخسر نفوذه السياسي والاقتصادي في ظلّ هذه الضغوط والعقوبات، كما أن استمرار الضغوط الأمريكية يهيئ أجواءً من عدم الاستقرار في الداخل، لا سيما بعد الاحتجاجات الأخيرة التي رفعت شعارات ضدّ التدخُّل الإيراني الخارجي وضدّ رموز النظام جميعًا. لكن يقوِّض هذا السيناريو حتى الآن التباعدُ الكبير في وجهات النظر، والتصعيد الأمريكي الكبير منذ قدوم ترامب، في مقابل السياسة العقَديَّة للنظام الإيراني التي تغذِّي العداء للولايات المتحدة، فضلًا عن تَمسُّكها بخياراتها العسكرية وسلوكها الإقليمي وتطويرها قدراتها الصاروخية بما يهدِّد جيرانها، ومحاولتها الحفاظ على مكاسبها دون تنازلات تُذكَر.

السيناريو الثاني: العودة إلى سياسة إدارة الأزمة

2

في ظلّ عدم إبداء إيران استجابة حقيقية للضغوط الأمريكية، مع عدم وجود إرادة أمريكية فعلية لاستمرار المواجهة حتى الوصول إلى مرحلة المواجهة، فإن الولايات المتحدة قد تفضِّل اللجوء إلى خيار إدارة الأزمة، وهي الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران منذ عقود بعد اندلاع الثورة، إذ تظلّ المواجهة قائمة لكن مع الحفاظ على الوصول إلى مرحلة الذروة في التصعيد التي قد تقود إلى تغييرات جذرية على الجانب الإيراني، ويرجح هذا السيناريو تاريخ طويل من العلاقات بين البلدين بدا فيه أنه على الرغم من نبرة التصعيد والعداء فإن السياسات على أرض الواقع كانت لا تصل إلى الذروة، إذ يتجنب الطرفان مواجهة قد تقوِّض مصالحهما أو تؤثر عليها بصورة كبيرة، كما يذهب البعض إلى القول بوجود رغبة أمريكية في دور إيراني إقليمي توازن به القوى في المنطقة، إذا إن مواجهة شاملة قد تُحدث فوضى ضخمة كما قد تعطى مساحات كبيرة لصعود بعض القوى الإقليمية الأخرى، كما يبدو من الواضح أن الإدارة الأمريكية لا تريد العودة في علاقاتها مع إيران إلى نقطة الصفر. إضافة إلى ذلك فإن الخيار العسكرى خلال هذه المرحلة مُستبعَد لأنه سوف يرتِّب مخاطر كبيرة على الاستقرار في المنطقة ككل، كما سيجعل المصالح الأمريكية في المنطقة في خطر، لا سيما في منطقة الخليج، فضلًا عن أن هذا الخيار قد يحوِّل المواجهة مع إيران إلى مواجهة دولية في ظلّ الوضع الذي تشهد فيه المنطقة تقاطع للنفوذ بين القوى الإقليمية والدولية المختلفة. وعلى الجانب الآخر فإن حاجة إيران إلى فتح المجال أمام اقتصادها وأمام الاستثمارات

الأجنبية تشكِّل عاملًا رئيسيًّا في حفاظها على الاتِّفاق النووي، وفى إظهار بعض من المرونة في مواجهة الضغوط الأمريكية، لأن الأوضاع في الداخل لا تتحمل العودة إلى العزلة، ولا تتحمل تضييق الخناق على الصادرات النفطية التي تعتمد عليها الخزانة العامة للدولة في تدبير احتياجاتها الأساسية بنسبة ربما تفوق 50%، في الوقت الذي يبدو فيه من الصعب أن تتنازل إيران عن استثماراتها العسكرية في المنطقة وترضخ بسهولة للمطالب الأمريكية، فضلًا عن التنازل عن برامجها الصاروخية متوسطة وقصيرة المدى، وعن دور حرسها الثوري والميليشيات التابعة له في المنطقة. ومن ثم فإن إدارة الطرفين لمصالحهما من خلال سياسة الشد والجذب، والتشدُّد في بعض الملفات وإبداء مرونة في ملفات أخرى، قد تفرض تَبَنِّي الطرفين استراتيجية إدارة الأزمة.

السيناريو الثالث: التصعيد والمواجهة

3

قد تقود توجهات النظام السياسي الإيراني المتشددة، فضلًا عن سياساته التوسعية ومدّ نفوذه الإقليمي، واستمراره في تطوير برامجه الصاروخية متوسطة وبعيدة المدى، إلى تبني إدارة ترامب سياسات غير تقليدية، خصوصًا أن عددًا من أعضاء إدارة ترامب يتحدثون عن ضرورة تغيير النظام كبديل لا غنى عنه للتعامل مع تصاعد خطر إيران. في الجهة الأخرى يدعم هذا التوجه التغيير الذي شهدته الولايات المتحدة في الداخل، في ما يتعلق بقدوم ترامب اليميني الذي لديه موقف حادّ من إيران، فضلًا عن هيمنة الجمهوريين الأكثر تَشدُّدًا مع إيران على الأغلبية في الكونغرس، بجانب تَحوُّل مواقف بعض النواب الديمقراطيين في ما يتعلق بالعمل على احتواء الخطر الإيراني المتصاعد، كما تدعم هذه التوجُّهَ شكوكُ الولايات المتحدة في نية إيران امتلاك الطاقة النووية في غير الأغراض السلمية، فضلًا عن أن الولايات المتحدة تعاني ضغوطًا من جانب حلفائها في المنطقة لممارسة مزيد من التصعيد تجاه إيران، كما يعزِّز هذا التوجُّهَ المخاوفُ الأمريكية من الشراكة الروسية-الإيرانية على المستوى الاستراتيجي وتأثيرها على النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وشراكتها الاقتصادية مع الصين، وتأثيرها على نصيب الشركات الأمريكية من الاستثمارات في البيئة الإيرانية البكر لا سيما في ما يتعلق بقطاعَي النفط والغاز، وقد يحدِّد الموقف الأمريكي من الاتِّفاق النووي حدود التصعيد الأمريكي تجاه إيران، وفي هذا السياق قد تُقنِع الولايات المتحدة شركاءها الأوروبيين في الاتِّفاق بضرورة تعديله، أو قد تنسحب منه الولايات المتحدة منفردة، وعلى أي حال فإن العلاقات ستكون قد دخلت مرحلة الأزمة. لكن يواجه هذا الخيار تحديات رئيسية، إذ إن سقوط النظام في إيران أمر قد تكون له تداعيات وخيمة على الأمن والاستقرار الدوليَّيْن، كما قد تفرز نظامًا في إيران أشد خطورة من النظام الحالي، كما أن السيطرة على ردود فعل إيران في ظلّ نشاطها الإقليمي الكثيف قد تكون خارج نطاق التحكم، فضلًا عن أن مواجهة شاملة قد لا تحبذها دول الجوار لأنها ستُفضِي إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار على غرار ما حدث في العراق وباقي دول المنطقة، فضلًا عن تصاعد موجة الإرهاب.

في النهاية يمكن القول إن خيار إدارة الأزمة قد يكون هو المرجَّح، لأنه يتيح أمام الولايات المتحدة فرصة لاستمرار الضغط على إيران، مع وجود رهان على إحداث تغيير من الداخل عبر تقويض شرعية النظام، في الوقت الذي يتمّ فيه التحكُّم في ردود الفعل الإيرانية بحيث لا تخرج عن نطاق المصالح والأهداف الأمريكية، وتُعَدّ عقود من تعايش الولايات المتحدة مع الخطر الإيراني من خلال استراتيجية إدارة الأزمة وتوجيهها مؤشِّرًا على أن هذا الخيار هو الأنسب أمريكيًّا، وهو ما لم تتخطَّه فعليًّا إدارة ترامب حتي الآن، وما قد تلجأ إليه في النهاية.

تطوّرات العلَاقات الإيرانية-الروسية في عام 2017

أولاً: طبيعة العَلاقات الروسية-الإيرانية

يُعَدّ عام 2017 بمثابة انطلاقة جديدة في العَلاقات الروسية-الإيرانية، إذ ضبطت إيران بوصلتها مرة أخرى نحو روسيا بعد أن انحرفت قليلًا في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، خصوصًا في فترته الثانية وما شهدته من تقارب أمريكي-إيراني غير مسبوق وصل إلى مخاطبة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية عبر خطاب شهير من الرئيس الأمريكي وجّهه في مارس 2015م[1]، بالإضافة إلى اتجاه الولايات المتحدة للتفاوض المباشر مع إيران وليس عبر وسيط كما كانت تفعل قبل عهد أوباما، ولكن هذا العام شهد صعود إدارة أمريكية جديدة، إدارة تختلف في سياستيها الخارجية كثيرًا عن سابقتها وتتبنى سياسات حازمة تجاه إيران عبّرت عنها حتى قبل تولّيها السلطة بشكل رسمي، إذ تعهدت بتمزيق الاتِّفاق النووي ثمرة مفاوضات 5+1، مما دفع طهران إلى إعادة توثيق عَلاقاتها مع روسيا في كل النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتوقيع مزيد من الاتِّفاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية وزيادة الاستثمارات الروسية في إيران. وشكّل التحرك العام لكل من السياسات الإيرانية والروسية محفزًا دفع الدولتين إلى التمسك أكثر بموقفَيهما في الأزمة السورية والعمل بشكل ثنائي لقطع الطريق على أي مزاحمة أمريكية في الملف السوري، مما أدى إلى مزيد من التنسيق الروسي-الإيراني نتج عنه تحقيق انتصارات عسكرية على الأرض، سواء في حلب أو جيوب المعارضة التي كانت تحيط بدمشق أو في حماة ودير الزور والبوكمال، ثم الانتقال إلى مرحلة تثبيت الانتصارات عن طريق التفاوض الدبلوماسي ومِن ثَمّ عقدت روسيا آلية ثلاثية روسية-تركية-إيرانية بهدف بناء الثقة وخفض التوتر في مناطق عدة في سوريا، وإحياء عملية التفاوض السوري-السوري بضمانات دولية عبر أستانة وجينيف.

وعلى الرغم من مساعي الغرب والولايات المتحدة في عهد أوباما لإعادة طهران إلى الساحة للاندماج مع المجتمع الدولي وتأهيلها مرة أخرى وطيّ صفحة الماضي، فإن الآيديولوجيا العدوانية لإيران وتحركها إلى التوسع الخارجي حال دون اندماج إيران في المجتمع الدولي على الرغم من وجود فرصة مواتية

(1) أوباما امتدح إيران.. فكيف رد المرشد؟ IMLEBANON، http://cutt.us/TR7MB

بعد توقيع الاتِّفاق النووي. وعظمت إيران من استخدام أدواتها في سوريا ولبنان (حزب الله) والسعي للهيمنة على الساحة العراقية ودعم أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، هذه المخططات التي تفوق حجم إيران سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا جعلتها أكثر اعتمادًا والتصاقًا بحليفها الروسي. أما بالنسبة إلى روسيا فالرئيس الأمريكي السابق أوباما أنهى ولايته بطرد دبلوماسيين روس وفرض عقوبات جديدة على موسكو، مما جعل روسيا تعود للتلاعب بالملف السوري والأوكراني والملف النووي الإيراني للمراوغة مرة أخرى في مواجهة سياسات الغرب التي تهدف إلى تقليص النفوذ الروسي في العالم بشكل عام وفي الشرق الأوسط تحديدًا، ومحاصرة روسيا اقتصاديًّا، كل هذا دفع إلى تقارب روسي-إيراني غير مسبوق خلال العامٍ المنصرم.

وإجمالًا، سنحاول أن نشرح طبيعة العَلاقات الإيرانية-الروسية خلال 2017، والتي شهدت زخمًا كبيرًا على كل المستويات.

ثانيًا: توحيد الجهود الروسية-الإيرانية في الأزمة السورية

أ-ملامح التنسيق العسكري-الروسي-الإيراني في الميدان السوري

على الرغم من التصريحات الإيجابية للمسؤولين الإيرانيين والروس حول العَلاقة بين البلدين فإنه كان هناك دائمًا حالة من الحذر الإيراني من تقلب الحليف الروسي وتوجهه لعقد صفقات، سواء مع الولايات المتحدة أو تركيا.

روسيا اتبعت استراتيجية حذرة في معالجة الأزمة السورية عسكريًّا بعد سقوط حلب في أيدي قوّات النظام، مخافة أن يتكرر سيناريو الحرب السوفييتية في أفغانستان، فكان اعتمادها الأكبر على القوّات الإيرانية بريًّا، والقوّات الطائفية المتحالفة أو المرتزقة كان اعتمادها الأكبر على القوّات الإيرانية سواء كانت قوّات نظامية أو ميليشيات طائفية أو مرتزقة استقدمتهم إيران من العراق ولبنان وأفغانستان وباكستان لخوض المعارك البرية حتى لا تقع خسائر بشرية كبيرة في صفوف القوّات الروسية. ومنذ استدعاء النظام السوري للقوّات الروسية في سبتمبر 2015 تركزت جهود إيران على سحق المعارضة السورية بريًّا بمساعدة روسيا. وبشكل واضح سعت روسيا إلى أن تخلق توازنًا بين النفوذ الإيراني والتركي في سوريا، وأن تكون هي المحرك الرئيسي لأدوارهم، وأن يكون لها دائمًا اليد الطولى في أي تسوية قادمة[1].

وبعد أن كان التنسيق الأمريكي-الروسي حول سوريا وتنظيم الطيران فوقها والتمدّد الأمريكي في الشمال السوري متجمدًا لفترة بسبب الخلاف بين كيري ولافروف، فإن اللقاء الذي جمع بين ترامب وبوتين في منتصف العام نتج عنه اتِّفاق بث الروح مرة أخرى في جسد أستانة من أجل التفاوض، ولكن إيران رأت أن هذا التنسيق يهدف إلى كسر شوكتها في سوريا وتقوية الدور التركي والإسرائيلي على حسابها[2].

كما أن تصريحات المسؤولين الإيرانيين تتحدث دائمًا عن دور إيران وروسيا الطليعي في مكافحة الإرهاب، وكان أبرزها تصريحات رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني[3]. وبمناسبة مرور عامين على التدخل الروسي في سوريا كشفت صحيفة «غازيتا» الروسية عن الدور الإيراني المحرض لروسيا للتدخل في سوريا لصالح نظام الأسد الذي كان تهاوى تمامًا، ووقوف المعارضة السورية على بعد أمتار من قصر

---

(1) قوّات روسية اعتقلت عناصر للنظام ومنعت الإيرانيين من دخول حلب، الشرق الأوسط، http://cutt.us/baotU

(2) روسيه توافق با امريكا را به إيران توضيح داد، جوان، http://soo.gd/JM8G

(3) المصدر: وكالة أنباء تسنيم، http://cutt.us/YQHRB

بشار في دمشق. وعرجت الصحيفة على الدور المحوري للجنرال قاسم سليماني في إقناع القيادة الروسية بالتدخل في سوريا[1].

وعلى الرغم من توجيه الولايات المتحدة ضربة صاروخية للنظام السوري، تحديدًا في مطار الشعيرات عقابًا لدمشق على استخدام الكيماوي، فقد كان رد الفعل الإيراني والروسي متفقًا عليه ومرتبًا، أملًا في فتح الباب للحل السياسي عبر أستانة وقناعة الطرفين بأنها ضربة محدودة وأن النفوذ الأمريكي لن يتمدّد.

كل هذا يدل على مدى التنسيق الروسي-الإيراني عسكريًا بهدف سحق المعارضة في سوريا واستخدام سوريا ورقة قوية للاستناد عليها في مواجهة المجتمع الدولي.

ب- التنسيق السياسي بين روسيا وإيران حول الأزمة السورية

لا شك أن موسكو وطهران لعبت دورًا بارزًا في حماية نظام الأسد دوليًا من أي ملاحقة قانونية بمقتضى القانون الدولي، وعبر المنصات الدولية، سواء في الأمم المتحدة أو إحدى الآليات الحقوقية أو العقابية، فروسيا استخدمت حق النقض (الفيتو) 7 مرات لحماية النظام السوري من أي إدانة دولية، وتحملت روسيا وإيران عقوبات غربية وانتقادات لاذعة من الولايات المتحدة أوروبا بسبب دورهما المعرقل للحل والتسوية للأزمة.

الجهود الدبلوماسية الروسية-الإيرانية المشتركة لدعم نظام بشار

1. بدأ عام 2017 ببلورة مؤتمر أستانة في كازاخستان، وعلى الرغم من التحفظ الإيراني على المشاركة الأمريكية في المؤتمر فإن روسيا سمحت لها بالمشاركة عبر السفير الأمريكي في أستانة، ومع هذا يعدّ المؤتمر بداية تعاضد الدور الروسي-الإيراني على الصعيد الدبلوماسي في مواجهة الأدوار الأخرى وتسليم دولي بأن إيران جزء من الحل.

2. زيارة الرئيس روحاني في مارس 2017 لروسيا كان هدفها تعميق العَلاقات بين البلدين الحليفين، بالإضافة إلى زيادة التنسيق حول سوريا في مواجهة الإدارة الأمريكية الجديدة، وبالإضافة إلى التنسيق حول مستقبل سوريا ومدى دور مؤتمر أستانة في حل الأزمة السورية[2].

3. في بداية عقد اجتماعات أستانة أبدت إيران تحفظاتها على تحركات الأكراد في الشمال السوري، وأكدت على ضرورة منع الأكراد من إنشاء فيدرالية كردية في المناطق التي تسيطر عليها تحت مبدأ الحفاظ على وحدة سوريا تحت حكم الحكومة المركزية في دمشق بقيادة بشار، والتخلص من الجماعات التكفيرية ومنعها من أن يكون لها دور في رسم مستقبل سوريا، وضرورة فرز المعارضة بين معتدلة ومتطرفة لكي يتم استبعادها من أي مفاوضات مستقبلية. وفي المقابل تعهدت لروسيا سرًا بأنها لن تطلق العنان لميليشياتها للانتقام من أنصار الثورة بعد أن حرر النظام عدة مناطق من قبضة المعارضة[3].

4. تبدل النيات الإيرانية في أثناء المضي قدمًا في المفاوضات، فبعد أن كان الموقف الإيراني المعلن منذ بداية الحرب السورية هو عدم التفريط في الأرض التي تسيطر عليها ضمن أي تفاهمات سياسية، وأن الأرض السورية غير قابلة للتجزئة تحت سيادة حكومة بشار الأسد، وأنها تقف ضد أي مشروع للتقسيم[4]، بدأت إيران في تقديم تنازلات وبدأت تساوم على الأرض، وظهر ذلك في أثناء المشاورات التي عقدت خلال الاتِّفاق على مناطق التهدئة الأربع عقب الاجتماع الرابع في أستانة، الذي شهد الإعلان عن مناطق

(1) وطن امروز: حينما ترك الحاج قاسم كارتًا فوق طاولة بوتين، 15 أكتوبر http://cutt.us/Nupx5

(2) متن كامل بيانيه مشترک ايران وروسيه، ميزان، htt p://cutt.us/f5XWL

(3) التباينات الروسية-الإيرانية في سوريا، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 4 يناير 2017م http://cutt.us/0gBSI

(4) شمخانی: على شمخانی: هیچ گونه توافقی نباید زمینه ساز تجزیه سوریه باشد، شهروند، http://cutt.us/xdOZp

خفض التوتر الأربع برعاية روسية وتركية ومصرية وإيرانية، فبدأت إيران في المساومة على نصيبها من الأراضي لصالح خدمة مشروعها الاستراتيجي في سوريا، ألا وهو السيطرة على الأراضي التي تقع في مناطق «سوريا المفيدة»، وهي دمشق العاصمة وصولًا إلى الحدود اللبنانية ومدينتَي حمص وحلب والبادية السورية في الشرق وصولًا إلى الحدود العراقية لاستكمال الممر الواصل بين الأراضي الإيرانية وحزب الله في لبنان[1]، أي وصل طهران بدمشق وبيروت عبر بغداد، وهو ما يصطدم مع تطلعات شركائها الإقليميين في الحرب السورية، وعدم رغبتهم في سيطرة إيرانية على أراضي الشمال السوري والجنوب السوري، حيث المغازلة الروسية-التركية على أشدها في مناطق الشمال، فضلًا عن تخوُّف روسيا من ارتكاب الميليشيات الإيرانية مذابح بحقّ المعارضة السورية أو المدنيين في إدلب تؤدّي إلى إدانات دولية. وفي الجنوب السوري، خصوصًا بعد التفاهمات بين روسيا وإسرائيل وحشد الولايات المتحدة وحلفائها قوّات ضخمة على الحدود الأردنية-السورية في انتظار اللحظة المناسبة لدخول الأراضي السورية، تعدّ الولايات المتحدة وجود قوّات إيرانية في الجنوب السوري هو بمثابة تهديد لإسرائيل والأردن، وأن المنطقة الوحيدة التي يمكن أن تساند فيها روسيا هي الشرق السوري وتحديدًا منطقة دير الزور، حيث لا تتقاطع الأطماع الإيرانية مع الوجود الأمريكي أو المخاوف الإسرائيلية[2].

5. بنهاية العام، كانت الأطراف الفاعلة في الحرب السورية قد اجتمعوا في أستانة ثمانية اجتماعات، وهذا يدل على مدى التنسيق السياسي الدقيق بين روسيا وإيران لإدارة ملف الحرب السورية بما يخدم مصالحهما ومِن ورائهما نظام بشار الأسد، وبذلك نجحت كل من إيران وروسيا في تحجيم الدور التركي في سوريا وجذبه إلى التحالف الثنائي بينهما، وظهر ذلك جليًّا في أثناء مؤتمر أستانة الثامن الذي عُقد في ديسمبر الماضي، فاجتمع الوفد الإيراني والروسي والتركي في اجتماع مشترك لتنسيق الرؤى من أجل صياغة البيان الختامي للمؤتمر، وبحثوا مستجدات عملية المفاوضات وسبل إقامة الحوار الوطني السوري والتباحث حول ملفات «تبادل المعتقلين، والمختطفين، وجثث القتلى»، و«إزالة الألغام في سوريا».

6. عرضت روسيا الوساطة بين إيران والمملكة العربية السعودية أكثر من مرة، وكان آخرها في نوفمبر من العام المنصرم بعد زيارة خادم الحرمين الملك سلمان لموسكو في أكتوبر الماضي، وكانت روسيا تهدف من هذا العرض إلى خفض التوتر في المنطقة ووقف اتساع عمليات الحرب بالوكالة بين البلدين، وجاء ذلك عبر تصريحات خرجت من اجتماع منظمة الأوبك المخصصة للدول المنتجة للبترول، أدلي بها بعد زيارة الملك سلمان التاريخية إلى موسكو بشهر واحد، إذ تعلم روسيا جيدًا أن تهدئة الأجواء بين الرياض وطهران ستنطبع على الواقع السوري السيئ وتسهل مهمة موسكو السياسية في سوريا[3].

7. استطاعت روسيا تكوين تنسيقية ثلاثية تجمعها مع أنقرة وطهران بهدف إحلال السلام في سوريا وتخفيض التوتر في مناطق النزاع، على أن تكون إدلب الحاضنة الرئيسية لخروج المسلحين من كل المناطق السورية، ويبدو هذا الحل ناجعًا، وكان ممهدًا لوضع الأزمة السورية على طريق التسوية.

ثالثًا: تطوّرات الحلف الإيراني-الروسي ضد الغرب

ظلت إيران تتخذ من روسيا درعًا لها لحماية نفسها من انتقاد الغرب لها، خصوصًا مع بداية الألفية الجديدة، ثم بدأت إيران تطوّر عَلاقتها بروسيا بشكل متسارع وشامل على كل المستويات، خصوصًا دعم المشروع النووي الإيراني، وتطوّرت العَلاقة بين البلدين حتى صارت روسيا صوت إيران في المحافل الغربية للدفاع عن طموحاتها النووية ورفض العقوبات المفروضة عليها بسبب هذه الطموحات.

---

(1) تقسيم سوريا وصراعات النفوذ، الجزيرة، http://cutt.us/dunZ

(2) آنچه نماینده آقاي پوتين بايد بداند، جوان، http://soo.gd/JM8G

(3) راديكال خبر: مسكو، آماده ميانجيگرى براى رفع تنش ميان تهران ورياض است، 2016/11/1م http://cutt.us/WOaqF

شهد عام 2017 فصلًا جديدًا في دفاع موسكو عن إيران، خصوصًا مع صعود إدارة أمريكية جديدة تتبع سياسة خارجية صارمة نحو إيران، وعودة الدفء إلى العَلاقات الأمريكية الخليجية بعد أن شهدت فتورًا كبيرًا في فترة أوباما الثانية بسبب دعم الربيع العربي والتفاوض مع إيران على برنامجها النووي وإبرام اتِّفاق معها دون المطالبة أو التأكيد على توقف سياساتها العدائية ضد جيرانها العرب.

أبرز محطات الدفاع الروسي عن إيران خلال هذا العام

1. تنطلق الرؤية الروسية من الدفاع عن إيران، إذ إنها ترى أن استهداف إيران جيو-استراتيجيًّا هو مرحلة أولية لاستهداف روسيا في المرحلة اللاحقة، لذلك ترفض أي عقوبات أحادية الجانب ودون توافق دولي حولها بخصوص إيران، ولا ترى روسيا غضاضة في تعطيل كل العقوبات الأمريكية على إيران على الأقل في المرحلة الحالية، خصوصًا أن الإدارة الأمريكية متهمة بالعمالة لروسيا، وهذا نتج عنه تشنج دبلوماسي، فروسيا تدافع عن إيران في ملف البرنامج الصاروخي الباليستي لطهران في مجلس الأمن، وحدث ذلك في بداية العام[1].

2. خشية إيران الكبيرة من تقلص دورها في المنطقة عبر استراتيجية دونالد ترامب الذي بدأت إرهاصات استراتيجيته تتجلى من خلال الرفض التام للدور الإيراني في المنطقة (سوريا - العراق - لبنان - اليمن)، بالإضافة إلى اعتبار ترامب أن الاتِّفاق النووي الذي وقعه أوباما اتِّفاق هزيمة للولايات المتحدة وليس في صالح واشنطن، وهناك سعي أمريكي حثيث لتعديله.

3. استخدام روسيا إيران لتكون مخلب قط في مواجهة الغرب وإحدى الركائز الاستراتيجية في مواجهة الولايات المتحدة وأوروبا، خصوصًا في ظل الضغوط الدولية على روسيا للتنازل في ملف سوريا وأوكرانيا، وتزايد التمدّد الروسي في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدور الأمريكي، خصوصًا الإدارة الأمريكية، فرضت عقوبات جديدة على إيران وروسيا معًا لإجبارهم على تغيير سياستهما.

4. سعي الولايات المتحدة لمعاقبة إيران على دعم الأسد، بالإضافة إلى تهديد الأمن في المنطقة والرغبة في تقليم أظاهر إيران المنتشرة في المنطقة، وخصوصًا أن إسرائيل ترى فيها تهديدًا وجوديًّا لها، كما

(1) بطلب أمريكي.. صاروخ إيران الباليستي على طاولة مجلس الأمن اليوم.. وإسرائيل تعدّه انتهاكًا، السُّورية، http://cutt.us/on9VH

أن الإدارة الأمريكية الجديدة تسعى لتخفيض وتعطيل المكاسب الإيرانية التي وعدت بها بعد توقيع الاتِّفاق النووي في 2015.

5. تسعى إيران لجذب بكين للتحالف الروسي-الإيراني في مواجهة الولايات المتحدة، خصوصًا في ظل وصف دونالد ترامب لموسكو وبكين بالمقوضتين للاستراتيجية الأمريكية في العالم، بالإضافة إلى إعلان أمريكا أن إيران دولة راعية للإرهاب ولا تستحق الاتِّفاق النووي الذي وقّعته مع إدارة أوباما.

رابعًا: العَلاقات العسكرية والنووية بين روسيا وإيران

أ- العَلاقات العسكرية بين روسيا وإيران

تعدّ روسيا هي رئة تنفس إيران عسكريًا والعامل الرئيسي، بل الأول، في تطوير قدراتها العسكرية. وتعاني طهران من ضعف سلاح الطيران لديها ولا تمتلك سوي صواريخ باليستية تستخدمها لإرهاب دول الجوار لها، بالإضافة إلى ضعف الدفاعات الجوية لإيران، لذلك تسعى دومًا للحصول على حزمة كبرى من الأسلحة النوعية الروسية لتحدث نوعًا من التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج. وخلال هذا العام سعت إيران لعقد أكبر كمّ من صفقات التسليح، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1- التعاقد على المقاتلة الروسية «سوخوي-SM» وطائرات «سوخوي سوبرجيت-100» قصيرة المدى، وأيضًا طائرات «أوريون-20» المعدَّلة القادرة على الإقلاع من فوق سطح الماء.

2- وقعت إيران اتِّفاقية شراء أسلحة روسية بقيمة 10 مليارات دولار تضمّ في معظم بنودها توريد أسلحة قتالية دفاعية وأسلحة خفيفة ومتوسطة، مع الاتِّفاق على تصنيع طائرات مروحية داخل إيران لسد العجز الكبير الذي تعاني منه إيران في المروحيات القتالية[1].

وعلى صعيد التدريب والمناورات المشتركة، أجري تدريب بين القوّات الجوية الروسية والإيرانية في جزيرة كيش الإيرانية ضمن فعاليات المعرض الدولي للطيران الذي يعقد كل عامين، بالإضافة إلى زيارة البحرية الروسية ميناء بندر عباس الإيراني[2]. وأيضًا هناك نية إيرانية لتسليم روسيا قاعدة جوية بصفة مؤقتة لاستخدامها في هجمات الطائرات الروسية على الأراضي السورية على غرار ما حدث في الربيع الماضي عندما سلّمَت إيران قاعدة نوغه في همدان شمال غرب إيران لروسيا، الأمر الذي أدى إلى غضب في الشارع الإيراني.

ب- التعاون النووي الإيراني-الروسي

ورثت إيران البرنامج النووي الذي أسَّسه شاه إيران بالتعاون مع ألمانيا والولايات المتحدة، ولكن نظام الحكم الجديد لجأ إلى روسيا أو السوفييت في ثمانينيات القرن الماضي من أجل تطوير واستكمال البرنامج النووي، وقبلت روسيا السوفييتية تنفيذ المشروع، ولا شك أن إيران تعتمد اعتمادًا شبه حصريّ على الخبرات الروسية في الملف النووي، إذ بنت مع الخبراء الروس جدارًا كبيرًا من الثقة والسرّية في الملف النووي.

ففي خلال عام 2017:

1. حصلت روسيا على عقد بإنشاء محطتين كهرو-نوويتين ضمن مشروع محطة بوشهر النووية، في صفقة بلغت 10 مليارات دولار، تُدفع على أربع مراحل، وقد سدّدت إيران فعليًا الدفعة الأولى، على أن يكون الانتهاء من المرحلة الثانية وتشغيل المفاعل الثاني في عام 2024م، وتشغيل المفاعل الثالث عام 2026[3].

---

(1) الف: پیشرفته ترین جنگنده ارتش روسیه را خریداری کرده ایم/ مذاکرات چهارجانبه برای ساخت مشترک هواپیما، 27 آبان 1395 http://soo.gd/QjgT

(2) تسنیم: یگان تحقیقاتی نیروی دریایی روسیه در بندرعباس پهلو گرفت،28 ابان 1395 http://cutt.us/AUXKJ

(3) وکالة أنباء مهر: فاز دوم نیروگاه هسته ای بوشهر با همکاری روسیه آغاز شده است، https://goo.gl/OWC2yا

2. أما في ما يخص التعاون النووي فقد استمرت إيران في التنسيق مع روسيا في هذا الملف في أثناء زيارة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف إلى موسكو في سبتمبر من أجل الحصول على تأكيد من الجانب الروسي بمساندتها في رفض جميع المطالبات الأمريكية بشأن إعادة التفاوض حول بنود الاتِّفاق النووي، وأعلنت روسيا تمسكها بكون الاتِّفاق وثيقة متعدّدة الأطراف لا يجوز إلغاؤها أو تعديل بنودها من طرف واحد، هذا في ظل عمل إيران على جذب المصالح الروسية أكثر إلى إيران، فحجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع 70%، ويجري الآن بناء 4 محطات للطاقة الحرارية ومحطتين نوويتين، ولدى البلدين عَلاقات جيدة في مجالات النقل والسكك الحديدية[1].

3. استطاعت إيران الحصول على اليورانيوم المخصب اللازم عبر التعاون مع دولة كازاخستان عبر تصدير 1000 طن يورانيوم غير مخصب، ثم عاد مخصبًا بهدف تشغيل محطات كهرو-ذرّية وإنتاج غاز سداسي فلوريد اليورانيوم اللازم لتشغيل المحطة[2].

4. تعاونت روسيا وإيران في إنتاج ما يعرف بـ«الكعكة الصفراء» وتوريد 130 طن يورانيوم مخصب[3].

خامسًا: التعاون الاقتصادي بين روسيا وإيران

على الرغم من توقيع الاتِّفاق النووي مع الغرب قبل عامين ودخول الاستثمارات الأوروبية السوق الإيرانية على استحياء، وسعي حكومة روحاني إلى تغيير توجه الاقتصاد الإيراني إلى اقتصادات السوق وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية، يعمل خامنئي على عرقلة جهود روحاني عبر مشروعه المسمى بالاقتصاد المقاوم، الذي يؤكد الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية ويقيد التعاون مع الدول الغربية، ومِن ثَمّ زادت الهيمنة الحكومية على الاقتصاد الإيراني، ولم يتحرر من أسلوب الصفقات السلعية مع روسيا.. فإن روحاني يسعى كذلك إلى تطوير العَلاقات الاقتصادية مع روسيا التي لا ترغب في أن تترك سوقًا كبيرة بحجم إيران لأوروبا وحدها، وترى ضرورة منافسة أوروبا اقتصاديًا في إيران من خلال:

1- استراتيجية النفط مقابل البضائع، إذ وقّعت روسيا مع إيران اتِّفاق النفط مقابل البضائع الذي يمكن أن يصل إلى أكثر من 45 مليار دولار سنويًا، وبموجب هذا الاتِّفاق سيُدفع 50% من الأموال نقدًا و50% في شكل مقايضة النفط الإيراني مقابل البضائع الروسية التي تشمل معدّات السكك الحديدية والمركبات الثقيلة، وتشمل الحافلات ومعدّات الطائرات[4].

2- على الرغم من أن روسيا دولة رائدة في إنتاج الغاز وتمتلك احتياطيات ضخمة منه، وهي من أكبر مصدّري الغاز في العالم وتمتلك شركات عملاقة في التنقيب عن الغاز في كل العالم، فإنها تسعى لامتلاك الغاز لدى الدول الحليفة لها مثل سوريا التي باعت حق استغلال غاز سوريا في المتوسط لمدة 25 عامًا على الأقل. أما إيران فقد أعلنت شركة نفط «غازبروم» الروسية حصولها على عقد لتشغيل وتطوير حقول «تشنجوله» و«تشمهخوش» مؤخّرًا، واكتشفت إيران احتياطي نفط بطاقة 15 مليار برميل، وأعلنت الشركة الإيرانية الوطنية للنفط أنه يمكن استخراج مليارَي برميل، فضلًا عن اكتشاف تريليون و870 مليار متر مكعّب من الغاز، يمكن استخراج 1,04 تريليون متر مكعّب منها، وستكون هذه الاحتياطيات الإيرانية ملكًا للمستثمرين الروس[5].

3- عزم إيران على تنفيذ اتِّفاق تصدير النفط الإيراني إلى روسيا بقدرة 100 ألف برميل يوميًا ضمن

(1) تجربة إيران الصاروخية.. طهران على درب كوريا الشمالية، العين، http://cutt.us/IKEsj

(2) اتفاق روسي-إيراني على خارطة طريق نووية، روسيا اليوم، http://cutt.us/MFEpo

(3) وكالة أنباء فارس: مسكو: تحويل سامانه اس - 300 به ايران تكميل شد/آماده مبادله أورانيوم با آب سنگين هستيم، http://fna.ir/FE6JG2

(4) صادرات روزانه 100 هزار بشكه نفت به روسيه از مهر ماه، روزنامه ابرار اقتصادي، http://cutt.us/qCYx

(5) پروژه های نفت وگاز ایران، سبوتنیک فارسي، http://cutt.us/A58Cw

اتِّفاقية التبادل التجاري التي تقضي بدفع نصف قيمة النفط الإيراني نقدًا باليورو، والنصف الآخر يُدفَع على شكل سلع روسية مصنّعة[1].

4- وقّعت شركات «زاروب نفط» الروسية و«غدير» الإيرانية للاستثمار و«يونيت إنترناشيونال» التركية اتِّفاقية بقيمة 7 مليارات دولار، لتنفيذ مشروعات التنقيب عن النفط والغاز في إيران، وسوف تنفّذ الشركات الثلاث عمليات الحفر في 3 حقول نفطية وحقل غاز كبير في إيران سيصل إنتاجها يوميًّا إلى 100 ألف برميل، وحقل الغاز الطبيعي 75 مليار متر مكعّب سنويًّا[2].

5- كما وقعت كل من روسيا وإيران اتِّفاقية لشراء 12 طائرة ركاب على هامش معرض ماكس للفضاء الذي شاركت فيه إيران، وتم توقيع عقد للتعاون بين منظّمة تنمية وتطوير الصناعة الإيرانية (إيدرو) وشركة «ترنس مش» الروسية التي تعد كبرى شركات صناعة القاطرات الروسية. وتشير الاتِّفاقية المبرمة بين الجانبين إلى التعاون في مجال تصميم وأبحاث وتطوير وصناعة وإصلاح أنواع مقطورات قطارات مترو، وذلك بقيمة 2,5 مليار يورو[3].

6- الشراكة بين البنوك الإيرانية والروسية للهروب من العقوبات الأوروبية والأمريكية على اقتصاد البلدين، إذ يعمل البنك المركزي الإيراني على بناء سياسة نقدية تمكنه من اختراق العقوبات، وقد تم توقيع اتِّفاق بين أربعة بنوك إيرانية وهي سباه وتنمية الصادرات الإيرانية وبارسيان وباسارجاد من جهة، وبنك اجزيم الروسي من جهة أخرى، دون سقف محدّد. ويوفر هذا الاتِّفاق إمكانية الحصول على تسهيلات مصرفية من دولة روسيا لتنفيذ المشروعات العمرانية والإنتاجية بالدولة.

7- كما لعبت روسيا دورًا في تطوير البنى التحتية لإيران متمثلة في تطوير منظومة القطارات عبر توقيع إيران مع شركة «المتحدة للقاطرات الروسية» (UWC) مع ثلاث شركات تصنيع قاطرات إيرانية، اتِّفاقًا لتصنيع 6 آلاف عربة قطار لصالح سكك حديد إيران خلال السنوات الثلاث المقبلة، ووُقّع العقد بين الشركة الروسية (UWC) والشركات الإيرانية («قاطرات بارس»، و«كوثر لصناعة القاطرات»، و«آراك للصلب»)، خلال الاجتماع الذي حضره وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني نعمت زاده. وبناءً على هذا الاتِّفاق فسوف تنتج الشركات الإيرانية الثلاث 4,9 ألف عربة قطار محليًّا بتمويل من الجانب الروسي، وبالتوازي مع ذلك سوف يُستورد 1,1 ألف عربة قطار (900 عربة قطار في العام الأول و200 عربة قطار في العام الثاني) من روسيا[4].

---

(1) صادرات روزانه 100 هزار بشكه نفت به روسيه از مهر ماه، روزنامه ابرار اقتصادي، http://cutt.us/qCYx

(2) تركيه وروسيه قرارداد حفارى در ميادين نفت وگاز ايران امضا كردند، مهر، http://cutt.us/OjQeF

(3) امضاى قرارداد 2.5 ميليارد يورويى بين» ايدرو» ايران وشركت ترنس مش روسيه، سبوتينيک، http://cutt.us/7Qj9

(4) امضاى قرارداد 2.5 ميليارد يورويى بين» ايدرو» ايران وشركت ترنس مش روسيه، سبوتينيک، http://cutt.us/7Qj9

سادسًا: سيناريوهات مستقبل العَلاقات الروسية-الإيرانية

بعد تحليل المعطيات نجد أن الخيارات المتاحة للجانب الروسي متعددة ومفتوحة، بينما هي محصورة في خيار استمرار التعاون من الجانب الإيراني واتخاذ ردود الفعل على ما تقرِّره السياسات الروسية حول أنماط التعاون مع إيران، وفي هذا الإطار نجد أمام صانع القرار الروسي ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول: مواصلة التعاون والإبقاء على الوجود الإيراني في سوريا

1

مع استمرار تَأزُّم العَلاقات الروسية-الأوروبية ومواصلة سياسات العقوبات الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي ضدّ روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، وعدم تنامي العَلاقات الروسية-الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حتى الآن، ووجود الأهداف الروسية الطَّموحة بشأن استعادة مكانة الاتحاد السوفيتي ومواصلة الوجود الفعَّال في الشرق الأوسط، يُبقِي مواصلة التعاون مع إيران خيارًا حتميًّا لروسيا، نظرًا إلى المصالح الاقتصادية التي تحققها روسيا من التعاون مع إيران في مجال الطاقة التقليدية والنووية فضلًا عن صفقات السلاح وعقود الإنشاءات الضخمة، وسوف تواصل روسيا في هذه الحالة دعم وجود القوات الإيرانية في سوريا، وتقدِّم لها الحماية الكافية عسكريًّا وسياسيًّا، وسوف تساعد إيران على تأسيس وضع قانوني لبقاء قواتها على الأراضي السورية من خلال اشتراك إيران في مباحثات أستانه واقتراب الوصول إلى مفاوضات الوضع الأخير.

السيناريو الثاني: تقليص التعاون وتحجيم الوجود الإيراني في سوريا

2

يلزم لتحقُّق هذا السيناريو تنفيذ كثير من الضغوط الغربية وتقديم حوافز اقتصادية لروسيا لإجراء تعديل جزئيّ في موقفها من التعاون مع إيران، والعودة إلى وضع التعاون الثنائي بينهما ما قبل الأزمة السورية، حتى الآن لم تناقش أوروبا روسيا في مسألة التعاون مع إيران، إذ تمارس التعاون مع إيران كذلك على المستوى الاقتصادي، ولتغيير الموقف الروسي ولو جزئيًّا من التعاون مع إيران يجب بدء تغيير الموقف الأوروبي، وإجراء حوار دولي حول آثار الدعم الروسي والأوروبي لإيران عسكريًّا واقتصاديًّا ويمكن للولايات المتحدة ممارسة دور الإقناع لهذه الأطراف الدولية، لو توافرت لديها الإرادة الحقيقية لتقليص الدور الإيراني والقضاء على التوسُّع العسكري الإيراني في المنطقة، أما الجانب الروسي فسيكون أكثر مرونة في التفاوض مع الغرب في العمل على إنهاء وجود ميليشيات حزب الله في سوريا كمرحلة أولى.

السيناريو الثالث: التخلِّي عن إيران في سوريا وإبقاء أوجه التعاون الأخرى

3

هذا السيناريو يمكن تحقُّقه عبر مسارين: الأول حدوث صفقة ضخمة بين روسيا والغرب في ما يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط، والثاني حدوث تصعيد عسكري ومواجهة مباشرة بين القوات الأمريكية والإيرانية أو الإيرانية والإسرائيلية، وكلاهما يمكن أن يؤدِّي إلى نتائج كارثية لكثير من الدول الشرق أوسطية على الرغم من أن المسار الأول يتّسم بالطبيعة التفاوضية الدبلوماسية والآخَر صدام مسلَّح مفتوح، لكن يبقى كلا الاحتمالين منطويًا على مخاطرة كبيرة، فالأول سوف يؤدِّي إلى حصول روسيا على مكاسب كبيرة ويؤسِّس لكونها دولة عظمى والخروج من حالة الدولة الإقليمية التي تعيشها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والثاني عالي التكلفة وقد يؤدي إلى اشتعال حرب عالمية، ومِن ثَمَّ يَصعُب على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الدفع في هذا الاتجاه.

مِن ثَمَّ يبقى تَحقُّق السيناريو الأول هو الأقرب للحدوث، بخاصة على المدى القريب، وإن كانت تبدو إرهاصات بحدوث صدام مباشر بين إسرائيل وإيران على الحدود الجنوبية لسوريا.

التقرير الاستراتيجي السنوي

2017

+966112166696
INFO@ARABIANGCIS.COM
www.arabiangcis.org
ARABIANGCIS

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

صادرة عن مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية
WWW.ARABIANGCIS.ORG